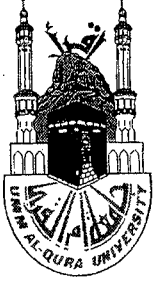


بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات المطلوبة

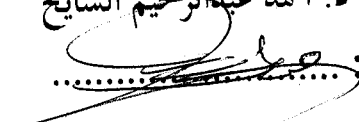
الاسم (رباعي) : محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد . كلية : الدعوة وأصول الدين . قسم : العقيدة .
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : (الدكتوراه)
في تخصص : العقيدة .
عنوان الأطروحة : " كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية دراسة وتحقيق " .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :
فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١١/٥ / ١٤٢٣ هـ -
بقبول الأطروحة بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها
النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

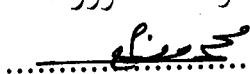
والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

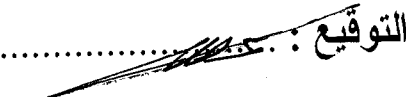
المشرف

الاسم : أ. د. أحمد عبدالرحيم السايح
التوقيع : 

المنافش الداخلي

الاسم : أ. د. محمود محمد مزروعة
التوقيع : 

المنافش الخارجي

الاسم : أ. د. عبد الله بن محمد الغيمان
التوقيع : 

يعتمد

رئيس قسم العقيدة

الاسم : د. عبدالعزيز بن أحمد الحميدي

التوقيع : 

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٤٤٥٣



٥١٧٨

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة
الدراسات العليا

كتاب الإيمان الكبير

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام

ابن تيمية النميري الحراني

رحمه الله (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

دراسة وتحقيق

محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الرحيم السايح

المجلد الأول

١٤٢٢ هـ - ١٤٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْرَقَات

مُقْتَضَاتُهَا

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَموتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧ - ٧١] . أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد - ﷺ - وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار^(١) .

فالله تبارك وتعالى لم يخلق عباده عبثاً ، ولم يتركهم سدى بل أرسل إليهم من اصطفاهم من خلقه ، وهم أنبيأؤه ورسوله ، وجعلهم واسطة بينه وبينهم ، يبلغونهم أمره ويحذرونهم نهيهِ ، ويبينون لهم طريق الهدى من الضلال .

قال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥] .
وبعثة الرسل - صلوات الله عليهم أجمعين - فضل منه - عز وجل - ومنة ، يمتن بها على عباده المؤمنين . قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي - ﷺ - يبدأ بها خطبه وكلامه ، وهي تسن بين يدي كل حاجة وقد أخرجها كل من : مسلم في كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٤٣٦/١ ، ٥٩٢/٢) ، وأحمد في المسند (٣١٠/٣ ، ٣٧١) والنسائي في كتاب صلاة العيدين باب كيفية الخطبة (١١٨/٣) ، وابن ماجة في كتاب النكاح باب قضية النكاح (٦٠١/١) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٣/١) ، وقد أفردتها برسالة جمع فيها الأحاديث والروايات الواردة فيها وسماها خطبة الحاجة التي كان النبي - ﷺ - يعلمها أصحابه .

يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿ [آل عمران : ١٦٤] ، وفي بعثة الرسل تبشير وإنذار لخلقهم لكي لا تكون لهم حجة على الله بعد الرسل ، فيقيم عليهم الحجة بإرسال المرسلين قال تعالى : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] إذ كَتَبَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وجعل من سنته ، أن لا يعذب أحداً حتى يقيم عليه الحجة ، وفي إرسال الرسل - عليهم الصلاة والسلام - إقامة للحجة . قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الاسراء : ١٥] ولا شك أن مباحث الايمان ومسائله هي أهم المسائل التي جاءت بها الرسل ، لأنها أهم مباحث الدين ، وأعظم أصول الحق واليقين ، بل إن كل خير في الدنيا والآخرة متوقف على الايمان الصحيح .

وبالايان يحيا العبد حياة طيبة في الدارين ، وينجو من المكاره والشور والشدائد ويدرك جميع الغايات والمطالب ، وينال ثواب الآخرة فيدخل جنة عرضها كعرض السماء والأرض ، فيها من النعيم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وينجو من نار عذابها شديد وقعرها بعيد وأعظم من ذلك كله ، أن يفوز برضى الرب - سبحانه - فلا يسخط عليه أبداً ويتلذذ بالنظر إلى وجهه الكريم وما ثمة نعيم مطلقاً أعظم ولا أكمل من هذا النعيم .

وبالجملة فالخير للبشرية ثمرة عن الايمان ومرتبة عليه ، والهلاك والدمار كله إنما يكون بفقد الايمان وإذا كان أمر الايمان بهذه المنزلة فلا غرو إذن أن تكون مباحثه أهم المباحث وأعظمها وأولها بالعناية والاهتمام وشرف العلم من شرف معلومه وليس هناك أشرف من الايمان وعلومه التي يتحقق بتحققها كل خير ، ويصرف بها كل شر بل ولا صلاح ولا فلاح للعباد إلا بالايان الصحيح علماً وتطبيقاً .

أقول إذا كان أمر الايمان بهذه المنزلة ، وحاله بين أهله على هذا الوصف صار واجباً على أهل العلم وطلابه ، أن يُسِينُوا الايمان الصحيح لذويه وأهله ، ويوضحوا الحق المبين لراغبه وطلابه حتى يظهر الحق ويرتفع سنامه وينقمع الباطل وتنهدم أركانه فتقام الحجة وتتضح الحجة .

ولما منَّ الله علي وأكرمني بطلب العلم الشرعي وسلوك طريقه ، ومواصلة التلقي والدراسة في رياض هذه الجامعة المباركة جامعة أم القرى ، وكان لزاماً علي كل طالب في مرحلة الدكتوراة أن يقدم بحثاً علمياً في مجال تخصصه رأيت أن يكون بحثي هو تحقيق « كتاب الايمان » لشيخ الإسلام ابن تيمية ، لأنه ما من شك أن العالم الإسلامي مع بداية هذا القرن - الخامس عشر الهجري - وقبله بقليل ، يمر بمرحلة مهمة في تاريخ المسلمين المعاصر ، وقد تمثلت هذه المرحلة بشكل واضح في العودة إلى الإسلام والثقة به عقيدة وشريعة ، وذلك في خضم العقائد والفلسفات والأيدولوجيات والأنظمة والقوانين السائدة في العالم ، ولا شك أن هذه العودة - الصحوة - تبهج وتسرق قلب كل مسلم وتملؤه فخراً واعتزازاً بهذا الدين الذي حاربه أعداؤه بكل الوسائل والأساليب ولكن ﴿ يَرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [الصف : ٨] .

ولما كان شعار كل مسلم وكل داعية العودة إلى الكتاب والسنة - وهو ما يتفق على إعلانه الجميع - إلا أن الأمر حين ينتقل إلى التطبيق العملي والتربية المنهجية ، وتحديد المصادر المفسرة والشارحة لهذين المصدرين المسلمّين يأخذ أشكالاً وسمات متعددة ، وكثيراً ما تكون متعارضة ، وفي النهاية يتخذ كل واحد منها شكل طائفة أو فرقة أو مذهب فكري محدد . والعجيب أن كلاً منها يدعى أن أصول مذهبه قائمة على الكتاب والسنة ، ومن ثم فمن لم يلتزم بأصوله فهو ضال مبتدع .

وهذه المشكلة لا تختص بعصرنا هذا ، بل هي مشكلة قديمة نشأت منذ ظهور الفرق والطوائف في أواخر عصر الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - وإلى عهود التابعين ومن جاء بعدهم .

وفي العصر الحاضر نشأت - إضافة إلى الفرق والطوائف القديمة - تيارات فكرية متعددة ومذاهب وفلسفات متباينة ، ومن ثم أصبح تحديد المنطلق والمنهج والأصول أكثر إلحاحاً وأشد حاجة من ذي قبل ، خاصة مع كثرة التلبيس والتدليس والتضليل ، ومحاولة إخضاع الأصول والنصوص الشرعية لتوافق كثيراً من النظريات والمذاهب السائدة ، أو التي يريد أعداء الإسلام لها أن تسود .

وأخطر ما يواجه مسيرة المسلمين اليوم - بصرف النظر عن التيارات الالحادية الصريحة، والمذاهب الباطنية وما شابهها مما هو صريح في إلحاده وبعده عن حقيقة الإسلام - تياران كبيران

أحدهما : تيار القوميين والعلمانيين ، الذين لا يرفضون الإسلام صراحةً ، ولكنهم يجعلونه ضمن دائرة خاصة لا يتعدها ، وذلك بجعله جزءاً من التراث - كما يسمونه - بحيث يشمل كل الفلسفات والأفكار والتقاليد والمناهج والنظم ، سواء وجدت قبل ظهور الإسلام أو بعده ، وسواء كانت وافقت أصول الإسلام أو خالفته ، مادام يدخل ضمن دائرة تراث هذه الأمة التي ينتسبون إليها ، وهؤلاء ينظرون إلى الإسلام نظرة إكبار وإعزاز لا على أنه دين الله الذي لا يقبل من أحد ديناً سواه ، وبه النجاة من عذابه يوم القيامة ، وإنما لأنه أحد معطيات تراث الأمة القومي ، ومن هؤلاء من يريد حصر الإسلام في جانب ضيقٍ من حياة الانسان بحيث يبقى ضمن نطاق محدود من اقامة الشعائر التعبدية والأحوال الشخصية والالتزام الفردي بأخلاقياته ومحاسن آدابه ، أما نواحي الحياة المختلفة ، فالأمر فيها متروك للأمة أن تستفيد من النظم والقوانين المختلفة ، ومناهج التربية المتعددة ، من الشرق والغرب ، ولو كانت مخالفة للإسلام ، وهذا ما يتبناه العلمانيون واضرابهم .

وهذا التيار ما يحمل أفراده أفكاراً وفلسفات فاسدة لها تصورها الخاص ، ومنطلقاتها العقدية التي تُغلب جانب العقل وتعلي من شأنه ، وغالباً ما تكون لها جذور فلسفية أو كلامية سابقة تنطلق منها ، أو تستفيد من آثارها وكتبها ، وأهم ما يؤخذ على هؤلاء عداؤهم للسلف - أهل السنة والجماعة - ومن يدعون إلى العودة إلى عقيدتهم ومنهجهم ، ووصمهم لهم بعبارات الاحتقار والازدراء وقلة العقل والفهم والتخلف والتعقيد .

ثانيهما : تيار أهل البدع المحدثين من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والأشاعرة وأهل الكلام والفلسفة والتصوف ، وهم امتداد واضح وقوي لمن سبقهم من هذه الطوائف وغيرها ، ويقومون بجهود كبيرة في الدعوة إلى مذاهبهم ، ونشر كتبهم وأقناع الناس ممن حولهم أو يسمع كلامهم بأن ما عندهم هو الحق ، وأن هذا اعتقاد كبار الشيوخ سلفاً وخلفاً ، ويغضون من شأن الدعوة إلى مذهب السلف - أهل السنة والجماعة - ويرمونهم بشتى التهم التي تنفر الناس منهم . وأخطر ما يمثل هذا التيار مذاهب : الخوارج والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية

والمرجئة والصوفية ، حيث إن لهذه المذاهب امتداداً عريضاً في أماكن مختلفة من العالم الإسلامي ، وساعد على ذلك أمور منها :

١ - تبنى كثير من الجامعات والمراجع العلمية لهذه المذاهب على أنها المذهب الحق الذي يجب أن يكون ضمن مناهج التعليم .

٢ - استمرار تبني هذه المذاهب من خلال دروس المشايخ - في بعض البلاد - منذ قرون مضت وربطها - في الغالب - بالمذاهب الفقهية المشهورة بحيث أصبح أمراً معهوداً ، وطريقة مسلّمة .

٣ - وفرة الكتب والمراجع والمصادر المخطوطة والمطبوعة التي تخدم هذه المذاهب والتي نشرت وطبعت بتحقيق وبدون تحقيق .

ولكن هذه التيارات بإمكاناتها الكبيرة ، وجهودها المتواصلة ، يقابلها تيار قوي منتشر في أنحاء العالم الإسلامي يتبنى عقيدة السلف - أهل السنة والجماعة - ومنهجهم في الاستدلال ، يدعو إلى العودة إلى ما كان عليه الرسول - ﷺ - وأصحابه - رضي الله عنهم - ولدى هذا التيار السلفي ثقة مطلقة ، بأنه لا عزة للمسلمين ولا رفعة ولا مكانة ولا صلاح ولا نجاة من عذاب الله ، إلا بالرجوع إلى مثل ما كان عليه النبي وأصحابه ، عقيدة وشريعة ومنهاج حياة ، ويدعون إلى ذلك بالوسائل المختلفة ، ومنها نشر الكتب التي تخدم ذلك وتوضحه ، وتحقيق ما كان مخطوطاً لأئمة أهل السنة والجماعة منه ، والقيام بدراسة المسائل المختلفة والجوانب المتعددة التي تبين وجه الحق وترد على أهل الباطل .

وقد كان للأقسام الشرعية في جامعات هذه البلاد المباركة جهوداً مشكورة في هذا المجال ، خاصة في البحوث التي يقوم بها الدارسون للحصول على الدرجات العلمية والتي تشمل تحقيق المخطوطات ودراسة الموضوعات ، نسأل الله تعالى أن يبارك في هذه الجهود وأن يرزقنا جميعاً الاخلاص في الأقوال والأعمال .

ولما كنت قد حصلت علي درجة الماجستير من قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، رغبت في تسجيل بحث آخر للدكتوراه فهداني الله

تعالى إلى وجود الأصول الخطية لكتاب « الإيمان » لشيخ الإسلام، تقي الدين أبي العباس أحمد ابن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني النميري.

فتقدمت إلى تسجيل « كتاب الإيمان » تحقيق ودراسة لكامل الكتاب ، وشاورت مشرفي في ذلك ، فشجعني على أن أتقدم به تحت عنوان : كتاب « الايمان » لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق ودراسة ، وذلك لمعرفة ودراسة آراء الشيخ حول موضوع الايمان ، وكذلك مقارنتها بما كتبه أئمة أهل السنة والجماعة في هذا الباب المهم ، بما يجلي موقفه ويبين جهوده المتميزة في هذا الجانب الضروري من حياتنا وتراثنا . وترجع أهمية تحقيق كتاب « الإيمان » علي وجه الخصوص إلى عدة أسباب :

أولاً : أن مؤلفه هو شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو من كبار علماء أهل السنة والجماعة في عصره ، وقد أجمع أهل العلم في عصره وبعد عصره - الموافق له منهم والمخالف - على إمامته وحفظه واتقانه وورعه وجهوده المتميزة في نصرة الحق والدفاع عن الاسلام ، وحماية عقيدة أهل السنة والجماعة من المبتدعين ، وأصبح منهجه العلمي في العقيدة والشريعة والأصول والدعوة والتفسير ، منهجاً واضحاً أفاد منه من عاصره ومن جاء بعده من أهل العلم أمثال الأئمة - ابن قيم الجوزية وابن كثير ، والذهبي ، وابن رجب وابن حجر والشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيرهم ... ممن لا يحصون .

ثانياً : نفاسة كتب ومؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وقيمتها العلمية ، إذ ما زالت كتبه ورسائله وفتاواه محط أنظار الباحثين ومنتهى مطلب الدارسين من أهل العلم في كافة التخصصات التي تتصل بالعقيدة ، بل ومطلب تسعى إليه معظم الجامعات بل معظم العاملين في الدعوة إلى الله تعالى ، وحق لهم ذلك لما تضمنته تلك الكتب والرسائل والفتاوى ، من التحقيقات والتدقيقات والمنهج العلمي السليم المبني على الكتاب والسنة ، على أن ما كتبه شيخ الإسلام في « كتاب الايمان » بخاصة يتصدر هذه المؤلفات أهمية ومكانة ، وهذا واقع الحال فقلما يتصدى أحد للرد على أهل البدع من المتكلمين والمتفلسفة والصوفية أو غيرهم ، إلا ويكون جُل اعتماده في

ذلك - بعد الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف - على ردود ومناقشات هذا الإمام الجليل أو على الأقل على اشارات وخطوط عريضة من منهجه وطريقته.

إذ كان رحمه الله صاحب منهج واضح ومحدد ، سار فيه على وتيرة واحدة في جميع كتبه ومؤلفاته ، ولم تتغير طريقته ولم تتناقض أقواله - مع كثرة كتبه وطولها وتشعب مسألتها - كما أن قناعاته بمذهب السلف - أهل السنة والجماعة - لم تتغير وأن الحق كل الحق فيه ، وأن ما عداه من الآراء والأقوال المبتدعة ، إما ضلال أو انحراف ، وفي قول السلف ما يغني عنه تمام الغنى . ولذلك كانت هناك أهمية خاصة لما كتبه في بيان عقيدة السلف والمنهج الصحيح في تقريرها ، وكذلك ما كتبه في الرد على مخالفي عقيدة أهل السنة والجماعة والمنهج الصحيح لذلك .

ثالثاً : أن كتاب « الايمان » من أقوى الكتب التي صنفت في بابها في ذلك العصر على منهج السلف - أهل السنة والجماعة - ، وعالج فيه شيخ الإسلام موضوع الايمان والمسائل المشكلة التي أثرت حوله معالجة موضوعية شاملة ، حيث إن الكتاب كُتب أثر مرحلة عصيبة من مراحل التاريخ الإسلامي ، تجلّى فيها استعلاء الايمان وأهل الايمان فوق قوى أهل البدع والأهواء ، التي ما تركت سبيلاً إلى نشر ما يخالف عقيدة الإسلام إلا وسلكته ، مستعينة في ذلك بقوى الشر في زمانها من نصارى وتتار ، مما يشبه إلى حد كبير هذا العصر الذي نحن فيه.

رابعاً : من المعلوم أن شيخ الإسلام قد جاء في عصر متأخر نسبياً ، بعد استكمال الطوائف عقائدها وشبهاتها ، حتى المذاهب المتأخرة نسبياً كمذهب الأشاعرة كان في ذلك الوقت قد استقر وألفت فيه عشرات بل مئات الكتب التي تدعو إليه وتوضحه ، من خلال العلماء الذين تبنوه ، ومن خلال الكتب التي ألفت فيه ، فجاء شيخ الإسلام مجدداً لمنهج السلف الصالح بعد أن كاد يندرس في تلك الطوائف والفرق ، حيث شاع عند كثير من الناس قبيل زمانه ، أن منهج الأشاعرة هو منهج أهل السنة والجماعة ولا تزال هذه الاشاعة سارية في بعض بلدان المسلمين . لكن شيخ الإسلام

ابن تيمية - رحمه الله - قد هيينه الله لتوضيح منهج السلف - أهل السنة والجماعة - فأرجع المسار وحدده ودافع عنه، ولم يكن وحده في ذلك، لأن الأمة الإسلامية لم تكن خالية من علماء السلف لا في عهد شيخ الاسلام ابن تيمية ولا قبله ولا بعده الا أنه تميز بأنه قام في ذلك بقوة وألف في ذلك الكتب والرسائل، وصارت تلك الكتب والرسائل تتناقل في مشارق الأرض ومغاربها .

فهو لم يأت بجديد من عنده ، لكنه وضّح وبين وشرح وناقش أهل الأهواء في مقالاتهم ، فقد كان - رحمه الله - متمكناً في فهم الكتاب والسنة ، وفي فهم أقوال أئمة السلف الصالح ، بل وفي فهم مقالات الفرق والطوائف ، إلى حد أنه قال في إحدى المناسبات وهو يناقش بعض الطوائف: « ما من صاحب مذهب إلا وأنا أعلم بمذهبه منه ». وهذا صحيح إلى حد بعيد ، فإن كثيراً من أتباع المذاهب يأخذونها أحياناً على ظاهرها ، ولهذا إذا جئت الى بعض أهل البدع تناقشه في مذهبه - وهو أحياناً لا يدرك مذهبه - أقول إذا وقفته على الدليل وكان ممن يتعصب لمذهبه فإنه يقول لك : أنا لا أدري لكن لا بد أن أسأل الشيخ الفلاني أو أرجع إلى الكتاب الفلاني ، فلا بد في مذهبنا من جواب لهذه المسألة ، وهذا دليل على أنه لا يعرف مذهبه وهذا كثير .

فشيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - جمع بين الخبرتين ، الخبرة بالكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح ، والخبرة بمقالات الطوائف والفرق ، فسار في ردوده ومناقشاته يتبع منهجاً قوياً لأنه عرف من مداخل الفرق والطوائف ومواطن نقد أصولها ، وعرف ايضاً من أنواع تناقضاتها الشيء الكثير ، فجاءت مؤلفاته في الرد على الطوائف وبيان تناقضاتها ونقد أصولها قوية لهذا ، مع بيان منهج السلف الصالح في كل تلك المسائل .

خامساً : أهمية موضوع الايمان وخطورته وضلال كثير من الفرق المبتدعة ، كالخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة والكرامية والأشاعرة والصوفية في هذا الباب ، مما يجعل من الأهمية بمكان إبراز منهج أهل السنة والجماعة وتحديد معالم ذلك المنهج في الرد علي المخالفين في هذا الباب العظيم ، وهذا ما نجده بتوسع واستفاضة في عرض شيخ

الإسلام ابن تيمية في كتابنا هذا « كتاب الايمان » لبيان حقيقة الايمان وتأصيل القواعد المنهجية المساعدة على فهم هذا الباب ، واستقراءه الجيد لنصوص الكتاب والسنة في موضوع الايمان والاسلام والاحسان والعلاقة بينهما ، كما أن له تحقيقات دقيقة ذكر فيها - رحمه الله - أصول الخلاف في مسألة الايمان وتفاوت افهام الفرق والطوائف ، وفي مدى التزامها بلوازم أقوالها أو عدم التزامها بذلك ، مما يساعدنا في توضيح مسألة الايمان والحكم على الآخرين في هذا الباب العظيم ، والذي نجد له صدى في وقتنا الحاضر مما يدعونا إلى إخراج الكتاب علي أقرب صورة كتبها عليه المؤلف .

سادساً : مما شجعني على ذلك أيضاً العثور على نسخة قديمة نسحت بعد موت المؤلف - رحمه الله - بخمسة عشر عاماً أي في عام (٧٤٣ هـ) .

إضافة إلى كثرة الفروق بين المطبوع والمخطوط فإن فيها من الزيادات والتصحيحات الشيء الكثير .

سابعاً : مسيس الحاجة لإخراج هذا السفر العظيم محققاً موثقاً ، لما احتوى عليه من القواعد والضوابط والفوائد والردود على المخالفين في هذا الباب اضافة إلى كثرة النصوص التي أوردها المؤلف التي تفتقر إلى التخريج والتوثيق وعزوها إلى مصادرها .

لهذه الأسباب ولغيرها ، استخرت الله - تعالى - في تحقيق ودراسة الكتاب بعد أن وفقني الله - تعالى - وهداني إلى ثمان نسخ خطية للكتاب مما شجعني على المضي في تحقيق هذا الكتاب العظيم تحقيقاً علمياً تبعاً للقواعد والأصول المعروفة عند أهل التحقيق ، خاصة وأنه قد سبق وأن طبع الكتاب أكثر من اثنتي عشرة مرة ، لم تعتمد تلك الطباعات إلا على النسخة الهندية المطبوعة سنة ١٣١١ هـ والتي هي مأخوذة عن النسخة النجدية ، وتليها مطبوعة مصر عام ١٣٢٥ هـ التي طبعتها مكتبة الخانجي بعناية وتصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، ثم طبعة دار الطباعة المحمدية ومكتبة أنصار السنة المحمدية بتصحيح الشيخ الدكتور محمد خليل هراس - رحمه الله - ثم ، طبعته بعد ذلك الادارة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالرياض عام ١٣٨٠ هـ بإشراف

الشيخ عبد الرحمن بن قاسم - رحمه الله - وأخرج المكتب الإسلامي الكتاب بتخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في طبعته الأولى عام ١٣٨١ هـ وطبعه المكتب الإسلامي عدة طبعات آخرها الطبعة الثانية عشرة عام ١٤١٤ هـ .

وطبعت بعد ذلك طبعات تجارية كثيرة ، منها : طبعة القاهرة عن دار الحديث بجوار إدارة الأزهر بدون تاريخ ومراجعة محمد هاشم الشاذلي ، وطبعة الاسكندرية عن دار عمر بن الخطاب بدون تاريخ ، وطبعة دار الثقافة الإسلامية بالرياض ، على نفقة صالح بن عبدالعزيز الراجحي ، وطبعة القاهرة عن دار الكتاب العربي بإشراف محمد عبدالرحمن عوض ، وطبعة بيروت عن دار احياء العلوم بإشراف الشيخ الغزال ، وطبعة دار الثقافة ببيروت بتصحيح زكريا علي يوسف ، وأهم الملاحظات على تلك الطبعات هي :

١ - عدم الرجوع إلى أكثر الأصول الخطية للكتاب - رغم كثرتها - مما أوجد في تلك الطبعات الكثير من التصحيفات والتحريفات والسقط الذي يتعذر معه فهم كثير من مسائل الكتاب .

٢ - عدم تخريج نصوص الكتاب حيث توجد مئات الآيات والأحاديث والآثار والأشعار والنصوص المنقلوبة عن كتب أخرى مما يحوج القارئ والمراجع إلى الرجوع إلى عشرات المراجع والمصادر للتأكد من صحة تلك الآيات والأحاديث والآثار والأشعار وصحة تلك النصوص المنقولة ، ومعرفة تراجم الإعلام .. إلخ .

٣ - عدم دراسة الكتاب دراسة تحليلية تفصيلية تبين وتوضح أهمية ومكانة الكتاب بين الكتب التي تناولت موضوع الايمان وقيمته ومنهج مؤلفه ومعالجته لموضوعات الكتاب وبيان مكانته بين ما ألف في تلك الموضوعات .

لذلك كله فقد رغبت إلى إخراج هذا الكتاب بالصورة العلمية التي تليق بمكانته ومكانة مؤلفه من حيث التحقيق في ضبط النص وتقييده ، وإخراجه أقرب ما يكون الى الصيغة التي أرادها - رحمه الله تعالى - يوم دونه ، ومن حيث التعليق على النص بما يفيد قارئه ويقربه عنده ويسر الانتفاع بهذا الكتاب ومسائله ، ومناقشة مؤلفه لكثير من الفرق التي انحرفت في هذا

الباب العظيم ، ويجلي كذلك نصوصه بالعزو والتخرجات والتعريفات والتعليقات وبيان الملاحظات بما يكفي القارئ ويغنيه عن مراجعة كثير من الكتب والمعاجم وكتب التراجم وغيرها .

ويتكون هذا البحث من مقدمة وقسمين وخاتمة .

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره والصعوبات التي واجهتني فيه ومنهج الدراسة والتحقيق والتخريج والتعليق الذي اتبعته في ذلك .

أما **القسم الأول** : فهو قسم الدراسة ويتكون من ثلاثة أبواب .

الباب الأول : حياة المؤلف وعصره ومكانته بين أهل العلم ويتكون من ثلاثة فصول .

الفصل الأول : عصر المؤلف دينياً وسياسياً وعلمياً واجتماعياً .

الفصل الثاني : حياة المؤلف الشخصية وفيها نسبه ومولده ونشأته ووفاته .

الفصل الثالث : شخصية المؤلف العلمية وفيها طلبه للعلم وتحصيله وشيوخه وتلاميذه ، وآثاره العلمية ومصنفاته ، وجهاده وأثره في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومكانته وثناء العلماء عليه .

الباب الثاني : التعريف بالكتاب والنسخ المخطوطة والنسخ المطبوعة .

ويتكون هذا الباب من ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بالكتاب ، ويشتمل على تسعة مباحث

المبحث الأول : اسم الكتاب

المبحث الثاني : موضوع الكتاب

المبحث الثالث : سبب تأليف الكتاب

المبحث الرابع : تاريخ تأليف الكتاب

المبحث الخامس : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

المبحث السادس : منهج المؤلف في الكتاب

المبحث السابع : مصادر المؤلف في الكتاب

المبحث الثامن : القيمة العلمية للكتاب

المبحث التاسع : بعض المصنفات في موضوع الكتاب

الفصل الثاني : التعريف بالخطوط ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول : عدد النسخ المخطوطة

المبحث الثاني : وصف النسخ المخطوطة

المبحث الثالث : النسخة الأم وأسباب اختيارها

الفصل الثالث : التعريف بالمطبوعة ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول : المعلومات عن طبعات الكتاب

المبحث الثاني : الملاحظات عليها

المبحث الثالث : أسباب اعتبارها في المقابلة

الباب الثالث : الدراسة التحليلية لمسائل الكتاب

ويتكون هذا الباب من ستة فصول

الفصل الأول : تعريف الايمان لغة واصطلاحاً وبيان منهج أهل السنة والجماعة فيه .

ويتكون هذا الفصل من خمسة مباحث :

المبحث الأول : الايمان في اللغة

المبحث الثاني : الايمان في الاصطلاح

المبحث الثالث : أدلة أهل السنة والجماعة على قولهم الايمان اعتقاد وقول وعمل

المبحث الرابع : أقسام المعاصي عند أهل السنة والجماعة

المبحث الخامس : حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة

الفصل الثاني : المذاهب في الايمان

ويتكون هذا الفصل من سبعة مباحث

المبحث الأول : مذهب الخوارج

المبحث الثاني : مذهب المعتزلة

المبحث الثالث : مذهب المرجئة

المبحث الرابع : مذهب الجهمية

المبحث الخامس : مذهب الكرامية

المبحث السادس : مذهب الأشاعرة

المبحث السابع : مذهب الماتريدية

الفصل الثالث : العلاقة بين الايمان والإسلام وتحقيق الكلام فيها

ويتكون هذا الفصل من مبحثين :

المبحث الأول : الايمان والإسلام وما بينهما من عموم وخصوص

المبحث الثاني : الأقوال في مسألة الايمان والإسلام والرد علي المخالفين فيها

الفصل الرابع : مسألة زيادة الايمان ونقصانه

ويتكون هذا الفصل من مبحثين :

المبحث الأول : قول أهل السنة والجماعة وأدلتهم على زيادة الايمان ونقصانه .

المبحث الثاني : أقوال الفرق والطوائف في زيادة الايمان ونقصانه

الفصل الخامس : مسألة الاستثناء في الايمان

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قول أهل السنة والجماعة في الاستثناء في الايمان ومأخذهم في ذلك .

المبحث الثاني : مذهب من يوجب الاستثناء في الايمان ومأخذه في ذلك .

المبحث الثالث : مذهب من يحرم الاستثناء في الايمان .

الفصل السادس : موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المتكلمين في مسائل الايمان

ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث :

المبحث الأول : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في حقيقة الايمان .

المبحث الثاني : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في زيادة الايمان ونقصانه .

المبحث الثالث : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في حكم مرتكب الكبيرة .

المبحث الرابع : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في الاستثناء في الايمان .

وأما القسم الثاني : فيشمل النص المحقق ثم تأتي بعده الخاتمة وذكرت فيها أهم نتائج

الدراسة والتحقيق وأهم التوصيات التي انتهت إليها .

وأخيرا الفهارس الفنية وتشمل فهارس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأثار

والاعلام ، والأشعار ، وأسماء الكتب الواردة في متن الكتاب ، وأسماء الفرق والقبائل

وأسماء الأماكن والبلدان ، وفهرس المراجع والمصادر ، والفهرس العام لمحتويات الدراسة

والنص المحقق .

المنهج في التحقيق :

أولاً : اعتنيت بنص الكتاب ، فبذلت قصارى جهدي في اخراج النص سليماً من التحريف والتصحيف والأخطاء - قدر الطاقة - وذلك بعد نسخه نسخاً صحيحاً ، وبعد مقابلة النسخ المخطوطة مقابلة دقيقة وقراءة النص قراءة صحيحة أكثر من مرة ، وكان ذلك وفق الخطوات الآتية :

١ - وضعت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ وعزوت الآيات القرآنية إلى مكان الآيات والسور في المصحف الشريف بين معكوفتين هكذا [.....] وحددت الأحاديث والأقوال بالمزدوجتين « » .

٢ - ما كان من زيادة مهمة في إحدى النسخ المخطوطة أو سقط من (أ) أو زيادة يقتضيها السياق وضعته بين معكوفتين هكذا [.....] كما هو مسلك المحققين .

٣ - قمت بضبط الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والأشعار ، وتشكيل مايلتبس من أسماء الأعلام والأماكن وغيرها .

٤ - سرت في الكتابة والإملاء على ما اتفق عليه من قواعد الإملاء والخط الحاليين .
ثانياً : وضعت حاشيتين في صفحات النص يسري وسفلى .

فالحاشية اليسرى وضعت فيها العناوين الجانبية وترقيم صفحات نسخة الأصل (أ) حيث أشرت إلى بدء صفحاتها وذلك بوضع خط مائل هكذا (/) قبل الكلمة الأولى في محاذاتها ورمزت للوجه الأول من الورقة بـ (أ) وللوجه الثاني برمز (ب) .

أما الحاشية السفلى فقد جعلتها في أسفل صفحات النص وكانت مكانا لما يأتي :

أ - خرجت الأحاديث النبوية الشريفة والآثار وقد بلغت الأحاديث أكثر من خمس وعشرين ومائتين حديث ، والآثار أكثر من مئتي أثر وإذا تكرر الحديث أو الأثر فإنني أخرجته في أول موضع يرد فيه وأحيل بعد ذلك على ذلك الموضع واتبعت في التخريج الخطة الآتية :

- إما إن يذكر الشيخ من أخرجه أو بعضهم ، فأخرجه أولاً عند من ذكرهم ، ثم عند غيرهم .
وأما إذا لم يذكر من أخرجه ، فأخرجه على النحو التالي :

١ - إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما ، أخرجته منهما أو من أحدهما ، مبيناً اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة واسم الصحابي ، وطرف الحديث حتى أصل إلى

ماذا ذكر من الحديث ، أو أذكر أول الحديث ثم أنتقل إلى موضع الشاهد منه ، فأقول مثلاً: أخرجه من حديث أبي هريرة فلان ... مرفوعاً بلفظ كذا ، ثم أخرجه من الكتب التي ذكرته مما أعلمه فيها بنفس الطريقة السابقة ، ولا أذكر الإسناد لأنه ما دام في الصحيحين أو أحدهما فهو صحيح ، ولا يحتاج إلى دراسة اسناد ، علي أنه قد يوجد بعض الأحاديث - وهذا قليل جداً - في الصحيحين أو أحدهما في إسناده مقال فأذكر ذلك الإسناد لبيان حال من تكلم فيه .

٢ - إذا كان الحديث في غير الصحيحين فأخرجه :

أولاً : من الكتب الستة مبتدئاً - في الغالب - بذكر سنن أبي داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه ، ثم أخرجه عن غيرهم ممن علمت أنه أخرجه ، كالإمام أحمد في المسند ، ومالك في الموطأ والدارمي في المسند ، وأذكر اسم الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة - كما تقدم - .

ثانياً : أذكر اسناد ذلك الحديث أو الأثر عند أول من أخرجه .

ثالثاً : إذا صح الحديث بذلك الإسناد ، أكتفي - غالباً - بذكر الشيخ الذي اتفق فيه الرواة فأقول مثلاً : أخرجه من طرق عن فلان ... به كل من : وأذكر من أخرجه بعد ذلك .

رابعاً : إذا لم يصح الحديث فاترجم للراوي الذي لم يصح بسببه الحديث مبيناً اسمه ونسبه ومرتبته ، حسن ، ضعيف - وتاريخ وفاته - إن علمت ذلك - ثم أبحث عن متابعات أو شواهد لذلك الحديث ، فإن وجدت ، ذكرت المتابع ودرجته ، أو الشاهد وإسناده ولفظه ثم أبين هل ارتقى الحديث وصح أم لا .

خامساً : إذا كان في الإسناد رجل ضعيف ، أو فيه ضعف فإنني أقول : إسناده ضعيف ، فيه فلان ضعيف ، أو فيه كذا ، ثم أذكر كلام العلماء فيه تعديلاً وتجريحاً ، ثم أبين ما فيه بناءً على ما ظهر لي من تلك الأقوال .

سادساً : إذا كان الحديث أو الأثر ليس صريحاً وإنما من المشار إليه ، فأخرج ما يدل عليه - في نظري - من مصدرين أو ثلاثة وقد أزيد على ذلك متبعاً الطريقة السابقة نفسها .

سابعاً : إذا كان الحديث في غير الكتب الستة ، أخرجه من مظانه التي يغلب على الظن أنه فيها فأذكر الجزء والصفحة والإسناد إلى النبي - ﷺ - وأذكر الحديث ، وأقوم بدراسة الإسناد بالطريقة السابقة والحكم على الحديث - كما تقدم - .

ثامناً : قد يرد الحديث بعدة ألفاظ متقاربة ، فإذا ذكر لفظاً معيناً فإنني آتى بذلك اللفظ ، ولا سيما إذا كان ذلك لفظاً صحيحاً ، أما إذا لم يكن صحيحاً فإنني آتى بالألفاظ الأخرى أو الشواهد والمتابعات لتقويته إن أمكن .

تاسعاً : قد يكون لبعض الأحاديث مظان أخرى غير ما ذكر ، لكن قد يكون في طرقها ضعف فلا أذكر تلك الطرق - غالباً - وخاصة إذا صح الحديث بما ذكر .

عاشراً : هناك بعض الأحاديث والآثار لم أعثر عليها ، فأذكرها وأقول لم أجده ، أو لم أعثر عليه .

حادي عشر : في حكمي على الرجال ، إذا كان الراوي مما اتفق على توثيقه من خلال إطلاعي على حال الراوي ، فإنني لا أترجم له وإذا كان دون ذلك فإن كان من رجال الحديث الحسن فأقول حسن الحديث ، وهذا صفة من قال فيه الحافظ ابن حجر صدوق ، أو قال : صدوق يخطيء ، أو صدوق يهيم ، وما ترجح عندي من خلال أقوال العلماء فيه أنه من رجال الحديث الحسن .

وإن كان الراوي ضعيفاً - قلت : ضعيف ، أو كان مقبولاً عند الحافظ ابن حجر ولم أجد له متابعاً فإنني أقول عنه : لئن الحديث أو فيه لين وهذا الغالب - وتارة أكتفي بعبارة الحافظ - رحمه الله - .

ثاني عشر : قد لا أعرف الراوي ، لا سيما إذا كان من غير رواة الكتب والسنة ، فالحديث إذاً ضعيف لجهالة ذلك الراوي ، ولا أقول مثل هذا إلا بعد البحث عن ترجمة ذلك الراوي ، فإن لم أجده حكمت عليه بما تقدم .

وكل كلمة وردت بلفظ الحافظ ، فهو الحافظ بن حجر العسقلاني .

ب - أثبت فروقات النسخ المخطوطة بعد مقابلتها وكان منهجي في عملية مقابلة النسخ مبني على الطريقة التالية :

١ - اخترت أقدم النسخ تاريخاً وأكملها وأوثقها ، وجعلتها هي الأم (الأصل) ورمزت لها برمز (أ) .

٢ - قابلت النسخ المخطوطة ناهجاً طريقة النص المختار .

٣ - أهملت في اختلاف النسخ الآيات التي كتبت خطأ أو محرفة - غالباً - فإنني لا أشير إلى ذلك بل أثبت القراءة الصحيحة كما في المصحف الشريف ما عدا الاختلاف في أوجه القراءات فإنني أذكره في الحاشية .

ج - عرفت بمعظم الأعلام تعريفاً مختصراً ، وقد بلغ عدد الأعلام المذكورين في هذا الكتاب أكثر من (٣٠٠) علماً ولم أترجم للمشاهير منهم كالخلفاء الراشدين وغيرهم من كبار الصحابة وأمهات المؤمنين والأئمة الأربعة وأصحاب الكتب والستة وغيرهم من الأعلام الذين هم أشهر من أن يذكروا وأعرف من أن ينكروا .

د - وثقت المعلومات والنقول من المصادر والمراجع التي نقل منها المصنف مع نسبتها إلى أصحابها ، إلا أن بعض الكتب لم أقف عليها وبعضها مفقود مثل كتاب أصول الدين لأبي عبد الله بن حامد ، وقد أغفلت توثيقها وتوثيق غيرها مما لم أجده مكتفياً بهذه الإشارة ، إلا أن يكون النص من ذلك الكتاب منقولاً في كتاب مطبوع فحينئذ أوثقه منه حسب الطاقة ، مثل ما فعل شيخ الإسلام في ذكر من حكى قولهم في الإيمان وذكر أن أبا عبيد ذكرهم وإنما الذي نقلهم عن أبي عبيد هو ابن بطه في الإبانة .

هـ - شرحت الألفاظ اللغوية الغريبة وقمت بضبطها وعينت المصدر للتوثيق .

و - عرفت ببعض الفرق وأسماء البلدان والمواضع وذلك بالرجوع إلى المعاجم المختصة وكتب الفرق والمقالات وغيرها .

ثالثاً : علّقت على الكتاب في بعض المواضع بما يوضح مشكلاً أو يزيل لبساً أو يصحح خطأ ورجعت في ذلك إلى المصادر الأصلية والمراجع العلمية .

أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة :

- كثرة الأحاديث والآثار التي أوردها المؤلف - رحمه الله - فقد بلغت أكثر من (٤٢٥) حديثاً وأثراً من غير المكرر كما هو واضح في تخريجها .

- وجود بعض تلك الأحاديث في غير كتب السنة المشهورة ، الأمر الذي يحتاج الجهد الكبير والوقت الطويل لمعرفة ذلك الحديث ولا سيما إذا كانت بعض تلك الكتب لم يعتن بها من حيث الفهرسة والتحقيق .

- كثير من الأحاديث التي يذكرها المؤلف - رحمه الله - يذكرها بالمعنى أو يشير إليها إشارة ،
فما كان بالمعنى فالعثور عليه صعب ، وكذلك ما كان بالإشارة لأن كتب التخريج لا تعني
- غالباً - إلا باللفظ الوارد عن النبي - ﷺ - .

- ذكر المؤلف - رحمه الله - لألفاظ عامة يندرج تحتها أحاديث وآثار كثيرة ، فمثلاً قوله : قد
جاءت الأحاديث المتواترة بثبوت الشفاعة للنبي - ﷺ - .

- إن كتاب الايمان لم يحقق رغم تخريج الشيخ الإلباني - رحمه الله - لبعض أحاديث
الكتاب حيث قام - رحمه الله - بتخريج (١٧٨) حديث وأثر بالمكرر في الكتاب كله
تخريجا اقتصر فيه على تعيين من أخرجه كقوله متفق عليه ، رواه مسلم وتصحيح
وتضعيف بعض تلك الأحاديث التي لا تتجاوز ستين حديثاً تصحيحاً وتضعيفاً مقتضبا
أيضاً . وكذلك الجزء المطبوع ضمن الجزء السابع من مجموع الفتاوى ، على أنني لا
أهون من جهد الشيخين - رحمهما الله - فقد بذلا في ذلك الجهد العظيم وكان هدفهما
- إن شاء الله - نفع المسلمين وقد حقق الله مقصدهما فطبع كتاب الايمان وطبعت هذه
الفتاوى ونشرت في مشارق الأرض ومغاربها وهذا دليل على صدق هدفهما - إن شاء الله -
ولعل ما يشفع لهما أن المؤلف - رحمه الله - كان أغلب مؤلفاته تكتب من حفظه وهو
متنقل بين البلدان مرة ، وفي السجن مرة أخرى بعيد عن كتبه كما هو مشهور في ترجمته
ويعرفه القاصي والداني ، فلا يستغرب ولا يستبعد وقوع بعض الخطأ ، وحسب الجميع
أنهم مجتهدون ولكل مجتهد نصيب من العمل الصالح - بإذن الله -

- من المعروف أن دراسة الأسانيد ومعرفة أحوال الرجال من أشق الأعمال التي يلقاها من يقوم
بالتخريج لا سيما اذا عرفنا أنه بناءً على ما يصل إليه - هو حكمه على الحديث أما
بالقبول أو الرد - أمر جسيم - خاصة اذا كان قليل البضاعة في هذه الصناعة فيزداد
الأمر صعوبة ومشقة ولكن الله بمنه وكرمه يسر جميع الأمور .

وأخيراً فأسأل الله العظيم بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن يجعل هذا العمل خالصاً
لوجهه الكريم وأن يجعل كل حرف وكلمة وكل نقطة مداد وكل قصاصة ورق في ميزان
حسناتي - ولؤلفه أضعافاً كثيرة - يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

كما أسأله تعالى أن يجزى كل من علمني أو أرشدني أو صوبني في هذا البحث أو غيره أسأل الله تعالى أن يجزيهم من خير ما يجزى به عباده الصالحين .

وأخص بالدعاء والدي الكريمين الحبيين اللذين كان دعاؤهما وتوجيهاتهما وارشادهما بعد توفيق الله - عز وجل - خير معين لي فترة إعداد هذه الرسالة فأسأل الله عز وجل باسمه الأعظم أن يمدني في عمريهما ، وأن يبارك فيهما وأن يكتب لهم موفور الصحة والعافية والسلامة ، وأن يعينني على برهما وحسن صحبتتهما ، وأن يختم - لي - ولهما بالصالحات أعمالنا .

كما أن الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي وشيخي الفاضل الأستاذ الدكتور / أحمد بن عبد الرحيم السايح - حفظه الله ورعاه - الذي كانت توجيهاته وملاحظاته واستدراكاته تعود على البحث بالفائدة والتكميل فقد تعلمت منه حسن الخلق وأدب البحث وطرق التحقيق فقد أولاني - حفظه الله - من ذلك الشيء الكثير . فجزاه الله خير ما يجزى به معلم عن تلميذه ، ووالد عن ولده ، ورزقه الله الصحة والعافية والعمر المديد ونفع بعلمه الأمة إنه سميع قريب مجيب .

كما أنني لا أنسى الذين كان لهم سعي مشكور في الحصول على النسخة الأصلية (الأم) من المتحف التركي (طبقوسراي) باستانبول في تركيا والذين ذللوا الصعوبات وبدلوا الجهود حتى وصلت اليّ وعلى رأس هؤلاء أستاذنا فضيلة الشيخ / محمد قطب وأستاذنا الشيخ الدكتور / عثمان عبد المنعم يوسف عيش ، وفضيلة الشيخ / أمين سراج وفضيلة الدكتور / حمدي أرسلان فجزى الله الجميع أفضل الجزاء وأوفاه .

كما وأنقدم بشكري إلى القائمين على هذه الجامعة المباركة - جامعة أم القرى - ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين ، وأخص منهم بالذكر معالي مدير الجامعة المكلف الأستاذ الدكتور / ناصر بن عبد الله الصالح ، وفضيلة عميد الكلية الأستاذ الدكتور / عبد الله بن عمر الدميحي ، وفضيلة رئيس قسم العقيدة فضيلة الدكتور / عبد العزيز بن أحمد محسن الحميدي وجميع أساتذتي ومشايخي في قسم العقيدة فقد كان لكل هؤلاء من كان سبباً في إبراز هذا العمل الذي أرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيه وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

القسم الأول
الدراسة

الباب الأول

حياة المؤلف وعصره ومكانته بين أهل العلم

الفصل الأول

عصر المؤلف سياسياً واجتماعياً ودينياً وعلمياً

الفصل الثاني

حياة المؤلف الشخصية

الفصل الثالث

شخصية المؤلف العلمية

قلة من العلماء هم الذين لقوا عناية وافرة في حياتهم وبعد مماتهم من قبل أهل العلم والإيمان والبصيرة والرأي السديد ، ولعل من أبرزهم شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبدالسلام بن تیمیة الحرانی النمیری فقد حظي - رحمه الله - بعناية بالغة وترجم له بتراجم عديدة مفردة وغير مفردة ، وعقدت المؤتمرات والندوات وأجريت الأبحاث والدراسات حول حياته واجتهاداته ومؤلفاته في العقائد والأحكام والأصول والتفسير والحديث وشروحه لمذهب السلف - أهل السنة والجماعة - .

وترجم له العديد من المؤرخين القدامى والمحدثين ، بل إن هناك دراسات لعدد من المستشرقين وغيرهم ، تناولت تراث شيخ الإسلام ومنهجه وأفكار وإبراز شخصيته وقد بلغت تلك المؤلفات أكثر من مائة كتاب (١) .

بل لقد عقد مهرجان كبير حضره كوكبه من أهل العلم والفكر في العالم الإسلامي في دمشق وتدارسوا حول شيخ الإسلام ، وتناولوه من جوانب عديدة وسمى ذلك المؤتمر ، أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تیمیة (٢) .

وذلك من يوم ١٦ - ٢٠ شوال سنة (١٣٨٠هـ) الموافق (١٩٦٠م) أي قبل نحو من ٤١ سنة ، وطبعت أعمال هذا المؤتمر وتوصياته بالقاهرة .

وعقدت أيضا ندوة علمية عالمية حول شيخ الإسلام ابن تیمیة ، حياته العلمية ومواقفه الخالدة في الجامعة السلفية بالهند سنة ١٤٠٨هـ . وقدمت للندوة بحوث عديدة وأصدرت على أثرها توصيات وقرارات مفيدة (٣) .

إضافة إلى عشرات الرسائل العلمية التي تناولت العديد من الجوانب العلمية والفكرية والفقهية والأصولية والسياسية من حياة شيخ الإسلام ابن تیمیة . هذا غير عشرات المقدمات التي كتبت في ترجمة الشيخ والكلام على عصره ومنزلته وثناء العلماء عليه ، وذلك ضمن تحقيق الكثير من كتبه ورسائله وفتاويه .

(١) انظر : « أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تیمیة لمحمد إبراهيم الشيباني (ص : ١٨٨ - ٢١١) .

(٢) انظر : أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان ابن تیمیة .

(٣) انظر : بحوث هذه الندوة التي هي بإعداد د / عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ط . دار الصمعي .

كل هذا جعلني في غنية عن أن أترجم له في هذا الباب ترجمة مطولة موسعة غير أنني أذكر شذرات مفيدة عما سَطَّرَ وكتب عنه ، وأن أعطي فكرة مجملّة عن عصره مع إبراز أهم مصنفاته العقديّة على وجه الخصوص وذلك من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول : عصر المؤلف دينياً وسياسياً وعلمياً وإجتماعياً .

المبحث الأول : الحالة الدينية

المبحث الثاني : الحالة السياسية

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية والعلمية

الفصل الأول

عصر المؤلف

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث: الحالة الدينية والعلمية

ان الظروف التي تحيط بالشخص والبيئة التي يعيش فيها لا شك أن لها أثرا كبيرا في حياته - إلا أن يشاء الله غير ذلك - ويستوي في ذلك جميع جوانب البيئة السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية وغيرها .

ولقد أثرت مثل هذه الظروف في حياة كثير من الناس ، وخاصة الذين رضوا بالواقع وخضعوا لما فيه من العادات والتقاليد مع ما قد يكون فيها من الضلال والفساد .

ولم يتحرر من قيود البيئة والعادات السيئة إلا من أنار الله بصائرهم واختصهم لحمل مشاعل الهداية للخلق ، من الأنبياء والرسل والعلماء المصلحين المجددين ، الذين نذروا أنفسهم لأبلاغ رسالة ربهم وإعلاء كلمته ، فعملوا على الوقوف ضد تلك العادات السيئة والتقاليد الجاهلية ، وتحملوا - صابرين محتسبين - ما يلاقونه من البلاء في هذا السبيل ممثلين لأمر الله : ﴿ وَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] آمليين في وعده : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَاً عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١١١] .

وأحسب أن من هؤلاء المصلحين المجددين شيخ الإسلام ابن تيمية ولعل فيما يأتي من فصول تبين الحالة التي كان يعيشها العالم الإسلامي مما كان لوجوده وما عمله في ذلك الوقت الأثر البالغ في تصحيح كثير من المفاهيم والعقائد والتصورات ونبدأ ببيان الحالة السياسية .

المبحث الأول الحالة السياسية :

وبدأت بهذا الجانب لأنه الأقوى والمؤثر في حياة الناس عموماً - وبايجاز شديد - فإن الدولة الإسلامية كانت دولة موحدة من المشرق إلى المغرب طوال عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية ، تصدر عن رأي واحد وسياسة واحدة يرسمها الخليفة بشورى المسلمين وكانت أول هزة زعزعت هذا الكيان ، ما وقع من قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ثم الخلاف بين علي بن طالب ومعاوية - رضي الله عنهما - ثم ماتلاً ذلك من الصراع بين الأمويين والعباسيين ، والذي انتهى بقيام الدولة العباسية في المشرق والدول الأموية في المغرب - الأندلس - .

واستقر الأمر على هذا الحال مدة من الزمن ، حتى جاءت فتنة الأمين والمأمون فكانت قاصمة الظهر الثانية ، وكانت إيذاناً بتمزيق المسلمين وكانت الدولة العباسية - حينئذ - تعيش بين القوة والضعف في أدوار مختلفة ، ولعل من أسباب ذلك ، ما فعله أعداء الإسلام الذين لم يألوا جهداً في تفتيت وحدة المسلمين وتفريقهم وتقسيمهم إلى امارات صغيرة ، ونال أعداء الإسلام ما أرادوا على حين غفلة من المسلمين غطوا فيها بسبب بُعْدِهِمْ عن المنهل الروي والمنبع الصافي .

واتسع الخرق على الراقع وأصبحت مآرب البعيد الذي يريد لهذه الوحدة أن تزول أصبحت مآربه وشيكة التحقق ، فأعدَّ كل طامع عدته ، وجهاز نفسه للانقضاض على بلاد المسلمين وأشباع غرائزهم من دماء المسلمين وأعراضهم وأمولهم .

وسأكتفي بذكر حدثين مهمين كان لهما الأثر البالغ في إضعاف المسلمين ، وقد عايش شيخ الإسلام ابن تيمية آخر الحدث الأول وأول الحدث الثاني وهذان الحدثان هما :

الأول : ظهور التتار بالمشرق وزحفهم واستيلاءهم على بغداد وزحفهم إلى الشام ومصر .

الثاني : خروج الفرنج (الصليبيون) من أوروبا وزحفهم إلى بلاد الشام ومصر .

فأما ظهور التتار فيقول عنه ابن الأثير : « لقد بلى الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يتلى بها أحد من الأمم ، منها ظهور هؤلاء التتر - قبحهم الله - أقبلوا على المشرق

وفعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها ... ولقد بقيتُ عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظماً لها ، كارها لذكرها فأنا أقدم اليه رجلاً وأآخر أخرى ، فمن الذي يسهل عليه نعي الإسلام والمسلمين ؟ ومن الذي يهون عليه ذلك ؟ ... ثم يقول : لو قال قائل أن العالم منذ خلق الله - سبحانه وتعالى - آدم إلى الآن ، لم يبتلى بمثلها لكان صادقاً ، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها وهؤلاء - أي التتار - لم يبقوا على أحد بل قتلوا النساء والأطفال والرجال ، وشقوا بطون الحوامل وقتلوا الاجنة - فإننا لله وإنا إليه راجعون - ولهذه الحادثة التي استطار شررها وعمم ضررها وسارت في البلاد كالسحاب استدبرته الريح .. فإن قوماً خرجوا من أطراف الصين فقصدوا بلاد تركستان ثم منها إلى بلاد ما وراء النهر مثل سمرقند وبخارى وغيرها ، فيملكونها ويفعلون بأهلها ما نذكره ثم تعبر طائفة منهم إلى خراسان فيفرغونها ملكاً وتخريباً وقتلاً ونهباً ثم يتجاوزنها إلى الري ، وهمدان والجبل وما فيه من البلاد إلى حد العراق في أقل من سنة ، هذا ما لم يُسمع بمثله ، ففي سنة (٦٥٦ هـ) استولى التتار على بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية وقتلوا الخليفة المستعصم ، وعاثوا فيها فساداً ثم زحفوا إلى الشام ، فدخلوا حلب ثم دمشق واستولوا عليها سنة (٦٥٨ هـ) وجاسوا خلال الديار وقد ملأ الرعب قلوب الأهلين بعد أن وصل التتار إلى غزة في طريقهم إلى مصر وأرسل قائدهم إلى مصر بكتاب يهدد فيه الملك المظفر قطز جاء فيه : من ملك الملوك شرقاً وغرباً ... إلى أن قال : فعليكم بالهرب وعلينا بالطلب فأني أرض تأويكم وأي طريق تنجيكم وأي بلاد تحميكم فما لكم من سيوفنا من خلاص» (١) .

ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين . فإن الله ثبت قلب قطز فأعد للأمر عدته مستعيناً بالله الذي ينصر عباده المؤمنين ، وبادرهم قبل أن يبادروه ، فخرج لهم حتى انتهى إلى الشام والتقى الجمعان على عين جالوت وانتهى الأمر بنصر الإسلام وأهله ، وبهزيمة التتار وبفرارهم وكان ذلك في آخر شهر رمضان سنة (٦٥٨ هـ) ، وقد ولد شيخ الإسلام ابن تيمية بعد معركة عين جالوت بثلاث سنين أي سنة (٦٦١ هـ) .

أما الحدث الثاني وهو مجيء الفرنج (الصليبيين) من أوروبا وزحفهم على بلاد الشام ومصر ، وهذا الحدث لم يكن أقل تأثيراً وتدميراً للأمة الإسلامية فإذا كان التتار لم يزحفوا على

(١) الكامل لابن الأثير (١٠ / ٢٨٣) .

بلاد الشام إلا بعد سقوط بغداد سنة (٦٥٦هـ) - كما تقدم - فإن الصليبيين بدأوا غاراتهم على العالم الإسلامي - لا سيما على مصر والشام - قبل ذلك بأكثر من قرن ونصف من الزمان ، قال ابن الأثير في ذلك : « إنه في سنة (٤٩١هـ) خرج الفرنج - أي الصليبيين - إلى بلاد الشام واستطاعوا أن يستولوا على دمشق ومعظم مدن الشام بما فيها بيت المقدس ، وقتلوا من المسلمين ألوفاً كثيرة ولم يرع الصليبيون حرمة المسجد الأقصى فأجهزوا على كل من أحتمى به من المسلمين وعددهم يزيد على سبعين ألفاً» (١) .

ولم تنته الحروب بين المسلمين والصليبيين بل استمرت بين الطرفين سنين طويلة ليس في بلاد الشام فحسب ، بل توجهوا نحو مصر ، واستطاعوا بجمعهم إحتلال مدينة دمياط بعد حصار طويل وقتال شديد .

وهكذا تكالبت قوى الشر في ذلك الزمان على بلاد الإسلام في غياب المسلمين المخلصين وبسبب مؤامرة وخيانة طوائف الباطنية والروافض .

ولسنا هنا بصدد استعراض تاريخ هذا الصراع ، لكننا نشير فقط إلى ما كان عليه وضع العالم الإسلامي قبل مولد شيخ الإسلام ابن تيمية وبعده ، وكيف أنه كان نهياً لكل طامع من أعدائه ، على حين غفلة من أهله وتفرق وتمزق .

ورغم ما تعرض له العالم الإسلامي من التفكك وتربص الأعداء ، إلا أن الله - سبحانه وتعالى - قد تكفل بحفظ دين الإسلام وبهيبئ له بين كل فترة وأخرى ، من يلم شمل هذه الأمة ويوقظها من سباتها ويجدد لها أمر دينها . فقيض الله تعالى للتار من هزمهم وفرق جمعهم - باذن الله - على يد الملك المظفر قطز ، وقيض الله للصليبيين من يحوا أثرهم ويفرق جمعهم ، على يد صلاح الدين الأيوبي وبهذا طويت صفحات الغزو الصليبي والتاري الذين استمر زهاء قرنين من الزمان .

بعد هذا الاستعراض المختصر للوضع السياسي لبلاد الإسلام ، ماذا عن الفترة من (٦٦١-٧٢٨هـ) وهي الفترة التي ولد وعاش فيها شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) .

(١) الكامل لابن الأثير (١٠ / ٢٨٣) .

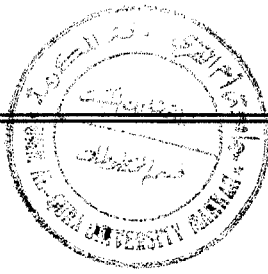
(٢) انظر : تفصيل تلك الأحداث الكامل لابن الأثير (١١ / ٢٠٠) ، (١٢ / ١٢٣) ، البداية والنهاية لابن كثير (١٢ / ٣٢٠ ، ١٣ / ١٢٣) .

فلقد عاش شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وكما سبق أن رأينا آخر عهد التتار وكانت البلاد الإسلامية في هذه الفترة موزعة بين دول المماليك في مصر والشام وتقدم معنا أيضاً أن الملك المظفر قطز هو الذي كسر شوكة التتار في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ) أي قبل مولد شيخ الإسلام بنحو ثلاث سنين ، وفي نفس السنة قُتِلَ قطز (٦٥٨هـ) وتولى بعده ركن الدين بيبرس واتخذ لنفسه لقب الملك الظاهر واستمر في الحكم ثمان عشرة سنة، وقد وصفه الحافظ بن كثير فقال : كان - رحمه الله - متيقظاً شهماً شجاعاً لا يفتر عن الأعداء ليلاً أو نهاراً ، بل هو مناجز لأعداء الإسلام وأهله ولم شعته واجتماع شمله ، وبالجملة أقامه الله في هذا الوقت المتأخر عوناً للإسلام وأهله شجاعاً في فلول المارقين من الفرنج والتتار والمشركين^(١).

وقد ولد شيخ الإسلام في أيامه ، ولما توفى الظاهر بيبرس كان شيخ الإسلام في أول الشباب بالغاً من العمر خمسة عشر عاماً ، ومنذ نهاية حكومة الظاهر تداول الحكم في مصر والشام ملوك كثيرون - كان منهم الملك المنصور سيف الدولة قلاوون الألفي الصالحي (٦٢٠ - ٦٨٩هـ) الذي نظّم أمور الدولة وكان مجاهداً قوياً ، ولما توفى خلفه ابنه الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة (٦٩٣هـ) وهذا الملك يعتبر هو المعاصر الأصيل لشيخ الإسلام الذي قضى في عهده جلّ عمره ، ويتصل به تاريخه الاصلاحى والتجديدي وكان محباً لشيخ الإسلام .

وكان شيخ الإسلام في هذه الأطوار يشارك الناس مشاركة إيجابية فدخل مع المسلمين في حرب التتار بنفسه ولسانه وسانه ، فكان يعقد المجالس في المسجد الجامع لحضّ الناس على الجهاد والنفقة وحضر بعض الغزوات بنفسه فشارك في فتح عكا سنة (٦٩٠هـ) وحضر وقعة (شقحب) لما شاع عند الناس أن التتار قد عزموا على القضاء على الدولة الإسلامية في الشام ومصر وأنهم يعدون العدة لذلك ، فانتشر الرعب والفرع بين الناس ، وظهر الارتباك في الدولة بأسرها ، حتى أن السلطان تردد كثيراً في الخروج لملاقاة التتار ، عندئذ لم يترك شيخ الإسلام من طريقة يثبت فيها للناس وأنهم يستطيعون ملاقاة التتار والانتصار عليهم ، إلا وفعلها ولم يفعل ذلك فقط ، بل إنه سار إلى مصر ليستحث السلطان للمجيء بعسكره إلى الشام ويعده

(١) انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٦) .



بالنصر من عند الله في هذه المرة ، ويحذره مغبة التهاون في مثل هذه الأمور وكان مما قاله حيثذ : « لو قُدر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه واستنصركم أهله وجب عليكم النصر ، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه وهم رعاياكم وأنتم المسؤولون عنهم » .

ثم رجع شيخ الإسلام من مصر إلى الشام ولم يلبث أن خرج السلطان من مصر لملاقاة التتار ، واستمر شيخ الإسلام في الاجتماع بكل جيش من جيوش المسلمين على حدة في مكانه ، يَعْظُهُمْ ويشجعهم على القتال ويعددهم النصر من عند الله ، ويحلف لهم بالله انكم في هذه المرة منصورون فيقول له بعض الأمراء : قل إن شاء الله فيقول « إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقا » ، وفي شهر رمضان سنة (٧٠٢ هـ) وقعت المعركة وكان شيخ الإسلام يباشر القتال بنفسه ، ويمشي بين الصفوف يشجعهم ويشرهم ويبين لهم فضل الجهاد ، وكان يكبر تكبيرا كان له أكبر الأثر وانجلى المعركة بهزيمة التتار ونصر الله المسلمين (١) .

ولما حاصر التتار دمشق سنة (٦٩٩ هـ) خرج في جماعة من أعيانها لمقابلة قائدهم «قازان» لكي يأخذوا منه الأمان لأهلها ، فحاوره شيخ الإسلام وأغلظ له القول وكان مما قاله بواسطة الترجمان : « أنت تزعم أنك مسلم ومعك قاضي وامام وشيخ ومؤذنون على ما بلغنا ، وأبوك وجدك كانا كافرين ، وما عملا الذي عملت ، عاهدا فوفيا وأنت عاهدت فغدرت ، وقلت فما وفيت » وقد أكرم الله شيخ الإسلام لاختلاصه وقوة إيمانه ، فقذف الله - سبحانه وتعالى - الرعب والهيبه في قلب ذلك الملك الظالم ، فانصاع لطلب الشيخ وأعطى الأمان لأهل دمشق وحقنت بسببه دماء المسلمين وأعراضهم وممتلكاتهم وخرج من عنده معززا مكرما (٢) .

وكان رحمه الله له منزلة في نفوس الولاة ، فقد كان يؤخذ برأيه في تعيين الشيوخ ومما يدل على ذلك انه لما توفى الإمام ابن دقيق العيد سنة (٧٠٢ هـ) وكان على مشيخة دار الحديث الكاملية ، استلمها الشيخ كمال الدين بن الشريشي وذلك بمشورة من شيخ الإسلام ابن تيمية (٣) وهذا يدل بلا شك على منزلة كبيرة عند العامة وعند أولي الأمر .

(١) انظر : الأعلام العلية (ص : ٦٧ - ٧١) ، البداية والنهاية (٢٥ / ١٤) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (٨ / ١٤) .

(٣) انظر : البداية والنهاية (٢٥ / ١٤) .

ومما تقدم يتبين لنا مدى تفاعل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مع واقعه وتلمسه لحاجات مجتمعه ومشاركته فيه مشاركة فعّالة وهذا مثال صادق للعالم العامل ، ويدل أيضا على مدى احساسه بالمسؤولية خاصة أنه من أعلم أهل زمانه بكتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - وأقوال أهل السنة والجماعة وأئمة الفقه والأصول والكلام والفلسفة والتصوف وغيرها ، فما فتأ يناقش ويؤلف ويجادل ويفتي حتى توفاه الله وهو على خير حال .

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية :

كان من الطبيعي والحالة السياسية - كما ذكر - أن لاتكون هناك حياة إجتماعية مستقرة ، فالحملات الصليبية والتارية على بلاد الإسلام واختلاط المسلمين بغيرهم ، كان لا بد أن يكون له أثره على مجتمع المسلمين ويكون التأثير السلبي أكثر من التأثير الايجابي ، خاصة مع وجود التنازع بين أمراء المسلمين ، فيما بينهم فأدى ذلك كله إلى اضطراب الأمن بحيث أصبح لا يطمئن أحد على نفسه وماله وعرضه ، كما أدى ذلك إلى سوء الحالة الاقتصادية وانتشار الفقر فكثرت اللصوص وقطّاع الطرق واشتد الغلاء ومما زاد الأمر سوءاً - كما يقول الحافظ بن كثير - أنه قدم إلى الشام سنة (٧٠١ هـ) جراد عظيم أكل الزرع وجرد الأشجار حتى صارت مثل العصى ، ولم يعهد مثل هذا من قبل فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء (١) فعمد الناس إلى الغش في المبيعات واحتكار الأقوات وتطفيف المكيال والميزان ، وغير ذلك من الآثار الاجتماعية والسيئة التي تصحب دائما عهود الفقر .

ومما زاد تلك الحالة الاجتماعية سوءا أيضا عدم وجود العلماء المخلصين الذين يُبصرون الناس ويبينون لهم الحق ويردون على الباطل وأهله .

وفي الجملة فقد كانت الحالة الاجتماعية في ذلك العصر فيها من الفساد والاضطراب الشيء الكثير فكانت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى إصلاح شامل يقوم به مصلح جرى بصير بمواطن الداء وكيفية العلاج .

(١) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ٢٠) .

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية من أولئك المصلحين الذين وفقهم الله إلى صالح القول والعمل ، لازالة المنكرات والمفاسد بيده ولسانه وقلبه وقلمه فقد وضع - رحمه الله - كتاب «الحسبة في الإسلام» ، وكتاب «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» وبيّن فيهما ما يجب على عمال المسلمين من الواجب عمله تجاه تلك الانحرافات ، والنظر في مصالح العامة بمنع الغش والعقوبة عليه وفرض التسعيرات الجبرية عند اشتداد الغلاء ، والضرب على أيدي العابثين والمطففين والمحتكرين . ويذكر ابن كثير أنه في سنة (٦٩٩ هـ) دار شيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه على الخمارات والحانات فكسروا آنية الخمر وشققوا ما يخزن فيها من الخمر من الظروف وغيرها . وأراقوها وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش ففرح الناس بذلك .

وبيّن - رحمه الله - في بقية كتبه ككتاب « منهاج السنة النبوية » ما عليه الشيعة والرافضة وفرق الباطنية من انحراف وإباحية وانحلال ، وأنهم يعدون كالتابور الخامس بين المسلمين والدليل علي ذلك أنهم كانوا يغتنمون الفرص التي ينقضون فيها على المسلمين كما فعلوا ذلك لما انشغل السلطان بقتال الصليبيين والتتار فقتلوا من المسلمين العدد الكثير ونهبوا أموالهم وأسروا رجالهم وعقدوا الأسواق لبييعوا ما غنموا من متاع ورجال ونساء إلى الصليبيين . فطلب شيخ الإسلام من ولاة الأمر وحثهم على قتال هؤلاء الباطنية من الشيعة والرافضة والاسماعيلية والنصرية وكانوا يسكنون جبال الجرد وكسروان في شمال الشام ، وكانت من أصعب الجبال تحصيناً ومن أشقها وكان الملوك في السابق لا تقدم علي حرب هؤلاء فخرج شيخ الإسلام سنة (٦٩٩ هـ) ومعه خلق كثير من المطاوعة والحوارنة لقتال أهل تلك الجبال بسبب فساد عقائدهم وكفرهم وضلالهم والخروج على الإمام والعصيان لأمره ، وما كانوا عاملوا به عساكر المسلمين لما داهمهم التتار وهربوا فحين اجتاز عسكر المسلمين ببلادهم ، وثبوا عليهم ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وقتلوا كثيرا منهم ، فلما وصل شيخ الإسلام إلى بلادهم جاء رؤوسهم إلى شيخ الإسلام فاستتابهم وبين لكثير منهم الصواب ، وحصل بذلك خير كثير وانتصار عظيم علي أولئك المفسدين والتزموا برد ما كانوا أخذوا من أموال الجيش وقرّر عليهم أموالاً كثيرة تدفع إلى بيت المال ، واقطعت أراضيهم وضياعهم وقراهم ، وكانوا قبل ذلك لا يدخلون في طاعة ولي الأمر ولا يلتزمون بإحكام الملة ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله (١) .

(١) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ١٢ - ٢٠) .

المبحث الثالث : الحالة العلمية والدينية

لم يكن لأحد أن يتوقع نشاطاً في الحركة العلمية والدينية أو رواجاً لسوق الأدب في عصر سادت فيه الأعاجم من الأتراك والمماليك ، واستعجمت فيه الأنفس والعقول والألسن والعادات والسياسات والحكومات وتعاقبت فيه المصائب كلها على المسلمين من كل مكان. فلم يكن عندهم من الأمن والاستقرار ما يمكنهم من الاشتغال بالبحث والتأليف العلمي فقل الانتاج العلمي ، وركدت الأذهان وأقفل باب الاجتهاد ، فحرم الأخذ في أصول الدين بغير المذهب الأشعري والماتريدي ، وفي الفقه بغير المذاهب الأربعة ، وأصبح جهد العلماء في ذلك الزمان أن يفهم ما قيل من غير بحث ولا مناقشة ، وعمد العلماء نتيجة لذلك إلى جمع المعلومات المتعلقة بكل فن ، فنظموها في سلك واحد وشرحوها في كتب مطولة أحياناً ومختصرة أحياناً أخرى ، ويمكن أن يلاحظ أنه لا أثر في ذلك للابتكار والتجديد ، لذلك غلبت على كثير من العلماء نزعة التقليد وسيطر عليهم الجمود الفكري وأصبح العالم يقاس بكثرة ما حفظ من كلام أرباب المذاهب وعرف من آرائهم بحيث سمي هذا العصر « بعصر دوائر المعارف » .

وهكذا عصور الضعف دائماً ، تمتاز بكثرة الجمع وغزارة المادة ، مع نضوب في البحث والابتكار . أقول على الرغم من تلك الظروف والأحوال والقلاقل والحروب والمستوى العلمي والديني في ذلك الزمان ، إلا أنه كانت بعض النواحي العلمية في تلك الفترة ما تزال حية - وهذه طبيعة هذا الدين - فقد نهض في أواسط القرن السابع وأوائل القرن الثامن حتى نهايته علماء كبار أمثال أبي عمرو بن الصلاح (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ) والعز بن عبد السلام (٥٧٨هـ - ٦٦٠هـ) ومحي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ) وابن دقيق العيد (٦٢٠هـ - ٧٠٢هـ) ، وأبو الحجاج يوسف بن زكي المزي (٦٥٤هـ - ٧٤٢هـ) وابن كثير (٧٠١هـ - ٧٧٤هـ) وعلم الدين البزالي (ت ٧٣٩هـ) وشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) وشمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) إضافة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ولا شك أن هؤلاء العلماء وغيرهم كانت لهم اليد الطولى في المحافظة على ما خلفه أئمة السلف من العلم النافع ووقفوا بالمرصاد لمن يحاول النيل والضرر بهذا الدين وأهله من الحكام وغيرهم .

من أجل ذلك كله يمكن أن نقرر بأن العصر - رغم ما حصل فـهـي وما قيل عنه - كان عصراً مجيداً من ناحية الثروة العلمية التي جمعت فيه علوم الشريعة واللغة والتاريخ ، وعلوم الحياة أيضاً حتى إنه ليعتبر بحق !! عصر المؤلفات المطولة والموسوعات الجامعة في علوم القرآن والحديث والتفسير والفقـه والتاريخ والطبقات ، ولكنه لم يكن فيه من التجديد والابتكار في الآراء حظ كبير يتميز به ، ويتناسب معه ولو إلى حد ما ، مع كثرة ما جمع فيه من معارف وعلوم اللهم إلا ما كان لدى نفر قليل على رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية (١) .

(١) انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٢٠) ابن تيمية السلفي محمد خليل هراس (ص : ١٩ - ٢٠) .

الفصل الثاني

حياة المؤلف الشخصية

ويتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه

المبحث الثاني : مولده ونشأته

المبحث الثالث : وفاته

المبحث الأول : اسمه ونسبه

هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد، ابن العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن الشيخ الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن أبي محمد عبدالله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية النميري الحرائي الدمشقي (١) .

فأما نسبته إلى تيمية فقد اختلف في سببها على عدة أقوال .

- فقد قيل : إن جده ، محمد بن الخضر ذهب إلى الحج ، وكان له امرأة حامل ، ومرّ في طريقه إلى الحج علي درب تيماء (أحد طرق ودروب الحج القديمة من الشام إلى الحجاز) فرأى هناك جارية (طفلة) وقد خرجت من خيمة فلما رجع إلى حوران وجد امرأته قد وضعت بنتاً فرفعوها إليه ، فقال يا تيمية يا تيمية أي أنها تشبه تلك الجارية التي رآها بدرج تيماء .

- وقيل : إن جده محمداً كانت امه تسمى تيمية ، وكانت واعظة تقيّة قد نسب إليها (٢) ولعل هذه الروايات هي أهم ما قيل في سبب تلقيبه بذلك .

- أما النميري فهي نسبة آل تيمية ، الجد ، والأب والحفيد إلى قبيلة بني نمير ، فهو عربي الأصل وقد صرح بهذه التسمية ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) في كتابه « التبيان

(١) انظر : ترجمته في العقود الدرية (ص : ٢) وما بعدها ، البداية والنهاية (١٣ / ٢٤١) ، الإعلام العلية (ص : ١٦) ، وذيول العبر (ص : ٨٤) ، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٩٦) ، وتتممة المختصر لابن الوردي (٢ / ٤٠٦) ، والوافي بالصغيات للصفدي (٧ / ١٥) ، شيخ الإسلام ابن تيمية وأخباره عن المؤرخين للمنجد (ص : ٤٩) ، فوات الوفيات (١ / ٧٤) ، والدر الكامنة لمحاسن من جاء بعد المائة الثالثة لابن حجر (١ / ١٥٤) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص : ٥١٦) ودرة الرجال (١ / ٣٠) ، وتذكرة النبية (٢ / ٨٥) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٦ / ٨٠) ، والكواكب الدرية (ص : ٥١) ، والشهادة الزكية (ص : ٢٣) ، وطبقات المفسرين للدوادني (١ / ٤٥) وذييل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢ / ٣٨٧) ، والسلوك (٢ / ٣٠٤) ، والنجوم والزهرة (٩ / ٢٧١) ، والمنهل الصافي ، ط ٢ (١ / ٣٥٨) والدليل الشافي (١ / ٥٦) والبدر الطالع (١ / ٢٦٣) ، فهرس الفهارس للكتاني (١ / ٢٧٤) .

(٢) العقود الدرية (ص : ٢) ، تاريخ إربل (١ / ٩٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٢ / ٢٨٩) .

لبديعة البيان»^(١) وكذلك القاضي نور الدين محمود العدوي الصالحي الزوكاوي (ت ١٠٣٢) في كتابه «الزيارات»^(٢).

- أما الحرائني فهي نسبة مكانية إلى مدينة حرّان - بتشديد الراء - وهي مدينة مشهورة من أرض الجزيرة بين دجلة والفرات وهي قصبه ديار بكر وهي على طريق الموصل الشام ، وقد كانت في القرن السادس والسابع والثامن مهد العلم والعلماء ، وقد كانت من قبل من أهم مراكز الديانات القديمة ، وهي الآن بلدة عامرة بتركيا قريبة من مدينة اورفه»^(٣).

المبحث الثاني : مولده ونشأته وأسرته

ولد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية بحرّان يوم الاثنين عاشر ، وقيل ثاني عشر من ربيع الأول عام إحدى وستين وست مائة (٦٦١هـ) ونشأ بها نشأته الأولى إلى أن بلغ السابعة من عمره ، حيث سافر به والده مع والدته وأخوته بسبب أوضاع ديار بني بكر وما حولها من حرّان التي كانت أحوالها سيئة ، بعد أن استولى عليها التتار فوصلوا إلى دمشق سنة (٦٦٧هـ) واستوطنوها وإليها ينتسب فيقال الدمشقي^(٤).

وقد اشتهرت أسرة شيخ الإسلام بالعلم والمكانة فجدّه مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله من العلماء الأعلام شيخ الإسلام في عصره ، صاحب كتاب «منتقى الأخبار» «والمحرر» في

(١) مخطوط وصورته بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٧٦ الطبقة الحادية والعشرين ، وطبع ضمن الجامع لسيرة ابن تيمية (ص : ٤٢٦) ، وانظر العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص : ٢) الشهادة الزكية لمربي الكرّم (ص:٢٣).

(٢) (ص : ٩٤) برقم (٩) وفي هذا رد على دعوى الشيخ محمد أبي زهره في كتابه ابن تيمية (ص : ٨) بأن ابن تيمية كردي وأن أصوله ليست عربية .

(٣) انظر : معجم البلدان لياقوت (٢ / ٢٣٥) ومراصد الاطلاع (١ / ٣٨٩) ، ومعجم ما استعجم (١ / ٤٣٥) ، وأحسن التقاسيم (ص : ١٤١) والروض المعطار (ص : ١٩١) ، ومختصر كتاب البلدان (ص : ١٣٢) ، وحياة ابن تيمية لمحمد بهجة البيطار (ص : ٨) .

(٤) انظر : الإعلام العلية للبخاري (ص : ١٦) ، عيون التواريخ لابن شاكر الكتبي (٢٢ / ٣٣٩) ، الإمارات الرقمية في الجزيرة والشام لعقاد الدين خليل (ص : ٣٢٩ ، ٤٤١) .

فقه الحنابلة ، قال عنه الذهبي : « كان إماماً كاملاً معدوم النظر في زمانه ، رأساً في الفقه وأصوله ، بارعاً في الحديث ومعانيه ، له اليد الطولى في معرفة القراءات والتفسير » (١) . وقال جمال الدين بن مالك النحوي المشهور : « أُلينَ للشيخ المجد - مجد الدين ابن تيمية - الفقه كما أُلينَ لداوود الحديدي » (٢) .

أما والده فهو شهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام من أكابر علماء بلده ، حرّان قال عنه الذهبي : « ذو الفنون ... صار شيخ حرّان وحاكمها وخطيبها بعد موت والده » (٣) . وقال ابن كثير : « مفتي الفرق ، الفارق بين الفرق ، كانت له فضيلة حسنة ولديه فضائل كبرى » (٤) وقال ابن شاکر الکتبي : « كان إماماً في التفسير ، مبرزاً في المذهب والخلاف وأصول الدين والنحو واللغة ، وله معرفة تامة بعلم الحساب والجبر والهندسة ، وكان يعرف علوماً كثيرة وكان حسن الأخلاق لطيفاً » (٥) .

أما والدته فهي ست النعم بنت عبد الرحمن بن علي بن عبدوس الحرانية عمرت فوق السبعين توفيت سنة ٧١٦هـ (٦) .

ولشيخ الإسلام ثلاثة من الإخوة اشتهروا بالعلم والفضل والإمامة وهم :

أ - أخوه لأمه ، بدر الدين أبو القاسم محمد بن خالد الحراني ولد سنة (٦٥٠هـ) تقريباً وتوفي سنة (٧١٧هـ) كان فقيهاً إماماً تولى التدريس عن أخيه تقي الدين (٧) .

ب - شقيقه زين الدين عبد الرحمن بن عبد الحلیم ولد سنة (٦٦٣هـ) وتوفي سنة (٧٤٧هـ) كان زاهداً عابداً كما كان يعمل بالتجارة حبس نفسه مع أخيه تقي الدين في الاسكندرية ودمشق ليخدمه (٨) .

(١) معرفة القراء الكبار (٢ / ٦٥٤) ط الرسالة المحققة .

(٢) معرفة القراء الكبار (٢ / ٦٥٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٢٩٢) .

(٣) العبر في خير من غير ٣ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٤) البداية والنهاية (١٣ / ٣٠٣) .

(٥) عيون التواريخ (٢٢ / ٣٣٩) ، وانظر : وذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٣١٠) وشدرات الذهب (٥ / ٣٧٦) .

(٦) البداية والنهاية (١٤ / ٧٩) .

(٧) ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٣٧٠) ، شدرات الذهب (٦ / ٤٥) .

(٨) البداية والنهاية (١٤ / ٢٢٠) ، الدر الكامنة (٢ / ٤٣٧) ، شدرات الذهب (٦ / ١٥٢) .

ج - شقيقه شرف الدين عبد الله بن عبد الحليم ولد سنة (٦٦٦هـ) وتوفي (سنة ٧٢٧هـ) لما كان شيخ الإسلام محبوساً في قلعة دمشق ، كان عالماً متبحراً ، ذهب مع أخيه إلى مصر وناظر خصومه وحده فانتصر عليهم (١).

في هذه البيئة العلمية الصالحة كانت نشأة شيخ الإسلام ابن تيمية فنشأ أتم نشأة وازكاها وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه ، وكانت مخايل النجابة عليه في صغره لائحة ، ودلائل العناية فيه واضحة ، تربى شيخ الإسلام في كنف والده فتلقى عنه وعن غيره من شيوخ عصره ولم يقتصر على التلقي عن المعاصرين له وإنما اتجه إلى مؤلفات من سبقه من العلماء حفظاً وإطلاعاً ويمكننا أن نلاحظ في حياته النقاط المضيئة الآتية :

١ - قوة حافظه وسرعة ادراكه لما يسمع أو يقرأ وذكر من ترجموه لذلك قصصاً عجيبية (٢).

٢ - محافظة على الوقت منذ صغره ، وذكر لذلك حكايات ، ولذلك سار بقية حياته في عمل واجتهاد ، فهو اما في تدريس أو جهاد أو أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر ، أو تأليف للكتب أو رد على الفتاوى أو مناقشة ومحاورة للمخالفين (٣) .

٣ - قوة تأثيره وسلامه حجته منذ بدء حياته العلمية ، حيث أسلم على يديه يهودي وهو صغير (٤) .

٤ - بدؤه بالافتاء والتدريس في وقت مبكر ، فقد أفتى وعمره (١٩) سنة ، كما درس بدار الحديث السكرية مكان والده سنة (٦٨٣هـ) وكان والده قد توفي سنة (٦٨٢هـ) (٥) .

(١) العقود الدرية (ص: ٣٦١) ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٢/٢ ، شذرات الذهب ٧٦/٦ ، جلال العينين (ص: ٤٢) ط المدني .

(٢) انظر : العقود الدرية (ص : ٤) ، الكواكب الدرية (ص ٨٠) . ذكر ابن عبد الهادي قصة عجيبة في سرعة حفظ

شيخ الإسلام فقال : « اتفق أن بعض مشايخ حلب قدم إلى دمشق ، وقال : سمعت في البلاد بصبي يقال له : أحمد بن

تيمية وأنه سريع الحفظ وقد جئت قاصداً لعلِّي أراه ، فقال خياط : هذا طريق كُتَّابه وهو إلى الآن ما جاء فاقعد عندنا

الساعة يجيء ، يعبر علينا ذاهباً إلى الكتاب ، فجلس الشيخ الحلبي قليلاً فمر صبيان فقال الخياط للشيخ الحلبي :

هذاك الصبي الذي معه اللوح الكبير ، هو أحمد بن تيمية فناده الشيخ ، فجاء إليه فتناول الشيخ اللوح فنظر فيه ثم قال

: يا ولدي امسح هذا حتى أملى عليك شيئاً تكتبه ففعل ، فأملى عليه متون بعض الأحاديث أحد عشر أو ثلاثة عشر

حديثاً وقال له : إقرأ هذا فلم يزد على أن تأمله مرة بعد كتابته إياه ثم دفعه إليه وقال : اسمعه علي فقرأه عليه عرضاً

كأحسن ما أنت سامع ، فقال : يا ولدي امسح هذا فقام الشيخ وهو يقول : إن عاش هذا الصبي ليكون له شأن

عظيم فإن هذا لم ير مثله « العقود الدرية (ص : ٤) المقصد الأرشد (١/١٣٥) الرد الوافر (ص : ٢٨٨) .

(٣) انظر : الرد الوافر (ص : ٢١٨) شيخ الإسلام ابن تيمية للمنجد (ص : ٥١) .

(٤) الإعلام العلية (٢١٧ :) ، البداية والنهاية (١٤ / ١٩) .

(٥) البداية والنهاية ١٣ / ٣٤١ ، العقود الدرية (ص: ٤) ، وذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٨ ، والرد الوافر (ص : ١٤٦) .

٥ - عنايته بكافة المصادر العلمية في مختلف الفنون ، فقد قرأ التفسير وعلوم القرآن والسنة فقرأ الكتب الستة ومسند أحمد وسنن الدارقطني ومعجم الطبراني ، وما يتعلق بها من علوم الحديث والرجال والفقه وأصوله وأصول الدين ومقالات الفرق واللغة والنحو والخط والحساب والتاريخ ، إضافة إلى علوم أخرى من فلك وطب وهندسة وفلسفة وهذا يتضح من خلال ما كتب وألف من فتاوى ورسائل وغيرها ، فقلما يتطرق إلى فن من الفنون إلا ويظنه القارئ متخصصاً في هذا الفن (١) .

المبحث الثالث : وفاته

توفي شيخ الإسلام في قلعة دمشق مسجوناً مظلوماً في ليلة الاثنين ، للعشرين من شهر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مائة (٧٢٨ هـ) وعمره سبع وستون (٦٧) سنة (٢) . وكانت وفاته على إثر مرض ألمَّ به أياماً يسيرة ولما كان الشيخ - رحمه الله - قد ضيق عليك في آخر أيامه - خاصة بعد إخراج كتبه وأوراقه - فقد كانت وفاته مفاجأة للناس جميعاً ، فقد أصيبوا بصدمة ، وما كادوا يعلمون بوفاته صباح الاثنين حتى خرجوا جميعاً في جنازته واشتد زحامهم عليها .

وقد اعتبرها المؤرخون من الجنائز النادرة ، فيشبهونها بجنازة الامام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في بغداد ، ومعلوم أن شيخ الإسلام مات في دمشق وهي صغيرة بالنسبة لبغداد وليست عاصمة الخلافة ، كما أن شيخ الإسلام مات مسجوناً مسخوفاً عليه من جهة السلطان ، بتدبير من بعض الفقهاء والصوفية وكان يذكرون للناس عنه - مما يسيء - أشياء كثيرة ومع ذلك كنت جنازته مشهورة مشهودة من أنصاره وخصومه .

وقد غُسلَ وكُفِّنَ وأُخرجَ وصُلِّيَ عليه أولاً بالقلعة ، ثم صُلِّيَ عليه بجامع دمشق عقب صلاة الظهر ، ودفن في عصر ذلك اليوم ، ورثاه كثير من الفضلاء وصُلِّيَ عليه صلاة الغائب في مصر والشام والعراق واليمن وكثير من البلاد .

يقول الحافظ بن حجر : « ولو لم يكن من فضل هذا الرجل - شيخ الإسلام ابن تيمية - إلا ما نبه عليه الحافظ الشهير ، علم الدين البرزالي في تاريخه انه لم يوجد في الإسلام من

(١) انظر : العقود الدرية (ص : ٣ - ٧) الوافي بالوفيات (١٦ / ٧) ، تاريخ ابن الوردي (٤٠٨ / ٢) الأعلام العلية (ص : ٨) ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٨ / ٢) .

(٢) البداية والنهاية (١٤١ / ١٤) .

اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تقي الدين - ابن تيمية - لكفى ، وأشار إلى أن جنازة الإمام أحمد كانت حافلة جدا ، شهدها مئات الألوف ، لكن لو كان بدمشق من الخلائق نظير ما كان ببغداد أو أضعاف ذلك لما تأخر أحد منهم عن شهود جنازته وأيضاً فجميع من كان ببغداد إلا الأقل كانوا يعتقدون امامة الإمام أحمد وكان أمير بغداد وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية التعظيم والمحبة له ، بخلاف ابن تيمية فكان أمير البلد حين مات غائباً ، وكان أكثر من بالبلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه حتى مات محبوساً في القلعة ، ومع هذا فلم يتخلف منهم عن حضور جنازته والترحم عليه والتأسف عليه إلا ثلاثة أنفس ، تأخروا خشية على أنفسهم من العامة ، ومع حضور هذا الجمع العظيم فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد امامته وبركته لا بجمع سلطان ولا غيره ، وقد صح عن النبي أنه قال : « أنتم شهداء الله في الأرض » (١) ، (٢) .

-
- (١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب ثناء الناس على الميت (٣ / ٢٣٠) ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب في من يثنى عليه خيراً أو شراً من الموتى (٣ / ٦٥٥) .
- (٢) الرد الوافر انظر : تقریظ الحافظ بن حجر (ص : ٢٢٩ - ٢٣٠) ، وانظر العقود البدرية (ص : ٣٦١ - ٥٠٢) والشهادة الزكية (ص : ٥١٠) ، والدرر الكامنة (١ / ١٥٩) وذيل طبقات الحنابلة (٣ / ٤٠٥) .

الفصل الثالث

شخصية المؤلف العلمية

ويتكون من خمسة مباحث :

المبحث الأول : طلبه للعلم وتحصيله

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه

المبحث الثالث : آثاره العلمية ومصنفاته

المبحث الرابع : جهاده وأثره في الدعوة إلى الله

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المبحث الخامس : مكانته وثناء العلماء عليه

المبحث الأول : طلبه للعلم وتحصيله :

تقدم أن شيخ الإسلام - رحمه الله - انتقل إلى دمشق وعمره سبع سنوات ، ودمشق آنذاك مجمع العلماء ومقصد طلاب العلم ولذلك كان لها أثر كبير في تنمية مواهب شيخ الإسلام واشباع رغباته ، فانصرف إلى طلب العلم وتحصيله ، فحفظ كتاب الله وختمه وهو صغير ثم اشتغل بحفظ الحديث ، فحفظ كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي ، ثم اشتغل بالفقه واللغة وتعلم الخط والحساب ، وتأمل الكتاب لسيبويه حتى فهمه ، وأقبل على التفسير إقبالاً شديداً حتى أتقنه وسبق أقرانه ، واحكم أصول الفقه وغير ذلك من العلوم التي كانت سائدة في عصره كل هذا وهو ابن بضع عشرة سنة ، فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه وسرعة ادراكه وقوة حافظته (١) .

يقول الإمام الذهبي : « ما رأيتُهُ إلا يبطن كتاب » (٢) .

وقال الحافظ البزار : « أمدّه الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ وقوة الإدراك والفهم وبُطْئِ النسيان » (٣) .

وقال الإمام ابن دقيق العيد : « لما اجتمعت بآبن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع منها ما يريد » (٤) .

ولقد تعجب السيوطي من معرفة شيخ الإسلام بالمنطق والفلسفة مع علمه بالكتاب والسنة فقال : « فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل ومجارات العقول ، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ونفقت بين العقل والنقل ، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة آبن تيمية ولا والله تقاربها ... » (٥) .

وما زال يتقدم في ميادين العلم أخذاً وعطاءً ، حتى أصبح امام عصره وشيخ الإسلام في زمانه وذلك لتمييزه في أصول الدين والتفسير والحديث وعلومهما والفقه والأصول والفلسفة وعلم الكلام وغيرها من العلوم .

(١) العقود الدرية (ص : ٣) .

(٢) معجم الشيوخ (١ / ٥٦) .

(٣) الاعلام العلية (ص : ٩) .

(٤) الرد الوافر (ص : ١٠٧) .

(٥) انظر : آبن تيمية للشيخ محمد أبوزهرة (ص : ١١٦) .

فأما في أصول الدين ، فمنهجه في دراسة العقيدة والدفاع عنها وكتاباته ومؤلفاته في كافة فنون العقيدة ، من تقرير لمسائل الاعتقاد ورده على المخالفين من الفرق الإسلامية والفرق المنتسبة إلى الإسلام ، والمتصوفة وأهل الديانات الكتابية شاهدة على ذلك والتي منها كتاب «الايان» و «شرح حديث جبريل» و «الاستقامة» و «اقتضاء الصراط المستقيم» و «الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن» ، و «شرح الأصبهانية» و «العقيدة التدمرية» و «الحموية» و «الواسطية» و كتاب «درء تعارض العقل والنقل» و «منهاج السنة النبوية» و كتاب «الصفدية» و «بيان تلبس الجهمية» و «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» وغيرها مما يدل على تميزه ودقته منهجاً وتطبيقاً وتقريراً ودفاعاً عن الدين ضد من أرادوا النيل منه إما من المبتدعة أو أهل الديانات الأخرى (١) .

أما في التفسير وأصوله ، فقد شهر عن شيخ الإسلام براعته في التفسير وبيان قواعد التفسير وأصوله ، حتى إنه لما توفى - رحمه الله - نودي للصلاة عليه بهذه العبارة : « الصلاة على ترجمان القرآن » .

قال ابن عبد الهادي : « وأما التفسير فسلم إليه ، وله في استحضار الآيات من القرآن وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة ، وإذا رآه المقرئ تحير فيه ولفرط امامته في التفسير وعظمة اطلاعه يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين ، ويوهي أقوالاً عديدة وينصر قولاً واحداً واصفاً لما دل عليه القرآن والحديث وكان - رحمه الله - يقول ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير » (٢) . « وكان يقول : إني وقفت على مائة وعشرين تفسيراً استخلص من الجميع الصحيح الذي فيها » (٣) .

أما تميزه في الحديث وعلومه ، فقد نُصَّ على امامته وثقافته العالية ، وتضلعه بعلم الحديث ورجاله ، فقد قال عنه الحافظ علم الدين البرزالي : « وأما الحديث فكان حامل رايته ،

(١) العقود الدرية (ص : ٣٦١) ، الشهادة الزكية (ص : ٥١) .

(٢) العقود الدرية (ص : ٢٥ ، ٤٣) .

(٣) المقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق عدنان زرزور (ص : ١١ - ١٢) .

حافظاً له مميّزاً بين صحيحه وسقيمه ، عارفاً برجاله متضلعاً من ذلك»^(١) ، وقال الذهبي : « ما رأيت أشد استحضاراً لمتون الأحاديث منه وعزوها إلى الصحيح أو المسند أو السنن كأن ذلك نُصِبَ عينيه وعلى طرف لسانه بعبارة شيقة حلوة وافحام للمخاطب »^(٢) وقال أيضاً : « يصدق عليه أن يقال : كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث ، ولكن الاحاطة لله ، غير أنه يغترف من بحر ، وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي »^(٣) .

أما تميزه في الفقه وأصوله فقد حكى عنه معاصروه بأنه قلَّ أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها أقوال الأئمة الأربعة المتبوعة ، وأقوال المذهب الواحد إذا تعددت أو مذاهب الصحابة ومن بعدهم من التابعين ، وقالوا فيه : إنه خالف المذاهب الأربعة في مسائل ، واحتج لها بالكتاب والسنة . قال ابن الزمكاني : « اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف اذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه من قبل ذلك »^(٤) وكان رحمه الله يتسامى عن التقليد، بل يحب الدليل ويحرص عليه ويدعو إليه ، بحيث كان اذا أفتى لا يلتزم بمذهب معين ، بل بما يقوم دليله عنده ، وما كان ذلك إلا نتيجة لسعة علمه بالكتاب والسنة وأقوال أئمة السنة ووجوه دلالات تلك النصوص حتى قالوا عنه إنه من أصحاب الاجتهاد المطلق الذي لم يتقيد بمذهب من المذاهب^(٥) .

أما ثقافته في الفلسفة وعلم الكلام ومدارسه ودراسته لفن المقالات والفرق ، فقد عُرفَ عنه واشتهر، انه درس كل ما عرف في عصره من نحلٍ وفرقٍ ومذاهب فلسفية ومنطقية وكلامية وصوفية وغيرها ، فلم يكتف - رحمه الله - بالوقوف من الفلسفة ، والمنطق وعلم الكلام والتصوف موقفاً سلبياً بأن حرّم التعامل معها ، بل درسها ومحصّها لا ليطلب الحقائق من ورائها ، بل ليبين ما يعارض الدين منهما ، فعنده فيما جاءه عن النبي - ﷺ - ما يكفيه ، بل درسها ليبين خبثها بعد معرفته بها ، والاطلاع عليها حتى لا يغتر الناس ببهرجتها ، وليستطيع

(١) الرد الوافر (ص : ٢٠٥) .

(٢) الوافي بالوفيات (ص ٧ : ١٧) .

(٣) انظر : العقود الدرية (ص : ٢٥) .

(٤) الرد الوافر (ص : ١٠٥) .

(٥) انظر : ابن تيمية السلفي (ص : ٥٤) ومحمد لقمان السلفي ، شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٢٧) .

يحدد بعد ذلك طرق العلاج التي استنبطها من القرآن والسنة»^(١) وبين أيدينا اليوم كتاب الرد على المنطقين وكتاب درء تعارض العقل والنقل ومنهاج السنة ، ونقص تأسيس جهمية وغيرها وهي تدل دلالة واضحة على مدى ثقافته الفلسفية والمنطقية العميقة .

ولم يسلم أحد من فرق المتكلمين والصوفية ، والرافضة من نقده ، فقد عرض بالنقد الشديد لأوائل المتكلمين من القدرية الأوائل ، والجهمية وغلاة الشيعة الأوائل والمعتزلة والمرجئة والأشاعرة والكرامية والكلائية ، والماتريدية وغيرهم من فرق المتكلمين والشيعة والصوفية ، وكثير من أحكامه وتقريراته حول ما كتبه عن تلك الفرق وما تعرض لهم في نقده لأصولهم يدل على ثاقب فكره وبعد نظره، وأثر هؤولاء على أصول الدين وخطورة ما قالوه في هذا الباب العظيم ، والذي يميز شيخ الإسلام في هذا الباب بحق ، أنه صاحب قضية وصاحب منهج واضح ، وقد وظف هذا المنهج في جميع كتبه فما تغيرت طريقته ولا وقع في التناقض ، كما حدث لغيره حتى إن الإنسان ليحترق أي كتبه ألفه أولاً ، ليس هناك مراحل في منهجه وحياته كما حدث لغيره ، وإنما هو منهج واحد وطريق واحد في جميع القضايا التي طرحها في كتبه ، إنه التزام بطريق السلف ، ومنهج السلف في القول والعمل والاعتقاد . يقول البزار ناقلاً عنه الجواب عن سبب اهتمامه بأصول الدين : « ولقد أكثر - رضي الله عنه - التصنيف في الأصول ، فضلاً عن غيرها من بقية العلوم ، فسألته عن سبب ذلك ، والتمست منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيته ليكون عمدة في الافتاء فقال لي ما معناه : « الفروع أمرها قريب فإذا قلّد المسلم أحد العلماء المقلدين جاز له العمل بقوله ، مالم يتيقن خطأه ، أما الأصول: فيأني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء ، كالمفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكلائية وغيرهم من أهل البدع ، قد تجاوزوا فيها بأزمة الضلال وبان لي أن كثيراً منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العلية على كل دين ، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم ، ولهذا قل أن سمعت أو رأيت معرضاً عن الكتاب والسنة مقبلاً على مقالاتهم إلا وقد تزندق أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده ... »^(٢).

(١) مقارنة بين ابن تيمية والغزالي د . محمد رشاد سالم (ص : ٤٦) وانظر ابن تيمية السلفي (ص : ٢٧) .

(٢) الأعلام العلية (ص : ٣٣ - ٣٤) .

فشيخ الإسلام يرى أن سبب تركيزه وإطالة النفس على هذه الجوانب - جوانب أصول الدين والرد على مقالات الفرق والمتفلسفة والصوفية - ما رأى عند هذه الطوائف من ضلالات ترمي إلى زعزعة أصول العقيدة والشريعة ، وان الذين ردوا عليها من أهل الكلام اتبعوا مناهج واصطلاحات الفلاسفة فساعدوا بضمون كلامهم في هدم قواعد دين الإسلام ، فرأى أنه لا بد من بيان الحق وتقريره صافياً ، والرد على هذه المقالات بالأدلة النقلية الصحيحة والأدلة العقلية الصريحة .

والخلاصة أن شيخ الإسلام قد أحاط بمعظم أنواع الفكر في عصره ، وألم بجميع ألوان الثقافة العقلية من شرعية وكلامية وفلسفية ، ثم اعلم في ذلك كله عقله النافذ وذهنه السيال المستضيئ بنور الوحين فأخرج لنا فلسفة نقدية - ان صح التعبير - غاية في القوة والخصوبة والطرافة (١) .

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه

أولاً : شيوخه :

لقد بذل شيخ الإسلام غاية جهده في طلب العلم وتحصيله من أبوابه فتتلمذ على شيوخ كثيرين زادوا على مئتي شيخ وشيخه (٢) ، وقد خرج لنفسه مشيخة - رواها عنه الذهبي - روى فيها أربعين حديثاً عن أكثر من أربعين شيخاً وشيخه (٣) ومن خلال تلك المشيخة يمكن معرفة بعض شيوخه وهم :

١ - والده الشيخ شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية النميري (ت ٦٧٢هـ) (٤) .

٢ - أبو العباس زين الدين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة الله بن أحمد المقدسي (ت ٦٦٨هـ) (٥) .

(١) انظر : ابن تيمية السلفي (ص : ٢٧ - ٢٨) .

(٢) القعود الدرية (ص : ٤) .

(٣) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٨ / ٧٦ - ١٢١) ونشرت مستقلة بعناية عبد العزيز السيروان عن دار القلم - بيروت - ١٤٠٤هـ .

(٤) البداية والنهاية (١٣ / ٢٨٧) والدارس في تاريخ المدارس للنعمي (١ / ٧٤) ، ولم يذكر والده في تلك المشيخة .

(٥) البداية والنهاية (١٣ / ٢٤٤) شذرات الذهب (٦ / ٣٣٣) .

- ٣ - كمال الدين أبو النصر عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر بن شبل عبد الحارثي (٥٨٩ - ٦٧٢هـ) (١).
- ٤ - تقي الدين أبو محمد اسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي (٥٨٩ - ٦٧٢هـ) (٢).
- ٥ - سيف الدين أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الحنبلي (ت ٦٦٩هـ) (٣).
- ٦ - عماد الدين أبو محمد أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن عبد الواسع الهروي (٥٩٤ - ٦٧٣هـ) (٤).
- ٧ - زين الدين أبو العباس المؤمل بن محمد بن علي بن محمد بن منصور البالسي (٦٠٢ - ٦٧٧هـ) (٥).
- ٨ - رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد بن سليمان العامري (ت ٦٨٠هـ) (٦).
- ٩ - كمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع الحراني ابن الصيرفي (ت ٦٧٨هـ) (٧).
- ١٠ - أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير بن القواس الطائي (ت ٦٨٢هـ) (٨).
- ١١ - أبو عبد الله محمد بن بدر بن محمد بن يعيش الجزري (ت ٦٧٥هـ) (٩).

(١) شذرات الذهب (٥ / ٣٣٨) ، العبر (٥ / ٢٩٩) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٩٠) الوافي بالوفيات (٩ / ٧١) .

(٣) شذرات الذهب (١ / ٣٤٠) ، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٩١) .

(٤) الدر الكامنة (١ / ٤٨٩) .

(٥) البداية والنهاية (١٣ / ١٥٠) ، شذرات الذهب (٧ / ٣٨١) .

(٦) شذرات الذهب (١ / ٣٨١) .

(٧) العبر (٥ / ٣٢١) ، ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٢٩٥) .

(٨) العبر (٥ / ٣٤١) النجوم الزاهرة (٧ / ٣٦١) .

(٩) شذرات الذهب (٥ / ٣٤٥) .

- ١٢ - زين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبي الفرج بن أبي طاهر المعروف بابن السديد الأنصاري (٥٨٥ - ٦٧٠ هـ) (١) .
- ١٣ - الشيخ المقرئ كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن اسماعيل بن فارس التميمي السعدي (٥٩٦ - ٦٧٦ هـ) (٢) .
- ١٤ - زين الدين أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم بن سلامة الحداد الدمشقي (٦٠٩ - ٦٧٨ هـ) (٣) .
- ١٥ - أمين الدين أبو محمد القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن غنيمه الأربلي (٥٩٥ - ٦٨٠ هـ) (٤) .
- ١٦ - شمس الدين أبو بكر بن عمر بن يونس المزي الحنفي (٦٩٣ - ٦٨٠ هـ) (٥) .
- ١٧ - شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء بن حسن الحنفي (٥٩٥ - ٦٧٣ هـ) (٦) .
- ١٨ - شمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبي عمر بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي الحنبلي (٥٩٧ - ٦٨٢ هـ) (٧) .
- ١٩ - مجد الدين أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (٥٨٧ - ٦٦٩ هـ) (٨) .

(١) شذرات الذهب (٣٣٢ / ٥) .
(٢) الوافي بالوفيات (٦٠٩ / ٥) غاية النهاية (٦ / ١) .
(٣) طبقات الحنابلة (٤٦٢ / ٢) ، العبر (٣١٩ / ٥) .
(٤) تذكرة الحفاظ (١٤٦٥ / ٤) شذرات الذهب (٣٦٧ / ١) .
(٥) لم أعثر على ترجمته .
(٦) العبر (٣٠١ / ٥) البداية والنهاية (٢٦٨ / ١٣) .
(٧) شذرات الذهب (٣٧٦ / ١) ذيل طبقات الحنابلة (١٤٢ / ٢) ، (٣٠٤) .
(٨) العبر (٢٩٢ / ٥) شذرات الذهب (٣٣١ / ٦) .

- ٢٠ - شمس الدين أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم بن علان القيسي (٥٩٤-٦٨٠هـ) (١).
- ٢١ - عماد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبي الصعر بن السيد بن الصانع الأنصاري (٢).
- ٢٢ - أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى بن علوي بن الحسين الدرزي القرشي (٥٩٩-٦٨١هـ) (٣).
- ٢٣ - نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبي القاسم هبه الله بن علي القيسي (٦٠٠-٦٨١هـ) (٤).
- ٢٤ - أبو عبد الله محمد بن عامر بن زبي بكر الغسولي المقري (ت ٦٨٤هـ) (٥).
- ٢٥ - فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي (٥٩٥-٦٩٠هـ) (٦).
- ٢٦ - أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدره الشيباني العطار (٥٩٩-٦٨٥هـ) (٧).
- ٢٧ - أبو يحيى اسماعيل بن أبي عبد الله بن حماد بن عبد الكريم العسقلاني (٥٩٩-٦٨٢هـ) (٨).
- ٢٨ - كمال الدين أبو محمد بن عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف بن قدامة المقدسي (٥٩٨-٦٨٠هـ) (٩).
- ٢٩ - زين الدين أبو بكر محمد بن أبي طاهر اسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطي (٦٩١-٦٨٤هـ) (١٠).

(١) النجوم الزاهرة (٣٥٣/٧).

(٢) لم أجده له ترجمة ولا ذكرته المصادر.

(٣) العبر (٣٣٥/٥).

(٤) العبر (٣٣٦/٥) شذرات الذهب (٣٧٤/٥).

(٥) شذرات الذهب (٣٨٩/٥).

(٦) شذرات الذهب (٤١٤/٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٣٢٥/٢).

(٧) شذرات الذهب (٣٩٠/٥).

(٨) لم أعثر له على ترجمة.

(٩) لم أعثر له على ترجمة.

(١٠) العبر (٣٤٩/٥) شذرات الذهب (٣٨٨/٥).

- ٣٠ - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد المقدسي (٦٠٦-٦٨٩هـ) (١) .
- ٣١ - نجم الدين أبو العز يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الشيباني (٦٠٦ - ٦٩٠هـ) (٢) .
- ٣٢ - جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن علي الصابوني (٦٠٤-٦٨٠هـ) (٣) .
- ٣٣ - شمس الدين أبو غالب المظفر بن عبد الصمد بن خليل الأنصاري (٦٠٦-٦٨٨هـ) (٤) .
- ٣٤ - محي الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عصرون التميمي (٥٩٩ - ٦٨٢هـ) (٥) .
- ٣٥ - نفيس الدين أبو قاسم هبة الله بن محمد بن علي بن جرير الحارثي الشافعي (ت ٦٨٠هـ) (٦) .
- ٣٦ - الجمال بن أحمد بن أبي بكر بن سليمان الواعظ الحموي (٦٠٠ - ٦٨٧هـ) (٧) .
- ٣٧ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الكمال عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي (٦٠٧ - ٦٨٨هـ) (٨) .
- ٣٨ - أبو محمد عبد الرحمن بن عباس الفاقوسي (٦٠٧ - ٦٨٢هـ) (٩) .
- ٣٩ - الشيخة الجليلة : أم الخير ست العرب بنت يحيى بن قايماز بن عبد الله الناجية الكنديّة (٥٩٩ - ٦٨٤هـ) (١٠) .

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٣٢٣/٢) .

(٢) الوافي بالوفيات (١٨٨/٤) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١٤٦٤/٤) العبر (٣٣٢/٥) .

(٤) لم أعثر له على ترجمة .

(٥) العبر (٣٩٩/٥) .

(٦) لم أعثر له على ترجمة .

(٧) شذرات الذهب (٤٠٠/٥) .

(٨) ذيل طبقات الحنابلة (٣٢٠/٢) .

(٩) لم أعثر له على ترجمة .

(١٠) شذرات الذهب (٣٨٥/٥) .

٤٠ - الشيخة الجليلة : أم العرب فاطمة بنت أبي القاسم علي بن أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر (٥٩٨-٦٨٣هـ) (١).

٤١ - الشيخة الصالحة أم أحمد زينب بنت مكّي بن علي بن كامل الحراني (٥٩٨-٦٨٨هـ) (٢).

٤٢ - الشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية (٦٠١-٦٨٧هـ) (٣).

هذا طرف من شيوخه الذين تلقى عنهم العلم ، وهم أكثر من ذلك بكثير فقد زادوا على أكثر من مئتي شيخ كما ذكره ابن عبد الهادي وغيره (٤) .

ثانياً : تلاميذه :

لقد تأهل شيخ الإسلام بن تيمية للفتوى والتدريس وهو دون العشرين ، فأصبح له تلامذة ومحبون وتلقى عنه العلم خلق كثير ، فقد ألقى شيخ الإسلام دروسه على مدى خمسة وأربعين عاماً وكان أول درس له سنة (٦٨٤هـ) وقد حضر درسه الأول هذا ، كبار علماء دمشق منهم القاضي بهاء الدين بن المزكي الشافعي ، ، والشيخ تاج الدين الفزاري شيخ الشافعية والشيخ زين الدين بن المرحل الشافعي ، وزين الدين بن المنجا شيخ الحنابلة ، يقول الحافظ بن كثير « ... وكان درساً مهيباً هائلاً ، وقد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه لكثرة فوائده ، وكثرة من استحسنته الحاضرون ، وقد اطب الحاضرون في شكره على حداثة سنه وصغره - فإنه رحمه الله - كان عمره اذ ذاك عشرين سنة وستين » (٥) .

(١) العبر (٥ / ٣٤٤) شذرات الذهب (٥ / ٣٨٣) .

(٢) شذرات الذهب (٥ / ٤٠٤) .

(٣) لم أعثر لها على ترجمة .

(٤) انظر : العقود الدرية (ص : ٣) ، الكواكب الدرية (ص : ٥٢) ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٣٨٧) البداية والنهاية

(١٤ / ١٣٦) ، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٩٦) ، الدرر الكامنة (١ / ١٥٤) ، الرد الوافر (ص : ٣٣) ، البدر

الطالع (٢ / ١٠٨) .

(٥) البداية والنهاية (١٣ / ٣٢١) .

ونظراً لطول فترة التدريس وكثرة التنقل بين مصر والشام ، فإنه يصعب الإحاطة بتلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية والمتأثرين به ، لأن كتبه ومنهجه تحول الى مدرسة كبرى لها تلاميذها الذين تحولوا إلى شيوخ كبار ، في عصر بلغت فيه الفرق والطوائف عدداً كبيراً وصار لكل طائفة شيوخ وأتباع ومنهج وكتب يتداولونها ، فعظمت مصيبة الأمة الإسلامية بهذه الفرقة ، خاصة وأن كل طائفة تدعى أنها على الحق ، وكان من أعظم ما دخل على المسلمين - وخفى على كثير منهم - اختلاط الحق بالباطل وامتزاج العقيدة بعلم الكلام والفلسفة ، حتى وصل الأمر إلى أن قُعدت قواعد وأصلت أصول كلامية ونُسبت إلى أهل السنة والجماعة ، فكان دور شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه دور المميز لمنهج السلف ، والمصفي له من تلك الشوائب ، مضيفاً إلى ذلك نقده لتلك الأصول الكلامية والفلسفية ، وأسسها التي قامت عليها فظهر منهج السلف واضحاً لمن أراده وتبين أن غيره ما هي إلا أصول كلامية وقواعد فلسفية جاء بها أصحابها واستقوها بعيداً عن المنابع الصافية من الكتاب والسنة .

يقول عبد الله بن حامد العراقي البغدادي الشافعي معبراً عن طريقة شيخ الإسلام وتميز مدرسته بين المدارس التي كانت منتشرة في العالم الإسلامي ، فلما إطلع على كتب شيخ الإسلام تبين له الحق الذي كان يبحث عنه يقول : « وكنت قبل وقوفي على مباحث امام الدنيا - أحمد بن تيمية رحمه الله - قد طالعت مصنفات المتقدمين ، ووقفت على مقالات المتأخرين من أهل الفلسفة ونظار أهل الإسلام فرأيت منها الزخارف والأباطيل والشكوكات التي يأنف المسلم الضعيف في الإسلام أن يُخَطِرَها بباله ، فضلاً عن القوى في الدين ، فكان يتعب قلبي ويحزنني ما يصير إليه الأعاضم من المقالات السخيفة ، والآراء الضعيفة التي لا يعتقد جوازها أحاد العامة ، وكنت أفتش على السنة المحضة في مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد - رحمه الله - على الخصوص لاشتغالهم بالتمسك بمنصوبات امامهم في أصول العقائد فلا أجد عندهم ما يكفي . وكنت أراهم يتناقضون إذا يؤصلون أصولاً يلزم فيها ما يعتقدونه ويعتقدون خلاف مقتضى أدلتهم ، فإذا جمعت بين أقاويل المعتزلة

والأشاعرة وحنابلة بغداد وكرامية خراسان، أرى أن اجماع هؤلاء المتكلمين في المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقلي والنقلي، فيسؤوني ذلك وأظن أحزن حزنا لا يعلم كنهه الا الله حتى قاسيت من مكابدة هذه الأمور شيئا عظيماً... وكنت ألتجئ إلى الله - سبحانه وتعالى - وأتضرع إليه وأهرب إلى ظواهر النصوص وألقى المعقولات المتباينة والتأويلات المصنوعة فتنبوا الفطرة عن قبولها، ثم قد نشبت فطرتي بالحق الصريح في أمهات المسائل غير متجاسرة على التصريح بالمجاهرة قولاً وتصميماً للعقد عليه، حيث لا أراه مأثوراً عن الأئمة، وقدماء السلف، إلى أن قدّر الله - تعالى - وقوع مصنف^(١) لشيخ الإسلام إمام الدنيا - رحمه الله - في يدي قبيل واقعته الأخيرة بقليل - بقصد فتواه بسبب الطلاق وشد الرحال إلى القبور - فوجدت ما بهرني من موافقة لفطرتي لما فيه، وعزو الحق إلى أئمة السنة وسلف الأمة مع مطابقة المعقول والمنقول فَبُهتُ^(٢) لذلك سرورا بالحق وفرحاً بوجود الضالة التي ليس لفقدائها عوض، فصارت محبة هذا الرجل - رحمه الله - محبة ضرورية يقصر عن شرح أقلها العبارة ولو اطنبت، ولما عزمت على المهاجرة الى لقيه وصلني خبر اعتقاله وأصابني لذلك المقيم المقعد...^(٣) ولما صمم على السفر إليه سنة (٧٢٨هـ) وهو راجع من الحج، جاءه خبر وفاته فحزن عليه حزناً عميقاً^(٤).

هذا نموذج لكيفية ونوعية التأثير في مدرسة شيخ الإسلام وسوف أذكر بعض تلاميذ شيخ الإسلام فمنهم:

١ - ابن قيم الجوزية الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد ابن حريز الزرعي الدمشقي (ت ٧٥١هـ).

يقول الحافظ بن حجر: «لو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير شمس الدين ابن قيم الجوزية، صاحب التصانيف النافعة السائرة التي انتفع فيها الموافق والمخالف لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته»^(٥).

(١) لعله يقصد كتاب درء تعارض العقل والنقل.

(٢) بهت: فطنت وقصدت انظر: المعجم الوسيط مادة بهت.

(٣) العقود الدرية (٥٠٣ - ٥٠٥)، وانظر الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ١٨١).

(٤) انظر: العلام العلية (ص: ٣٢) والرد الوافر (ص: ١٩٦ - ٢١٦)، وانظر السبعينية (ص: ١٣٥) والاستغاثة

والرد على البكري (ص: ٢٧٦)، وانظر الجامع (ص: ١٨٠ - ١٨٤).

(٥) الرد الوافر (ص: ٢٣١).

- ٢ - الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز عبد الله التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي الذهبي الشافعي مؤرخ الإسلام المتوفى سنة (٧٤٨هـ) (١).
- ٣ - الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي صاحب تهذيب الكمال (ت ٧٤٢هـ) (٢).
- ٤ - الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن ذرع القرشي البصري الدمشقي الشافعي صاحب تفسير القرآن العظيم وتاريخ البداية والنهاية وجامع المسانيد (ت ٧٧٤هـ) (٣).
- ٥ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن يوسف بن محمد بن قدامه المقدسي الجماعيلي (ت ٧٤٤هـ) (٤).
- ٦ - الحافظ علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن البزالي الشافعي (ت ٧٣٩هـ) (٥).
- ٧ - القاضي أبو العباس أحمد بن حسن بن عبد الله بن عمر بن قدامه المقدسي الصالحي الحنبلي المشهور بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ) (٦).
- ٨ - القاضي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح المقدسي الراميني الدمشقي الصالحي الحنبلي قاضي القضاة صاحب الآداب الشرعية والمنح المرعية وكتاب الفروع وشرح المقنع (ت ٧٦٣هـ) (٧).

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٩٤)، الرد الوافر (ص : ٦٧).

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٩١)، تذكرة الحفاظ (٤ / ٤٩٨)، الدرر الكامنة (٥ / ٢٣٣)، شذرات الذهب (١٣٦/٦)

(٣) الرد الوافر (ص : ١٥٤)، الدرر الكامنة (١ / ٣٧٣)، الدارس في تاريخ المدارس (١ / ٣٦)، شذرات الذهب (٢٣٣/٦).

(٤) الرد الوافر (ص : ٦٢)، الوافي بالوفيات (٢ / ١٦٢) الدرر الكامنة (٣ / ٣٣١).

(٥) البداية والنهاية (١٤ / ١٩٦)، معجم الشيوخ للذهبي (٢ / ١١٥).

(٦) الرد الوافر (ص : ١٣٢)، الدرر الكامنة (١ / ١٢٠)، الدارس في تاريخ المدارس (٢ / ٤٤).

(٧) البداية والنهاية (١٤ / ٢٥٢)، الدرر الكامنة (٤ / ٢٦١)، الدارس في تاريخ المدارس (٢ / ٣٣).

٩ - الحافظ عمر بن علي بن موسى بن خليل البغدادي الأزجي البزار صاحب الاعلام العلية في مناقب ابن تيمية (ت ٧٤٩هـ) (١) .

١٠ - سراج الدين أبو حفص ابن فضل الله العمري أحمد بن يحيى بن فضل الله بن المحلى بن دعجان (ت ٧٤٩هـ) (٢) .

المبحث الثالث : آثاره العلمية ومصنفاته

لقد من الله على شيخ الإسلام ابن تيمية بعقل راجح ، وذهن متقد وقلم سيال وحب للكتابة وسرعة في التأليف وهمة عالية في بيان الحق حتى إنه لما حبس في آخر أيامه في قلعة دمشق وأخرج من عنده كل شيء أثر ذلك في نفسه ، وعد ذلك من النقم ، ومع ذلك لم يبأس فكتب بالفحم لأنه لا يطيق الجلوس بغير الاشتغال بالعلم وهذا محل اجماع من المترجمين له ، وبهذه المواهب استطاع أن يلم بمجامع العلوم وأن يطالع على فنون الثقافة في عصره ، فاعتنى وكتب في التفسير والحديث والفقه والأصول والتوحيد والفرق ونقد من أصول المخالفين لعقيدة أهل السنة والجماعة عشرات بل مئات الكتب .

يقول الحافظ البزار : « ... ومن أعجب الأشياء أنه في محنته الأولى في مصر لما أخذ وسُجن وحيل بينه وبين كتبه ، صنف عدة كتب صبغاً وكباراً وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار وأقوال العلماء وأسماء المحدثين والمؤلفين ومؤلفاتهم ، وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقله وقائمة بأسمائهم وذكر أسماء الكتب التي ذكر فيها وأي موضع هو منها ، كل ذلك بديهية من حفظه ، لأنه لم يكن عنده حينئذ كتاب يطالعه وتعقبت واختبرت واعتبرت فلم يوجد فيها شيء بحمد الله فيه خلل ولا تغيير » (٣) .

ويقول أخوه عبد الله : « وقد من الله عليه بسرعة الكتابة ويكتب من حفظه من غير نقل » (٤) .

(١) الدرر الكامنة (٣ / ٢٥٦ ، ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٤٤٤) .

(٢) المنهل الصافي (٢ / ١٦١) ، وانظر مسرد بقية التلاميذ في الجامع لسيرة ابن تيمية (ص : ٦٤٢ - ٦٤٤) .

(٣) الإعلام العلية (ص : ٢٢) .

(٤) العقود الدرية (ص : ٦٤) .

ويقول ابن عبد الهادي : « أخبرني غير واحد أنه كتب مجلداً لطيفاً في يوم ، وكتب غير مرة أربعين ورقة ، في جلسة وأكثر ، وأحصيت ما كتبه ويبيّضه في يوم فكان ثماني كراريس في مسألة من أشكال المسائل » (١) .

ولعل تلك الكثرة من المؤلفات سببها أنه رحمه الله كان له كاتب يبيض له ما يكتبه ويفهم خطه رغم ما فيه من اغلاق وصعوبة ، لأنه كان يكتب بسرعة واسم ذلك الشخص : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد بن رشيق بن سبط المغربي المالكي (ت ٧٤٩هـ) ويقول عنه المحافظ ابن كثير : « وكان أبصر بخط الشيخ منه اذا عزب شيء منه على الشيخ استخرجه أبو عبد الله هذا وكان سريع الكتابة » (٢) .

وهو صاحب أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية المنسوب خطأ لابن القيم والذي نشره صلاح الدين المنجد وهذا خطأ لعدة أمور .

الأول : أن الدكتور المنجد اعتمد في نشرته تلك على نسخة خطية موجودة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٦٧٥ - عام) وهي بخط الشيخ جميل العظم نسخها سنة (١٣١٥هـ) وهذه النسخة لا تعدوا أن تكون تهدياً وترتيباً للكتاب الأصل في مؤلفات شيخ الإسلام ويظهر أن الشيخ جميل العظم قد نسخها وهذّبها لتكون مادة يقتبس منها .

الأمر الثاني : أن مؤلفا كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية أشارا إلى أنهما تحققا من ذلك بعد وقوفهما على نسخة أخرى من الكتاب في دار الكتب الظاهرية أيضا برقم (١١٤٧٩) وهي عبارة عن دفتر منوعات بخط الشيخ طاهر الجزائري - رحمه الله - كتبه سنة (١٣١٨هـ) وأوله : « أسماء مؤلفات شيخ الإسلام (ف / ١ - ٨) وكتب الشيخ طاهر بعد البسملة والظاهر أن هذه الرسالة لتلميذه ابن القيم .

وذكرا أنهما قاما بالمقابلة بين هذه النسخة وبين نسخة جميل العظم التي اعتمدها د / المنجد فوجدوا في نسخة الجزائري زيادات كثيرة في المقدمة ، وفي ذكر بعض الكتب ، وفي

(١) العقود الدرية (ص : ٦٤) .

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٢٩) .

المعلومات عن كثير من الكتب فوضح لهما أن نسخه جميل العظم ما هي إلا تهذيب للكتاب الأصل (١) .

- الأمر الثالث : أنهما وجدا الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه « العقود الدرية » قد اقتبس نصوصاً من هذه الرسالة « أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية » ونسبها إلى أبي عبد الله بن رشيق فقال : « قائل الشيخ أبو عبد الله بن رشيق وكان من أخص أصحاب شيخنا - أي شيخ الإسلام ابن تيمية - وأكثرهم كتابة لكلامه وحرصه على جمع كتب الشيخ - رحمه الله - ثم قال : وهذا النص برمته في أسماء مؤلفات ابن تيمية التي نشرها د / المنجد والتي نسبها خطأ لابن القيم بناء على كلام جميل العظم ، فتبين من هذا أنه لابن رشيق المغربي ونسب لابن القيم (٢) .

ويلاحظ على كتب الشيخ ورسائله وفتاواه أنها كثرت فقد بلغت أكثر من ثلاثمائة مجلد وقيل خمسمائة مجلد ، وقيل ثمانمائة مجلد وقيل ألف . يقول ابن عبد الهادي : « لو أراد أحد حصر مؤلفات الشيخ ابن تيمية لما قدر على ذلك ، لأنه لم يزل يكتب ... ولو أن الله لطف وأعان ومن وأنعم وجرت العادة في حفظ أعيان كتبه وتصانيفه لما أمكن أحد أن يجمعها » (٣) . ويقول البزار : « وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها أو يحضرني جملة أسمائها ، بل هذا لا يقدر عليه - غالباً - أحد لأنها كثيرة جدا كباراً وصغاراً ، وهي منشورة في البلدان فقل بلد نزلته الا ورأيت فيه من تصانيفه » (٤) .

وذكر البزار أنه لا يمكن تعداد كتب شيخ الإسلام ، وأنها تنيف على المعتين ، وذكر كاتبه أبي عبد الله بن رشيق المغربي نحو من ثلاثين وثلاثمائة مصنف للشيخ وذكر أن هذا هو الذي يحضره وأنه لم يستوعبها وقال الذهبي أنه وجدها أكثر من ألف مصنف ثم رأى بعد ذلك مصنفات أخرى (٥) .

(٣) انظر : الجامع (ص : ٨ - ٩) .

(٢) انظر : الجامع لسيرة شيخ الإسلام لابن تيمية (ص : ١٠) .

(٣) العقود الدرية (ص : ٨١) .

(٤) الاعلام العلية (ص : ٢٥) .

(٥) انظر : الاعلام العلية (ص : ٢٧) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٢٠ - ٢٤٩) الوافي (٢٣ / ٧) ،

الرد الوافر (ص : ٧٢) .

ومع كثرة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، إلا أن بعض تلك الكتب فُقدَ وضاع ، وذلك لكثرة الابتلاءات التي تعرّض لها الشيخ في حياته هو وأتباعه ، فلا بد إذن أن تنال تلك المحن والبلايا من كتبه ومؤلفاته ، بل لقد وصل الأمر إلى أن يخاف أتباعه من أن يظهروا كتبه خشية عليه ، وخوفاً من أن تضيع من قَبْلِ مناوئيه ، فقد سئل عن مسألة مرة فقال : كتبت في هذا فلا يدري أين هو فيلتفت الي أصحابه ويقول : ردوا خطي وأظهروه لينقل « فمن حرصهم عليه لا يردونه، ومن عجزهم لا ينقلون فيذهب (١) .

وأنه لمن الصعب ذكر جميع مؤلفاته عبر هذه الترجمة الموجزة ، ولكن مالا يدرك لا يترك ، وسأذكر هنا مؤلفاته في العقيدة وما كتبه في الرد على الفلاسفة والمتكلمين والمناطقة لأن غالب ما كتبه - رحمه الله - في العقائد وتحرير وتقرير مذهب السلف أهل السنة والجماعة والرد على المخالفين لهم في ذلك وهي اما رد على مبتدع أو جواب لسائل ورد عليه كما ذكر ذلك عن نفسه حيث قال : « وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتابا ابتداءً أدعوه به إلى شيء من ذلك ، ولكنني كتبت أجوبة أجبت بهامن يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم ... » (٢) .

وقد جمعت تلك المصنفات من المصادر التي ترجمت لشيخ الإسلام وذكرت مؤلفاته ومن كتاب أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية لأبي عبد الله بن رشيق المغربي المالكي وهي مطبوعة ضمن كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون لمحمد عزيز شمس، وعلي بن محمد العمران وكذلك ذكرت ما هو منشور منها مستقلاً أو ضمن مجموع الفتاوى أو الفتاوى المصرية أو مجموعة الرسائل المنيرية أو جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم، أو مجموعة الرسائل والمسائل نشر السيد / محمد رشيد رضا وغيرها ورتبتها على حروف المعجم وهي على النحو التالي :

١ - ابطال قول الفلاسفة بإثبات الجواهر العقلية (٣) .

٢ - ابطال قول الفلاسفة بقدم العالم (٤) .

(١) العقود الدرية (ص : ٦٥) .

(٢) العقود الدرية (ص : ٢٠٧) وانظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٦١) .

(٣) العقود الدرية (ص : ٣٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع .

(٤) العقود الدرية (ص : ٣٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع .

- ٣ - ابطال قول الفلاسفة في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد (١) .
- ٤ - ابطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها (٢) .
- ٥ - اتباع الرسول بصريح المعقول (٣) .
- ٦ - اثبات الصفات (٤) .
- ٧ - اثبات المعاد والرد على ابن سينا (٥) .
- ٨ - أجوبة تتعلق بالمرشدة التي ألفها ابن تومرت (٦) .
- ٩ - أجوبة في العرش والعالم هل هو كروي الشكل أم لا؟ (٧) .
- ١٠ - أجوبة في مباينة الله لخلقه ، وفيمن يقول إنه سبحانه على عرشه بذاته وأقوال السلف في ذلك (٨) .

- (١) العقود الدرية (ص : ٣٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) .
- (٢) نشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل بتحقيق محمد رشيد رضا (١ / ٦١ - ١٢٠) .
- (٣) نشرت ضمن مجموع الفتاوى جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد (١ / ٤٣٠ - ٤٥٣) .
- (٤) ذكره الألويسي في جلاء العين انظر الجامع لسيرة ابن تيمية (ص : ٦١٩) .
- (٥) هكذا ذكره الصفدي في أعيان العصر وأعوان النصر (ص : ٢٩٢) ، الجامع وفي الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، وابن شاکر الكتبي في فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) ، الجامع ، الألويسي في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص : ٦١٩) الجامع وفي العقود الدرية وردت بلفظ : « الرد على ابن سينا في رسالته الأضحوية » بالصاد وهو تصحيف والصواب كما في أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية قواعد في إثبات المعاد والرد على ابن سينا في رسالته الأضحوية ، بالصاد (ص : ٢٣٤) الجامع .
- (٦) العقود الدرية (ص : ٤٢) وفي أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية قاعدة في الكلام على المرشدة (ص : ٢٤٢) الجامع ، وفي أعيان العصر الكلام على نقض المرشده (ص : ٢٩٣) الجامع ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ٤٧٦ - ٤٩٢) .
- (٧) اختلف في عنوان هذه الأجوبة ففي العقود الدرية (ص : ٥٥) أجوبة في العرش والعالم هل هو كروي الشكل أم لا؟ « في أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٩) « رسالة العرش » وفي (ص : ٢٣٠) « رسالة في العرش والعالم هل هو كروي الشكل أم لا » ، وطبع ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ٥٤٥ - ٥٨٣) ، « الرسالة العرشية » ، وفي مجموعة الرسائل في المسائل (٤ / ١٠ - ١٣٦) « عرش الرحمن وما ورد فيه من الآيات والأحاديث » .
- (٨) العقود الدرية (ص : ٥٢) ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع .

- ١١ - أجوبة في النهي عن أن أعياد النصارى وعمما يفعل من البدع في يوم عاشوراء^(١) .
- ١٢ - الاحتجاج بالقدر^(٢) .
- ١٣ - رسالة الارادة والأمر^(٣) .
- ١٤ - الرسالة الأربيلية (في الاستواء والنزول)^(٤) .
- ١٥ - الاستغاثة^(٥) .
- ١٦ - الاستقامة^(٦) .
- ١٧ - الأسماء التي علق بها الأحكام في الكتاب والسنة^(٧) .
- ١٨ - الاعتصام بكتاب الله ووجوب طاعته^(٨) .
- ١٩ - اعتقاد الفرقة الناجية^(٩) ، وهي العقيد الواسطية .
- ٢٠ - اقتضاء الصراط المستقيم^(١٠) .
- ٢١ - أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل^(١١) .
- ٢٢ - الاكتفاء بالرسالة ، والاستغناء بالنبي عن إتباع ما سواه^(١٢) .
- ٢٣ - الاكليل في المتشابه والتأويل^(١٣) .

(١) العقود الدرية (ص : ٥٨) .

(٢) نشرت ضمن مجموعة الرسائل الكبرى عن مكتبة محمد علي صبيح عام ١٣٨٥هـ (٢ / ٩٧ - ١٥٥) ونشرت مستقلة بتعليق محمد عبد الله السمان عن مطبعة السنة المحمدية .

(٣) نشرت ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١ / ٣٢٣ - ٣٨٩) .

(٤) العقود الدرية (ص : ٥٢) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) .

(٥) في الاعلام العلية للبخاري (ص : ٢٦) بعنوان : « كتاب الاستغاثة والتوسل » ونشرت ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١ / ٤٧٩ - ٤٨٦) .

(٦) العقود الدرية (ص : ٢٩) ، أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٢) ، الجامع ، ونشرت بتحقيق د / محمد رشاد سالم عام ١٤٠١هـ في مجلدين عن ادارة النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

(٧) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ٢٣٥ - ٢٥٩) .

(٨) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ٧٦ - ٩٢) .

(٩) الاعلام العلية (ص : ٢٠) .

(١٠) نشر بتحقيق د / ناصر بن عبد الكريم العقل .

(١١) نشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٥ / ١١٣ - ١٧٠) ، وضمن مجموع الفتاوى (٨ / ٨١ - ١٥٨) .

(١٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ٦٦ - ٧٥) .

(١٣) نشر ضمن مجموع الفتاوى (١٣ / ٢٧٠ - ٣١٣) وضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٢ / ٣ - ٣٧) .

- ٢٤ - الاكمالية (١) .
- ٢٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢) .
- ٢٦ - أهل الصفة وأباطيل بعض المنصرفه فيهم وفي الأولياء وأحنافهم والدعاوى فيهم (٣) .
- ٢٧ - أيضا الدلالة في عموم الرسالة (٤) .
- ٢٨ - كتاب الايمان (٥) .
- ٢٩ - كتاب الايمان الأوسط (شرح حديث جبريل في الإسلام والايمان والإحسان) (٦) .
- ٣٠ - البعلبكية (٧) .
- ٣١ - البغدادية (٨) .

- (١) اختلف في مسمى هذه الرسالة ففي العقود الدرية (ص : ٥١) قاعدة تتضمن صفات الكمال .. تسمى الإكمالية «
 و«الاحاطة الكبرى» ، وفي أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (٢٣٤) «فتيا تتضمن صفات الكمال مما
 يستحقه الرب» . ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ٦٨ - ١٤٠) باسم : «تفصيل الأجمال فيما يجب لله من
 صفات الكمال» ، ونشرت بنفس الاسم كذلك ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٥ / ٣٧ - ٨٠) .
- (٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢٨ / ١٢١ - ١٧٨) ، وضمن مجموعة شذرات البلاطين بترتيب محمد حامد
 الفقي (١ / ٣٤٥ - ٣٥١) ، ونشرت مستقلة بتحقيق د / محمد السيد الجليند عام ١٤٠٩هـ - ١٩٩٢ م .
- (٣) نشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (١ / ٢٥ - ٦٠) .
- (٤) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ٩ - ٩٥) ومجموعة الرسائل المنيرية (٢ / ٩٧ - ١٤٩) .
- (٥) وهو كتابنا الذي أقوم بتحقيقه ، وقد ذكره ابن عبد الهادي ، وقال فيه وهو كتاب عظيم لم يسبق إلى مثله ، وذكره
 أبو عبد الله بن رشيح ضمن مؤلفات ابن تيمية (ص : ٢٣٢) ، وقال في مجلد ضمن مجموع الفتاوى (١ / ٧ - ٤٦٠)
 ونشر مستقلا بتخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .
- (٦) اختلف في اسم هذا الكتاب ونشر ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٧ / ٤٦١ - ٦٤٠) باسم الايمان الأوسط
 وسماه الصفدي في أعيان العصر والوافي بالوفيات (٢٩٢ ، ٣١٦) الجامع ؛ بشرح حديث جبريل في الإسلام والايمان
 والاحسان ونشر بتحقيق د / علي بخيت الزهراني عام ١٤٢٣هـ عن دار ابن الجوزي بالدمام .
- (٧) العقود الدرية (ص : ٣٣) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع ، أعيان العصر
 (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) وفوات الوفيات (ص : ٣٣٠) من الجامع . وهي رسالة تبحث
 في مسألة الكلام واختلاف الناس فيها .
- (٨) العقود الدرية (ص : ٣٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢)
 الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) ، جلاء العينين (ص : ٦٢٠)
 الجامع ، وهي رسالة تبث من مسألة خلق القرآن والرد على المخالفين فيها .

٣٢ - بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الاحاد من القائلين بالحلول والاتحاد (١) .

٣٣ - بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢) .

٣٤ - تحريم أقسام المعزمين بالعزائم المعجمة وصرع الصحيح وصفة الخواتيم (٣) .

(١) عرف هذا الكتاب بأكثر من اسم فبينما سماه شيخ الإسلام في كتاب النبوات (ص: ٨٢) ط القديمة باسم « الرد على ابن سبعين وأهل الوحدة » وذكره في الرد على المنطقتين (ص: ٢٧٥) باسم « السبعينية » وفي رسالته « العبادات والفرق بين شرعيها وبدعيها » ضمن مجموع الفتاوى (٤٠٢/١٠) باسم « الرد على الاتحادية » ، وذكره ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص: ٣٥) باسم « مسائل الاسكندرية في الرد على الملاحدة والاتحادية » وذكره ابو عبد الله بن رشتيق المغربي في أسماء شيخ الاسلام مؤلفات ابن تيمية ، وابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة (٤٠٣/٣) باسم « المسائل الاسكندرانية » وسماه الصفدي في الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع ، وابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع ، باسم « المسائل الاسكندرانية في الرد على الاتحادية والحلولية » ونشر الكتاب ضمن مجموعة الفتاوى المصرية الجزء الخامس عن مطبعة كردستان عام ١٣٢٦ وطبع ونشر مستقلاً بتحقيق د . موسى بن سليمان الدويش عن مكتبة العلوم والحكم عام ١٤٠٨ هـ .

(١٠) عرف هذا الكتاب بأكثر من اسم ، فقد ذكر في أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع « بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » وكذلك في أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع ، وطبقات علماء الحديث لمحمد ابن أحمد بن عبد الهادي (ص: ١٩٥) الجامع ، وفي المنهج لأحمد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (ص: ٥٤٣) لمجير الدين العليمي الحنبلي وله ايضاً الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (ص: ٥٥٨) الجامع . أما في مسالك الابصار لأحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ص: ٢٥٦) وطبقات المفسرين للداوودي (ص: ٥٥٨) الجامع ، فقد ذكره باسم « تأسيس التقديس » ، اما في تنمة المختصر في أخبار البشر لعمر بن الورد (ص: ٢٧١) فقال : وله تصنيف في الرد على تأسيس التقديس للرازي . وفي فوات الوفيات (ص: ٣٢٩) الجامع ، « رد على تأسيس التقديس للرازي » وكذلك ذكر المقرئ في كتاب المنتقى الكبير (ص: ٤٤٧) الجامع وله « كتاب في الرد على تأسيس التقديس للرازي » وكذلك قال القنوجي في أبعاد العلوم (ص: ٥٩٥) الجامع ، وكذلك قال في جلاء العينين (ص: ٦٢٠) . وذكر الصفدي في أعيان العصر والوافي بالوفيات أن شيخ الإسلام ربما سماه : « تلخيص التلبس من تأسيس التقديس » .

ويتلخص من ذلك أن موضوع الكتاب « نقض أساس التقديس للرازي » وقد طبع الكتاب قديماً بتحقيق الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم في مجلدين ، وحقق في ثماني رسائل جامعية بجامعة الامام محمد بن سعود ويقع في ستة عشر مجلداً .

(٣) أعيان العصر (ص: ٢٩٧) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣٢٠) فوات الوفيات (ص: ٣٣٤) الجامع .

- ٣٥ - تحريم السماع (١).
 ٣٦ - التحفة العراقية في الأعمال القلبية (٢).
 ٣٧ - تحقيق التوكل (٣).
 ٣٨ - تحقيق الشكر (٤).
 ٣٩ - تحقيق مسألة علم الله (٥).
 ٤٠ - التدمرية (٦).
 ٤١ - التسعينية (أو المحنة المصرية) (٧).

- (١) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٦) الجامع ، أعيان العصر (ص: ٢٩٦) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٣) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣٣) الجامع ، وفي العقود الدرية (ص: ٤٠) ، «قواعد وأجوبة في تحريم السماع» والمقصود بالسماع هنا هو سماع الصوفية .
- (٢) أسماء ومؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٦) الجامع ، مختصر طبقات علماء الحديث (ص: ١٩٦) الجامع جلاء العينين (ص: ٦٢٠) الجامع ، ونشرت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٤ / ٢ - ٦٥) ومجموع الفتاوى (١٠ / ٥ - ٩٠) وقام بتحقيقها الدكتور يحيى هنيدي ضمن رسالته للحصول على درجة الماجستير .
- (٣) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ٨٥ - ١٠٠) .
- (٤) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ١٠١ - ١١٨) .
- (٥) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١٧٥ - ١٨٣) .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٤) وتعرف كذلك «بتحقيق الإثبات في الأسماء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع» ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٣ / ١ - ١٢٨) ونشرت مستقلة بتحقيق د/محمد بن عودة السعوي عام ١٤٠٥ هـ ضمن رسالته للحصول على درجة الماجستير .
- (٧) أسماء ومؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٤) وهي في مجلدين ، ورد فيها شيخ الإسلام على الأشاعرة في مسألة الكلام النفسي ومسألة العلو وابطال قولهم في نحو ثمانين وجه أو أكثر . ومختصر طبقات علماء الحديث (ص: ١٩٦) الجامع ، وابن القيم في الكافية الشافية (ص: ٢٧٩) الجامع ، واعيان العصر : ص ٢٩٢) الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع ، وفوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع ، والذيل على طبقات الخناقلة (ص: ٤١٨) ، الجامع ، والمنهج لأحمد (ص: ٥٤٣) الجامع ، والدر المنضد (ص: ٥٥٢) ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢ / ٥ - ٢٨٨) ، ونشرت مستقلة بتحقيق محمد ابراهيم العجلان عن مكتبة الصميعي ، بالرياض ، ١٤١٩ هـ .

- ٤٢ - تعليقه على فتوح الغيب (لعبد القاهر الجيلاني) (١) .
- ٤٣ - تفسير سورة الإخلاص (٢) .
- ٤٤ - التفصيل بين التكفير التحليل (٣) .
- ٤٥ - تنبيه الرجل الغافل على تمويه المجادل (في الجدل بالباطل) (٤) .
- ٤٦ - تناهي الشدائد في اختلاف العقائد (٥) .
- ٤٧ - توحيد الفلاسفة على نظم ابن سينا (٦) .
- ٤٨ - رسالة التوبة (٧) .
- ٤٩ - ثبوت النبوات عقلاً ونقلاً والمعجزات والكرامات (كتاب النبوات) (٨) .
- ٥٠ - جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية (٩) .

- (١) أسماء ومؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٦) الجامع .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣١ - ٢٣٢) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩١) ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٤) ، الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٢٩) ، الجامع ، الاعلام العلية (ص : ٢١ - ٢٤) ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٧ / ٢١٤ - ٥٠٣) .
- (٣) العقود الدرية (ص : ٣٢٤) .
- (٤) العقود الدرية (ص : ٢٩) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .
- (٥) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) الجامع .
- (٧) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ٢١٧ - ٣٧٩) .
- (٨) أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع ، الكافية الشافية لابن قيم الجوزية (ص : ٢٧٨) الجامع جلاء العينين (ص : ٦١٩) الجامع ، ونشر الكتاب بتحقيق د / عبد العزيز بن صالح الطويان عام ١٤٢٠ هـ عن مكتبة أضواء السلف بالرياض .
- (٩) العقود الدرية (ص : ٩) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٢) الجامع ، مختصر طبقات علماء الحديث (ص : ١٩٥) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩١) ، الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٤) ، فوات الوفيات (ص : ٣٢٩) ، الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٣) الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٢) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٨) ، والكتاب يقع في أربع مجلدات كبار وهو من الكتب المفقودة وموضوعه رد على الأشاعرة .

- ٥١ - جواب أهل العلم والايان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدى ثلث القرآن (١) .
- ٥٢ - جواز رؤية النساء ربهن في الجنة (٢) .
- ٥٣ - الجواب الباهر في زوار المقابر (٣) .
- ٥٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤) .
- ٥٥ - الجواب عما أورده كمال الدين بن الشريشي على درء تعارض العقل والنقل (٥) .
- ٥٦ - الجواب على حال الحلاج ، ورفع ما وقع فيه من اللجاج (٦) .
- ٥٧ - جواب في الاستواء وابطال تأويله بالاستيلاء من نحو عشرين وجهها (٧) .
- ٥٨ - جواب عن الاستواء والنزول هل هما حقيقة أم لا ؟ (٨) .
- ٥٩ - جواب عن أهل البدع ، هل يصلي خلفهم ؟ (٩) .

- (١) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٧ / ٥ - ٢١٣) .
- (٢) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) .
- (٣) نشر ضمن مجموع الفتاوى (٢٧ / ٣١٤ - ٤٤٥) .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٣) الجامع ، الكافية الشافية لابن قيم الجوزية (ص : ٢٧٨) الجامع أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) ، الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٢٩) الجامع المنهج الأحمد (ص : ٥٤٣) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٨) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٢٩) ونشر بتحقيق د / علي حسن بن ناصر د / عبد العزيز بن ابراهيم العسكر ، د / حمدان بن محمد الحمدان عام ١٤١٤ هـ عن دار العاصمة بالرياض .
- (٥) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٣) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٢٩) الجامع ، الذيل على طبقات لاحتابلة (ص : ٤١٨) ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٣) الجامع الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤١) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٥٦) .
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٥٢) ، أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) ، الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع ، ونشر ضمن مجموع الفتاوى (١٣٦ / ٥ - ١٤٩) .
- (٨) نشر ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ١٩٤ - ٢٢٥) .
- (٩) العقود الدرية (ص : ٥٨) .

- ٦٠ - جواب عن من يقول : إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة (١) .
- ٦١ - جواب عن أهل الصفة كم كانوا ؟ وهل كانوا بمكة أم بالمدينة ؟ (٢) .
- ٦٢ - جواب عن قوله - ﷺ - : تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة (٣) .
- ٦٣ - جواب عن حال المرازقة وما يفعلونه من أعمال ، والرد عليهم فيما أخطأوا فيه (كشف حال المرازقة) (٤) .
- ٦٤ - جواب في احتجاج الجهمية والنصارى بالكلمة (٥) .
- ٦٥ - جواب في تعليل مسألة الأفعال (٦) .
- ٦٦ - جواب في الخضر هل مات أو هو حي ؟ (٧) .
- ٦٧ - جواب في حسن ارادة الله لخلق الخلق ، وانشاء الأنام لعله أم لغير علة (٨) .
- ٦٨ - جواب في الذوق والوجد الذي يذكره الصوفية (٩) .
- ٦٩ - جواب في الرضا على كلام أبي سليمان الدارني (١٠) .
- ٧٠ - جواب في الفرق بين ما يتأول من النصوص وما لا يتأول (١١) .
- ٧١ - جواب في قصد القلوب العلو وما سببه ؟ (١٢) .
- ٧٢ - جواب في كفر فرعون والرد علي من لم يكفره (١٣) .

- (١) نشر ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ٢٨٠ - ٢٨٩) .
- (٢) نشر ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ٣٧ - ٧١) وفي العقود الدرية باسم : « قاعدة في أهل الصفة ومراتبهم وأحوالهم » .
- (٣) نشر ضمن مجموع الفتاوى (٣ / ٣٤٥ - ٣٥٨) .
- (٤) العقود الدرية (ص : ٦٠) أعيان العصر (ص : ٢٩٧) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣٢٠) الجامع .
- (٥) العقود الدرية (ص : ٥٤) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) الجامع ، ولكن « بلفظ رسالة احتجاج الجهمية والنصارى بالكلمة » .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع .
- (٧) العقود الدرية (ص : ٥٤) ، أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) الجامع .
- (٨) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .
- (٩) العقود الدرية (ص : ٥٤) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) الجامع .
- (١٠) العقود الدرية (ص : ٥٦) .
- (١١) العقود الدرية (ص : ٥٥) ، أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) .
- (١٢) العقود الدرية (ص : ٥٥) .
- (١٣) العقود الدرية (ص : ٥٥) .

- ٧٣ - جواب في العزم على المعصية هل يعاقب العبد عليه؟ (١) .
- ٧٤ - جواب في لقاء الله (٢) .
- ٧٥ - جواب في مسألة القرآن (٣) .
- ٧٦ - جواب في نقض قول الفلاسفة أن معجزات الاثيان قوى نفسانية (٤) .
- ٧٧ - جواب كون الشيء في جهة العلوم مع أنه ليس بجوهر ولا عرض ، معقول أو مستحيل (٥) .
- ٧٨ - جواب مسألة في القرآن هل هو حرف وصوت أم لا؟ (٦) .
- ٧٩ - جواب في مسائل الروح وهل تعذب في القبر مع الجسد؟ وهل تفارق البدن بالموت؟ وهل تتصور بصورة وتعقل بعد الموت (٧) .
- ٨٠ - جواب من قال : لا يمكن الجمع بين اثبات الصفات على ظاهرها من غير تشبيه (٨) .
- ٨١ - جواب في المعية وأحكامها (٩) .
- ٨٢ - جواب هل الاستواء والنزول حقيقة ، وهل لازم المذهب مذهب؟ (١٠) .
- ٨٣ - جواب هل كان النبي - ﷺ - قبل الرسالة نبيا؟ وهل يسمى من صحبه إذا ذاك صحابيا؟ (١١) .

- (١) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع .
- (٢) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، وفوات الوفيات (ص : ٣٣٠) ، الجامع .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع .
- (٤) أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) . الذيل علي طبقات الحنابلة (ص : ٤١٨) الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٤) الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع .
- (٥) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع .
- (٧) العقود الدرية (ص : ٤٥) .
- (٨) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع .
- (٩) العقود الدرية (ص : ٥٤) .
- (١٠) أعيان العصر (ص : ٢٩٧) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع .
- (١١) العقود الدرية (ص : ٥٥) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٥) الجامع الوافي بالوفيات (ص : ٣١٧) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٢) الجامع .

٨٤ - الحقيقة والمجاز (١) .

٨٥ - الحلية (٢) .

٨٦ - حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود وبيان بطلانه بالبراهين النقلية والعقلية (٣) .

٨٧ - الحموية الصغرى (٤) .

٨٨ - الحموية الكبرى (٥) .

٨٩ - الحوفية (٦) .

٩٠ - دخول الجنة (٧) .

(١) وهي المعروفة « بالرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز » ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢٠ / ٤٠٠ - ٤٩٧) وهي رد على الآمدي وغيره من الأصوليين وغيرهم من الذين يقرون بالقول بالمجاز .

(٢) العقود الدرية (ص : ٥٣) وهذه الرسالة تتكلم في مسألة الصفات هل هي زائدة على الذات أم لا ؟

(٣) نشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٤ / ٢ - ١٠١) .

(٤) العقود الدرية (ص : ٦٧) .

(٥) اختلف في اسم هذا الكتاب فقد ذكره شيخ الإسلام باسم « المسألة الحموية » ، كما في مجموع الفتاوى (٣ / ١٨٠ ،

٢٠٦) وفي الذيل على طبقات الحنابلة (٤ / ٣٩٦) وذكره شيخ الإسلام أيضاً في بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٣٥٩)

المخطوط وذكره باسم « الفتوى الحموية » كما في مجموع الفتاوى (٣ / ٢٧) وكذا ذكره أبو عبد الله بن رشيق المغربي

في أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع وكذلك ابن حجر في الدرر الكامنة (١ / ١٥٥)

ويوجد هذا العنوان على نسخة الهند سنة ١٣٢٢ هـ . أما في العقود الدرية فتوجد باسم « الحموية الكبرى » وكذا

ذكرها الشيخ مرعي الكرمي في الكواكب الدرية (ص : ١٠٢ ، ١١٢) أما ابن كثير في البداية والنهاية (١٤ / ٨)

فذكرها باسم « الحموية » ، وذكرها البزار في الأعلام العلية (ص : ٢٧) باسم « المسائل الحموية » ونشرت ضمن

مجموعة الرسائل الكبرى باسم « العقيدة الحموية الكبرى » (١ / ٤٢٥ / ٤٧٨) ونشرت مستقلة باسم « الفتوى

الحموية الكبرى » بتحقيق / حمد بن عبد المحسن التويجري عام ١٤١٩ هـ عن دار الصميعي بالرياض .

(٦) العقود الدرية (ص : ٥٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) .

(٧) نشرت ضمن جامع الرسائل (١ / ١٤٣ - ١٥٢) .

- ٩١ - درء تعارض العقل والنقل (١) .
- ٩٢ - الدر المنثور في زيارة القبول (٢) .
- ٩٣ - رأس الحسين (٣) .
- ٩٤ - الرد الأقوم على ما في كتاب فصوص الحكم (٤) .
- ٩٥ - الرد على أهل كسروان الرافضة (٥) .
- ٩٦ - الرد على الأحنائي في مسألة الزيادة (٦) .
- ٩٧ - الرد على ابن عربي في دعوى إيمان فرعون (٧) .
- ٩٨ - الرد على البكري في مسألة الاستغاثة (٨) .

(١) ذكر هذا الكتاب أحمد بن محمد بن مري الحنبلي في رسالته إلى تلاميذ شيخ الإسلام (ص: ١٠٣) الجامع ، وذكرها عبد الله بن حامد العراقي الشافعي إلى أبْن عبد الهادي (ص: ٩٧٨٢) الجامع ، ومختصر طبقات علماء الحديث (ص: ١٩٥) الجامع ، أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع ، وتتمه المختصر لابن الوردي (ص: ٩٢٧١) الجامع ، وأعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) ، الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٢٩) الجامع ، والمنهج الأحمد (ص: ٥٤٣) والدر المنضد (ص: ٥٥٣) الجامع ، وصديق القنوجي في بحر العلوم (ص: ٥٩٥) الجامع ، وجلاء العينين (ص: ٦١٩) الجامع ، ونشر الكتاب بتحقيق د / محمد رشاد سالم في عشرة أجزاء عام ١٤٠٠هـ عن ادارة النشر بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

(٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٠) .

(٣) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢٧ / ٤٠٠ - ٤٩٠) .

(٤) نشر ضمن مجموع الفتاوى (٢ / ٤٦٢ - ٤٥٠) .

(٥) العقود الدرية (ص: ٣٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع ، مختصر طبقات علماء الحديث (ص: ١٩٦) الجامع ، أعيان العصر (ص: ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣١) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص: ٤١٨) الجامع ، المنهج الأحمد (ص: ٥٤٤) ، الجامع ، الدر المنضد (ص: ٥٥٣) الجامع .

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة (ص: ٤١٩) الجامع ، المنهج الأحمد (ص: ٥٤٤) الجامع ، الدر المنضد (ص: ٥٥٣) الجامع ، ونشر ضمن مجموعة الفتاوى (٢٧ / ٢١٤ - ٢٨٨) ونشر مستقلاً بتحقيق / الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي عام ١٤٠٤هـ عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والافتاء بالرياض .

(٧) العقود الدرية (ص: ٥٦) ونشر ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ٢٠١ - ٢٠٦) .

(٨) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع ، العقود الدرية (ص: ٣٧) مختصر طبقات علماء الحديث (ص: ١٩٦) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص: ٤١٨) الجامع ، المنهج الأحمد (ص: ٥٤٣) ، الجامع ، الدر المنضد (ص: ٥٥٣) الجامع .

- ٩٩ - الرد على الفلاسفة (١) .
 ١٠٠ - الرد على القدرية (٢) .
 ١٠١ - الرد على المنطق (نقض المنطق) (٣) .
 ١٠٢ - الرد على المنطقيين (مجلد كبير) (٤) .
 ١٠٣ - الرد على من قال : ان الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين (٥) .
 ١٠٤ - رسالة إلى أهل البحرين وملوك العرب (٦) .
 ١٠٥ - رسالة إلى نصر المنبجي (٧) .

- (١) رسالة ابن مري إلى تلاميذ الشيخ (ص : ٩٩) الجامع ، الكافية الشافية لابن قيم الجوزية (: ٢٧٨) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع ، جلاء العينين (ص : ٦١٩) الجامع .
 (٢) جلاء العينين (ص : ٦١٩) الجامع .
 (٣) في مجلد لطيف ، ذكره في أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) .
 (٤) أسماء ومؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٣) الجامع ، تنمة المختصر (ص : ٢٧١) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٨) الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٣) الجامع ، الدر المنضر (ص : ٥٥٣) الجامع ، بحر العلوم (ص : ٥٩٥) الجامع ، جلاء العينين (ص : ٦٢٠) الجامع ، وقد نشر بتصحيح عبد الصمد شرف الدين الكتبي عام ١٣٦٨ هـ الموافق ١٩٤٩ م عن ادارة ترجمان السنة لاهور باكستان ، ونشر بتحقيق د / عماد خفاجي سالم ود / محمد عبد الستار نصار عام ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ م حتى نهاية المقام الثالث وهو رد قولهم إن التصديقات لا تنال إلا بالقياس ونشر عن مكتبة الأزهر بالقاهرة .
 (٥) العقود الدرية (ص : ٣٧) .
 (٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٩) الجامع ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ٤٨٥ - ٥٠٦) .
 (٧) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لأحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ص : ٢٥٩) الجامع ، المقفي الكبير للمقرئ (ص : ٤٣٨) الجامع ، الدرر الكامنة لابن حجر (ص : ٤٧٠ - ٤٧٧) الجامع ، البدر الطالع للشوكاني (ص : ٥٨٤) الجامع ، جلاء العينين (ص : ٦٢٦) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٥٠) ونشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (١ / ١٦١ - ١٨٣) ، وضمن مجموع الفتاوى (٢ / ٤٥٢ - ٤٧٠) .

- ١٠٦ - رسالة البعلبكية (١).
- ١٠٧ - الرسالة البغدادية (٢).
- ١٠٨ - رسالة في اثبات وجود النفس بعد الموت (٣).
- ١٠٩ - رسالة تكسير الأحجار (٤).
- ١١٠ - رسالة العرش (٥).
- ١١١ - رسالة في الاستطاعة هل هي مع الفعل أو قبله (٦).
- ١١٢ - رسالة في الاشتغال بكلام الله وأسمائه وذكره أي ذلك أفضل؟ (٧).
- ١١٣ - رسالة إلى أهل طبرستان وجيلان في خلق الروح والنور والأئمة المقتدى بهم (٨).
- ١١٤ - رسالة في الأصول - أصول الدين - لأهل جيلان (٩).
- ١١٥ - رسالة في أصول الدين للعدوية (١٠).
- ١١٦ - رسالة في أمر يزيد هل يُسب أم لا؟ (١١).

-
- (١) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٤) الجامع ، وتكلم فيها الشيخ على اختلاف الناس في مسألة كلام الله ، أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٥) الجامع وهي رسالة في مسألة القرآن ، أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) ، فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع ، جلاء العينين (ص: ٦٢٠) الجامع .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٩) الجامع .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٩) الجامع .
- (٥) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٩) الجامع ، جلاء العينين (ص: ٦١٩) الجامع .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٨) الجامع ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٨ / ٣٧١ - ٣٧٦) .
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٧) الجامع .
- (٨) أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع .
- (٩) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٤١) الجامع .
- (١٠) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٤١ ، ٢٤٨) الجامع .
- (١١) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٧) الجامع .

- ١١٧ - رسالة في أن كل حمد وذم للمقاتلات والأفعال لا بد أن يكون بكتاب الله وسنة رسوله (١) .
- ١١٨ - رسالة في أن مبدأ العلم الإلهي عند النبي - ﷺ - هو الوحي وعند أتباعه هو الايمان (٢) .
- ١١٩ - رسالة في إهداء الثواب إلى النبي - ﷺ - (٣) .
- ١٢٠ - رسالة في عصمة الأنبياء هل هي من الصغائر؟ وهل يكفر المنازع في تجويز الصغائر عليهم (٤) .
- ١٢١ - رسالة في أن دين الأنبياء واحد (٥) .
- ١٢٢ - رسالة في أن القرآن العظيم كلام الله ، ليس شيء منه كلاماً لغيره (٦) .
- ١٢٣ - رسالة في الايمان هل يزيد وينقص؟ (٧) .
- ١٢٤ - رسالة في تحقيق مسألة علم الله (٨) .
- ١٢٥ - رسالة في الجمع بين علو الله وقربه (٩) .
- ١٢٦ - رسالة في الجواب عن من يقول : أن صفات الرب تعالى ، نَسَبٌ واطافات وغير ذلك (١٠) .

-
- (١) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤١) .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٩٤١) .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٤) الجامع .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع .
- (٥) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق (د / محمد رشاد سالم (١ / ٢٨١ - ٢٨٤) .
- (٦) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢ / ١١٧ - ١٦١) .
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .
- (٨) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ٧٥ - ١٨٣) .
- (٩) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ٢٢٦ - ٢٥٥) .
- (١٠) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق / محمد رشاد سالم (١ / ١٥٣ - ١٧٣) .

- ١٢٧ - رسالة في الجواب عن سؤال عن الحلاج : هل كان صديقاً أو زنديقاً؟ (١) .
- ١٢٨ - رسالة في حق الله وحق رسوله وحقوق عباده (٢) .
- ١٢٩ - رسالة في الخلة والإمكان العام (٣) .
- ١٣٠ - رسالة في رؤية المؤمنين ربهم (٤) .
- ١٣١ - رسالة في عرض الأديان عند الموت (٥) .
- ١٣٢ - رسالة في عصمة الأنبياء (٦) .
- ١٣٣ - رسالة في عقيدة الأشعرية وعقيدة الماتريدي (٧) .
- ١٣٤ - رسالة في العين والقلب وأحواله (٨) .
- ١٣٥ - رسالة في السماع والرقص (٩) .
- ١٣٦ - رسالة في الشهادات وما يتبع ذلك (١٠) .
- ١٣٧ - رسالة في فضل السلف على الخلف في العلم (١١) .
- ١٣٨ - رسالة في الصراط المستقيم وفي الزهد والعبادة والورع (١٢) .
- ١٣٩ - رسالة في كفر فرعون (١٣) .
- ١٤٠ - رسالة في المباينة بين الله وبين خلقه (١٤) .
- ١٤١ - رسالة في المسألة الحرفية (١٥) .
- ١٤٢ - رسالة فيمن قال ان بعض المشايخ أحياء ميتاً (١٦) .

- (١) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ١٨٥ - ١٩٩) .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .
- (٤) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ٤٠١ - ٤٦٠) .
- (٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٩) الجامع .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع .
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .
- (٨) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع .
- (٩) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ٥٠٧ - ٦٠٧) وضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣ / ١٦٦ - ٢٠٤) .
- (١٠) أسماء مؤلفات ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع .
- (١١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع العقود الدرية (: ٤١) .
- (١٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٠ / ٥٦٨ - ٦١٤) .
- (١٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع .
- (١٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤١) الجامع العقود الدرية (ص : ٥٢) .
- (١٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤١) الجامع .
- (١٦) أسماء مؤلفات شيخ ابن تيمية (ص : ٢٤٣) الجامع .

- ١٤٣ - رسالة في الصفات الاختيارية (١) .
- ١٤٤ - رسالة في العبادات والفرق بين شرعيها وبدعيها (٢) .
- ١٤٥ - رسالة في العقل والروح (٣) .
- ١٤٦ - رسالة في علم الباطن والظاهر (٤) .
- ١٤٧ - رسالة في علو الله واستوائه على عرشه (٥) .
- ١٤٨ - رسالة في علو الله على خلقه (٦) .
- ١٤٩ - رسالة في الفروق التي يتبين بها كون الحسنة من الله والسيئة من النفس (٧) .
- ١٥٠ - رسالة في قدرة الرب (٨) .
- ١٥١ - رسالة في قرب الرب من عابديه وداعيه (٩) .
- ١٥٢ - رسالة في قنوت الأشياء كلها لله عز وجل (١٠) .
- ١٥٣ - رسالة في النهي عن أعياد النصارى (١١) .
- ١٥٤ - رسالة في معنى كون الرب عادلاً (١٢) .
- ١٥٥ - الرسالة القبرصية (إلى ملك قبرص النصراني) (١٣) .
- ١٥٦ - رسالة في الرقص والسماع (١٤) .

- (١) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (٢ / ٣ - ٧٠) .
- (٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٠ / ٣٨٧ - ٤٢١) .
- (٣) نشرت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٢ / ٢٠ - ٤٩) .
- (٤) نشرت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١ / ٢٢٩ - ٢٥٢) ، وضمن مجموع الفتاوى (١٣ / ٢١٣ - ٢٦٩) .
- (٥) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ١٢١ - ١٣٥) .
- (٦) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ١٣٦ - ١٥٢) .
- (٧) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٨ / ٢٠٤ - ٢٣٤) .
- (٨) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٨ / ٧ - ٥٧) .
- (٩) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤١) .
- (١٠) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ٥٩ - ٦٦) .
- (١١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٥) الجامع .
- (١٢) نشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١ / ١١٩ - ١٤٢) .
- (١٣) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢٨ / ٦٠١ - ٦٣٠) .
- (١٤) نشرت ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٢ / ٢٩٣ - ٣٣٠) .

- ١٥٧ - الرسالة القادرية (١) .
- ١٥٨ - الرسالة المدنية في الصفات النقلية (٢) .
- ١٥٩ - شرح كتاب الغزنوي في أصول الدين (٣) .
- ١٦٠ - شرح أول المحصل « للرازي » (٤) .
- ١٦١ - شرح حديث بدأ الإسلام غريباً (٥) .
- ١٦٢ - شرح حديث فحاج آدم موسى (٦) .
- ١٦٣ - شرح حديث من عادى لي ولياً (٧) .
- ١٦٤ - شرح حديث النزول (٨) .
- ١٦٥ - شرح بضع عشرة مسألة من الأربعين للرازي (٩) .

- (١) أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع، فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٨) الجامع، أعيان العصر (ص: ٢٩٣) الجامع، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٦)، الجامع، فوات الوفيات (ص: ٣٣١) الجامع .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع، أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع، فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع، فوات الوفيات (ص: ٣٢٩) الجامع .
- (٥) العقود الدرية (ص: ٦١) ونشر عن المكتب الإسلامي عام ١٣٩٩م عدة مرات .
- (٦) أعيان العصر (ص: ٢٩٣) الجامع، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٦) الجامع، فوات الوفيات (ص: ٣٣١) الجامع .
- (٧) العقود الدرية (ص: ٦٢) .
- (٨) أعيان العصر (ص: ٢٩٣) الجامع، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٦) الجامع، وقد نشر ضمن مجموع الفتاوى (٥/٣٢١-٥٨٢) ونشر مستقلاً عن المكتب الإسلامي بيروت عام ١٣٩١هـ وقام بتحقيقه د/ محمد عبد الرحمن الخميس للحصول علي درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ .
- (٩) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٣) الجامع، أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع، فوات الوفيات (ص: ٣٢٥) الجامع، الذيل على طبقات الحنابلة (ص: ٤١٨) ، المنهج الأحمد (ص: ٥٤٣) الجامع، الدر المنضد (ص: ٥٥٣) الجامع، العقود الدرية (ص: ٣٧) .

- ١٦٦ - شرح رسالة ابن عبدوس (في كلام الامام أحمد) في أصول الدين (١) .
- ١٦٧ - شرح العقيدة الأصبهانية (٢) .
- ١٦٨ - شرح كلمات من فتوح الغيب (٣) .
- ١٦٩ - الشفاعة الشرعية والتوسل إلى الله بالأعمال والأشخاص (٤) .
- ١٧٠ - الصارم المسلول على شاتم الرسول (٥) .
- ١٧١ - الصعيدية (قاعدة تتعلق بالتوبة) (٦) .

- (١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٣) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٦) أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٣ ، ٢٤٩) الجامع ، شرح الكافية الشافية لابن قيم الجوزية (ص : ٢٧٨) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) ، فوات الوفيات (ص : ٣٢٩) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٩) الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٤) الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع ، جلاء العينين (ص : ٦١٩) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٣٧) ونشرت بتصحيح مفتي مصر الأسبق فضيلة الشيخ محمد حسنين مخلوف وحققها ضمن رسالته للحصول على درجة الدكتوراه ، الدكتور / محمد بن عوده السعودي عام ١٤٠٧ هـ .
- (٣) نشر ضمن مجموع الفتاوى (١٠ / ٤٥٥ - ٥٤٨) ، وضمن جامع الرسائل بتحقيق د / محمد رشاد سالم (١٨٩-٧١ / ٢) .
- (٤) نشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (١ / ١٠ - ٢٤) .
- (٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٤٣) الجامع ، مختصر طبقات علماء الحديث (ص : ١٩٦) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٣٥) مسالك الأبصار (ص : ٢٥٦) الجامع ، البداية والنهاية (ص : ٣٤٥) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٩) الجامع ، المقفي الكبير للمقريزي (ص : ٤٤٦) الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٤) الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع ، طبقات المفسرين للداوودي (ص : ٥٥٨) الجامع جلاء العينين (ص : ٦٤٠) ونشر الكتاب قديما بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ونشر حديثا بتحقيق د / محمد عمر حلواني ، د / محمد كبير شوردي عام ١٤١٧ هـ عن دار رمادي للنشر بالدمام .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٦) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٣) .

- ١٧٢ - الصفدية (١) .
- ١٧٣ - صفات الكمال والضابط فيها (٢) .
- ١٧٤ - العقيدة الواسطية (٣) .
- ١٧٥ - العبودية (٤) .
- ١٧٦ - عصمة الأنبياء فيما يبلغونه (٥) .
- ١٧٧ - فيتا في مسألة العلو (٦) .
- ١٧٨ - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (٧) .
- ١٧٩ - الفرقان بين الحق والباطل (٨) .

- (١) وتعرف بجواب المسألة الصفدية ، العقود الدرية (ص : ٣٧) فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٦) الجامع المنهج الأحمد (ص : ٥٤٤) ، الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع ونشرت بتحقيق د . / محمد رشاد سالم عام ١٣٩٦هـ عن شركة مطابع حنيفة بالرياض .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) الجامع .
- (٣) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٣ / ١٢٩ - ١٥٩) ونشرت بشرح الشيخ / محمد خليل هراس وبشرح الشيخ / زيد ابن عبد العزيز بن فياض وبشرح الشيخ / محمد بن صالح بن عثيمين - رحم الله الجميع - .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٢٣) الجامع ونشرت عام ١٣٩٩ عن المكتب الإسلامي ببيروت .
- (٥) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع .
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) الجامع ، مختصر طبقات علماء الحديث (ص : ١٩٦) الجامع ، الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٩) الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٤) الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع ، جلاء العينين (ص : ٦٢٠) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٣٥) الاعلام العلية (ص : ٢٤) ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ١٥٦ - ٣١٠) ، ونشرت بتحقيق د . محمد عبد الكريم اليحيى عام ١٤١٤هـ عن دار طويق للنشر بالرياض .
- (٨) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية بلفظ « الفرقان بين الحق والبطلان » (ص : ٢٤٩) الجامع ، المنهج الأحمد (ص : ٥٤٤) الجامع ، الدر المنضد (ص : ٥٥٣) الجامع ، ذيل طبقات الحنابلة (ص : ٤١٩) الجامع ، ونشر ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ١٣ - ٢٢٩) وضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١ / ٣ - ١٧٢) .

- ١٨٠ - فتيا في السفر لزيادة القبول (١) .
- ١٨١ - القادرية (٢) .
- ١٨٢ - قاعدة في إثبات كرامات الأولياء (٣) .
- ١٨٣ - قاعدة في الإخلاص والتوكل (٤) .
- ١٨٤ - قاعدة في أن الايمان والتوحيد يشتمل على مصالح الدنيا والآخرة (٥) .
- ١٨٥ - قاعدة في أمراض القلوب وشفائها (٦) .
- ١٨٦ - قاعدة في أن جميع البدع ترجع إلى شعبة من شعب الكفر (٧) .
- ١٨٧ - قاعدة في أن خبر الواحد بغير اليقين (٨) .
- ١٨٨ - قاعدة أهل السنة والجماعة في الاعتصام بالكتاب والسنة وعدم الفرقة (٩) .
- ١٨٩ - قاعدة أهل السنة والجماعة في رحمة أهل البدع والمعاصي ومشاركتهم في صلاة الجماعة (١٠) .
- ١٩٠ - قاعدة فق أن فوارق العادات لا تدل على الولاية (١١) .
- ١٩١ - قاعدة في أن الشريعة والحقيقة متلازمان (١٢) .

(١) البداية والنهاية (ص : ٣٧٦ - ٣٧٧) الجامع المقفى الكبير للمقريزي (ص : ٤٤٥) الجامع .

(٢) العقود الدرية (ص : ٣٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع ، وهي مسألة في القرآن .

(٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع .

(٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٦) الجامع .

(٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٣٩) .

(٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤١) .

(٧) العقود الدرية (ص : ٤٤) .

(٨) أعيان العصر (ص : ٢٩٤) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٧) الجامع .

(٩) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٣ / ٢٧١ - ٢٩٢) .

(١٠) نشرت ضمن مجموعة رسائل الرسائل (٥ / ١٩٧ - ٢٠٦) .

(١١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٣٩) .

(١٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) ، العقود الدرية (ص : ٤٠) .

- ١٩٢ - قاعدة تتعلق برحمة الله في ارسال محمد - ﷺ - وأن إرساله أجل شكر (١) .
- ١٩٣ - قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة (٢) .
- ١٩٤ - قاعدة شريفة في المعجزات والكرامات (٣) .
- ١٩٥ - قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والايان ، وعبادات أهل الشرك والنفاق (٤) .
- ١٩٦ - القاعدة العظيمة في مسائل الصفات والأفعال (٥) .
- ١٩٧ - قاعدة على كلام ابن الشريف في التصوف (٦) .
- ١٩٨ - قاعدة في أبطال المجردات (٧) .
- ١٩٩ - قاعدة في اثبات الرؤية والرد على نفاتها (٨) .
- ٢٠٠ - قاعدة في أحوال الشيخ يونس الغيبي والشيخ أحمد بن الرفاعي (٩) .
- ٢٠١ - قاعدة في الاخلاص وتقديره بالعقل (١٠) .

(١) العقود الدرية (ص : ٤٢) .

(٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١ / ١٤٢ - ٣٦٨) ونشرت مستقلة بتحقيق د / ربيع هادي المدخلي عام ١٤٠٩ هـ عن مكتبة لينه بدمنهور .

(٣) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ٣١١ - ٣٦٢) وضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٤ / ١٥٣ - ١٩٠) .

(٤) نشرت بتحقيق د / سليمان الغصن عام ١٤١١ هـ عن دار العاصمة بالرياض .

(٥) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ١٤٤ - ١٨٤) .

(٦) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤١) وفيها ابن العريف بدل الشريف .

(٧) العقود الدرية (ص : ٦٦) .

(٨) العقود الدرية (ص : ٦٦) .

(٩) العقود الدرية (ص : ٤٠) .

(١٠) العقود الدرية (ص : ٤٠) .

- ٢٠٢ - قاعدة في أن كل آية يحتج بها مبتدع ، ففيها دليل على فساد قوله (١) .
- ٢٠٣ - قاعدة في أن كل عمل صالح أصله اتباع النبي - ﷺ - (٢) .
- ٢٠٤ - قاعدة في أن الله تعالى إنما خلق لعبادته (٣) .
- ٢٠٥ - قاعدة في أن مخالفة الرسول لا تكون إلا عن ظن أو إتياع هوى (٤) .
- ٢٠٦ - قاعدة في بيان طريقة القرآن في الدعوة والهداية النبوية وما بينها وبين الطريقة الكلامية والصوفية (٥) .
- ٢٠٧ - قاعدة في تزكية النفوس (٦) .
- ٢٠٨ - قاعدة في التسبيح والتحميد والتهليل (٧) .
- ٢٠٩ - قاعدة في تسبيح المخلوقات من الجمادات وغيره هل هو بلسان الحال أم لا؟ (٨) .
- ٢١٠ - قاعدة في تعذيب المرء بذنب غيره (٩) .
- ٢١١ - قاعدة في الاسم والمسمى (١٠) .
- ٢١٢ - قاعدة في شرح أسماء الله الحسنى (١١) .
- ٢١٣ - قاعدة في تفضيل صالحى الناس على سائر الأجناس (١٢) .
- ٢١٤ - قاعدة في الايمان المقرون بالاحسان وفي الاحسان المقرون بالاسلام (١٣) .
- ٢١٥ - قاعدة في الايمان والتوحيد وبيان من ضل في هذا الأصل (١٤) .

- (١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٦) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٧) .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٢) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٧) .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٩) ونشر ضمن مجموع الفتاوى (١٠/٦٢٥ - ٦٤٢) ، ونشرت مستقلة بتحقيق د / محمد سعيد الفحطاني عام ١٤١٥ هـ عن دار المسلم بالرياض .
- (٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٢) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٣) .
- (٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) ، الجامع
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٢) .
- (٨) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٢) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٣) .
- (٩) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٣) ، الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٤) .
- (١٠) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٦ / ١٨٥ - ٢١٢) .
- (١١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) الجامع .
- (١٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٦) الجامع ، مختصر طبقات علماء الحديث (ص : ١٩٦) الجامع أعيان العصر (ص : ٢٩٤) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .

- ٢١٦ - قاعدة في الشبابة (١) .
- ٢١٧ - قاعدة في توحيد الإلهية و إخلاص العمل لوجه الله (٢) .
- ٢١٨ - قاعدة في تقرير النبوات بالعقل والنقل (٣) .
- ٢١٩ - قاعدة في توحيد الملة وتعدد الشرائع وتنوعها وتوحد الدين المللي دون الشرعي (٤) .
- ٢٢٠ - قاعدة في توحيد الشهادة (٥) .
- ٢٢١ - قاعدة في الجماعة والفرقة وسبب ذلك (٦) .
- ٢٢٢ - قاعدة في حق الله وحق رسوله وحقوق عباده وما وقع في ذلك من التفريط (٧) .
- ٢٢٣ - قاعدة في الخلة والمحبة وأيهما أفضل؟ (٨) .
- ٢٢٤ - قاعدة في الخلطة والعزلة (٩) .
- ٢٢٥ - قاعدة في ذم الوسوس (١٠) .
- ٢٢٦ - قاعدة في الرد على أهل الاتحاد (١١) .
- ٢٢٧ - قاعدة في الرد علي من قال بفناء الجنة والنار (١٢) .
- ٢٢٨ - قاعدة في رسالة النبي - ﷺ - إلى الإنس والجن (١٣) .
- ٢٢٩ - قاعدة في الزهد والورع (١٤) .

- (١) العقود الدرية (ص : ٤٩) .
- (٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١ / ٢٠ - ٣٦) ، ونشرت مستقلة بتحقيق د / محمد الجليند عام ١٤٠٧هـ عن دار القبلة بجدة بعنوان : كتاب التوحيد مع اخلاص العمل لوجه الله عز وجل .
- (٣) العقود الدرية (ص : ٦٦) .
- (٤) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ١٠٦ - ١٢٨) وضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣ / ١٢٨ - ١٦٥) .
- (٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٢) الجامع .
- (٦) نشرت ضمن مجموع الفتوى (١ / ١٢ - ١٧) .
- (٧) العقود الدرية (ص : ٤٠) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٧) الجامع .
- (٨) العقود الدرية (ص : ٤٠) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) الجامع .
- (٩) العقود الدرية (ص : ٤٦) .
- (١٠) العقود الدرية (ص : ٤٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٧) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٥) الجامع الوافي بالوفيات (ص : ٣١٨) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٣) الجامع .
- (١١) العقود الدرية (ص : ٤٦) ، أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤١) الجامع .
- (١٢) العقود الدرية (ص : ٦٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٢٥) جامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٤) ، الجامع الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع ، ونشرت بتحقيق د / محمد بن عبدالله السمهري عام ١٤١٥هـ عن دار بنسنية بالرياض .
- (١٣) العقود الدرية (ص : ٣٩) ، أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٣) الجامع .
- (١٤) العقود الدرية (ص : ٤١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٠) الجامع ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٠ / ٥٦٨ - ٦٢٤) .

- ٢٣٠ - قاعدة في السياحة والعزلة وفي الفقر والتصوف وهل هما اسمان شرعيان؟ (١) .
- ٢٣١ - قاعدة في السياحة ومعناها في هذه الأمة (٢) .
- ٢٣٢ - قاعدة في الشكر لله وأنه يتعلق بالأفعال الاختيارية (٣) .
- ٢٣٣ - قاعدة في الصبر والشكر (٤) .
- ٢٣٤ - قاعدة في العدم واستطاعته (٥) .
- ٢٣٥ - قاعدة في العلوم والاعتقادات والأحكام والكلمات والمحبة والارادات (٦) .
- ٢٣٦ - قاعدة في فضل معاوية وفي ابنه يزيد وأنه لا يُسب (٧) .
- ٢٣٧ - قاعدة في الفقراء والصوفية وأيهم أفضل؟ (٨) .
- ٢٣٨ - قاعدة في الفقير الصابر والغني الشاكر أيهما أفضل؟ (٩) .
- ٢٣٩ - قاعدة في الفناء والاصطلام (١٠) .
- ٢٤٠ - قاعدة في القدرية وأنهم ثلاثة أقسام مجوسية ومشركية وإبليسية (١١) .
- ٢٤١ - قاعدة في القرآن وكلام الله (١٢) .
- ٢٤٢ - قاعدة في القضايا الوهمية (١٣) .
- ٢٤٣ - قاعدة في الشيوخ الأحمدية وما يظهرونه من الاشارات (١٤) .

- (١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٣) الجامع .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٠) الجامع ، العقود الدرية (ص: ٤٢) .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤١) الجامع ، العقود الدرية (ص: ٤٢) .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٦) الجامع ، العقود الدرية (ص: ٣٩) .
- (٥) العقود الدرية (ص: ٤٠) .
- (٦) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ١٢٩ - ١٥٤) .
- (٧) العقود الدرية (ص: ٥٤) وأعيان العصر (ص: ٢٩٤) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣١) الجامع .
- (٨) العقود الدرية (ص: ٣٩) ، أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٦) الجامع ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (٥ / ١١ - ٤٢) .
- (٩) العقود الدرية (ص: ٣٩) ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١١ / ١١٩ - ١٣٢) .
- (١٠) العقود الدرية (ص: ٤١) ، أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٠) الجامع .
- (١١) العقود الدرية (ص: ٤١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٤٢) الجامع ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٠ / ٣٣٧ - ٣٤٣) بلفظ «رسالة الفناء الذي يوجد في كلام الصوفية» .
- (١٢) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٢ - ٦ - ٣٦) العقود الدرية (ص: ٤٣) .
- (١٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٥) الجامع ، العقود الدرية (ص: ٤٢) ، أعيان العصر (ص: ٢٩٢) الجامع الوافي بالوفيات (ص: ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣٠) الجامع .
- (١٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٣٦) الجامع ، العقود الدرية (ص: ٤٢) أعيان العصر (ص: ٢٩٧) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص: ٣١٩) الجامع ، فوات الوفيات (ص: ٣٣٤) الجامع ، المقفى الكبير (ص: ٤٣٧) الجامع البداية والنهاية (ص: ٣٥٧) الجامع .

- ٢٤٤ - قاعدة في كفر النصيرية (١).
- ٢٤٥ - قاعدة في كلام الجنيد لما سئل عن التوحيد فقال : أفراد الحدوث عن القدم (٢).
- ٢٤٦ - قاعدة في الكلام على الممكن (٣) .
- ٢٤٧ - قاعدة في الكنائس وما يجوز هدمه منها (٤) .
- ٢٤٨ - قاعدة في لباس الخرقه والأقطاب ونحوهم (٥) .
- ٢٤٩ - قاعدة في لفظ الجسم واختلاف الناس واصطلاحاتهم في هذا الاسم (٦) .
- ٢٥٠ - قاعدة فيما لكل أمة من الخصائص ، وخصائص هذه الأمة (٧) .
- ٢٥١ - قاعدة فيما يتعلق بالوسيلة بالنبي - ﷺ - وبيان خصائصه (٨) .
- ٢٥٢ - قاعدة فيما يتناهى ، وما لا يتناهى (٩) .
- ٢٥٣ - قاعدة في التشابهات (١٠) .
- ٢٥٤ - قاعدة في المحبة (١١) .
- ٢٥٥ - قاعدة في مشايخ العلم ، ومشايخ الفقراء أيهم أفضل (١٢) .
- ٢٥٦ - قاعدة فيمن ابتلى في الله وصبر (١٣) .

- (١) أعيان العصر (ص : ٢٩٤) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .
- (٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٢) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٢) .
- (٣) العقود الدرية (ص : ٤٩) .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٧) العقود الدرية (ص : ٢٨٥) باسم « كتاب في أمر الكنائس » ، ونشرت بتحقيق/ علي بن عبد العزيز الشبل عام ١٤١٥ هـ عن مكتبة العبيكان بالرياض باسم « مسألة في الكنائس » .
- (٥) العقود الدرية (ص : ٤٣) بلفظ « لباس الفتوة والخرقة عند المتصوفة » أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٦) ، ونشرت ضمن مجموع الرسائل والمسائل (١ / ١٤٧ - ١٦٠) .
- (٦) العقود الدرية (ص : ٦٦) .
- (٧) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .
- (٨) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤١) الجامع .
- (٩) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٥) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٣) الجامع .
- (١٠) العقود الدرية (ص : ٦٦) .
- (١١) العقود الدرية (ص : ٣٩) بعنوان « قاعدة كبيرة في محبة العبد لله ومحبة الله للعبد » أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٦) الجامع ، ونشرت ضمن جامع الرسائل بتحقيق محمد رشاد سالم (٢ / ١٩٠ - ٤٠١) .
- (١٢) العقود الدرية (ص : ٤٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٣) الجامع .
- (١٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤١) الجامع .

- ٢٥٧ - قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة وان كل خير في العالم فأصله متابعة الرسل وكل شر فمن مخالفتهم أما جهلاً أو عمداً (١) .
- ٢٥٨ - قاعدة في وجوب تقديم محبة الله تعالى ، ورسوله على النفس والمال والأهل (٢) .
- ٢٥٩ - قاعدة فيما أحدثه الفقهاء المجردون (٣) .
- ٢٦٠ - القاعدة والمراكشية (٤) .
- ٢٦١ - قتل تارك أحد المباني وكفره (٥) .
- ٢٦٢ - قاعدة نافعة في صفة الكلام (٦) .
- ٢٦٣ - قاعدة وأجوبة في عصمة الأنبياء عليهم السلام (٧) .
- ٢٦٤ - قواعد في اثبات القدر والرد على القدرية والجبرية (٨) .
- ٢٦٥ - قواعد في اثبات المعاد والرد على ابن سينا في رسالته الأضحوية (٩) .
- ٢٦٦ - قواعد في خلافة الصديق (١٠) .
- ٢٦٧ - قواعد في السنة والبدعة ، وفي أن كل بدعة ضلالة (١١) .

- (١) العقود الدرية (ص : ٤٩) ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٩ / ٩٣ - ١٠٥) .
- (٢) العقود الدرية (ص : ٦٦) .
- (٣) العقود الدرية (ص : ٤٣) .
- (٤) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع ، أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٠) ونشر بتحقيق د / ناصر بن سعد الرشيد ، د / رضا نعيان معطي عام ١٤٠٢ هـ عن دار طيبة بالرياض .
- (٥) أعيان العصر (ص : ٢٩٦) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٨) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٣) الجامع .
- (٦) نشرت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٢ / ٥٠ - ٨٣) .
- (٧) العقود الدرية (ص : ٤٠) .
- (٨) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .
- (٩) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع .
- (١٠) العقود الدرية (ص : ٤٠) ، أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٧) الجامع .
- (١١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٤٤) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٤٤) .

- ٢٦٨ - قواعد في الشهادتين (١) .
- ٢٦٩ - قواعد في الكنائس وأحكامها وما يجوز هدمه منها وابقاؤه منها وما يجب هدمه وأجوبة تتعلق بذلك (٢) .
- ٢٧٠ - كتاب في الوسيلة (٣) .
- ٢٧١ - الكلام على ارادة الرب تعالى وقدرته وتحرير القول في ذلك على كلام الرازي في المطالب العالية (٤) .
- ٢٧٢ - الكلام على بطلان الفتوة المصطلح عليها بين العوام وليس لها أصل يتصل بعلي - رضي الله عنه - (٥) .
- ٢٧٣ - الكيلانية (٦) .
- ٢٧٤ - الكلام على حديث عمران بن معين الذي قال فيه : جئنا نسألك عن أول هذا الأمر (٧) .
- ٢٧٥ - كتاب في الايمان هل يزيد وينقص ؟ (٨) .
- ٢٧٦ - كتاب في خلق الأفعال (٩) .
- ٢٧٧ - الماتريديية (١٠) .

-
- (١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٨) الجامع .
- (٢) العقود الدرية (ص : ٤٦) وذكر انها في نحو مجلدين .
- (٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٣) الجامع ، العقود الدرية (ص : ٣٦) مختصر طبقات علماء الحديث (ص : ١٩٦) الجامع .
- (٤) العقود الدرية (ص : ٥١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع .
- (٥) أعيان العصر (ص : ٢٩٧) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٩) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٤) الجامع .
- (٦) العقود الدرية (ص : ٣٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع ، ونشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٢ / ٣٢٣ - ٥٨) .
- (٧) العقود الدرية (ص : ٥٠١) .
- (٨) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .
- (٩) جلاء العينين (ص : ٦٢٠) الجامع .
- (١٠) العقود الدرية (ص : ٥٥) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٩) الجامع .

- ٢٧٨ - مراتب الارادة (١) .
- ٢٧٩ - مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم (٢) .
- ٢٨٠ - مسائل كثيرة في الأفعال الاختيارية المسماة عند المتكلمين بحلول الحوادث (٣) .
- ٢٨١ - مسائل وأجوبتها في قتال التتار الذين قدموا مع قازان وغيره (٤) .
- ٢٨٢ - مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم هل هل كلام الله (٥) .
- ٢٨٣ - مسألة الشفاعة ومسألة الشهادة بالاستفاضة (٦) .
- ٢٨٤ - مسألة صفات الله تعالى وعلوه على خلقه بين النفي والاثبات (٧) .
- ٢٨٥ - مسألة في الفقر والتصوف (٨) .
- ٢٨٦ - مسألة في العقل والروح (٩) .
- ٢٨٧ - مسألة في العلو (١٠) .
- ٢٨٨ - مسألة في فضل أبي بكر وعمر على غيرهما (١١) .

(١) نشرت بتحقيق محمد حامد الفقي عام ١٣٧٢ هـ عن مطبعة السنة المحمدية ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٨٧-١٩/٢) .

(٢) نشر ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٣ - ٦٤) .

(٣) العقود الدرية (ص : ٥٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٤) الجامع .

(٤) العقود الدرية (ص : ٥٨) .

(٥) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٢ / ٣٧ - ١١٦) .

(٦) العقود الدرية (ص : ٦١) .

(٧) نشرت ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (١ / ١٨٥ - ٢١٦) .

(٨) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٢٥/١١ - ٢٦) .

(٩) أعيان العصر (ص: ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع .

(١٠) العقود الدرية (ص: ٥١) .

(١١) أعيان العصر (ص : ٢٩٣) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣١) الجامع

جلال العينين (ص : ٦١٩) الجامع .

- ٢٩٩ - نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطلق اليونان (١) .
 ٣٠٠ - نقض المنطق (٢) .
 ٣٠١ - نقض الاعتراض لبعض المشاركة (٣) .
 ٣٠٢ - النهي عن المشاركة في أعياد اليهود والنصارى وانتقاد نصف شعبان والحبوب في عاشوراء (٤) .
 ٣٠٣ - الواسطة بين الحق والخلق (٥) .
 ٣٠٤ - الوصية الصغرى (٦) .
 ٣٠٥ - الوصية الكبرى (٧) .

المبحث الرابع : جهاده وأثره في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

لقد أدرك شيخ الإسلام ابن تيمية وعلم علم اليقين أن ثمرة العلم إنما هو العمل، والعلماء ورثة الأنبياء في نفع الناس وتعليمهم ، وتطبيق ذلك العلم يكون بالعمل ، وذلك لا يتم إلا بالقدوة الصالحة في حياتهم وما لم يكن العالم عاملاً بعلمه داعياً إلى الله تعالى أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر مدافعاً عن الإسلام فما فائدة العلم إذاً!

لقد أدرك شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الحقيقة فلم يكن العالم القابع في بيته ، المعتكف في مسجده للإفتاء والتدريس فحسب ، وإنما كان يرحمه الله رابطاً للعلم بالعمل فحمله علمه إلى تحمل مسؤوليته ، فكانت حياته كلها صفحات مشرفة بالجهاد والدعوة والتعليم والأمر

- (١) نشر ضمن مجموع الفتاوى (٨٢ / ٩ - ٢٥٤) .
 (٢) نشر ضمن مجموع الفتاوى (٨٢ - ٥ / ٩) ونشر مستقلاً بتحقيق / محمد عبد الرزاق حمزة ، وسليمان بن عبدالرحمن الصنيع وتصحيح محمد حامد الفقي عن مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة .
 (٣) أعيان العصر (ص : ٢٩٢) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٥) وهو رد على ما اعترض به بعض المشاركة على شرح شيخ الإسلام للعقيدة الأصبهانية .
 (٤) أعيان العصر (ص : ٢٩٦) الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٩) ، الجامع ، فوات الوفيات (ص : ٣٣٣) الجامع .
 (٥) نشرت عن المكتب الإسلامي عام ١٣٨١ هـ .
 (٦) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (١٠ / ٦٥٣ - ٦٦٥) وضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٢٢٩ / ١ - ٢٤١) .
 (٧) نشرت ضمن مجموع الفتاوى (٣ / ٣٦٣ - ٤٣٠) وضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٢٦٧ / ١ - ٣٢٣) .

بالمعروف والنهي عن المنكر حتي قبضه الله تعالى إليه وهو في تلك الحال محتسبا لله ما فعله. والكلام حول هذا الجانب من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية يطول ولكننا نشير إلى بعض الأمثلة:

يقول البزار: « ما رأيت أحد أثبت جأشا منه ، ولا أعظم عناءا في جهاد عدو منه ، كان يجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده ولا يخاف من الله لومة لائم » (١) فمما يذكر من جهاده انه - رحمه الله - قد شارك في فتح عكا ، واستنقذها مع جنود المسلمين من أيدي الصليبيين ولقد حكى من كان معه في فتح عكا أموراً عظيمة من الشجاعة يعجز الواصف عن وصفها وقالوا : ولقد كان السبب في تملك المسلمين اياها بفعله ومشورته وحسن نظره (٢) .

ومن ذلك أيضاً إرساله كتابا إلى ملك قبرص النصراني يدعوه فيه إلى الإسلام ، ويبين فيه أن دين الأنبياء واحد ويوضح له تلبيسات القساوسة والرهبان، ويذكر له من تفصيلات دينهم وما ابتدعوه فيه من إدخال الألحان في صلواتهم مع ما تحلّى به خطاب شيخ الإسلام من اللين والسماحة والحكمة والموعظة الحسنة ، فقد جاء في خطابه إلى ملك قبرص : « من أحمد بن تيمية إلى سرجوان عظيم أهل ملته ، ومن تحوط به عنايته من رؤساء الدين وعظماء القسيسيين .. سلام على من اتبع الهدى .. وإنما نبه الداعي لعظيم ملته وأهله لما بلغني ما عنده من الديانة والفضل ومحبة أهل العلم وطلب المذاكرة .. ونحن نحب الخير لكل أحد ، ونحب أن يجمع الله لكم خير الدنيا والآخرة .. وأنا ما غرضي الساعة إلا مخاطبتكم بالتي هي أحسن والمعونة على النظر في العلم واتباع الحق وفعل ما يجب واصل ذلك أن نستعين بالله ونسأله الهداية ... والله المسؤول ان يعين الملك على مصلحته التي هي عند الله المصلحة ، وان يخير له من الأقوال ما هو خير له عند الله ويختتم له بخاتمة خير والحمد لله رب العالمين » (٣) وحين لا حظ شيخ الإسلام ازدياد النشاط التنصيري في عصره ورأى أن بعض علمائهم قاموا ييشرون في الأرض لنشر ديانتهم والتشكيك في دين الإسلام، نهض إلى تأليف كتابه المبارك : « الجواب الصحيح

(١) الاعلام العلية (ص : ٦٧) .

(٢) الاعلام العلية (ص : ٣٤) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٢٨ / ٦٠١ - ٦١٠) .

لمن بدل دين المسيح « الذي أوضح فيه بجلاء ما عليه النصرانية من أكاذيب وأباطيل وخرافات ، وأن المسيح برئ منها وانها بصورتها الموجودة في ذلك الزمان وحتى يومنا هذا مخالفة لدين الأنبياء جميعا هذا من جهة النصارى .

أما جهاده ضد التتار ، فشيء يعجب منه المطلع على سيرة ذلك الإمام ، فرغم هزيمتهم عام (٦٥٨هـ) في معركة عين جالوت على يد صلاح الدين إلا أنهم توحدوا من جديد وبدأوا بمحاولات لاعادة سيطرتهم التي تقوم على سفك الدماء وإزهاق الأرواح وحرب الإسلام وذلك بالتعاون مع أعداء المسلمين من اليهود والنصارى والرافضة والنصيريين .

فقد قاموا في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن بعدة حملات على بلاد الإسلام - خاصة بلاد الشام - وروعوا الأمنين ونهبوا الأموال وسبوا النساء وكانت وقعة قازان « ملك التتار » عام (٦٩٩هـ) هزيمة مروعة للمسلمين ولكن شيخ الإسلام على عادته قاد الأمة في هذه المحنة فخرج مع جماعة من العلماء والأعياء الى قازان ملك التتار وكان هو المفاوض باسم الوفد فلم يأخذه في الله لومة لائم ، وأخذ في التكلم معه وارتفع صوته ووعظه وشدّد عليه وكان مما قاله لقازان : « أنت تزعم انك مسلم ومعك قاض وامام وشيخ ومؤذنون - على ما بلغنا - فغزوتنا ، وأبوك وجدك كانا كافرين وما عملا الذي عملت ، عاهدا فوفيا وأنت عاهدت فغدرت وقلت فما وفيت وجرت ... » (١) .

وقد أنزل الله الهيبة للشيخ في قلب قازان ، واعجب به وسأل عن الشيخ ولما عرف أن موطنه حرّان ، عرض عليه أن يعمرها وان ينقله أميراً عليها فرفض شيخ الإسلام وقال : لا والله لا أرغب عن مهاجر ابراهيم - عليه السلام - واستبدل به غيره ، وخرج من عنده معزراً مكرماً ، وقد حقن الله به دماء المسلمين . ثم وردت أخبار بغزو التتار بلاد الشام مرة أخرى وانهم عازمون على دخول مصر ، فانزعج الناس لذلك وازدادوا ضعفا على ضعفهم وطاشت عقولهم .. وشرع الناس في الهرب ، فما كان من شيخ الإسلام ليدع بلاد الشام وحاضرة الإسلام يفر الناس منها وعزّ عليه أن يرى المسلمون بهذا الحال ، فقام وحرّض الناس على الجهاد والقتال في سبيل الله وحذر من الفرار والهرب ورعّب في الجهاد بالنفس والمال في الجامع الأموي وتتابعت دروسه وخطبه التي كان يلقيها حول الجهاد ، وأن الفرار الحقيقي إنما هو الفرار الى الله .

(١) انظر : الاعلام العلية (ص : ٣٣) البداية والنهاية (٨/١٤) .

فكانت من بركة تلك الدروس ، صدور مرسوم سلطاني يمنع الناس من السفر إلا بإذن من السلطان وكان يدور على الأسوار كل ليلة يحضُّ الناس على الجهاد ويأمرهم بالصبر ويذكّرهم بفضل الشهادة في سبيل الله ، وسافر إلى مصر حيث مقر السلطان وأخذ يحثه على المسير إلى الشام للدفاع عنها ضد زحف التتار ، وكان مما قاله للحكام هناك : « إن كنتم أعرضتكم عن الشام وحمائته ، أقمنا له سلطانا يحميه ويحوطه زمن الأمن .. ولو قُدِّرَ أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه واستنصركم أهله وجب عليكم النصر ، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه وهم رعاياكم وأنتم المسؤولون عنه ... » .

ولقد توج الله تلك الجهود الكبيرة التي بذلها شيخ الإسلام في جهاد التتار ، بمعركة «شقحب» وكانت الكثرة في العدد والعدة تميل لصالح التتار واعتقد الناس أنه لا طاقة لجيش المسلمين بهذه الجيوش ، ولكن أهل العلم يعلمون أن النصر والعاقبة لعباده المؤمنين ، فقام شيخ الإسلام يطوف بين صفوف المقاتلين حافلاً ومؤكداً أن النصر في هذه الكرة للمسلمين ، فيقول له الأمراء : قل إن شاء الله ، فيقول : إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً ، وأفتى الناس بالفطر في رمضان أثناء أيام موقعة شقحب ، وحين تردد بعض الناس في قتال التتار لدعواهم الإسلام ، بين - رحمه الله - أن هؤلاء من جنس الخوارج الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - بأمر رسول الله - ﷺ - ، وقد تحقق ما وعد به الشيخ وما انفك يحلف به ، فنصر الله المسلمين ولم تقم للتتار بعدها قائمة، وقاتل فيها شيخ الإسلام قتالاً عجيباً ، واستقبل الناس شيخ الإسلام وأصحابه لما دخل دمشق مرحبين بهم مهئين لهم بالنصر ، داعين له ولهم بما يسر الله على يديه من النصر المبين (١) .

- أما امره بالمعروف ونهيه عن المنكر ، فله صور كثيرة ، فقد كان يخرج مع أصحابه وتلاميذه إلى أهل المنكرات من مروجي الخمر ، فكسروا أواني الخمر وقاموا بتعزيز جماعة منهم وفرح الناس بذلك إذ رأوا حكم القرآن ينفذ وعهد رسول الله يعود (٢) .

- وحارب - رحمه الله - البدعة والمبتدعة في دين الله وذلك لأجل إقامة السنة ونشرها بين الناس ، فقد أنكر رحمه الله بعض الصلوات المبتدعة التي كان يجتمع عليها بعض الناس

(١) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ١٦ - ٢٧) .

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٢) .

وأزال أثراً بنهرٍ كان يزار وينذر له ، فأمر الحجّارين بقطع ذلك الأثر ، وأزال الشرك الذي كان يحصل بسببه .

- أما المبتدعة فكان يقيم عليهم الحجّة أولاً ، فإن أبوا الانصياع للحق ، نابذهم وزجرهم وقهرهم بقوة الحق والسنة .

فمن ذلك احضاره لشيخ مبتدع يدعى إبراهيم القطان ، وأمر بحلق رأسه ، وتقليم أظفاره وحف شاربه ، واستتابه من أكل الحشيشة ومن قول الفحش (١) .

- وأما انكاره على المتصوفة ، فأمر مشهور جدا فقد كبت متقدميهم وانتقدهم بالتأليف والتصنيف وقد لاقى متصوفة عصره مقاومة عنيفة عصفت بهم في كثير من الأحيان .

ومن ذلك انكاره عن طائفة الأحمديّة البطحائية، الذين كانوا يتعاطون من الأحوال الشيطانية ما يحسبه الجهال انه من كرامات الأولياء ، ففضح أسرارهم وهتك أستارهم وأظهر الله على يديه السنة وأحمد الله به بدعهم (٢) وسعى فيه هؤلاء الصوفية وتسببوا في دخوله السجن فلما دخل السجن وجد المحاييس مشغولين بأنواع اللعب المحرمة كالنرد والشطرنج ونحو ذلك مع تضييع الصلوات ، فأخذ في الانكار عليهم وأمرهم بملازمة الصلاة والتوجه إلى الله بالأعمال الصالحة والتسبيح والاستغفار ، وعلمهم من السنة ما يحتاجون اليه ، ورغبهم في أعمال الخير ، حتى صار الحبس بما فيه من الاشتغال بالعلم والدين خير من الزوايا والمدارس ، وصار بعض المحاييس اذا أطلقوا من السجن يختارون الإقامة عنده ، وكثر المترددون اليه حتى كان السجن يمتلئ بهم !

أما الروافض والنصيرية ، فقد ذهب إليهم شيخ الإسلام وبعض أصحابه في عقر دارهم ، واستتابوا خلقاً منهم ، وأزموهم بشرائع الإسلام ، وحين نقضوا ما عاهدوا به ، خرج شيخ الإسلام اليهم مع جيش المسلمين بقيادة نائب السلطان لغزوهم وقتالهم وفتحوا جبال الجرد والكسروانيين وأبادوا كثيراً منهم ، حيث كانوا يتعاونون مع النصارى والتتار ضد المسلمين (٣) .

وهكذا كان شيخ الإسلام كالغيث أينما وقع نفع .

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٣٦) .

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٣٨) العقود الدرية (ص : ١٣٠) .

(٣) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ٣٧) .

المبحث الخامس : مكانته وثناء العلماء عليه

لقد تبوأ شيخ الإسلام ابن تيمية مكانة ومنزلة عظيمة بين علماء عصره ، فقد فاق أقرانه إذ هو الإمام حقاً وشيخ الإسلام صدقاً وهو البحر من أي جهة أتيته ولقد شهد له بذلك أعدائه ومناوؤه قبل أحبابه ومتبعوه ، من ذلك ما قاله السبكي الذي قال : « والله يا فلان ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى ، فالجاهل لا يدري ما يقول ، وصاحب الهوى يبغضه هواه عن الحق بعد معرفته »^(١) ويقول القاضي ابن مخلوف المالكي : « ما رأينا اتقى من ابن تيمية سعيماً في دمه فما قدرنا عليه ، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا »^(٢) .

أما محبوه ومن أثنى عليه فهم كثير جدا ، نأخذ بعض أقوالهم فمن ذلك قول عماد الدين الوساطي المعروف بابن شيخ الحزامين (ت ٧١١ هـ) : « فوالله ثم والله ثم والله لم يرى تحت أديم السماء ، مثل شيخكم علماً وعملاً وحالاً وخلقاً واتباعاً وكرماً وحلماً في حق نفسه وقياماً في حق الله عند انتهاك حرماته ، أصدق الناس عقداً ، وأصحهم علماً وعزماً وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق ، وقيامه همة وأسخاهم كفاً وأكملهم إتباعاً لنبيه محمد - ﷺ - ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وستتها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل ، بحيث يشهد القلب الصحيح ان هذا هو الاتباع حقيقة »^(٣) .

وقال البزار : « ما رأيت أحداً ثبت جأشاً منه ولا أعظم عناءً في جهاد العدو منه ، كان يجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده ولا يخاف في الله لومة لائم »^(٤) .

وقد قال ابن دقيق العيد عن شيخ الإسلام بعدما اجتمع به لما ذهب الي مصر يستحث السلطان على الخروج لقتال التتار وقال فيه : « ما كنت أظن ان الله تعالى بقى يخلق مثلك » .
وسئل عنه مرة فقال : « رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه ، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد »^(٥) .

(١) الرد الوافر (ص : ٩٥) .

(٢) العقود الدرية (ص : ١٨٧) البداية والنهاية (٥٦/١٤) .

(٣) الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص : ٦٩ - ٧٠) .

(٤) الاعلام العلية (ص : ٦٧) .

(٥) انظر : الرد الوافر (ص : ١٠٧) .

ويكفي شيخ الإسلام مكانة واعظاً ما أن له الفضل - بعد الله عز وجل - في تجديد ما اندرس من منهج السلف - أهل السنة والجماعة - القائم على الكتاب والسنة ، ودعوة الناس للعودة إلى هذا المعين الصافي والأخذ منه مباشرة وقد كان لذلك أكبر الأثر على الأمة الإسلامية إلى يومنا هذا .

يدل على ذلك ما سبق أن أوردناه عن عبد الله بن حامد البغدادي الشافعي أنه فتش عن الحق لدى جميع الطوائف فلما وقعت له كتب ابن تيمية سرُّ بها ، وعلم أنها توافق فطرته لما فيها من نور النبوة وموافقة المعقول للمنقول (١) .

ويقول شهاب الدين ابن مري الحنبلي أحد تلامذة الشيخ في رسالة إلى تلامذة الشيخ يحثهم فيها على جمع مؤلفاته ونشرها : « فإن يسر الله - تعالى - وأعان على هذه الأمور ، صارت - إن شاء الله - مؤلفات شيخنا ذخيرة صالحة للإسلام وأهله وخزانة عظيمة لمن يؤلف منها وينقل وينصر الطريقة السلفية على قواعده ويستخرج ويختصر إلى آخر الدهر إن شاء الله تعالى ، وكما انتفع الشيخ بكلام الأئمة قبله فكذلك ينتفع بكلامه من بعده - إن شاء الله تعالى - ونحن نرجوا أن يكون لمؤلفات شيخنا أبي العباس من هذ الوراثة نصيب كثير ... لأنه كان بنى جملة أموره على الكتاب والسنة ونصوص أئمة سلف الأمة وكان يقصد تحرير الصحة بكل جهده، ويدفع الباطل بكل ما يقدر عليه.. وكان - كما علم من حاله - لا يخاف في هذا الباب لومة لائم ولا ينتهي عما يتحقق عنده، ولم يزل على ذلك إلى أن قضى نحبه ولقى ربه» (٢) .

وصدق هذا الإمام - والله - فإنه قلما يكتب أحداً في أي مسألة من المسائل وخاصة فيما يتعلق بمسائل الاعتقاد والدفاع عنه إلا وينقل عن شيخ الإسلام ويستفيد مما كتبه وألفه . ولعل ما بلغه شيخ الإسلام من هذه المكانة والمنزلة له أسبابه ومظاهره المختلفة فمن تلك الأسباب .

١ - بعده عن المناصب وتعففه عن أخذ رواتب من الدولة، وكان ذلك عن عزم منه وتصميم ، فلم يتولى القضاء أو الامارة ، كما أنه لم يأخذ أجراً على دروسه التي كان يلقيها في

(١) انظر : العقود الدرية (ص : ٥٠٣ الإعلام العلية (ص : ٣٣) ، الرد الوافر (ص : ١٩٦) .

(٢) انظر : لجامع (ص : ١٠١ - ١٠٣) .

المدارس والجوامع ، ومن عجيب ما يذكر من ذلك أن بعض حسّاده قد وشوا به إلى السلطان الناصر ، وقالوا بأنه يطلب الملك وانه دائما يثنى على ابن تومرت فأحضره الملك الناصر وقال له من جملة كلامه : « إنني أخبرت أنك قد أطاعك الناس ، وأن في نفسك أخذ الملك » فلم يكثرث به شيخ الإسلام بل قال له بنفس مطمئنة وصوت عال وقلب ثابت : أنا أفعل ذلك؟! والله إن ملكك وملك المغل - أي المغول - لايساوي عندي فلسين ، فتبسم السلطان لذلك ، وأجابه في مقابله بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة العظيمة : إنك والله لصادق ، وأن الذي وشى بك إليّ لكاذب» (١) .

فقد أعطى هذا الموقف شيخ الإسلام من الحرية والاستقلالية مما جعله بمنأى عن وسائل الضغط والاحراج ، فهو لا يشعر بأن لهم منةً عليه ، ولا يخاف قطع رزقه المتمثل في الرواتب والعطايا ، ولا شك أن لذلك أثر في مكانته وهيبته في النفوس .

٢ - قيامه بواجب العلم والدعوة والبيان والتوضيح ، خاصة في الأمور المشككة التي تحتاج لمثله ، فمن ذلك اشتباه أمر التتار على الناس لما غزوا بلاد المسلمين مع ادعائهم الدخول في الإسلام ، فبين شيخ الإسلام أمرهم للناس وأن قتالهم من جنس قتال الخوارج ، فنشط الناس بما فيهم السلطان لقتالهم حتى انتصروا عليهم (٢) .

- ومن ذلك أيضا ما اشتبه على الناس في الأموال التي أخذت من الرافضة والنصيرية لما قاتلوهم في جبال الجرد والكسروان فبين - رحمه الله - أمرهم للناس أتم بيان وأزال الشبه التي وقعت في أذهان الناس في حكم تلك الأموال (٣) .

- وكانت تأتيه في سجنه في القاهرة والاسكندرية الفتاوى المشككة التي لا يستطيعها الفقهاء من الأمراء والأعيان ، فيرد عليها ويكتب فيها ما يحير العقول مستدلا عليها بالكتاب والسنة (٤) .

(١) الاعلام العلية (ص : ٧٢ - ٧٣) ، الكواكب الدرية (ص : ٩٨) .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة (٨ / ١٤٤) .

(٣) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ٧٨) .

(٤) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ٨٤) .

٣ - ومن الأسباب أيضا : دوره المميز في الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلم يكن دوره في هذه الأمور دور المتكلم فقط ، بل كان الجندي الشجاع والقائد المتفرد والداعية المتميز والمعلم الفطن وصاحب المشورة النافذة والنصيحة الواعية فما دخل في أمر من أمور الحرب أو الجهاد أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا ورجع منتصرا وحظي بتقدير واحترام الناس وأولياء الأمور على حد سواء .

وإذا دخل في أمور العلم والدعوة أتى في ذلك بما يفوق الوصف ، علماً وتحريراً وتقريباً ، ولذلك أصبح موضع ثقة الناس يسألونه في كل ما عنّ لهم ، وما ذلك الا للثقة في علومه ومنهجه في النظر والاستدلال مع العمل والتطبيق والاخلاص لله تعالى ، وقد تجلت هذه المكانة في مظاهر عديدة منها :

- استفتائه في الأمور العظيمة المهمة مثل قتال التتار والنصيرية .
- انتدابه للجهاد وسفره لاستنصار السلطان للدفاع عن الشام .
- اشارته بتولية المناصب السياسية المهمة وكذلك المناصب العلمية الشرعية في المدارس النظامية ، وتوليه الخطابة في المساجد المهمة .
- محاربتة للفساد الاداري خاصة دفع الرشوة وسوء استخدام السلطة .
- وغير ذلك مما يدل على علو منزلته ورفعة مكانته .

الباب الثاني

التعريف بالكتاب والنسخ المخطوطة والنسخ المطبوعة

الفصل الأول

التعريف بالكتاب

الفصل الثاني

التعريف بالنسخ المخطوطة

الفصل الثالث

التعريف بالنسخ المطبوعة

سندكر في هذا الباب - إن شاء الله - معلومات مفصلة عن هذا الكتاب: «كتاب الإيمان» من مختلف الجوانب العلمية سواء في ذلك ما يتعلق بالكتاب نفسه من حيث ذكر اسمه وموضوعه وسبب وتاريخ تأليفه وتوثيق نسبه إلى مؤلفه ومنهج المؤلف في كتابه ... إلخ . وكذلك ما يتعلق بالنسخ المخطوطة من حيث وصف تلك النسخ واختيار النسخة الأصل (الأم) وسبب اختيارها ... إلخ .

وكذلك ما يتعلق بمطبوعات الكتاب من حيث ذكر أهم الملاحظات عليها وغير ذلك . وقد كان ذلك من خلال الفصول الثلاثة الآتية :

الفصل الأول

التحريف بالكتاب

ويتكون من تسعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب .

المبحث الثاني : موضوع الكتاب .

المبحث الثالث : سبب تأليف الكتاب .

المبحث الرابع : تاريخ تأليف الكتاب .

المبحث الخامس : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

المبحث السادس : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث السابع : مصادر المؤلف في الكتاب .

المبحث الثامن : القيمة العلمية للكتاب .

المبحث التاسع : بعض المصنفات في موضوع الكتاب .

المبحث الأول : اسم الكتاب

اشتهر هذا الكتاب باسم « كتاب الإيمان » وقد اعتمد هذا الاسم كل من نشر الكتاب وقام عليه قديماً وحديثاً ، فقد طبع قديماً في الهند باسم « كتاب الإيمان » واعتمد من طبعة على النسخة النجدية ، وأشار الشيخ عبد الرحمن بن قاسم جامع الفتاوى وناشر كتاب الايمان ضمن الجزء السابع من ذلك المجموع المبارك، واعتمد كتاب الإيمان وهو من الكتب المطبوعة سابقاً على جمع الفتوى وانما اضافة مع كتاب الايمان الأوسط الذي هو في الحقيقة كتاب « شرح حديث جبريل في الاسلام والإيمان والإحسان » الذي أشار إليه شيخ الإسلام كثيراً في كتبه ، وطبعه صاحب المكتب الإسلامي قديماً سنة ١٣٨٦ هـ باسم « كتاب الإيمان » .

والذي يظهر أن من طبع الكتاب، قد أخذ هذه التسمية إما من إشارات شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه إلى أن له كتاباً يسمى « كتاب الإيمان » أو أنه اطلع على نسخة خطية مكتوب عليها « كتاب الايمان » .

وقد ذكر كل من ترجم لشيخ الإسلام أنه له « كتاب الايمان » .

فقد ذكر ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) في كتابيه العقود الدرية ومختصر طبقات علماء الحديث، أن من مصنفاته « كتاب الايمان » في مجلد وهو كتاب عظيم لم يسبق إلى مثله (١) .
وذكر تلميذه وناسخ كتبه وكاتبه أبو عبد الله بن رشيق المغربي (ت ٧٤٩هـ) في ثبت مؤلفاته المسمى « أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية » .

— أقول ذكر أنه : مما صنفه في الأصول مبتدأ أو مجيباً لمعرض أو سائل ... « كتاب الايمان » في مجلد (٢) ، وذكر العلامة خليل بن اييك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) في كتابيه أعيان العصر وأعوان النصر وفي كتاب الوافي بالوفيات : ان مما صنفه شيخ الإسلام في الأصول .. كتاب « الايمان » في مجلد (٣) .

وكذلك ذكر محمد شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) في كتابه فوات الوفيات (٤) .

(١) انظر : العقود الدرية (ص : ٢٦) ، الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ١٩٦) .

(٢) انظر : الجامع (ص : ٢٣٢) .

(٣) انظر : الجامع (ص : ٢٩٣ ، ٣١٦) .

(٤) انظر : الجامع (ص : ٣٣٠) .

وذكر الحافظ بن رجب الحنبلي (ت ٥٧٩٥ هـ) في كتابه الذيل على طبقات الحنابلة : «ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار .. كتاب الايمان في مجلد .. وذكر بعض المصنفات الأخرى ثم قال : وكل هذه التصانيف ما عدا « كتاب الايمان » كتبه وهو بمصر في مدة سبع سنين ، صنفها في السجن»^(١).

وذكر نحو هذا الكلام مجير الدين عبد الرحمن العليمي الحنبلي (ت ٩٢٨ هـ) في كتابه المنهج الأحمد والدر المنضد^(٢).

وينبغي أن يلاحظ أن الذين ذكروا اسم الكتاب بعضهم من تلامذة شيخ الإسلام كابن عبد الهادي ، وأبو عبد الله بن رشيقي وبعضهم ممن عاصر الشيخ كالصفدي وابن شاكر الكتبي وبعضهم من تلامذة تلاميذه ، كالحافظ بن رجب والباقي قريب منه من الناحية الفقهية كمجير الدين العليمي ولا شك أن بعضهم ينقل من بعض . يضاف إلى ذلك أن شيخ الإسلام نفسه قد ذكر اسم « كتاب الايمان » باسمه في بعض كتبه وأشار إلى موضوعه في بعض كتبه الأخرى ، فمن ذلك قوله : في « درء تعارض العقل والنقل » بعد أن ذكر أن جهنم بن صفوان يقول في الإيمان أنه هو المعرفة وذكر تكفير الإمام أحمد ووكيع لمن قال ذلك ثم قال : « كما قد بينا في غير هذا الموضوع لما بينا الكلام في مسمى الايمان وقبوله للزيادة والنقصان »^(٣) ومن المعلوم أن شيخ الإسلام قد توسع في هذه المسألة في « كتاب الايمان » .

ومن ذلك أيضا قوله في رسالة الفرقان بين الحق والباطل بعد أن ذكر مقدمة طويلة حول نشأة الفرق ثم قال وهذا التفصيل « في الايمان » أي كتاب الايمان وهو كذلك في لفظ البر والتقوى والمعروف ... تختلف دلالاتها في الافراد والاقتران لمن تدبر القرآن وقد بسطنا هذا بسطا كبيرا في الكلام على الإيمان»^(٤).

وقال في موضع آخر في نفس الكتاب : « ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه ولكن قالوا مع ذلك : أن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره ، واستدللنا بتكفير الشارع له على خلق قلبه من المعرفة ، وقد بسط الكلام علي أقوالهم وأقوال غيرهم في « الايمان »^(٥).

(١) انظر الجامع (ص : ٤١٨) .

(٢) انظر الجامع (ص : ٥٤٣ - ٥٥٣) .

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٢٧٥) .

(٤) مجموع الفتاوى (٣٩ / ١٣) .

(٥) مجموع الفتاوى (٤٧ / ١٣) .

وقال في موضع آخر بعد أن رد على الكرامية في قولهم من أن من تكلم بالإيمان فهو مؤمن كامل الايمان لكن ان كان مقراً بقلبه كان من أهل الجنة وان كان مكذبا بقلبه كان منافقا مؤمنا من أهل النار الي أن قال في آخر رده عليهم إذ بسط الكلام في هذا له مواضع آخر، وقد صنفت في ذلك مجلدا غير ما صنفت فيه غير ذلك» (١)، ومعلوم أن كتاب الايمان هو ما يقع في مجلد أما شرح حديث جبريل فيقع في أقل من ذلك فعدد لوحاته (٦٦ لوحة) كما في النسخة التركية الكاملة . من كل ما سبق نستنتج أن اسم الكتاب هو «الإيمان» .

لكن عندما نذهب إلى النسخ المخطوطة نجدها قد اتفقت في جملتها على تسمية الكتاب «شرح الايمان» مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ كما يأتي (٢) فقد جاء في :

نسخة (أ) النسخة الأم «كتاب الإيمان» .

وفي نسخة (هـ) «كتاب شرح الإيمان» .

وفي نسخة (م) «كتاب شرح الإيمان» .

وفي نسخة (ح) «كتاب شرح الإيمان» .

وفي نسخة (ق) «كتاب فيه شرح الايمان» .

وفي نسخة (مح) «كتاب الايمان الكبير» وفي آخر النسخة آخر ما وجد من «كتاب

الايمان» .

وفي نسخة (س) «الكلام على حقيقة الإسلام والايمان» .

وفي نسخة (ف) «عين الاعيان في الفرق بين الإسلام والايمان» .

فالفرق بين نسخة (ق) وبقية النسخ قبلها في زيادة «فيه» والفرق بين بقية النسخ ونسخة (س) و (ف) أن الأخيرتين كما هو واضح إنما سمت الكتاب باسم موضوعه ، ولعل الناسخ قد غلط وسمى «كتاب الايمان» باسم موضوع كتاب «شرح حديث جبريل» لأنه يعني بهذا الموضوع فان اسمه «شرح حديث جبريل في الإسلام والايمان والاحسان فمظنه

(١) مجموع الفتاوى (١٣ / ٥٦ - ٥٨) .

(٢) حيث سنذكر - إن شاء الله - أسماء المخطوطات وأماكنها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب .

الكلام على الحقيقة والتفريق بين الإسلام والايان في كتاب « شرح حديث جبريل » أكمل وأشمل وإن كان شيخ الإسلام عالج تلك القضية في « كتاب الايمان » إلا أنها في شرح حديث جبريل أكمل وأوفى .

كما يلاحظ أن شيئاً من تلك النسخ لم يكتب بخط المصنف ولا بخط أحد تلامذته إلا النسخة التركية (أ) فإنها منقولة عن نسخة لأحد تلامذته وهو : جمال الدين الاسكندري وهو من تلامذة شيخ الإسلام ومن أكثر المتخصصين في نقل كلامه وتحرير مؤلفاته .

يقول عنه الذهبي : هو جمال الدين عبد الله بن يعقوب بن سيدهم الاسكندري ثم الصالحى أبو محمد، الشيخ المحدث العالم نزل دمشق سنة (٧٠٧هـ) سمع وقرأ الكثير وبالغ ، ونسخ وحصل على ضعف في خطه ولفظه ووعظه ، وفي الجملة على جناحه بقية مروءة وكيس ، وعلى ذهنه فوائد مهمة وحكايات وله جامع وتعاليق ، أوزي من أجل ابن تيمية وقطع رزقه ، وبالغوافي التحريز عليه ثم انصلح حاله « (١) .

وقال عنه الحافظ ابن حجر : « ... وكتب كثيرا من فتاوي ابن تيمية » (٢) .

وعلى ذلك فالصيغة المختارة لاسم الكتاب هي « كتاب الايمان وذلك للأسباب التالية :

- ١ - أنه وجد على صفحة العنوان في النسخة الأم بهذا الاسم « كتاب الايمان » .
- ٢ - أن معظم من ترجم لشيخ الإسلام وخاصة تلاميذه قد نصّوا على أن اسمه « كتاب الايمان » .

٣ - أن « الايمان » جزء من عنوان جميع المخطوطات شرح الايمان ، الايمان الكبير ، الكلام على حقيقة الايمان والاسلام ، « عين الأعيان في الفرق بين الإسلام والايان » . ومن المعلوم أنه جرت عادة المصنفين القدماء اختصار الأسماء الطويلة لأجل الحفظ وسهولة النطق فلعله أُختصر لهذا السبب من قبل المؤلف ونقله تلامذته وترجموه عنه ذلك .

(١) المعجم المختص (ص : ١٣٢) .

(٢) الدرر الكامنة (٢ / ٣٠٧) .

٤ - من المعلوم أيضاً عن شيخ الإسلام في شأن التصنيف ، أنه لا يسمى بعض مؤلفاته ، لأن أغلب ما صنّفه إما إجابة لسؤال أو طلب لفتوى أو غير ذلك ، وهو وإن سمي بعض تلك المصنّفات فليس لها اسم ثابت ، فتختلف أسماء تلك المؤلفات في كلام المؤلف وذلك مثل ما حصل في كتابه الجواب الصحيح ، ودرء تعارض العقل والنقل ، والرسالة التدمرية ، وكتاب بيان تلبس الجهمية وكتاب الاستقامة وغيرها .

٥ - من الملاحظ أيضاً أن شيخ الإسلام - رحمه الله - كان كثير الافتاء والتدريس فكثيراً ما كان يسأل ويُستفتى ، فيفتى ويرسل رسائل كثيرة إلى من استفتاه أو سأله وبعض هذه الأجوبة والفتاوى والرسائل ليس لها اسم اطلق عليها من جهته - رحمه الله - فكانت تسمى تلك الرسائل والأجوبة والفتاوى أحياناً باسم البلد الذي ينتمي إليه السائل ، وأحياناً باسم موضوع تلك الفتوى أو الرسالة ، أو أن تلامذة شيخ الإسلام أو نقلة كلامه كانوا يسمونها باسم معين عرفت واشتهرت بينهم بذلك الاسم وأقرهم شيخ الإسلام على ذلك فلعل « كتاب الايمان » كان من هذا النوع من المؤلفات .

٦ - أنه قد توافق معظم من ترجم لشيخ الإسلام وذكر ثبت مصنّفاته من تلامذته وغيرهم على تسمية كتابنا الذي أقوم بتحقيقه باسم « كتاب الايمان » واشتهر بين القاصي والداني بهذا الاسم فالذي أرجحه - والله أعلم بالصواب - ابقاء اسم « الايمان » على الكتاب على ما عرف واشتهر عليه لأن العنوان يتطابق مع موضوع الكتاب ، وقد تعارف أهل العلم على معرفة ذلك وانتشر بينهم بهذا الاسم ثم أنه لا محذور في ذلك - ان شاء الله - لأنه لو غُيِّر لالتبس الأمر على من يطالع الكتاب اذ قد يظن أنه كتاب آخر غير كتاب الايمان والله أعلم .

المبحث الثاني : موضوع الكتاب

يتضح موضوع الكتاب من خلال عنوان الكتاب واسمه الذي ذكره المؤلف - رحمه الله - ثم من خلال المقدمة التي بين فيها منهجه وطريقته في كتابه .

وقد تضمن الكتاب اثنين وعشرين فصلاً تختلف بين الطويل جداً وبين المختصر جداً اضافة إلى المقدمة .

فقد بين المؤلف - رحمه الله - في المقدمة المنهج في تأليف الكتاب ، وبين أن الإسلام والايان يجتمع فيهما الدين كله ، وقد كثر كلام الناس ونزاعهما فيهما قديماً من أيام الخوارج والمعتزلة ، لكن المقصود من الكلام في الكتاب ذكر ما يستفاد من كلام الله وكلام رسوله ﷺ - في هذه المسألة ، لأن هذا هو الأصل في الايمان ، رد موارد النزاع إلى الله ورسوله .

ثم بين بعد ذلك أن الإسلام هو الإقرار أو هو الإيـمان المجمل أو الحد الأدنى الذي يدخل به الإنسان في الايمان ، ثم بين بعد ذلك أن الإيـمان المفصل هو ما شتمل عليه مفهوم الإيـمان ، بأركانـه الثلاثة ثم فصل بعد ذلك المنزلة العليا في ذلك وهي الايمان الكامل والذي يسمى الاحسان ، وأن هذا التقسيم ذكره الله ورسوله ثم بين العلاقة بين درجات الدين الثلاثة الاسلام والايان والاحسان من حيث العموم والخصوص ، وبين حالات اقتران الايمان بالاسلام وانفراد أحدهما عن الآخر ، فإذا قرن بينهما فالمقصود بالإسلام حينئذ الأعمال الظاهرة والمقصود بالإيـمان كذلك هو ما في القلب ، أما إذا انفرد أحدهما تناول ما يتناولـه الآخر فهما إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا .

ثم بين في الفصل الأول أنه يجب على المسلم أن يقدر كلام الله وكلام رسوله فيجب حمل الكلام على مراد الله ومراد رسوله ﷺ - ولا يحمل كلام الله ورسوله على كلام أحد من الناس كائناً من كان . وفي الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس بين بالتفصيل الألفاظ والمصطلحات التي يكثر فيها النزاع في مسألة الايمان ، وبين أن سبب النزاع في ذلك ذكرها مجملة ، بينما هي في الكتاب والسنة مفصلة بأنواعها مفردة ومقيدة ووردوها في كل موضع بحسبه ، ثم ذكر من ذلك لفظ: الكفر والشرك والنفاق والمعصية والفسوق والظلم والفساد والصلاح والصالح والشهيد وغيرها . أما في الفصل السابع إلى الفصل الحادي عشر فقد بين تنوع دلالة الألفاظ والمصطلحات الشرعية بالاطلاق والتقييد وبين خطأ كثير من المتكلمين في جعلهم دلالة الأعمال على الإيـمان على سبيل المجاز ، وبين - رحمه الله - خطأ القول بالمجاز وتاريخ القول به وانه إنما حصل من جهة المعتزلة ، ثم تبعهم على ذلك بقية المتكلمين وبين أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع حادث وباطل من وجوه كثيرة ، ورد على أصحاب المذاهب في مسألة المجاز لأنها مخالفة للكتاب والسنة ، وما أجمع

عليه أئمة السلف في باب الايمان من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة والكرامية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم ، ونقل كلامهم أقول رد على ذلك محللاً لأصل الخلاف والخطأ عند المتكلمين في ذلك ، وأنهم انما وقعوا في الخطأ في مسألة الايمان بسبب شبهتين .

الأولى : أنهم ظنوا أن الإيمان كل لا يتجزء إذا زال بعضه زال جميعه ، وبنوا على ذلك الشبهة الثانية .

الثانية : وهي انهم تصورا - بناءً على الشبه الأولى - أنه لا يجتمع عند الانسان طاعة ومعصية وإيمان وكفر واسلام ونفاق بل اذا وجد أحدهما انتفى الآخر .

ثم إنهم لما بنوا على هاتين الشبهتين كلامهم في الإيمان وقعوا في أمرين كلاهما شر من بعض .

الأول : تناقض أقوالهم في ذلك ، لأنها مخالفة لنصوص الكتاب والسنة .

الثاني : الالتزام بالقول الباطل المجمع على بطلانه .

ثم بين - رحمه الله - في الفصل الثاني عشر بعض أنواع المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين في الفصل الثالث عشر أنه يراد بلفظ الايمان اذا أطلق ما يراد بلفظ البر والتقوى والدين فيتناول أعمال القلوب وأعمال الجوارح .

وبين في الفصل الرابع عشر أن دلالة لفظ الإيمان على تصديق القلب وأعماله وعلى أعمال الجوارح كدلالة أسماء الله على ذاته وعلى صفاته ، ثم بين بعد ذلك أصناف المرجئة وبين أن الأشاعرة منهم وأخطأوا في أمرين :

الأول : أنهم ظنوا أن الإيمان هو مجرد التصديق والعلم فقط .

الثاني : أنهم ظنوا أن من حكم الشرع بكفره ، فذلك لخلو قلبه من التصديق وناقشهم في خطأهم في ذلك حتى نهاية الفصل السادس عشر .

ثم بين في الفصل السابع عشر مسألة زيادة الإيمان ونقصانه ، وبين أوجه الزيادة والنقصان وانها ترجع إلى أمرين :

الأول : أنها تزيد وتنقص من جهة أمر الله تعالى فيما يأمر به وينهى عنه .

الثاني : أنها تزيد وتنقص من جهة فعل العبد في امتثاله أو عدم امتثاله لأمر الرب - سبحانه وتعالى - .

ويين في الفصل الثامن عشر والفصل العشرين العلاقة بين الإسلام والايان ، وبين أنهما ليسا مترادفين ورد على محمد بن نصر ومن معه كالبخاري وابن منده وغيرهما ممن قال بترادفهما ، وبين أن الخلاف في هذه المسألة خلاف شكلي صوري .

ثم بين في الفصل التاسع عشر والفصل الواحد والعشرين ارتباط العمل بالايان وبين أن هذا معنى الإيـمان في الكتاب والسنة ، وما أجمع عليه أئمة السلف أهل السنة والجماعة ولم يخالف منهم أحد في ذلك .

ثم ختم الكتاب بالفصل الثاني والعشرين يبحث مسألة الاستثناء في الإيـمان وتفصيل القول فيها فبين قول من يوجب الاستثناء ووجه قوله بالوجوب ، ومأخذه في ذلك ، وذكر قول من يحرمه ووجه القول بتحريمه ، ثم عقب على ذلك كله ببيان قول أهل السنة والجماعة وانهم يجوزون القول بالاستثناء لعدم تكميل الإيـمان وعدم الشهادة للانسان بالجنة ، وليس للشك ، فهم يوجبونه باعتبار ويمنعونه باعتبار ، وبين مأخذ كل وجه في ذلك ، بناءً على ما تدل على نصوص الكتاب والسنة .

المبحث الثالث : سبب تأليف الكتاب :

من المعلوم أن شيخ الإسلام ابن تيمية عاش في أواخر القرن السابع الهجري ، وأوائل القرن الثامن الهجري ، ومن المعلوم أيضاً أن هذا العصر قد كثرت فيه البدع والأهواء وقويت فيه شوكة الفرق المناوئة لأهل السنة والجماعة ، وكان لكل فرقة دعواتها وأتباعها الذين يتبنون هذه البدع ويزينونها للناس ، حتى لبسوا على كثير من العامة أمر دينهم وشككواهم في أصول عقائدهم وإيمانهم ، وأخذوا يثيرون عليهم تلك الشبه ويجادلونهم بالمتشابه من القرآن ويضربون كتاب الله بعضه ببعض ، حتى وقع في حبالهم كثير من العامة وضعاف العقول .

لذلك كان لزاماً على العلماء أن يغاروا على دينهم ، وأن يقوموا ببذل النصيحة لله ولرسوله - ﷺ - ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وأن يبينوا للناس عقيدة الإسلام الصافية كما هي في كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - وأن يدافعوا عنها ضد تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، وأن يحذروهم هذه الفرق وأصحابها من أهل الأهواء والبدع التي تتجارى بأصحابها كما يتجارى الكلب بصاحبه .

وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية من هؤلاء العلماء القلائل الذين شعروا بشقل التبعة وعظم المسؤولية ، فقام - رحمه الله - مدافعاً ومنافحاً عن دينه وعقيدته بقوة .

يقول عن سبب تأليفه لهذا الكتاب : « أعلم أن الايمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله ، وقد كثر كلام الناس في حقيقة الايمان والاسلام ونزاعهم واضطرابهم وقد صنفت في ذلك مجلدات والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف .

ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي - ﷺ - مع ما يستفاد من كلام الله تعالى فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله فإن هذا هو المقصود^(١) .

هذا عن سبب تأليف الكتاب بعامة ، ولا تذكر لنا المراجع سبباً خاصاً من أجله ألف شيخ الإسلام كتابه هذا ، اللهم إلا أن يكون هناك سببين غير مباشرين هما :

السبب الأول : أنه بعد أن ألف شيخ الإسلام كتاب « شرح حديث جبريل في الإسلام والايان والاحسان » وهو متقدم على كتاب الايمان ، أراد أن يشرحه فألف كتاب الايمان لتحقيق ذلك كما فعل - رحمه الله - في شرح العقيدة الأصبهانية لما رأى إقبال الناس وطلاب العلم عليها ، فقام بشرحها وبيان ما تضمنته من خطأ وصواب ، وما وافقت فيه الكتاب والسنة وما خالفته ، وكذلك ما وافقت فيه ما عليه أئمة السلف ، وإن كان الأمر مختلف في كتاب الايمان ، فأصل الكتاب شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام وما قام به من شرح وبيان ونقد للمخالفين من تصنيف شيخ الإسلام كذلك . ولعل ما يؤيد هذا الاحتمال ما ظهر لي من خلال النظر في النسختين المخطوطتين التركيتين للكتابين المذكورين ، فقد سمي كتاب « شرح حديث جبريل » في النسخة التركية بكتاب « الايمان » وسمى « كتاب الايمان » في النسخة التركية أيضاً بكتاب « شرح الايمان » كما جاء في آخر تلك النسخة .

ومما يقوي من هذا الاحتمال أنه يلاحظ لمن يقرأ كتاب « شرح حديث جبريل » يجد أنه كتاب قد انتهى منه مؤلفه كما يظهر ذلك من النسخة التركية .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النسختين التركيتين لناسخ واحد وهما في مخطوط واحد ، بل إنهما أقدم نسخ الكتابين على الاطلاق .

(١) كتاب الايمان (ص : ٢) .

كما يلاحظ أيضا أن كتاب الايمان ناقص من آخره كما ذكر الناسخ في آخر النسخة التركبية (أ) وأشار إلى أن مؤلفه قد مات قبل أن يتمه وذلك حين أشار في بعض المواضع أنه سوف يقوم ببسطها في الكتاب ، ولكن الأجل حال دون ذلك الأمر .

ولعل ما يؤيد ذلك أيضا ما ذكره الحافظ بن عبد الهادي عن الحافظ علم الدين البرزالي حيث قال عن شيخ الإسلام : « وله تصانيف كثيرة في الفروع والأصول ، كملّ منها جملةً ويُبضت وكتبت عنه ، وجملة كثيرة لم يكملها ، وجملة كملّها ولم تبيض » (١).

فلعل كتاب الايمان من الكتب التي لم يكملها

السبب الثاني : من المعلوم للمطلعين على ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية أن معظم مؤلفاته التي ألفها إنما ألفها بسبب أسئلة أو فتاوى وردت إليه ، فيقوم بالاجابة عن تلك الأسئلة بما يناسب المقام من تأليف رسالة أو كتاب صغير أو كبير ، فلعل تأليفه لكتاب الايمان كان بسبب سؤال أو فتيا ورد إليه حول مسائل الايمان فأجاب السائل بذلك الكتاب كما يظهر من قوله في أول الكتاب : « أعلم أن الايمان والاسلام ... إلخ » .

المبحث الرابع : تاريخ تأليف الكتاب :

يحدد لنا الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه الذيل على طبقات الحنابلة ، تاريخ تأليف كتاب « الايمان » فيقول : « ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار : كتاب الايمان مجلد كتاب الاستقامة مجلدان ، جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية أربع مجلدات ، كتاب تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، في ست مجلدات كبار ، كتاب المحنة المصرية مجلدان ، المسائل الاسكندرانية ، مجلد الفتاوى المصرية ، سبع مجلدات ، وكل هذه التصانيف - ما عدا كتاب الايمان كتبه وهو بمصر في مدة سبع سنين ، صنفها في السجن ، وكتب معها أكثر من مائة لفة ورق أيضا ... » (٢) ونقل عنه ذلك الكلام مجير الدين العليمي الحنبلي في كتابيه المنهج الأحمد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٣) ، والدر المنضد في ذكر أصحاب أحمد (٤) .

(١) العقود الدرية (ص : ٣٦ ، ٣٧٣) .

(٢) الجامع لسيرة ابن تيمية (ص : ٤١٨) .

(٣) المصدر السابق (ص : ٥٤٣) .

(٤) المصدر السابق (ص : ٥٥٣) .

ومن المعلوم أن ابن رجب كان من تلامذة ابن قيم الجوزية تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وعلى ذلك فكلامه عن تاريخ تأليف كتاب الايمان ، كلام يوثق به ، ولعله سمعه من شيخه ابن قيم الجوزية .

ومن المعلوم كذلك أن شيخ الإسلام وصل إلى مصر يوم الاثنين الثاني والعشرين من رمضان سنة (٧٠٥هـ) على ما ذكره ابن كثير وابن عبد الهادي^(١) ، وأنه سُجِنَ ليلة العيد بالجب بقلعة الجبل ، وأنه بقي في سجنه سنة ونصفاً ، وأنه سجن مرة ثانية في حبس القضاة سنة ونصفاً ، ومرة ثالثة في برج بالإسكندرية ثمانية أشهر ثم أفرج عنه في شوال سنة (٧١٢هـ) وأنه عاد إلى دمشق في أول يوم من ذي القعدة سنة (٧١٢هـ) ، وكانت غيبته عنها سبع سنين^(٢) وعلى هذا فإن تأليف شيخ الإسلام لكتاب الايمان تمَّ خلال مدة اقامته بمصر بعد خروجه من السجن أي ما بين سنة (٧٠٩هـ - ٧١٢هـ) .

ولعل ما يؤكد هذا ما جاء في كتاب درء تعارض العقل والنقل بعد أن قال شيخ الإسلام إن جهم بن صفوان قال إن الإيمان هو المعرفة ، وذكر انكار أئمة الإسلام عليه ، وأن الامام أحمد ووكيع بن الجراح قالا بكفر من قال بهذا القول ، ثم قال : « وهذا القول - وإن كان قد تابعه عليه الصالحى والأشعري في كثير من كتبه وأكثر أصحابه - فهو من أفسد الأقوال وأبعدها عن الصحة ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع ، لما بينا الكلام في مسمى الإيمان وقبوله للزيادة والنقصان ، وما للناس في ذلك من النزاع^(٣) .

ومن المعلوم أن توسع شيخ الإسلام في بيان قول جهم وبيان قول الأشعري وأصحابه وأنهم تابعوا جهم على أصله ، وكذلك توسعه في بيان مسمى الإيمان وأنه يقبل الزيادة والنقصان ونزاع الناس في ذلك إنما هو في كتاب الإيمان .

فإذا كان كتاب درء تعارض العقل والنقل قد ألفه شيخ الإسلام بين عامي (٧١٣-٧١٨هـ)^(٤) فإن هذا يفيدنا بأن كتاب الإيمان قد ألف قبل تأليف كتاب درء تعارض العقل والنقل ، وإذا كانت الكتب التي ذكرها الحافظ ابن رجب قد ألفها شيخ الإسلام فترة بقاءه في السجن ، وكان ذلك بين سنة (٧٠٥هـ - ٧٠٩هـ) ، وقبل سفره إلى الشام سنة

(١) العقود الدرية (ص : ١٩٨) ، البداية والنهاية (١٤ / ٣٨) .

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٤ / ٣٨ - ٥٣) العقود الدرية (ص : ١٩٦ - ١٩٨) .

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٢٧٥) .

(٤) المصدر السابق (١ / ٩) من المقدمة .

(٧١٢هـ) ، وقبل تأليفه درء تعارض العقل والنقل عام (٧١٣هـ) فكتاب الإيمان ألف بين عامي (٧٠٩هـ - ٧١٢هـ) والله أعلم .

المبحث الخامس : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

عند ارادة توثيق أي مصنف من المصنفات والتأكد من صحة نسبته إلى مؤلفه ، لا بد من اثبات امرين :

الأول : اثبات ان لذلك المؤلف مصنفًا بهذا الاسم .

الثاني : اثبات أن هذا المصنف المراد توثيقه ، هو ذلك الكتاب الموسوم . بذلك الاسم او كما يقال : مطابقة الاسم على المسمى .

ونحن - ولله الحمد والمنة - لا نجد كبير عناء عند إثبات هذين الأمرين بالنسبة لشيخ الإسلام ابن تيمية وكتابه « الايمان » ، وليس هناك شبهة تؤدي إلى الشك في أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب الايمان لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - للأمر التالي :

١ - أن غالب من ترجم لشيخ الإسلام وذكر تصانيفه واعتنى بذكر المؤلفين والمصنفات ، قد عدَّ كتاب الايمان من كتبه ، ومنهم : الحافظ بن عبد الهادي^(١) ، وأبو عبد الله بن رشيق المغربي كاتب شيخ الإسلام وناسخ مؤلفاته^(٢) ، العلامة خليل بن اييك الصفدي^(٣) ، العلامة محمد بن شاكر الكتبي^(٤) ، الحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي^(٥) ، مجير الدين عبدالرحمن العليمي الحنبلي^(٦) ، حاجي خليفة^(٧) ، كارل بروكلمان^(٨) ، الزركلي^(٩) .

وهذا يثبت أن لشيخ الإسلام كتابا يسمى « كتاب الايمان » .

(١) العقود الدرية (ص : ٢٩) مختصر طبقات علماء الحديث (ص : ١٦٦) ضمن الجامع لسيرة شيخ الاسلام بن تيمية .

(٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص : ٢٣٢) ضمن الجامع .

(٣) في كتابيه أعيان العصر وأعوان النصر (ص : ٢٩٣) ، ضمن الجامع ، الوافي بالوفيات (ص : ٣١٦) ضمن الجامع .

(٤) فوات الوفيات (ص : ٣٣١) ضمن الجامع .

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة (ص : ٤١٨) ضمن الجامع .

(٦) في كتابيه المنهج الأحمد (ص : ٥٤٣) ضمن الجامع ، وكتاب الدر المنضد (ص : ٥٥٣) ضمن الجامع .

(٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٠٦ / ٥) .

(٨) تاريخ الأدب العربي (الطبعة الألمانية) (١٢٠ / ٢٠) .

(٩) الاعلام (١٤٤ / ١) .

أما فيما يتعلق باثبات نسبة كتابنا « الايمان » لشيخ الإسلام ابن تيمية ، فهناك أدلة وشواهد كثير على ذلك أهمها :

١ - اثبات اسم الكتاب واسم المؤلف على النسخة الأصلية ، وعلى جميع نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة كما مر معنا في اسم الكتاب .

٢ - أن المصنف - رحمه الله - قد صرح باسم الكتاب في بعض مؤلفاته وأشار إلى الكتاب وإلى موضوعه كذلك في بعض المؤلفات (١) .

٣ - أن المصنف - رحمه الله - قد صرح بذكر بعض مؤلفاته ضمن كتاب الايمان حيث صرح في (ص : ٦٢٥) بأنه بسط هذه المسألة في كتاب « الصارم المسلول على شاتم الرسول » ومن المعلوم ان كتاب الصارم المسلول هو من تأليف شيخ الاسلام ابن تيمية .

٤ - ان الكتاب متفق مع منهج وأسلوب شيخ الإسلام ابن تيمية في طرحه للقضايا والمسائل ومعالجته لها ، وقد عالج شيخ الإسلام ضمن كتاب الايمان كثيراً من الموضوعات التي عنى بها في مؤلفاته الأخرى بأسلوب يكاد يكون واحداً ، بل بعبارات متشابهة بل مكررة في بعض الأحيان (٢) ، وكل من يتصفح هذا الكتاب لا يشك أنه من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية .

والحاصل أن بعض هذه الأدلة تكفي للقطع بصحة نسبة هذا الكتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ولا تدع مجالاً للشك في ذلك فما بالك إذا تضافرت مجتمعة لتكون كلها أدلة على ذلك والله أعلم .

المبحث السادس : منهج المؤلف في الكتاب :

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - منهجه في كتابه بعد أن ذكر خطبة الحاجة التي تعود ان يبدأ بها معظم كتبه ورسائله وفتاويه ، والتي هي سنة عن النبي - ﷺ - .

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٢٧٥) ، رسالة الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٩ ،

٤٧ ، ٥٧) مجموع الفتاوى (١٤ / ١٢١) ، مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٧٧) ، (٢٨ / ١٧٧) .

(٢) انظر : مواضع الاحالات له في الهامش السابق (١) .

- أقول أخذُ يبيِّن منهجه في كتابه ويبين الطريقة التي سار عليها فقال : « ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي - ﷺ - مع ما يستفاد من كلام الله تعالى فيصل المؤمن من نفس كلام الله تعالى ورسوله - ﷺ - فإن هذا هو المقصود ، فلان ذكر اختلاف الناس ابتداءً ، بل نذكر من ذلك - أي نذكر اختلاف الناس وذكر مقالاتهم - في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله ، ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله ورسوله خير وأحسن تأويلاً وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة ... » (١) .

ويقول في موضع آخر : « ... وهو من انفع الأمور في معرفة دلالة الألفاظ مطلقاً ، وخصوصاً ألفاظ الكتاب والسنة وبه نزول شبهات كثيرة ، كثر فيها نزاع الناس ، من جملتها مسألة الايمان والاسلام ، فإن النزاع في مسماهما أول اختلاف وقع ، وافترقت الأمة لأجله ، وصاروا مختلفين في الكتاب والسنة وكفر بعضهم بعضاً وقاتل بعضهم بعضاً ... اذ المقصود هنا : بيان شرح كلام الله ورسوله علي وجه يبين أن الهدى كله مأخوذ من كلام الله ورسوله باقامة الدلائل الدالة لا بذكر الأقوال التي تقبل بلا دليل وترد بلا دليل ، أو يكون المقصود بها نصر غير الله ورسوله ، فإن الواجب أن يقصد معرفة ما جاء به الرسول - ﷺ - وإتباعه بالأدلة الدالة على ما بينه الله ورسوله في هذا الباب ، ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان ... » (٢) .

ومن الأمور التي تبين وتوضح منهجه في هذا الكتاب ، ذكره للعشرات من مصطلحات مسألة الايمان من الأسماء والأحكام مثل كلامه عن الاحسان والايان والاسلام والكفر والشرك والنفاق والمعصية والشهادة والصلاح ، والصديق والظلم وغيرها فان هذه هي ألفاظ الأسماء والأحكام ولكن يتناولها من خلال ما شرطه على نفسه وهو بيان الله تعالى ، وبيان رسوله - ﷺ - لمعاني ومدلولات هذه الأسماء والمصطلحات الشرعية ، وما يترتب عليها من أحكام .

من خلال ما سبق يظهر لنا منهج شيخ الإسلام في كتابه والذي يتمثل في :

(١) كتاب الايمان (ص : ٢) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٢٦٨ - ٢٦٩) .

١ - بيان الهدف والغاية من تأليف الكتاب بقوله : فإن هذا هو المقصود أي حصول الفائدة ووصولها إلى المؤمن من ذكر ما يستفاد من كلام الله ورسوله .

٢ - بيان المنهج الصواب وهو ما يستفاد من كلام الله تعالى وما يستفاد من كلام رسوله - ﷺ - في تقرير عقيدة أهل السنة في موضوع الايمان وما يتعلق به من مسائل ، فنجده - رحمه الله - غالباً بعد أن يذكر المسألة التي يريد الحديث عنها ، يتبعها بذكر الآيات الدالة عليها، ثم يردفها بالأحاديث المرفوعة إلى النبي - ﷺ - ثم بأقوال الصحابة والتابعين واتباعهم وأقوال أئمة أهل السنة في هذه المسألة ، ثم يُعقَّب في كثير من الأحيان على تلك الأدلة بالتعليق والايضاح والمناقشة للمخالفين للكتاب والسنة .

٣ - عدم ذكر أقوال وشبهات الفرق والطوائف في الإيمان ومسائل العقيدة الأخرى ابتداءً ، بل يذكر تلك الأقوال والشبهات ضمن ما حدده ابتداءً وهو بيان الله تعالى وبيان رسوله - ﷺ - ، حتى لا تتعلق نفوس القراء والمطلعين على الكتاب بشبهات الفرق والطوائف وإنما تتعلق أولاً ببيان الله ورسوله ، وإنما يذكر أقوال وشبهات الطوائف بعد ذلك ويبين خطأها وبعدها عما بينه الله ورسوله ، ويرد عليها بما بينه الله ورسوله .

وهذا المسلك الذي سلكه شيخ الإسلام هو مسلك أئمة السنة والجماعة قبله ، يقررون كلام الله تعالى وكلام رسوله - ﷺ - ثم ما اتفق وأجمع عليه أئمة السلف ، ثم يذكرون شبهة المخالفين ويردون عليها وعلى مثل هذا درج الامام البخاري ومسلم وأئمة السنة كالإمام أحمد والإمام اللالكائي وأبي اسماعيل الصابوني وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن منده وغيرهم .

وقد تعرض - رحمه الله - في كتابه هذا إلى رؤوس الفرق والطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة في موضوع الايمان ، كالخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية والكرامية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم ، وقد إلتزم - رحمه الله - منهج أهل السنة والجماعة في الرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة واذا كان لهم شبهة من دليل شرعي أو أصل عقلي فإنه يبين المراد من ذلك الدليل والفهم الصحيح له ، ثم يبين فساد استدلالهم بذلك بما يورده من النصوص من الكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل السنة والجماعة ، وبالمعقول بذكر المقدمات واستخلاص النتائج ، ولعل من مسوغات استخدام هذا المسلك ان خصوم شيخ الإسلام في هذا الباب من المتكلمين الذين يهتمون بهذه النواحي .

٤ - الأمانة العلمية والدقة في النقل ، فكل من يطالع الكتاب يلمس هذا المسلك الذي شرطه شيخ الإسلام على نفسه وهو ألا يذكر قولاً بلا دليل ، بل لا بد لكل قول من دليل يدل عليه ويستند إليه فلا يدعى على أحد انه قال ذلك بلا دليل بل يورد من كلامه أما بنصبه أو بمعناه أو يلخص كلامه تلخيصاً مركزاً يدل على كلامه ، ويتضح ذلك من كثرة النقول عن الموافقين له والمخالفين فلا نجد ذلك النقل عند المقابلة إلامطابقاً لأصله في كتب الموافقين والمخالفين على حد سواء وهذا يدل على موضوعيته وعدله وإنصافه وتجرده للحق وعدم التجني والتقول على الآخرين وهذا ليس بغريب عليه بل هو منهجه في عامه كتبه ومؤلفاته وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

المبحث السابع : مصادر المؤلف في الكتاب :

لقد اعتمد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بعد كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - كما اتضح ذلك من منهجه - على الكثير من المصادر المتنوعة التي كانت ذخرة في عصره ، ولذلك جاء هذا الكتاب يحمل بين دفتيه علوماً كثيرة ومسائل مفيدة في كافة فروع العلم في التفسير والحديث والفقه والأصول واللغة والتاريخ وتاريخ الفرق والمذاهب وغيرها .

ففي التفسير اعتمد - رحمه الله - على كثير من كتب التفسير فيصريح أحياناً باسمها واسماء مصنفاتها وأحياناً لا يصريح بها ، فيورد الآثار والأقوال في التفسير مسندة وغير مسندة فمن ذلك إيراده كثير من الأقوال والآثار عن ابن جرير في تفسيره ، وابن أبي حاتم في تفسيره وبعض كتب التفسير الأخرى كالقرطبي وابن الجوزي .

أما الأحاديث النبوية والشريفة ، فقد كان يذكر في الحديث الراوي أو السند ويذكر من أخرجه وفي بعض الأحيان لا يذكر ذلك ، ومن تلك المصادر الصحيحان وسنن النسائي ، وسنن أبي داود ومسند الامام أحمد وسنن الترمذي وابن ماجه وموطأ مالك ، وشرح السنة للبغوي واعلام الحديث في شرح البخاري للخطابي ، وشرح سنن أبي داود له أيضاً ، وكتاب الاخلاص لابن أبي الدنيا .

اما في كتب العقيدة ، فقد نقل أقوالاً لأئمة أهل السنة والجماعة وذكر كثيراً من أسماء كتبهم فقد نقل عن كتاب الايمان للامام أحمد ، والايان لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكتاب

السنة للآثرم ، وكتاب السنة لعبد الله بن الامام أحمد ، وكتاب السنة للخلال ، وكتاب تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصرالمروزي ، ونقل عن كتب المخالفين ككتاب الموجز للأشعري وكتاب أصول الدين لعبد الله بن حامد الحنبلي ، وكتاب الأسماء والصفات لأبي إسحاق الاسفرايني وكتاب شرح الارشاد لأبي القاسم الأنصاري تلميذ امام الحرمين الجويني ، ونقل عن كتاب التمهيد للباقلاني وشرح العقيدة النظامية للجويني .

أما كتب المناقب فقد نقل شيخ الإسلام عن كتاب مناقب الشافعي لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، وكتاب مناقب الشافعي لفخر الدين الرازي . أما كتب الفقه فقد نقل أقوال الأئمة وذكر أسماء كتبهم بواسطة أو بغير واسطة فقد نقل عن الإمام الشافعي بواسطة اللالكائي ، وعن محمد بن الحسن الشيباني وشرح المذهب للقاضي أبي يعلى ، أما ما نقل عنه شيخ الإسلام من بعض الكتب ولم يذكر اسمائها وذلك لشهرتها وان ذكر أسماء مؤلفيها ، فنقل عن كتاب الحجة في بيان المحجة لقوام السنة ، وكتاب التمهيد لابن عبد البر ، وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي وكتاب قوت القلوب لأبي طالب المكي وكتاب شرح صحيح مسلم المسمى صيانة صحيح مسلم من الاخلال والغلط ، لأبي عمرو بن الصلاح وكتاب مقاييس اللغة ومجمل اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا امام اللغة ، وكتاب الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري امام اللغة وغير ذلك .

المبحث الثامن : القيمة العلمية للكتاب :

لقد بلغ شيخ الإسلام ابن تيمية مكانة علمية مرموقة ، ومنزلة عالية بين علماء عصره وبعده ، يشهد لذلك محبيه ومناوئيه فقد امتاز - رحمه الله - بالذكاء والفظنة والورع والتقوى وقوة الايمان والاخلاص ، اضافة إلى ما حباه الله من التعبير السهل والأسلوب الراقى في كل مؤلفاته وقد آلان الله له العلوم كما آلان الله لنبيه داود - عليه السلام - الحديد ، فكان اذا تكلم في علم ظن السامع انه لا يتقن الا ذلك العلم . وقد قال عنه الحافظ ابن دقيق العيد - رحمه الله - بعدما اجتمع بشيخ الإسلام : « رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع منها ما يريد » (١) .

ويعد كتاب « الايمان » من أهم الكتب المصنفة في العقيدة عند أهل السنة والجماعة وتبرز قيمته العلمية من خلال الموضوعات التي عالجها هذا الكتاب ، وهي مسائل الايمان وبيان

(١) الرد الوافر (ص : ١٠٧) .

حقيقته ودخول الأعمال في مسماه والرد على المخالفين في ذلك ، من المرجئة المحضة ومرجئة الفقهاء ومرجئة المتكلمين ، والرد على من يقول بترادف الايمان والاسلام ويجعلهما واحدا وتقرير القول في مسألة الاستثناء في الايمان ، وتحرير كثير من المصطلحات الشرعية التي أوردها شيخ الإسلام في بيان مفهوم مصطلح الايمان وما علق به من انحرافات عقديّة بنى عليها كثير من المسائل الفاسدة .

وبحق قل أن نجد مصنفا قبله أو بعده عالج هذه الموضوعات بمنهجية ووسطية وانصاف حتى إن من جاء بعده افاد منه وأشار إليه فللكتاب مكانته العلمية لدى العلماء من الموافقين له والمخالفين وغيرهم ممن كانوا معاصرين له ومن جاءوا بعده فنقولهم منه كانت كثيرة وهذا يلقي الضوء على أهميته وقيّمته العلمية . هذا ومن المميزات التي اشتمل عليها الكتاب ما يلي :

١ - عنايته الشديدة بالاستدلال بالقرآن الكريم فلا تكاد صفحة من صفحات الكتاب تخلوا من آياته فنجده مستدلا بها أو مفسرا لها أو راداً على تفسير خاطئ لها ، ومقرراً لما فيها من الدلالة على مسائل العقيدة .

٢ - عنايته الفائقة بالاستدلال بالحديث ، خاصة الصحيح منه والإثار عن السلف فقد اشتمل الكتاب على أكثر من (٤١٠) حديثاً وأثراً ، واشتمل كذلك على أسماء كثير من علماء السلف من أهل السنة والجماعة من أهل الحديث والفقه والأصول واللغة وغيرهم .

٣ - اشتمل الكتاب على كثير من المصادر والمراجع المهمة ، والتي كانت إلى وقت قريب في حكم المفقود مثل كتاب تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ، وكتاب أصول الدين لابن حامد وغيرها .

٤ - لم يكتف شيخ الإسلام - رحمه الله - بتقرير عقيدة أهل السنة والجماعة بأدلتها الشرعية والعقلية في مسألة الايمان فحسب ، بل إهتم - كما سبق أن بيّنا ذلك - بالرد على المخالفين وبيان مخالفتهم للكتاب والسنة ولما أجمع عليه السلف - أهل السنة والجماعة - مع ذكر الأدلة الشرعية والعقلية التي تدحض شبهاتهم وتفند آرائهم ، وأقوال أئمة السنة في الرد عليهم ، دون الدخول معهم في تفصيلات بدعهم ودون الدخول في مجادلات عقلية لا تؤدي إلى نتيجة .

ولما كان كتاب الايمان بهذه المكانة العلمية الرفيعة ، وله هذه القيمة العالية ، استفاد العلماء منه قديما وحديثا ، وتداولوه وتدارسوه واختصروه ونقلوا منه وأثنوا عليه .

من كل هذا نستطيع أن ندرك المكانة العالية والقيمة العلمية الكبيرة التي تبوئها هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

المبحث التاسع : بعض المصنفات في موضوع الكتاب :

أفرد كثير من العلماء مسألة الإيمان بالتأليف والتصنيف والشرح والبيان ، وذكرها بعضهم ضمن موضوعات كتابه أو قسما من أقسامه .

ويمكننا تقسيم الذين ألفوا في مسألة الايمان ، أو أنهم في تأليفهم في هذا الموضوع كانوا على طريقتين :

الأولى : طريقة من يسرد النصوص من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والروايات والآثار وأقوال أئمة السلف - أهل السنة والجماعة - ويجمعها ويوبها مثل صنيع الحافظ ابي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (١٩٥ - ٢٣٥هـ) في كتابه « الايمان » وصنيع الحافظ : محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (ت ٢٤٣هـ) في كتابه « الايمان » وكذلك صنيع الامام أحمد بن حنبل في كتاب « الايمان » .

فهؤلاء العلماء يغلب عليهم في منهج التأليف ، انهم يجمعون النصوص من الآيات والأحاديث والروايات والطرق ويسردونها سردا ، ولا شك أن جمع الروايات والطرق في كل باب من أبواب العلم مهم ، وخاصة في باب الايمان الذي هو أهم الأبواب ، - أقول يجمعون الطرق والروايات حتى يكون القارئ والباحث وطالب العلم على معرفة بجميع الروايات الواردة في مسائل الايمان نفيًا وإثباتًا اجمالاً وتفصيلاً .

الثانية : طريقة من يورد أدلة الكتاب والسنة وأقوال السلف ورواياتهم ثم يتبع ذلك بذكر مقالات الفرق والطوائف ثم يناقش ذلك على منهج السلف الصالح ، ومن هؤلاء أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ - ٢٢٤هـ) في كتاب « الايمان » فإن هذا الكتاب - رغم صغره - يشتمل من أوله إلى آخره على مناقشة لأقوال واعتراضات لشبهات ومقالات لمختلف الفرق

والطوائف ومن أصحاب هذه الطريقة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابنا « كتاب الايمان »
وكتاب « شرح حديث جبريل في الإسلام والايمان والاحسان » .

ومن كتب الايمان عموماً :

- كتاب الايمان للإمام محمد بن أسلم الطوسي (ت ٢٤٢هـ) وهذا الكتاب في حكم المفقود.
- ومنها : كتاب « الايمان » للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، صاحب متن العقيدة الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) والكتاب في حكم المفقود أيضا .
- ومنها كتاب « الايمان » للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥هـ) ، وقد سار فيه مؤلفه على طريقة المحدثين من إيراده لآيات وأحاديث الايمان ، وبيان حقيقته وأصله ، ورد فيه على المخالفين للسلف في باب الايمان من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والكرامية والأشاعرة وغيرهم ، وذلك بسوق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، بسنده وقد نشر الكتاب ضمن سلسلة عقائد السلف عن المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م بتحقيق د / علي بن محمد بن ناصر الفقيهي .
- ومن ذلك أيضاً كتاب المنهاج في شعب الإيمان للحلي (ت ٤٠٣هـ) ، فقد ذكر فيه أقوال أئمة السلف في الإيمان ونصره ، ورد فيه على المبتدعة ثم عقب على ذلك بذكر حديث شعب الايمان ، فذكر من شعب الايمان وخصاله أكثر من سبعين شعبة وخصلة ، وبين أنها موزعة على أعمال القلوب وأعمال الجوارح ، ثم جاء بعده الإمام البيهقي فشرح في كتابه « شعب الايمان » ما أجزه الحلي في المنهاج وكلا الكتابين مطبوع متداول .
- ومنها: كتاب مسائل الايمان للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، أظهر فيه قول أهل السنة والجماعة ، ورد فيه على فرق المبتدعة من الخوارج والمرجئة والمعتزلة ومن خالف الحق وجانبه في هذه المسائل ، وقد نشر عام ١٤١٠هـ بتحقيق د / سعود بن عبد العزيز الخلف عن دار العاصمة بالرياض .
- ومنها كتاب شرح حديث جبريل في الاسلام والايمان والاحسان والذي يُعد كالمثل بالنسبة لكتاب الايمان الذي أقوم بتحقيقه وقد نشر بتحقيق د / علي بخيت الزهراني عام ١٤٢٣هـ عن دار ابن الجوزي بالدمام .

- ومن أدرج موضوع الايمان ضمن كتابه وجعله قسماً من أقسام فهم على النحو التالي :
- ١ - الامام البخاري - رحمه الله - (ت ٢٦١هـ) فقد ضمن كتابه الصحيح ، كتاب « الايمان » وسار فيه على طريقة المحدثين في ايراد الآيات والأحاديث الدالة على بيان حقيقة الإيمان وأنه قول وعمل واعتقاد وانه يزيد وينقص وترجم وبوّب لموضوعات الايمان الأخرى ومنهجه وفقبه في الترجمة معروف ، حيث يشير في كثير من تراجمه إلى أصل من أصول الإيمان يوضح فيها الدلالة على ذلك الأصل ، ويرد على من يقول بخلاف ذلك .
- ٢ - الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) حيث بدأ - رحمه الله - كتابه الصحيح بكتاب الإيمان ذاكرة في أوله حديث جبريل راداً به ومحتجاً على نفاة القدر ، ثم تكلم - رحمه الله - على حقيقة الايمان وانه اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح ورد على من خالف ذلك من المعتزلة والخوارج والمرجئة الذين خالفوا أئمة السنة في هذا الباب .

وتبعهم على صنيعهم هذا بقية أئمة السنة فالإمام أبي داود بوّب في كتاب السنة من سننه باباً في الرد على المرجئة والجهمية .

وكذلك فعل الامام الترمذي حيث خصص كتاباً كاملاً تحدث فيه عن الايمان ، وأورد فيه الآيات والأحاديث الدالة على حقيقته وأنه يزيد وينقص ، ورد فيه على مخالفي أهل السنة في هذا الباب العظيم .

وكذلك فعل الإمام النسائي في سننه ، حيث خصص كتاباً كاملاً للحديث عن الايمان وشرائعه وتكلم فيه عن الايمان بما لا يخرج عن طريقة من سبقه من الأئمة .

أما الإمام ابن ماجه فقد خصص في مقدمة السنن وكتاب الفتنة جزءاً كبيراً للكلام عن الايمان وأنه قول وعمل يزيد وينقص ورد في كتاب الفتن على الجهمية والمرجئة وأهل الأهواء المخالفين لأهل السنة في هذا الباب .

وكذلك فعل الامام مالك في موطنه حيث خصص ضمن كتاب النهي عن القول بالقدر باباً للرد على المخالفين في باب الايمان ممن خالفوا من الخوارج والمعتزلة والمرجئة .

ولا أبالغ لو قلت إنه لا يخلو أي كتاب من كتب السنة من تخصيص جزء - ليس بالقليل - في بيان موضوع الايمان - كيف لا بفعل ذلك وهو أهم موضوع - والرد على أهل الأهواء

والمبتدعين في هذا الباب كما فعل الأئمة : ابن أبي شيبة في كتاب السنن ، والامام أحمد في كتاب السنة ، والأثرم في كتاب السنة ، وكذلك حنبل بن إسحاق في كتابه السنة ، وابن أبي عاصم في كتاب السنة ، وكذلك عبد الله بن أحمد في كتاب السنة وأبي بكر أحمد بن علي ابن سعيد المروزي في كتاب السنة ، والخلال في كتاب السنة ، وكذلك فعل أبو أحمد بن محمد ابن أحمد بن إبراهيم الأصفهاني المعروف بالعسّال ، وأبو القاسم الطبراني في كتاب السنة ، وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة ، وأبو جعفر عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين ، وكتاب السنة وتعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ، وكذلك كتاب السنة لابن منده ، وكذلك شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي ، وكتاب السنة لأبي ذر الهروي ورسالة السنة لأبي عثمان الصابوني وكتاب الشريعة للآجري ، وكتاب الابانة الكبرى وشرح الابانة لابن بطة الحنبلي العكبري ، والحجة في بيان الحجة لقوام السنة الأصبهاني وغيرهم كثير^(١) .

(١) انظر : مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية لعثمان جمعة ضميرية (ص : ٨٤ - ١٠٢) .

الفصل الثاني

التعريف بالمخطوطة

ويتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عدد النسخ المخطوطة .

المبحث الثاني : وصف النسخ المخطوطة .

المبحث الثالث : النسخة الأم وأسباب اختيارها .

المبحث الأول : عدد النسخ المخطوطة

لقد يسر الله تعالى بمنه وكرمه الحصول على ثمانية نسخ خطية لكتاب الايمان من أماكن متفرقة وهي كما يلي :

- ١ - مخطوطة المتحف التركي (طبقوسراى) باستانبول (أ)
- ٢ - مخطوطة ندوة العلماء بلكنو بالهند (هـ)
- ٣ - مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ١ - (مح)
- ٤ - مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ٢ - (م)
- ٥ - مخطوطة مكتب الملك فهد الوطنية بالرياض ١ - (ف)
- ٦ - مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ٢ - (ق)
- ٧ - مخطوطة المكتبة الخيرية بحائل (ح)
- ٨ - مخطوطة مكتبة دير الاسكريال باسبانيا (س)

ولا شك أن هذه النسخ بعضها أفضل من بعض ، فالنسخة الأولى قوبلت على نسخة بخط تلميذ المؤلف وهو الشيخ جمال الدين الاسكندراني (ت ٧٤٣ هـ) وهو من أكثر المتخصصين في نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وقد كتبت بعد موت بأربعة عشر عاما أي سنة (٧٤٢ هـ) .

ونسخة الهند من أفضل النسخ التي ساعدت في تقويم نص الكتاب .

ونسخة المكتبة الخيرية بحائل فيها زيادات وتصويبات لا توجد في غيرها .

ونسخة مكتبة الملك فهد الوطنية (ق) هي الأصل لنسخة الهند وهي النسخة التي تم

طباعة الكتاب عليها قبل ذلك بالهند ولبنان .

المبحث الثاني : وصف النسخ المخطوطة :

- ١ - النسخة الأولى : مخطوطة المتحف التركي (طبقوسراي) (أ) باستانبول :

في تركيا برقم (٣٠١ - ٥٣٢٩) وهذه المخطوطة ذكرها كارل بروكلمان في كتابه

تاريخ الأدب العربي (١٢٠/٢) الطبعة الألمانية .

وقد يسّر الله وأعان في الحصول على مصورة هذه النسخة على (مايكرو فيلم) من تركيا وبعد فحصها اتضح لي أن المخطوط يشتمل على كتابين لشيخ الإسلام ابن تيمية هما كتاب «الايان» وكتاب «شرح حديث جبريل في الإسلام والايان والاحسان» ويوجد في المخطوط في صفحة عنوان واحدة وصفها كالآتي: هذان جانب التجليد والله يفعل ما يريد « كتاب الايمان » ثم كتب في أعلى الصفحة اليسرى في وسطها: بسم الله الرحمن الرحيم ثم كتب تحته دعاء بخط غير واضح في مجمله وفيه: أعوذ بعزة الله من شر حر النار - ثم كتب بعد ذلك بخط أصغر بشكل مائل ما يلي: قال أبو الفتح الشيرازي في كتاب «التبصرة في أصول الدين» ويجب أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وصلت إن شاء الله، وكذا جميع أفعال الإيمان ولا يجوز أن يقول: أنا مؤمن حقاً وقال المخالفون لنا في الايمان يقول: أنا مؤمن حقاً.

أما الورقة الثانية ففي أعلى الصفحة اليمنى منها كتب ما يلي: قال الفقيه أبو الليث السمرقندي - رحمه الله - فان قيل: - الايمان مخلوق أم غير مخلوق؟ فقل الايمان اقرار بوحداية الله وهدايته، واما الاقرار فهو صنع العبد وهو مخلوق واما الهداية فهو صنع الرب وهو غير مخلوق.

قال كاتبه - رحمه الله - والدليل على الهداية قول الله عز وجل: ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ... ﴾ قلت قال شيخ الإسلام في أثناء كتابه الذي أملاه في الايمان على سؤال جبريل عليه السلام... ثم شرح في نقل جمعه من النصوص من كتاب (شرح حديث جبريل في الاسلام والايان والاحسان) المعروف بالايان الأوسط.

أما الصفحة اليسرى (ب) فقد كتب بخط جانبي في أعلاها على اليمين: ملكه ومابعده كاتبه محمد المظفري لطف الله به. وقد ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين عميد معهد البحوث العلمية سابقاً والأستاذ بكلية اللغة العربية والمتخصص في المخطوطات - إن المظفري، هذا مشهور باقتناء الكتب وجمع النوادر منها وبعد البحث لم أعثر له على ترجمة.

ثم كتب في أعلى الصفحة: توكلت على الله وكتب تحت ذلك كتاب الايمان وبجواره يتضمن الحديث عن سؤال جبريل - عليه السلام - النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام والايان والاحسان وجوابه - صلى الله عليه وسلم بأفصح بيان.

وكتب تحته ، املاه الشيخ الامام العالم العامل الورع الناسك ، شيخ الإسلام بقية السلف الكرام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن^(١) بن عبد السلام بن تيمية تغمده الله منه بالرحمة والرضوان وأسكنه الفردوس أعلى الجنان الذي أخبر عنها الصادق المصدوق عليه أفضل الصلاة وأزكى سلام ، حين قال : إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس الأعلى ، فإن سقفاها عرش الرحمن ، اللهم انا نسألك الفردوس الأعلى لنا ولوالدينا واحبابنا وسائر الأخوان أهل الإسلام والايان آمين يا رب العالمين اللهم صل وسلم على النبي الأمي وآله وأصحابه وأزواجه وسائر النبيين والمرسلين وآل كلٍ وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين . ثم وضع ختم مدور في وسط الصفحة مكتوب فيه : الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ثم توقيع .

وأفاد الدكتور عبد الرحمن العثيمين أن هذا ختم السلطان العثماني والتوقيع له .
وأول الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ..
وقد كتب في ذيل الصفحة الأخيرة من الكتاب بلغ مقابلة وتصحيحاً بحضور أحمد صهر عبد الله الاسكندراني وهو المجلس الأخير .

أما آخر صفحة من المخطوط فقد كتب فيها : ووافق الفراغ منه يوم الاثنين ثامن شهر شعبان المبارك من شهور سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة وهي سادس كانون الثاني سنة تعليق العبد المذنب الخاطيء المقصر المعترف بذنبه الراجي عفوره ومغفرته ومسامحته ورحمته افقر الخلق إلى ذلك كنور بن كنور بن صخر بن كنور بن صخر بن أبي الحسن بن نقاء بن مساور العامري تجاوز الله عنه وعنهم بفضلهم وكرمه هو أهل التقوي والمغفرة والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وقد جاء في أول صفحة في كتاب الايمان : بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب يسر وأعن عن قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ المتقن المحقق المتقن ركن الشريعة ناصر الملة إمام الأئمة وحيد عصره وفريد دهره شيخ الإسلام مفتي الأنام ، بحر العلوم منبع الفهوم ،

(١) الصواب : ابن عبد الحليم .

نخبة الراسخين ، كنز المستفيدين ، الرباني المجتهد ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - رضي الله عنه - الحمد لله .

وجاء في آخر النسخة فأقسم صلوات الله عليه وسلامه على المستقبل في مواضع كثيرة بلا استثناء . إلى هنا بلغ المصنف - رحمه الله - ثم سبق عليه الموت ولم يكمل هذا الكتاب وهو الذي سماه شرح الايمان ، ولم يصل إلى ما أشار إلى بسطه في مواضعه وكان يقتضي تمامه على الاختصار في مجلد ثانٍ أو ثالث ، والله أعلم .

وافق الفراغ في تعليقه يوم الأربعاء ثامن عشر محرم سنة اثنين وأربعين وسبعمائة هجرية تعليق صخر العامري عفا الله عنه بمنه وكرمه .

أما نوع الخط في هذه النسخة فهو خط نسخ جميل في غالبه ولم تسلم هذه النسخة من الأخطاء . وإن كانت قليلة نسبياً وقد جعلت حواشي هذه النسخة لتصحيح الأخطاء أو اكمال النقص كما أنها احتوت - أحياناً - على بعض العناوين الجانبية .

أما متوسط عدد الأسطر فهو خمسة وعشرون سطرًا وعدد الكلمات في كل سطر : خمس عشرة كلمة غالباً ، أما عدد لوحات هذه المخطوطة فهو تسع وستون ومائة لوحة . وبعد فنخرج من وصف تلك النسخة بالنتائج التالية :

١ - هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه يسمى « كتاب الايمان » لأنه ذكر أولاً ، ولأن الناسخ قد انتهى منه أولاً في شهر محرم سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة وأن كتاب شرح حديث جبريل انتهى منه الناسخ في شهر شعبان من نفس السنة وان ذكر الناسخ ، ان شرح حديث جبريل يسمى أحياناً بكتاب الايمان ، وأن حصل تقديم كتاب شرح حديث جبريل في المخطوطة فلعل ذلك من فعل الناسخ أو من فعل الوراقين أو من فعل م فهرس المخطوطات بالمتحف التركي .

٢ - ما ذكره الناسخ في اخر « كتاب الايمان » من أن المصنف - يقصد شيخ الإسلام - سمي الكتاب بشرح الايمان فلعل الناسخ ذكر ذلك من باب ذكر موضوع الكتاب وإلا فقد أشار شيخ الإسلام في أكثر من موضع في كتبه الى كتاب الايمان وكذلك ذكر تلاميذه ممن قام بالترجمة له وذكر ثبت مؤلفاته ، كالحافظ ابن عبد الهادي وأبو عبد الله بن رشيق المغربي

وغيرهم . وكذلك ذكره من بعدهم ممن ترجم للمصنف وذكر مؤلفاته كالحافظ ابن رجب والكتبي وغيرهم ، ولعل ما فعله الناسخ قد أوقع غيره ممن نقل عنه في تسمية الكتاب بشرح حديث جبريل كما ذُكر في بعض النسخ .

النسخة الثانية : نسخة المكتبة المحمودية الأولى (م) :

أصل هذه المخطوطة موجود بالمدينة المنورة - حرسها الله - وهي بخط رقعة واضح وجميل وعليها تصحيحات وتملكات كما يظهر من الاشارات على الحواشي والتصحيحات التي بها بعض السقط عن باقي النسخ الأولى، وتشارك في بقية النسخ الأخرى في السقط الا في بعض المواضع .

توجد هذه النسخة بالمكتبة المحمودية التي ضُمَّت الى مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة وقد جاء بيانها كالتالي :

ووصف هذه المخطوطة كالاتي :

جاء في أعلى الصفحة من اليمين من المجاميع في التوحيد والعقائد ثم في وسط الصفحة كتاب الايمان الكبير للامام الكبير شيخ الإسلام والمسلمين بحر علوم الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه بمنه وكرمه أمين .

ثم جاء تحته بقليل ورق وبجواره سطر ثم تحته رقم ٢٥ ثم بجواره إلى اليسار بسم الله الرحمن الرحيم وبجوار بقليل ، طمس ثم كتب فيها « الايمان » ثم تحتها بقليل حرف لم أعرفه بعده ، في المجموع المبارك ثم بعدها كلمات غير واضحة ثم « الايمان الكبير » ، « الايمان الصغير » « الفرقان » « والسياسة الشرعية » وغيرهم ثم طمس بمقدار عشر كلمات ثم كتب تحت ذلك سنة ١٢٢٨ هـ بجوارها كلام غير واضح ثم تحتها ص (٦٦٦) ثم إلى اليمين سجل برقم (١٤/٢٠) وتحتها (٢٦٤٧) وجاء في الصفحة الأولى من المخطوط : بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن قال الشيخ الامام العالم العلامة الحافظ المتقن المحقق المدقق ناصر الملة وحيد دهره وفريد عصره شيخ الإسلام مفتي الأنام بحر العلوم تقي الدين أحمد بن تيمية - رحمه الله ورضي عنه - الحمد لله ثم ذكر خطبة الحاجة ثم بدأ الكتاب وجاء في آخره : آخر ما وجد من كتاب الايمان لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية رحمه الله .

أما نوع الخط في هذه النسخة فهو خط نسخ عادي في غالبه وقد جعلت حواشي هذه النسخة لتصحيح بعض الأخطاء .

أما متوسط عدد الأسطر فهو خمسة وعشرون سطرا ، وعدد الكلمات في السطر الواحد تصل إلى ثمان عشرة كلمة غالبا وعدد لوحات هذه المخطوطة تسعة وتسعون لوحة وتاريخ النسخ ١٢٢٨ هـ .

النسخة الثالثة : نسخة المكتبة المحمودية الثانية (مح) :

أصل هذه المخطوطة موجود كذلك بالمدينة المنورة - حرسها الله - وهي بخط رقعة واضح وجميل وعليها تصحيحات كما يظهر من الاشارات على الحواشي والتصحيحات التي بها . وتوجد هذه النسخة بالمكتبة المحمودية التي ضمت إلى مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة وتشبه في بياناتها النسخة السابقة الا في رقم الحفظ حيث تحفظ برقم (٢٤٠ / ١٨٩٦) وعدد أوراقها (١٥٦) ورقة ووصفها كالآتي : في صفحة العنوان في أعلى الصفحة من الجهة اليسرى طمس ثم عفا الله عنا وعنه ثم طمس وجاء في وسط الصفحة كتاب شرح الايمان لشيخ الاسلام عالم المسلمين تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - رحمه الله - وتحت العنوان بقليل إلى اليمين نمرة (٧) وبجوارها (١٥٤) ورقة وبجوار بقليل (١٩) سطر وتحت ذلك في منتصف الصفحة بسم الله الرحمن الرحيم وتحت البسملة وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وتحت ذلك بسطرين

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

وتحت ذلك كتب من العقائد وبجوارها الترقيم (١٨٦٦) .

وجاء في الصفحة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن برحمتك ثم بدأ بخطبه الحاجة ... وجاء في آخر صفحة بعد انتهاء الكتاب قال والحمد لله وحده بلغ مقابلة بخط أبي عبد الله ومنه نقل والحمد لله ، وهذا الكتاب لم يقرأ على مصنفه .

النسخة الرابعة : نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية الثانية (ف) :

هذه النسخة موجودة بالرياض في مكتبة الملك فهد الوطنية وهي بخط نسخي جميل واضح وعليها تملكات وهي نسخة مقابلة كما يتضح من الاشارات على الحواشي

والتصحیحات التي بها ، وأصل هذه النسخة موجود بمكتبة الرياض العامة بالسعودية (الافتاء) تحت رقم عام (٤٧٥) خاص (٨٦) ومسجلة بتاريخ (١٣٩٢/٧/٦هـ) وعدد أوراقها (٢٠٤) ورقة .

ووصف هذه النسخة ما يلي : كتب في صفحة العنوان في وسط الصفحة من أعلى كتاب « عين الأعيان في الفرق بين الإسلام والايان » للعلامة تقي الدين أحمد بن تيمية نغمده الله برحمته وأسكه فسيح جناته بفضلته وكرمه أمين ثم كتب تحتها تم ، تم ، تم وتحت ذلك وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ، وفي اقصى اليمين تحت ذلك ختم مكتوب بداخله مكتبة الرياض العامة - السعودية وختم التسجيل العام (٤٧٥) .

رقم التسجيل الخاص (٨٦)

التاريخ ١٣٩٢/٧/٦هـ

وفي اليسار ، هذا الكتاب عندي عارية، وهو للشيخ عبد الرحمن بن فيصل ، وأنا الفقير إلى الله عيسى بن عبد الله بن عكاس عفا الله عنه .

وتحت ذلك كتب وارد من مكتبة الشيخ محمد بن عبد اللطيف رحمه الله .

وجاء في آخر هذه النسخة بلغ مقابلته على حسب الطاقة على أصل غير صحيح انتهى ثم جاء في الصفحة التي تليها أسفل الختم الذي سبق بيان معلوماته كتب تحته علي بن بعد العزيز بن الشيخ كلمة لم أعرف قرائتها ثم بعدها من الشيخ عبد العزيز بن محمد بن الشيخ سلمه الله تعالى سلام عليكم ورحمته ثم كتب تحت هذا السطر .

كمل الكتاب بعون الملك الوهاب بقلم أفقر العباد إلى الله الملك الجواد عبده وابن عبده محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أحمد بن ناصر بن موسى الملقب بالمطوع النازل ببلد الدلم من بلدان الخرج غفر الله ولوالديه وجميع المسلمين أمين تم سنة (١٣٦٩هـ) .

النسخة الخامسة نسخة مكتبة الملك فهد الأولى (ق)

هذه النسخة موجودة في الرياض في مكتبة الملك فهد الوطنية وهي بخط نسخي متوسط الجودة وهي نسخة مقابلة كما يتضح من الاشارات على الحواشي والتصحیحات التي

بها ، وأصل هذه النسخة موجودة بمكتبة الرياض السعودية برقم (٤٠٣) وعدد أوراقها (١٥٠) ورقة وتاريخ النسخ (١٢٨٠هـ) .

ووصف هذه النسخة ما يلي : في وسط الصفحة وإلى اليمين قليلا : كتب في صفحة العنوان عنوان الكتاب « كتاب فيه شرح الايمان » تأليف الشيخ الامام العالم العلامة المحقق شيخ السلام بقية السلف الكرام تقي الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ الإمام العالم بهاء^(١) الدين عبدالحليم بن الشيخ الامام العالم العلامة مجد الدين أبي البركات بن تيمية رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه امين امين أمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

وكتب العنوان مرة أخرى بخط معكوس بالعرض : كتاب فيه شرح الايمان رحم الله مؤلفه ورضي عنه بمنه وكرمه انه جواد كريم رؤوف رحيم أمين أمين .

وكتب تحت العنوان واسم المؤلف أحد عشر سطراً بعد الكلام الذي سبق المقطع الأخير كتب لغير الله ثم كلمة غير واضحة ، وهكذا حال من كان متعلقاً برياسة وبصورة ونحو ذلك من اهواء نفسه أن حصل له رضى وان لم يحصل له سخط ، فهذا عبد لهواه في ذلك ، وهو رقيق له ، اذ الرق والعبودية في الحقيقة هورق القلب وعبوديته فما استرق القلب واستعبده فهو عبده ، إلى أن قال : وهكذا ايضا طالب المال فان ذلك يستعبده ويسترقه وهذه الأمور نوعان فمنها ما يحتاج إليه العبد كما يحتاج إلى طعامه ومشربه ومنكحه ومسكنه ونحو ذلك ، فهذا يطلبه من الله ويرغب اليه ، فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه وبساطه الذي يجلس عليه من غير أن يستعبده فيكون هلوعاً ثم يياض بمقدار كلمة وربما كانت [ومنها] ما لا يحتاج اليه العبد بهذه ينبغي انه لا يعلق قلبه بها ، فإن تعلق قلبه بها صار مستعبدا لها ، وربما صار مستعبدا معتمداً على غير الله فيها ، فلا يبقى معه حقيقة العبودية ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبه ... » انتهى الكلام ، ثم بدأ الكتاب في الصفحة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال الشيخ الامام العالم العلامة الحافظ المتقن المحقق المدقق ركن الشريعة ناصر الملة وحيد دهره فريد عصره

(١) الصواب : شهاب الدين .

شيخ الإسلام مفتي الأنام بحر العلوم تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله ورضي عنه الحمد لله ثم بدأ بخطبة الحاجة وجاء في آخره : بلغ مقابلةً وتصحيحاً وجاء في آخره : فأقسم صلوات الله وسلامه عليه وعلى المستقبل في مواضع كثيرة بلا استثناء والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخره ، والحمد لله أولاً وآخراً على ما أنعم به باطنا وظاهراً ، وصلى الله على محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، انجز الكتاب المبارك بعون الله وحمده ضحوة السبت تاسع ربيع أول من شهور ثمانين ومائتين وألف من هجرته صلى الله عليه وسلم بقلم الفقير لربه المقر بالذنب والتقصير راجي رحمة ربه العزيز القدير انهاه كتابةً وأخيه ومحبة في ربه خميس ابن محمد والله أسأل ان يوفقنا وإياه وان يجعل القصد خالصاً لوجهه الكريم ومعونة على طاعة السميع العليم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والخط يشهد لصاحبه اني سأتركه يوماً وارتحل يا ساكن الدار لا تنس الرحيل غدا فكل ساكن دار سوف يرتحل قال أبو سليمان أحمد بن محمد ابراهيم السببي والمؤمن مسلم في جميع أحواله ، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً ، المسلم كما يطلق عليه الايمان كما يطلق على المؤمن، وقال في قوله الايمان بضع وسبعون شعبة بيان ان الايمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأنه دين له أدنى وأعلى ، فأدناه امامة الأذى عن الطريق وأعلاه قول لا إله إلا الله وأجزاء ، كلمة غير واضحة فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، وحقيقته تقتضي جمع اجزائه وشعبه وتستوفي جملة اجزائه كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء كالاسم يتعلق ببعضها ، والحقيقة تقتضي جميع اجزائها وتستوفيها ويدل عليه قوله : الحياء شعبة من الايمان ، فيه اثبات تفاصيل الايمان وتباين المؤمنين في درجاته والله سبحانه وتعالى أعلم م م م .

وجاء في يسار آخر النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم انتقل الكتاب بالشراء إلى حمد ابن عبد العزيز، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم أسفل منها خمس كلمات غير واضحة وأسفل منها ثلاثة أسطر بقلم وبخط مختلف : أفضل ما يهدي ما يعين على التقوى وحيث أن كتاب « الايمان » أفضل ما يهدي للاخوان ، فقد أهديته إلى أحب الاخوان لدي - فيصل بن مريشيد أبو أيمن ثم كتب تحته بسطر المحب المخلص حمد بن محمد ال الشيخ . ونوع الخط في هذه النسخة فهو خط نسخ جميل في غالبه وقد جعلت حواشي هذه النسخة لتصحيح الأخطاء .

ومتوسط عدد الأسطر فهو خمسة وعشرون سطراً وعدد الكلمات في كل سطر ثلاثة عشرة كلمة غالباً ، أما عدد لوحات هذه المخطوطة فهو مائة وخمسون لوحة .

النسخة السادسة : نسخة الهند مكتبة ندوة لعلماء بلكنو (هـ) :

هذه النسخة موجودة بالمدينة المنورة وهي بخط نسخ واضح ، وهي نسخة مقابلة كما يتضح من الاشارات على الحواشي والتصحيحات التي بها ، وأصل هذه النسخة موجود بالهند ضمن مكتبة ندوة العلماء بلكنو بالهند تحت رقم (١٣٦٦) وتقع في (٢٠٨) ورقة وهي بمقاس (١٦×٢) وهي ضمن مصورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٤٧) عقائد ووصف هذه النسخة كما يلي : في وسط الصفحة من الأعلى رقم الترقيم (نمره ١٣٦٦) كتب تحته : كتاب شرح الايمان لشيخ الاسلام ، عالم المسلمين تقي الدين أبي العباس أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله سبحانه وتعالى أمين .

ثم جاء في يسار العنوان : مما من الله به على عبده وابن عبده عيسى بن زيد الزير نفعه الله به وذريته واخوانه المسلمين ، ثم أسفل بخط مائل ، ثم انتقل إلى ملك الشيخ عبد الله ثم كلمة مطموسة عالج علم مبادلةً بنظيره ، كتبه الفقير الى الله عبد العزيز ثم كلمة مطموسة ثم كتب تحت ذلك سبعة أسطر بخط مائل كلها مطموسة غير واضحة ، وجاء في الورقة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن برحمتك ، ثم ذكر خطبة الحاجة وجاء في آخره : فأقسم صلوات الله وسلامه عليه على المستقبل في مواضع كثيرة بالاستثناء . آخره والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليمًا كثيرا الى يوم الدين برحمتك يا أرحم الراحمين .

ومتوسط عدد الأسطر فهو خمسة وعشرون سطراً وعدد الكلمات في كل سطر أربع عشرة كلمة في السطر .

النسخة السابعة : نسخة المكتبة الخيرية بحائل (ح) :

وهذه النسخة موجودة بحائل بالمكتبة الخيرية انتقلت اليها عن طريق مكتبة المعهد العلمي بحائل ، وهي بخط نسخ معتاد واضح ، وهي نسخة مقابلة كما يتضح من الاشارات على الحواشي والتصحيحات التي بها ، وهي برقم (١٥) وعدد أوراقها (٢٠٨) ورقة وتاريخ النسخ (١٢٤٣ هـ) .

ووصف هذه النسخ كما يلي : في صفحة العنوان في أعلى الصفحة كتب فيه ثم حرف (شين) ولعله شرح الايمان والكلمة مطموسة ، ثم على يمين ذلك أسفل ذلك بسطر كتب رقم (١٥) وتحت بسطر، الخيرية بحائل ، وتحت ذلك بسطر ، آخر بخط مخالف لخط المخطوط ومائل كتاب « شرح الايمان » ابن تيمية ثم آثار رطوبة ثم الرحيم ، وتحت ذلك في وسط الصفحة ، يعلم الناظر اليه أن شك بن عبد العزيز بن حمد المعمر وقفت هذا الكتاب ، الذي هو « شرح الايمان » وما اتصل به من مختصر البخاري على بن الأولى ثم كلمة غير واضحة العلم ثم كلمة غير واضحة شهد ثم علي بن عواد واسلم عبد الله بن ابراهيم بن غيث وصلى الله على محمد ثم يوجد ختم غير واضح وأسفل من ذلك ختم ثاني غير واضح ثم كتب سنة ١٢٧٣هـ .

ثم جاء في الورقة الأولى : « كتاب فيه شرح الايمان » تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام بقية السلف الكرام تقي الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ الإمام العالم (١) بها الدين عبد الحليم بن الشيخ الإمام العالم العلامة مجد الدين أبي البركات بن تيمية رحمه الله تعالى ورضى عنه أمين ثم كتب : بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ المتقن المحقق المدقق ركن الشريعة ناصر الملة وحيد دهره وفريد عصره شيخ الاسلام مفتي الأنام بحر العلوم تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ورضى عنه ثم ذكر خطبة الحاجة .

وجاء في آخره فاقسم صلوات الله عليه وسلامه على المستقبل في مواضع كثيرة بلا استثناء والله سبحانه وتعالى أعلم هذا آخر ما وجد من كتاب الايمان لشيخ الاسلام ابي العباس أحمد بن تيمية رحمه الله .

قال - أوقاله - أبو سليما - أو سليمان - أحمد بن محمد بن ابراهيم السبي وكتب تحت ذلك عشرة أسطر وهي كالآتي : مسلم في جميع أحواله ، فكل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمن والمؤمن المسلم لا يطلق عليه اسم الايمان كما يطلق على المؤمن ، وقال في قوله الايمان بضع وسبعون شعبه بيان أن الايمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء ، وان له أدنى وأعلا فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها ، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وشعبة ، ويدل عليه قوله الحياء شعبة من الايمان وفيه اثبات تفاضل الايمان وتباين المؤمنين في درجاتهم ، والله

(١) الصواب : شهاب الدين .

سبحانه ، أعلم ثم كتب بعد ذلك : كتبه بيدي وهو في ملكي بمعونة ربي أنا الفقير إلى الله العزيز البصير إبراهيم بن علي بن حسين بن علي بن عبد الله بن مبارك بن الحنبلي مذهبا البدراني نسبا غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات أمين .
 فرع منه سنة ثلاثا وأربعون المائتين والألف (١٢٤٣هـ) .

وتتميز هذه النسخة عن بقية النسخ بأنها تضع عناوين لكل فقرة من فقرات الكتاب طالت هذه الفقرة أم قصرت ولعل ذلك من فعل الناسخ لامن قول المؤلف .
 ونوع الخط في هذه النسخة ، فهو خط نسخ جميل ، أما متوسط عد الأسطر فهو اثنان وعشرون سطر وعدد الكلمات في كل سطر ثلاث عشرة كلمة ، وعدد اللوحات مئتين وسبعة لوحات .

النسخة الثامنة : نسخة مكتبة دير الاسكريال باسبانيا (س)

هذه النسخة موجودة بمكتبة دير لاسكريال باسبانيا تحت رقم (١٤٧٤) وهي بخط نسخ واضح وهي نسخة مقابلة على نسخة قرئت على المصنف وعليها تصحيحات كما هو واضح على الحواشي التي بها ، وعدد أوراقها (٢٣٨ ورقة) وصورتها من الجامعة الإسلامية برقم (٣٦) ووصف هذه النسخة كما يلي :

ليس بها ورقة عنوان وإنما بدأت بالصفحة الأولى ، وإنما عرفنا أنها كتاب الايمان لأنها بدأت بمثل ما بدأت به النسخ الأخرى ، وجاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال الشيخ الامام العالم العلامة بقية السلف الكرام شيخ الاسلام ومفتي الأنام ، وبحر العلوم ونخبة الراسخين منبع الفهوم وكنز المستفيدين الرباني المجتهد تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الامام العالم العلامة عبد الحليم بن الشيخ الامام العالم العلامة مجد الدين أبي البركات بن تيمية تغمده الله برحمته وأكسبه فسيح جناته ثم بدأ بخطبه الحاجة ..

وجاء في آخرها : فأقسم صلوات الله وسلامه على المستقبل في مواضع كثيرة بلا استثناء والله اعلم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا ، بلغ مقابلة على نسخة قرئت على المصنف رضي الله عنه .

ومتوسط عدد الأسطر فهو خمسة وعشرون سطرًا وعدد الكلمات في كل سطر أربع عشرة كلمة غالبا .

المبحث الثالث : النسخة الأم (الأصل) وأسباب اختيارها :

إن مخطوطة المتحف التركي (طبقوسراي) باستانبول هي النسخة الأم (الأصل) لهذه المخطوطات التي سبق التعريف بها والتي يسر الله تعالى لي الحصول عليها بمنه وكرمه وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن هذه النسخة هي أقدم النسخ الخطية للكتاب فقد نسخت سنة (٧٤٣هـ) وهي مقابلة على نسخة للكتاب للشيخ جمال الدين الاسكندراني (ت ٧٥٤هـ) وهو من تلامذة شيخ الإسلام بل ومن أبرز المتخصصين في نقل كلامه وتحرير مؤلفاته كما قال الحافظ بن حجر : « وكتب الكثير من فتاوى ابن تيمية » (١) .

٢ - ان هذه النسخة صححت عنوان الكتاب ، فمن المعلوم ان كتاب الإيمان وكتاب شرح حديث جبريل نسخا في سنة واحدة ومن ناسخ واحد وقوبلا على نسختين لناسخ واحد.

٣ - هذه النسخة يوجد بها زيادات أكثر من ثلاث صفحات عن بعض النسخ الأخرى التي طبع عليها الكتاب اضافة إلى أن خطها حسن وقراءتها سهلة .

٤ - أنها احتوت على بعض الحواشي والاضافات والتعليقات ، وكتب على بعضها بلغ مقابلة وبلغ تارة أخرى ، وتارة أخرى صح وهذا يدل على دقة المقابلة والتصحيح والعناية .

لهذه الأسباب جميعها قد جعلت مخطوطة المتحف التركي هي الأصل المعتمد في عملية المقابلة مع بقية المخطوطات الأخرى .

الفصل الثالث

التعريف بالمطبوعة

ويتكون من بحثين :

المبحث الأول : معلومات مختصرة عن طبعات الكتاب .

المبحث الثاني : بعض الملاحظات عليها .

المبحث الأول : معلومات مختصرة عن طبعات الكتاب :

لكتاب « الايمان » ثلاث طبعات وقفت عليها وهي :

الأولى : المطبوعة الهندية .

الثانية : مطبوعة مجموع الفتاوى .

الثالثة : المطبوعة اللبنانية .

أما المطبوعة الهندية فقد طبعت بمجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في حيدر أباد الدكن سنة (١٣١١هـ) وهذه الطبعة تقع في (١٨٩) صفحة من القطع الكبير ولم يذكر من طبعها أصل معتمد في مقدمة أو خاتمة الكتاب ، وعن هذه النشرة نشر الكتاب السيد / محمد بدرالدين النعساني عام (١٣٤٥هـ) بمطبعة الخانجي بالقاهرة .

أما المطبوعة ضمن مجموع الفتاوى فقد قام بنشرها فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - رحمه الله - عام (١٣٧٤هـ) وتقع في (٤٦١) صفحة ثم أعيد طبعها عدة مرات مع كامل المجموع ، وعن هذه النشرة نشره الدكتور / محمد خليل هراس عام ١٣٨٠هـ عن دار الطباعة المحمدية ومكتبة أنصار السنة المحمدية ، وعن هذه النشرة أيضا نشره زكريا علي يوسف في بيروت عن دار التضامن ، ودار عمر بن الخطاب بالاسكندرية ، وصدرت نشرة أخرى عن دار الحديث بجوار ادارة الازهر بتحقيق ومراجعة محمد هاشم الشاذلي ونشره بالرياض صالح بن عبد العزيز الراجحي عن دار الثقافة الإسلامية بالرياض عام (١٣٩٢هـ) .

أما الطبعة اللبنانية فقد قام بنشرها زهير الشاويش عام (١٣٨١هـ) وأعاد طباعته عدة مرات حتى عام ١٤١٤هـ بتخريج الشيخ / محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - وأشار إلى أنه رجع في طباعة الكتاب الى النسخة الهندية المطبوعة عام (١٣١١هـ) ، وقال بأنها مقابلة على النسخة النجدية وأشار إلى أن تخريج الأحاديث تخريج موجز وهذه الطبعة تقع في (٤٥٥) صفحة .

المبحث الثاني : بعض الملاحظات على النسخ المطبوعة

وهذه الملاحظات كالتالي :

- ١ - لم يتم أحد ممن قام بنشر الكتاب بذكر النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها ولم تظهر على تلك المطبوعات مقارنات بالنسخ المعتمدة والفروق بينها وكتابة هذه الفروق بالحواشي اللهم إلا ما ذكره زهير الشاوش عن النسخة الهندية بأنها مقابلة على النسخة الموجودة بنجد ومع ذلك فمنذ ذلك التاريخ لم يتم أحد بتحقيق الكتاب رغم كثرة نسخه الخطية وفق المنهج العلمي في التحقيق .
 - ٢ - لم يتم أحد ممن نشر الكتاب أو صححه أو طبعه أو أشرف على طباعته بتخريج أحاديث الكتاب - رغم كثرتها - حيث اشتمل الكتاب على أكثر (٤١٠) حديثاً وأثراً حيث أن تخريج الأحاديث والآثار من أهم الأمور ليطمئن القارئ والباحث ويطلع على مدى صحة الحديث الذي يورده المصنف ويستدل به .
 - ٣ - لم يتم أحد بتراجم الأعلام حيث بلغ عدد الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب أكثر من (٣٠٠) علم ومن المعلوم أن تراجم الأعلام خاصة في هذا الباب المهم من الأهمية بمكان لما في ذلك من إزالة الاشتباه والاشكال الذي يحصل بسبب عدم الترجمة .
 - ٤ - لم توثق النصوص والنقول التي ذكرها المصنف رغم كثرتها ورغم إشارة المصنف - رحمه الله - إلى كثير منها ، إضافة الى وفرة المصادر التي تشتمل على تلك النصوص .
 - ٥ - كثرة الفروق بين المطبوع والمخطوط مما يجده ويلحظه المطلع على الكتاب، بعد تحقيقه فلا تكاد تخلو صفحة من ذكر فرق أو فرقين بل أحياناً عشرات الفروق ، ولا شك أن ذكر الفروق بين النسخ يزيل الاشكال والاشتباه التي يمكن أن يقع أثناء قراءة النص .
- ومع ذلك لم اعتمد في المقابلة بين المخطوط والمطبوع إلا على نسخة مجموع الفتاوى والنسخة المطبوعة في المكتب الإسلامي عام ١٣٩٠ الطبعة الثالثة أحياناً وقد أشرت إلى ذلك في الحواشي حين تقتضي الضرورة ذكر المطبوع في ذلك المكان .

الباب الثالث

الدراسة التحليلية لمسائل الكتاب

الفصل الأول : تعريف الايمان لغة واصطلاحاً وبيان منهج أهل السنة والجماعة فيه .

الفصل الثاني : المذاهب في الإيمان

الفصل الثالث : العلاقة بين الايمان والإسلام وتحقيق

الكلام فيها

الفصل الرابع : مسألة زيادة الايمان ونقصانه

الفصل الخامس : مسألة الاستثناء في الايمان

الفصل السادس : موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من

المتكلمين في مسائل الإيمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعريف الإيمان

لغة وإصطلاحاً وبيان منهج أهل

السنة والجماعة فيه

ويتكون من خمسة مباحث :

المبحث الأول : الإيمان في اللغة

المبحث الثاني : الإيمان في الاصطلاح

المبحث الثالث : أدلة أهل السنة والجماعة على قولهم الإيمان

اعتقاد وقول وعمل

المبحث الرابع : أقسام المعاصي عند أهل السنة والجماعة

المبحث الخامس : حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة

والجماعة

المبحث الأول : الايمان في اللغة

قال ابن فارس : « آمن الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان أحدهما : الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب ، والآخر : التصديق والمعنيان كما قلنا متدانيان .

قال الخليل الأمانة من الامن ، والامان اعطاء الامنة ، والأمانة ضد الخيانة ، يقال امنت الرجل : أمتا وأمنةً وأماناً وأمني يؤمني إيماناً والعرب تقول : رجل أمان إذا كان أميناً .

قال اللحياني وغيره رجل امنة إذا كان يأمنه الناس لا يخافون غائلته ، وأمنةً بالفتح يصدق ما سمع ولا يكذب بشيء يثق بالناس ، فأما قولهم اعطيت فلاناً من آمن مالي فقالوا: معناه من أعزه عليّ ، وهذا وان كان كذلك ، فالمعنى معنى الباب كله ، لأنه اذا كان من أعزه عليه ، فهو الذي تسكن نفسه ، وفي المثل : من مأمنه يؤتى الحذر ، وأما التصديق فقول الله تعالى : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [سورة يوسف : ١٧] أي مصدق لنا ، قال بعض أهل العلم إن المؤمن في صفات الله تعالى ، هو أن يُصدّقَ ما وعد عبده من الثواب ، وقال آخرون : هو مؤمن لأوليائه يؤمنهم عذابه لا يظلمهم فهذا قد عاد إلى المعنى الأول ، ومنه قول النابغة :

والمؤمن العائذات الطير يسحها
ركبان مكة بين الغيل والسعد

ومن الباب الثاني - والله أعلم - قولنا في الدعاء « آمين » قالوا تفسيره : اللهم افعل ، ويقال هو اسم من أسماء الله تعالى (١) .

وقال الجوهري : « أمن الامان والأمانة بمعنى ، وقد أمنتُ فأنا آمنٌ ، وأمنتُ غيري من الأمن ، والامان ، والايامن : التصديق ، والله المؤمن ، لأنه آمن من عباده من أن يظلمهم ، وأصل آمن : آمن بهمزين لينت الثانية .

والأمن : ضد الخوف ، والأمنة أيضاً : الذي يثق بكل أحد ، وكذلك الأمنة مثال الهمزة وأمنتُ علي كذا واثمنتته بمعنى وقُرئ : ﴿ مالك لا تأمنا على يوسف ﴾ [يوسف : ١١] . واستأمن اليه : أي دخل في أمانة (٢) .

(١) مقاييس اللغة (١/١٣٣) مادة « آمين » .

(٢) الصحاح (ص : ٢٠٧١) مادة « آمن » .

وقال الأزهري : « اتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الايمان معناه التصديق ، قال تعالى : عن إخوة يوسف : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] ولم يختلف أهل التفسير أن معناه : وما أنت بمصدق لنا » (١) .

وقال الراغب الأصفهاني : « أصل الأمن : طمأنينة النفس وزوال الخوف ، والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر ويجعل الامان تارة اسما للحالة التي يكون عليها الانسان في الأمن، وتارة اسماً لما يُؤمنُ عليه الانسان، نحو قوله تعالى: ﴿ ثم أبلغه مأمنه ﴾ [التوبة: ٦] أي منزلة الذي فيه أمنه . وآمنَ إنما يقال على وجهين :

أحدهما : متعدياً بنفسه يقال آمنته ، أي جعله له الأمن ومنه قيل لله مؤمن .

الثاني : غير متعد ومعناه . : صار ذا أمن ، والايان يستعمل : تارة اسما للشريعة التي جاء بها محمد ﷺ ويوصف به كل من دخل في شريعته مقرباً بنبوته وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون ﴾ [يوسف : ١٠٦] وتارة يستعمل على سبيل المدح ، ويراد به : إذعان النفس للحق على سبيل التصديق ، وذلك باجتماع ثلاثة أشياء : تحقيق بالقلب واقرار باللسان ، وعمل بحسب ذلك بالجوارح ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون ﴾ [الحديد : ١٩] ويقال : لكل واحد من الاعتقاد، والقول الصدق والعمل الصالح ، ايمان ، قال تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع ايمانكم ﴾ [سورة البقرة : ١٤٣] أي صلاتكم ، وجعل الحياء وإمطة الأذى من الايمان ، قال تعالى : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ [يوسف : ١٧] قيل معناه بمصدق لنا ، إلا أن الايمان هو التصديق الذي معه أمن » (٢) .

وجاء في المعجم الوسيط : « أمن - أماناً وأماناً وأمانة وأماناً وإمناً وأمنة إطمأن ولم يخف ، فهو آمن وأمنٌ وامين . يقال لك الامان : أي قد امتك ، وأمنَ البلد : إطمأن فيه أهله ، وأمن

(١) تهذيب اللغة (١٠٣ / ١) مادة « أمن » .

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص : ٩٠ - ٩١) .

الشر وأمن منه : سلم ، وأمن فلاناً على كذا ، وثق به ، واطمأن إليه ، أو جعله أميناً عليه ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ [يوسف : ٦٤] وأمن أمانة كان أميناً .

وأمن ايمانا : صار ذا أمنٍ وآمن به : وثق وصدقه ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] ، وآمن فلان : جعله يأمناً^(١) .

ويذهب شيخ الاسلام ابن تيمية إلى أن الايمان في اللغة يمكن ان يعرف بمعنى الاقرار لأن لفظ أقر اصدق في الدلالة على معنى الايمان في اللغة من غيرها من الألفاظ التي فسر بها الايمان في اللغة^(٢) .

ويلاحظ على التعريفات السابقة لأئمة اللغة أن لفظ الايمان له في لغة العرب استعمالان:

١ - تارة يتعدى بنفسه فيكون معناه التأمين اي إعطاء الامان ، وأمنته ضد أخفته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وآمنهم من خوف ﴾ [قريش : ٥] فالأمن ضد الخوف ومنه قوله تعالى : ﴿ واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ﴾ [البقرة : ١٢٥] أي ذا أمن فهو آمن وأمين وأمين ومنه قوله تعالى أيضا : ﴿ وهذا البلد الأمين ﴾ [التين : ٣] .

أي الآمن ، واستأمن إليه ، دخل في أمانته ، وقد امنه وآمنه ، ولأمنه والأمانة ، نقيض الخيانة.

وفي الحديث « المؤذن مؤتمن » أي الذي يشقون فيه تقول : أوتمن الرجل فهو مؤتمن ، يعني أن المؤذن أمين الناس على صلاتهم وصيامهم هذا ما تدور عليه مادة أمن إذا تعدت بنفسها .

٢ - أما إذا تعدت بغيرها وهو الاستعمال الثاني ، فيكون ذلك التعدي إما بالباء أو اللام فيكون معناه التصديق ، ومن ذلك قوله : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] أي

(١) المعجم الوسيط (ص : ٢٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٥٣٠) .

مصدق ، آمنت بكذا أي صدقت ، والمؤمن مبطنٌ من التصديق مثل ما يظهر ، والأصل في الايمان الدخول في صدق الأمانة التي إئتمنه الله عليها ، فإذا اعتقد التصديق بقلبه كما صدق بلسانه فقد أدى الأمانة فهو مؤمن ، ومن لم يعتقد التصديق بقلبه فهو غير مؤدٍ للأمانة التي أئتمنه الله عليها فهو منافق . ومنه قوله تعالى : ﴿ يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ [التوبة: ٦١] قال ثعلب : يصدق الله ويصدق المؤمنين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أفطمعون أن يؤمنوا لكم ﴾ [البقرة : ٧٥] .

ومما يلاحظ أيضا أن التصديق كما يكون بالقلب واللسان يكون أيضا بالجوارح ومنه قوله - ﷺ - : « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه »^(١) .

ومما يلاحظ أيضا أن لفظ الايمان لا يستعمل في اللغة غالباً إلا في الخبر عن الغائب ، ولم نجد فيما سبق ايراده ، ان من أخبر عن مشاهدته كقوله : طلعت الشمس أو غربت الشمس أن يقال له : آمنه كما يقال صدقناه ، لأنه من المعروف أن الايمان مشتق من الأمن الذي هو ضد الخوف .

- ومما يلاحظ أيضا ان لفظ الايمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب ، بل المعروف في اللغة أن ما يقابل لفظ الايمان هو لفظ الكفر . يقال : هو مؤمن أو كافر ، والكفر لا يختص بالتكذيب بل يكون بالتكذيب وغيره .

وعليه يمكن أن نقول ان لفظ أمن يدور حول التصديق والثقة والطمأنينة والاقرار في حالتيه أي سواء تعدى بنفسه أو تعدى بغيره الباء أو اللام .

وليس هناك ترادف بين التصديق والايامن وذلك لما يلي :

١ - ان لفظة أمن تختلف عن لفظة صدق من جهة التعدي ، حيث إن أمن لا تتعدى الا بحرف إما الباء أو اللام ، فيقال : آمن به أو آمن له ، ولا يقال آمنه بخلاف لفظة صدق فإنه

(١) الحديث مخرّج (ص : ١٩٩) من النص المحقق .

يصح تعديها بنفسها فيقال صدقه واذا تعدى الايمان بنفسه كان معناه اعطاء الأمان الذي هو ضد الخوف .

٢ - انه ليس بينهما ترادف في المعنى ، فإن الايمان عادةً لا يستخدم الا في الأمور التي يؤتمن عليها المخبر مثل الأمور الغيبية ، لأن الايمان مشتق من الأمن ففيه معنى الائتمان والأمانة أما الأمور المشاهدة فإنه لا يصح ان يقال فيها آمن ، بل يقال فيها صدق ، فكل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة صدقت كما يقال كذبت ، اما لفظ الايمان فلا يستعمل الا في الخبر عن الغائب .

٣ - أن لفظ الايمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب ، فإذا لم يصدق المُخْبِرُ في خبره فانه يقال له : كذبت ، واذا صدق يقال له : صدقت ، ولا يقال لكل مُخْبِرٍ أَمْنًا له ، أو كذبه . ولا يقال : أنت مؤمن له أو مكذب له ، فالمقابل للفظ الايمان لفظ الكفر يقال مؤمن وكافر والكفر لا يختص بالتكذيب بل يكون بالتكذيب وبغيره من المعادة والبغض والمخالفة وعدم الإتياع ، فلما كان الكفر المقابل للايمان ليس هو التكذيب فقط ، علم ان الايمان ليس هو التصديق فقط .

٤ - من المعلوم أن الإيمان في اللغة مشتق من الأمن الذي هو ضد الخوف ، فأمن أي صار داخلاً في الأمن فهو متضمن مع التصديق معنى آخر ، هو الائتمان والأمانة كما يدل علي ذلك الاشتقاق والاستعمال ، ولهذا قال إخوة يوسف ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ [يوسف : ١٧] أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين ، لأنهم لم يكونوا عنده مما يؤتمن على ذلك ، فلو صدقوا لم يأمن لهم ولم يثق بهم ولم يطمئن الي خبرهم وعليه فلا يقر لهم . أما التصديق فلا يتضمن شيئاً من ذلك .

بهذه الأمور تندفع دعوى القول بالترادف بين الايمان والتصديق ، وبناءً على ذلك فالإيمان ليس هو التصديق فقط وانما هو تصديق وأمن وطمأنينة ، وهو متضمن للالتزام بالمؤمن به سواء كان خبراً أو انشاء بخلاف لفظ التصديق فلا يتضمن شيئاً من ذلك ولعل ما ذهب إليه

شيخ الاسلام من تفسير لفظ الايمان في اللغة بالاقرار هو الصواب وذلك لقربه من لفظ آمن لأنه من المعلوم أن الايمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة والثقة اضافة إلى التصديق ، كما ان لفظ اقر مأخوذ من قر يقر ، وهو قريب من آمن يؤمن لكن الصادق يطمئن الي خبره ، والكاذب بخلاف ذلك ، كما أن المقر دخل في الاقرار ولفظ الاقرار يتضمن الالتزام على وجهين : أحدهما : الأخبار وهو من هذا الوجه كلفظ التصديق والشهادة ونحوهما وهذا الاقرار الذي يذكره الفقهاء في كتاب الاقرار .

الثاني : انشاء الالتزام وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾ [آل عمران : ٨١] فهذا الالتزام للإيمان والنصر للرسول وكذلك لفظ الايمان فيه اخبار وانشاء والتزام بخلاف لفظ التصديق المجرد^(١) .

فتفسير الايمان لغة بالاقرار أقرب من تفسيره بالتصديق ، لأن التصديق انما يطابق الخبر ، اما الإقرار فيطابق الخبر ويطابق الأمر يقول شيخ الإسلام : « فكان تفسير . - اي الايمان - بلفظ الاقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقا »^(٢) .

وقال ايضا : « ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق ، والإقرار ضُمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد »^(٣) .

فالذي يترجح لنا إذاً ان لفظة آمن لغة هي بمعنى أقر ، والايمان لغة هو الاقرار القلبي وهذا الإقرار مشتمل على أمرين .

أولهما : اعتقاد القلب وهو تصديقه بالأخبار .

ثانيهما : عمل القلب وهو إذعانه وانقياده للأوامر . هذا من جهة اللغة .

(١) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٤٤١ - ٤٤٦) ، شرح حدث جبريل (ص : ٤١٣ - ٤٢٠) .

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٦٣٧) .

(٣) كتاب الإيمان (ص : ٤٤٦) .

المبحث الثاني : الإيمان في الاصطلاح :

اختلفت عبارات أئمة السلف في تعريف الايمان وبيان حقيقته في الاصطلاح ولكنها ترجع في الحقيقة إلى أربع صيغ هي : أنه قول وعمل ، وقول وعمل ونية ، وقول وعمل واتباع السنة . وقول باللسان واعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح .

- قال الامام الخطابي : إن الايمان الشرعي اسم لمعنى ذو شعب وأجزاء له أعلى وأدنى فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها ، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي أجزاءها كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها ، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها ويدل ذلك علي قوله : « الحياء شعبة من الايمان » فأخبر أن الحياء احدى تلك الشعب «(١)» .

- وقال الامام محمد بن اسماعيل الأصبهاني المعروف بقوام السنة : « والايمان في لسان الشرع هو التصديق بالقلب والعمل بالاركان »(٢) .

- وقال الامام البغوي : « اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الايمان ... وقالوا : « إن الايمان قول وعمل وعقيدة »(٣) .

وقال الحافظ بن عبد البر : « أجمع أهل الفقه والحديث على أن الايمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية ... إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه ، فانهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً .. »(٤) .

وقال الامام الشافعي فيما حكاه عنه ابو القاسم اللالكائي : « ... وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركنا : أن الايمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة عن الآخر »(٥) .

(١) معالم السنن (٤ / ٣١٢) .

(٢) انظر : الحجة في بيان المحجة (١ / ٤٠٣) .

(٣) شرح السنة ١ / ٣٨ .

(٤) التمهيد (٩ / ٢٣٨ ، ٢٤٣) .

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥ / ٨٨٦) .

- وقال الامام البخاري : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدا منهم يختلف في ان الايمان قول وعمل يزيد وينقص» (١) .

والنصوص عن الأئمة كثيرة جدا في قولهم : إن الايمان قول وعمل ، نقل كثيرا منها المصنفون في عقيدة أهل السنة من الأئمة المتقدمين كالإمام اللالكائي وابن بطه والخلال وعبد الله بن أحمد وابن أبي عاصم .

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - مقصودا أئمة السلف في عباراتهم هذه بقوله : «والمقصود هنا ان من قال من السلف : الإيـمان قول وعمل أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح ، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر او خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب ، ومن قال : قول وعمل ونية ، قال : القول يتناول الاعتقاد - قول القلب - وقول اللسان .

وأما العمل فقد لا يفهم منه النية - عمل القلب - فزاد ذلك ، ومن زاد إتباع السنة ، فلأن ذلك كله لا يكون محبوبا لله الا باتباع السنة وأولئك لم يريدوا كل قول أو عمل ، وإنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال ، ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط فقالوا : بل هو قول وعمل .

والذين جعلوه أربعة ، بينوا مرادهم كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الايمان - ماهو « فقال : قول وعمل ونية وسنة ، لأن الايمان اذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر واذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق ، واذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة» (٢) .

وبهذا البيان الشافي يندفع ما قد يتوهم من خلاف بين عبارات أئمة السلف ، لأنها جميعاً تلتقي عند مفهوم واحد ، فجميعهم يقولون : لا بد من تصديق القلب واظهار هذا التصديق بالقول واللسان ، ثم التصديق العملي لذلك ، بالقيام بعمل ما أوجبه الله ورسوله من الأعمال الظاهرة والباطنة واجتناب ما نهى الله ورسوله عنه ، فأقولهم توافق الكتاب والسنة

(١) انظر : فتح الباري (١ / ٤٧) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٢٧١) .

قال الإمام الآجري : « ... ثم اعلموا انه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق الا أن يكون معه الايمان باللسان نطقاً ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح ، فإذا كملت فيه هذه الثلاث خصال ، كان مؤمناً ، دل علي ذلك القرآن والسنة وقول علماء المسلمين »^(١) .

وقال شيخ الاسلام : « كان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الايمان والعمل ، العمل من الايمان والايان من العمل .. فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها ، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله ، كان في الآخرة من الخاسرين ، وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف أنهم يجعلون العمل مصدقاً للقول »^(٢) .

ومن القائلين بأن الايمان قول وعمل الأئمة الثلاثة الإمام مالك والإمام والشافعي والامام أحمد بن حنبل وغيرهم من الأئمة ، فقد ذكر ابن بطه في الإبانة أقوال أئمة السلف وسرد أكثر من مائة وثلاثين اسماً ممن يقول بذلك ، وكذلك فعل الإمام اللالكائي^(٣) ونقل ذلك عنهم شيخ الاسلام ابن تيمية في كتاب الايمان^(٤) كما أن الامامين الجليلين الامام البخاري والامام مسلم قالاً بهذا القول في كتابيهما واستدلوا استدلالاً واضحاً على ذلك ، فقد رتب الإمام البخاري كتاب الايمان من صحيحه ترتيباً يدل على عقيدته في القول بركنية العمل في الايمان واستهل كتاب الايمان بقوله : وهو قول وفعل ويزيد وينقص ثم سرد أدلته على ذلك من الكتاب والسنة^(٥) .

ولابد من الاشارة إلى قول شيخ الإسلام أبو اسماعيل الهروي حيث قال : « الايمان تصديق كله » وذلك فيما ذكره عنه شيخ الإسلام^(٦) ، أقول : إن قوله لا يتنافى مع الأقوال المتقدمة والتي اتضح أن المراد منها واحد في المعني ، وكذلك تعبير الهروي هنا عن الايمان

(١) كتاب الشريعة (٢ / ٦١١) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٤٥١) .

(٣) انظر : الابانة ٢١ / ٨١٤ - ٨٢٦ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥ / ٩٦٠) .

(٤) كتاب الايمان (ص : ٤٧٢) .

(٥) انظر : فتح الباري (١ / ٤٧) .

(٦) انظر كتاب الايمان (ص : ٤٥٣) .

يلتقي معها في المفهوم المعنوي لأن مراده - والله أعلم - أن كل ركن من أركان الايمان يصدق عليه اسم التصديق كما أن إعتقاد القلب يعتبر تصديقا فكذلك القول باللسان يصدق هذا الاعتقاد ، ويبرز وجوده ، والعمل يدل على صدق الانسان فيما اعتقده بقلبه ، وأبرزه بلسانه فان الانسان اذا عمل بالواجبات وتفانى في عمله وأخلص ، فإن ذلك من أكبر البراهين على صدق ما ادعاه بلسانه واعتقده بقلبه .

يتضح لنا ما سبق ان حقيقة الايمان الشرعي مركبة من قول وعمل ، والقول قسمان : قول القلب وهو الاعتقاد ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الاسلام ، والعمل قسمان : عمل القلب وهو نيته واخلاصه ، وعمل الجوارح ، فإذا زالت هذه الأربعة زال الايمان بكماله ، واذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء ، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة ، واذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق ، فهذا موضع المعركة بين أهل السنة والمرجئة ، فأهل السنة مجمعون على زوال الايمان وانه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب ، وهو محبته وانقياده ، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول - ﷺ - ويقرون به سرا وجهرا ويقولون ليس بكاذب ولكن لا تتبعه ولا تؤمن به ، والمرجئة على خلاف ذلك .

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي :

عرفنا ان من معاني الايمان في اللغة الثقة والاقرار والطمأنينة والتصديق ، وان التصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح وهكذا الايمان في معناه الشرعي عبارة عن تصديق مخصوص وهو ما يعبر به عند أئمة السلف بقول القلب ، وهذا التصديق لا ينفع وحده بل لا بد من الانقياد والاستسلام وهو ما يسمى بعمل القلب ، ويلزم من ذلك قول اللسان وعمل الجوارح وهذه الأجزاء مترابطة لا غني لواحدة منها عن الأخرى ، من آمن بالله - عز وجل - فقد أمن من عذابه - إن شاء الله - .

وبعد ان اتضح لنا قول أئمة السلف - أهل السنة والجماعة - في بيان حقيقة الايمان وانه يتركب من أمور ثلاثة وهي التصديق بالقلب والاقرار باللسان ، والعمل بالجوارح وهي على

التفصيل تشتمل على خمسة أمور قول القلب وعمل القلب ، وقول اللسان وعمل اللسان ، وعمل الجوارح والأدلة على هذه كثيرة جدا .

المبحث الثالث : أدلة أهل السنة والجماعة على قولهم : الإيمان اعتقاد وقول وعمل :

منهج أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد واضح ، وهو الاعتماد على الكتاب وما صح عن النبي - ﷺ - ، فهم لا يعدلون عن النص الصحيح ولا يعارضونه بمعقول ولا بقول فلان وفلان وجميعهم يعلم أن الوحي الإلهي هو الذي يرسم للبشرية معتقدها الصحيح ، ويرشدها إلى سبيل الخير ومناهج التطبيق السوية ، أما العقل البشري فدوره يقوم على التفكير في آيات الله في الكون والحياة والدين والاعتبار بذلك ، وتمشيا مع هذا المنهج فإنهم لم يقولوا في حقيقة الإيمان القول الذي سبق بيانه إلا بعد استقراءهم لنصوص الكتاب والسنة ورأوا أن قولهم يسنده الدليل ويرشده الوحي .

الإيمان أصله في القلب :

سبق أن قلنا : إن الإيمان عند أهل السنة والجماعة اعتقاد بالقلب وهذا الاعتقاد يشتمل على أمرين : أحدها قول القلب ، والثاني عمل القلب .

وإيمان القلب ليس مجرد العلم والمعرفة والتصديق بالله تعالى والتصديق بخبر الرسول - ﷺ - بل لا بد مع ذلك من الانقياد والاستسلام والخضوع والإخلاص مما يدخل تحت عمل القلب من المحبة والتوكل والخوف والرجاء وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله ورسوله وجعلها جزءا من الإيمان .

قال تعالى : ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ [الحجرات : ١٤] . وقال تعالى : ﴿ ولكن الله حبيب اليكم الإيمان وزينه في قلوبكم ﴾ [الحجرات : ٧] وقال تعالى : ﴿ كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ [المجادلة : ٢٢] . وقال تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ [الزمر : ٣٣] . وقال تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ﴾ [الحجرات : ١٥] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَ ﴾ [الأنعام : ٥٢] .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل : ١٠٦] .

وقال - ﷺ - : « يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه » .

وقوله : - ﷺ - : « الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون ، شعبة ، أفضلها شهادة ألا لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »^(١) .

وفي حديث الشفاعة : « ... يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزيد شعيرة ... »^(٢) إلى غير ذلك من الأدلة التي تضيف الإيمان الى القلب وأن إيمان القلب شرط لا يصح الإيمان بدونه . يقول الامام محمد بن نصر المروزي : « أصل الإيمان التصديق بالله وبما جاء من عنده ، وعنه يكون الخضوع لله لأنه اذا صدق بالله خضع له ، وإذا خضع أطاع ... ومعنى التصديق هو المعرفة بالله والاعتراف له بالربوبية بوعدته ووعيده وواجب حقه وتحقيق ما صدق به من القول والعمل ... ومن التصديق بالله يكون الخضوع لله ، وعن الخضوع تكون الطاعات »^(٣) .

ويقول أيضا : « ... وإنما المعرفة التي هي إيمان ، هي معرفة تعظيم الله وجلاله وهيبته ، فإذا كان كذلك ، فهو المصدق الذي لا يجد محيصا عن الإجلال والخضوع لله بالربوبية ،

(١) سوف يرد تخريج الحديث في (ص : ٨) من النص المحقق .

(٢) سوف يرد تخريج الحديث في (ص : ١٢٣) من النص المحقق .

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٩٥) .

فبذلك ثبت أن الإيمان يوجب الإجلال لله والتعظيم له والخوف منه ، والتسارع اليه بالطاعة على قدر ما وجب في القلب من عظيم المعرفة» (١) .

وقال الإمام الآجري بعد ان أورد بعض الآيات التي سبق ذكرها : « فهذا مما يدل على أن على القلب الايمان وهو التصديق والمعرفة ، لا ينفع القول اذا لم يكن القلب مصدقاً بما نطق به اللسان مع العمل فاعلموا ذلك » (٢) .

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية : «الإيمان : أصله الايمان الذي في القلب ولا بد فيه من شيئين :

- تصديق القلب وإقراره ومعرفته ، ويقال لهذا : قول القلب .

- ولا بد فيه من عمل القلب مثل محبة الله ورسوله ، واخلاص العمل لله وحده ، وتوكل القلب على الله وحده ، وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله ورسوله ، وجعلها من الايمان ثم القلب هو الأصل فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن ضرورة ... » (٣) .

ويقول أيضاً : الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله والعمل تابع لهذا العلم ، والتصديق ملازم له ولا يكون العبد مؤمناً إلا بها ... » (٤) .

يتضح مما سبق من الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف، أن العلم والمعرفة والتصديق - التي هي قول القلب - إن لم يصحبها الانقياد والاستسلام والخضوع - الذي هو عمل القلب والجوارح - لم يكن المرأ مؤمناً بل تصديق هذا شر من عدمه ، لانه ترك الانقياد مع العلم والمعرفة .

والدليل على أن العلم والمعرفة وحدها لا تنفع صاحبها ، اقول الدليل علي ذلك ، انه وصف بها إبليس بقوله : ﴿ خلقتني من نار ﴾ [الأعراف : ١٢] وقوله : ﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين ﴾ [سورة ص : ٨٢] . فأخبر انه قد عرف أن الله خلقه ، ولم يخضع لأمره فيسجد لآدم كما أمره ، فلم تنفعه معرفته اذ لم يتبعها خضوع .

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧٧٥) .

(٢) كتاب الشريعة (٢ / ٦١٢) .

(٣) كتاب الايمان (ص : ٢٩١) .

(٤) كتاب الايمان (ص : ٥٨٤) .

يقول الإمام ابن القيم : « الإيمان : هو التصديق ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له ، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق ايمانا ، لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمدا رسول الله - ﷺ - كما يعرفون أبناءهم مؤمنين صادقين» (١) .

فأئمة السلف أكدوا على أهمية الخضوع والاستسلام والانقياد - عمل القلب والجوارح - وأنه أساس دعوة الأنبياء والرسل ، وأن قضيتهم مع أقوامهم دائما ليست قضية ذهنية تجريدية قضية المعرفة والعلم المجرد الذي هو قول القلب بل القضية في العمل عمل القلب والجوارح من الاخلاص لله والتوكل عليه والخوف منه واتباع رسوله - ﷺ - الذي هي توحيد الألوهية والمتابعة .

قال تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣] . وقال عز وجل : ﴿ وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾ [النمل: ١٤] .

الإيمان باللسان :

سبق أن بينا أن الايمان عند أهل السنة والجماعة يشتمل على الاعتقاد وقول اللسان والعمل بالجوارح ، وسبق أن بينا أدلتهم على ان الايمان أصله في القلب وأن ذلك الاستدلال يدل علي قول القلب وعمل القلب .

وهنا نبين أدلتهم على أن قول اللسان من الايمان وانه جزء مسمى الايمان والمقصود بقول اللسان : الأعمال التي تؤدي باللسان كالشهادتين والذكر والدعاء وتلاوة القرآن والصدق والنصيحة وغيرها من الأعمال ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لآنفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ﴾ * فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان تولوا فإنما هم في شقاق .. ﴿ [البقرة : ١٣٦ - ١٣٧] .

(١) كتاب الصلاة وحكم تاركها (ص : ٤٤ - ٤٥) .

قال الحلبي : « ... فأمر المؤمنين أن يقولوا : آمنا ثم أخبر بقوله تعالى : ﴿ فَإِن آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ [البقرة : ١٣٧] أن ذلك القول منهم ايمان ، وسمى قولهم مثل ذلك ايمانا ، اذا لا معني لقوله : ﴿ فَإِن آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ إلا فَإِن آمَنُوا بأن قالوا : « مثل ما قلتكم » فكانوا مؤمنين كما آمنتم فصح ان القول ايمان » (١) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين * فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ [غافر : ٨٤ - ٨٥] .

قال الحلبي أيضاً : « هذا الايمان منهم لما رأوا البأس لم ينقلهم من الكفر ولم ينفعهم ، فثبت انه لو كان قبلها لنفعهم بأن ينقلهم من الكفر إلى الإيمان ، وبذلك يكون هذا القول منهم لو كان قبل رؤية البأس لكان ايماناً » (٢) .

- ومن ذلك قوله - ﷺ - : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها » (٣) .

فقد أخبر - ﷺ - في هذا الحديث الشريف أن العصمة المزايلة - أي المفارقة - للكفر تثبت بالقول ، فبذلك يثبت أن القول ايمان ، لان الايمان هو العاصم من السيف (٤) .

وقد ذكر أئمة السلف عشرات الأحاديث التي تدل على أن قول اللسان جزء مسمى الايمان وعلقوا على بعضها وبعضهم سردها سرداً (٥) .

هذا ومما ينبغي أن يقرر هنا ، أن أهل السنة والجماعة اتفقوا على ان النطق بالشهادتين هما أصل قول اللسان بل إنهما شرط في صحة الايمان .

(١) المنهاج في شعب الإيمان (١ / ٢٦) .

(٢) المنهاج في شعب الايمان (١ / ٢٦) .

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الايمان ، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم (١ / ١١) .

ومسلم في كتاب الايمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ... (١ / ٥١) ، وأبوداود في أول كتاب

الزكاة (٢ / ٩٣) ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب مانع الزكاة (٥ / ١٤) ، وابن ماجه في كتاب الفتن ، باب

الكف عن من قال : لا إله إلا الله (٢ / ١٢٩٥) ، وسوف يرد في النص (ص : ٣٢٠) .

(٤) انظر : المنهاج في شعب الايمان (١ / ٢٧) .

(٥) انظر : كتاب الشريعة (٢ / ٦١٢ - ٦٢٠) .

يقول الإمام النووي : « واتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين ، على أن المؤمن الذي يحكم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار ، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الاسلام اعتقاداً خالياً من الشكوك ، ونطق بالشهادتين ، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً ... »^(١) ويقول معلقاً على حديث : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ... قال : وفيه أن الايمان شرطه الاقرار بالشهادتين مع اعتقادهما ، واعتقاد جميع ما أتى به النبي - ﷺ - »^(٢) .

ويقول شيخ الإسلام : « ان الذي عليه الجماعة : أن من لم يتكلم بالايمان بلسانه - أي بالشهادتين - من غير عذر لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة ، وإن القول من القادر عليه ، شرط في صحة الإيمان »^(٣) ويقول ايضاً : « وقد اتفق المسلمون على أن من لم يأت بالشهادتين فهو كافر »^(٤) وقال كذلك : « فأما الشهادتان اذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين وهو كافر باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير المسلمين »^(٥) .

ويقول الحافظ بن حجر معلقاً على حديث « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ... » قال : وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد »^(٦) .

ولا يخفى ان المقصود بالشهادتين ليس هو مجرد النطق بهما ، بل التصديق بمعانيهما واخلاص العبادة لله ، والتصديق بنبوة محمد - ﷺ - والاقرار ظاهراً وباطناً بما جاء به ، فهذه الشهادة هي التي تنفع صاحبها عند الله تعالى ، ولذلك ثبت في الأحاديث الصحيحة قوله - ﷺ - : « من قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه دخل الجنة »^(٧) وفي رواية : « صدقاً »^(٨) وفي رواية أخرى : « غير شك »^(٩) وفي أخرى : « مستيقناً »^(١٠) .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١ / ١٤٠) .

(٢) المصدر السابق (١ / ٢١٢) .

(٣) الصارم والمسلول (٣ / ٩٧٤) .

(٤) كتاب الايمان (ص : ٤٦١) .

(٥) شرح حديث جبريل (ص : ٤٤٤) .

(٦) فتح الباري (١ / ١٠٤) .

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٥ / ٢٣٦) وابن منده في كتاب الايمان (١ / ٢٣٠) .

(٨) أخرج هذه الرواية البخاري في كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قوما دون قوم ... فتح الباري (١ / ٢٢٦) .

(٩) أخرج هذه الرواية مسلم في كتاب الايمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١ / ٥٧) .

(١٠) أخرج هذه الرواية مسلم في كتاب الايمان باب الدليل على من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١ / ٦٠) .

يقول الامام محمد بن نصرالمرزوي : « ثم قال - ﷺ - في حديث ابن عباس لوفد عبدالقيس : « أمركم بالايان ، ثم قال : أتدرون ما الإيـمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله » فبدأ بأصله ، والشاهد بلا إله إلا الله هو المصدق المقر بقلبه ، يشهد بها لله بقلبه ولسانه يبتدئ بشهادة قلبه والاقرار به ثم يثنى بالشهادة بلسانه والاقرار به ... وليس كما شهد المنافقون إذ ﴿ قالوا نشهد إنك لرسول الله ﴾ [المنافقون : ١] .

والله يشهد إنهم لكاذبون ، فلم يكذب قولهم ، انه حق في عينه ، ولكن كذبهم من قولهم ، فقال : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله ﴾ [المنافقون : ١] أي كما قالوا ثم قال : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ [المنافقون : ١] فكذبهم من قولهم لا أنهم قالوا بألسنتهم باطلاً ولا كذباً ، وكذلك حين أجاب النبي - ﷺ - جبريل بقوله : « الإسلام شهادة ألا إله إلا الله » لم يرد شهادة باللسان كشهادة المنافقين ، ولكن أراد شهادة بدؤها من القلب بالتصديق بالله بأنه واحد» (١) .

أعمال الجوارح من الايمان :

عمل الجوارح هو العمل الذي لا يؤدي إلا بها ، مثل القيام والركوع والسجود والمشى في مرضاة الله كنقل الخطا الي المساجد والي الحج والجهاد في سبيل الله وغير ذلك من الأعمال التي تؤدي بالجوارح . وأعمال الجوارح لها منزلة عظيمة عند أئمة أهل السنة والجماعة ولذلك قالوا بأنها جزء مسمى الإيـمان - كما سبق أن رأينا - يوجد الإيـمان بوجودها وينقص بعدمها ، وكما كان المؤمنون متفاضلين في إيمانهم فإنهم متفاضلون في أعمالهم فمن كان أكثر طاعةً كان أكثر ايماناً ، ومن خلط الطاعات بالمعاصي كان أنقص إيماناً ممن أخلص الطاعات .

وأعمال الجوارح كثيرة يدل عليها حديث شعب الايمان ، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « الإيـمان بضع وسبعون شعبة ، أو بضع وستون شعبة

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧٠٧ - ٧٠٨) ، وانظر الصارم المسلول (٣ / ٩٦٧ - ٩٧٠) .

(٢) الحديث مخرج في النص المحقق (ص : ٨) .

فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناه إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الايمان»^(١) وهذا الحديث أصل في أن أعمال الجوارح من الايمان وإن كان يدل على غيرها من أعمال اللسان وأعمال القلوب .

وقد اعتنى الأئمة بهذا الحديث واعتبروه أصلاً لادخال الطاعات في الإيمان وعدوها من شعبه الكثيرة وأفوا في ذلك بعض المصنفات .

ومن اعتنى بهذه الشعب وألف فيها الامام اللالكائي المتوفى سنة (٤١٨ هـ) فقد ذكر في كتابه « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » اثنتين وسبعين خصلة من خصال الايمان ، وذكر تحت كل خصلة ما يناسبها من الآيات والأحاديث^(١) وقد حصرها الإمام الآجري في ست وخمسين موضعاً تقريباً حيث قال : واعلموا رحمننا الله تعالى وإياكم يا أهل القرآن ويا أهل العلم بالسنن والآثار ، ويا معشر من فقههم الله تعالى في الدين بعلم الحلال والحرام انكم إن تدبرتم القرآن كما أمركم الله تعالى ، علمتم أن الله تعالى أوجب على المؤمنين بعد إيمانهم به وبرسوله العمل ، وأنه تعالى لم يثن على المؤمنين بأنه قد رضي عنهم وأنهم رضوا عنه وآتابهم على ذلك الدخول إلى الجنة والنجاة من النار إلا بالإيمان والعمل الصالح ، فقرن مع الإيمان العمل الصالح ، ولم يدخلهم الجنة بالايمان وحده حتى ضم اليه العمل الصالح الذي وفقهم اليه فصار الايمان لا يتم لأحد حتى يكون مصدقاً بقلبه وناطقاً بلسانه وعاملاً بجوارحه، لا يخفى على من تدبر القرآن وتصفح حده كما ذكرت واعلموا رحمننا الله وإياكم اني قد تصفحت القرآن فوجدت ما ذكرته في سببه من خمسين موضعاً ..»^(٢) ثم بدأ بسرد تلك المواضع ويطول الحديث بنا لو ذكرناه ولكن من أراد الاطلاع عليها فليراجع كتاب الشريعة.

وعد الامام ابن بطة العكبري في كتابه « الابانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة » سبعين شعبة سردا دون ذكر أدلتها^(٣) ومن أكبر تلك المؤلفات كتاب المنهاج في شعب الايمان للإمام أبي عبد الله الحلبي واختصره الامام البيهقي في كتابه «الجامع في شعب

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥ / ٩١١ - ٩٤٠) .

(٢) كتاب الشريعة (٢ / ٦١٨ - ٦٣٢) .

(٣) انظر : الإبانة (٢ / ٦٥٠ - ٦٥٣) .

الايان » مع عنايته بأسانيد تلك الأحاديث خلافا للحليمي وقد عدوا من شعب الايمان سبعا وسبعين شعبة مع شرحها .

أما أبرز أدلة أهل السنة على أن أعمال الجوارح من الايمان فمنها :

- قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ﴾ * وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم ﴿ [الحج : ٧٧ - ٧٨] .
- قوله تعالى : ﴿ ألم ﴾ * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون * ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴿ [العنكبوت : ١ - ٣] .
- وقوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أؤذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله ﴾ [العنكبوت : ١٠] ، فقد أورد أبو عبيد القاسم بن سلام هذه الآيات مستدلا بها على أن العمل من الايمان فقال بعد أن أوردتها : « أفلم تراها سبحانه وتعالى قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل ، ولم يكتف منهم بالاقرار دون العمل ، حتى جعل أحدهما من الآخر ؟ فأى شيء يتبع بعد كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - ومنهاج السلف بعده الذين هم موضع القدوة والإمامة » (١) .

- ومن الأدلة أيضاً أن الله تعالى سمى الصلاة إيماناً وذلك في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم إن الله بالناس لرؤوف رحيم ﴾ [البقرة : ١٤٣] يقول ابن جرير في تفسيره : « قال أبو جعفر : قيل عني بالايان في هذا الموضع : الصلاة ثم ذكر من روى عنه ذلك ، فذكر أنه قول ابن عباس والبراء بن عازب وقتادة والسدي وذلك : « أنه مات على القبلة قبل أن تحول رجال قتلوا فلم يدروا ما يقولون فيهم فأنزل الله ﴾ ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ [البقرة : ١٤٣] ثم قال رحمه الله « فأخبر الله جل ثناؤه انه لم يكن ليبطل عمل عامل عمل له عملا وهو له طاعة ، فلا يثيبه عليه وان نُسخَ ذلك الفرض بعد عمل العامل اياه على ما كلفه من عمله » (٢) .

(١) كتاب الايمان (ص : ٦٦) .

(٢) تفسير الطبري (ص / ٢٠) وانظر : اسباب النزول للواحدي (ص : ٧٧) والدر المنثور للسيوطي (١ / ٣٥٢) .

وقال الحلبي : « أجمع المفسرون على أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس ، فثبت ان الصلاة ايمان وان ثبت ذلك فكل طاعة إيمان اذ لم أعلم فارقاً ، في هذه التسمية بين الصلاة وسائر العبادات » (١) .

- ومن الأدلة ايضاً حديث وفد عبد القيس الذي قال فيه - ﷺ - : « أمركم بالايمان بالله وحده وقال هل تدرون ما الايمان بالله وحده ؟ قالوا ، الله رسوله أعلم قال : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمس ما غنتم ... » (٢) .

فقد فسر النبي - ﷺ - للوفد الايمان هنا بنطق اللسان بالشهادتين وأعمال الجوارح من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وإعطاء الخمس من المغنم وهذا من أصح الأدلة على دخول أعمال الجوارح في مسمى الايمان حيث فسر النبي الايمان بذلك .

والحاصل أن أدلة السلف - على أن الأعمال ركن في الايمان - من الكتاب والسنة كثيرة جدا ولا داعي للاستطراد فليس غرضنا الاستقصاء وبيان طريقتهم في الاستدلال إذ أن آية واحدة واضحة الدلالة أو حديثاً واحداً صح عن رسول الله - ﷺ - برواية الرجال الاثبات يكفي أحدهما في الاستدلال ، وقد أتى على كثير من تلك الآيات والأحاديث الصحيحة شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابنا هذا الذي نقوم بتحقيقه .

ولعل ما نريده هنا هو عقيدة أئمة السلف والتي تتمثل في اعتقادهم أن الايمان مكون من ثلاثة أركان الاعتقاد بالجنان والقول باللسان والعمل بالأركان وأن اعتقاد القلب هو الأصل وأن قول اللسان شرط في صحة الايمان وأن أعمال الجوارح تصديق للإيمان الذي في القلب وهذا ان دل فإنما يدل على أنهم فهموا الاسلام فهما ايجابياً لا مجال للسلبية وترك العمل فيه اذ أن هذا الدين جاء ليعمل به ويتسابق في تلك الأعمال التي كُلفَ بها العباد .

(١) المنهاج (١ / ٣٧) .

(٢) الحديث مخرج في النص المحقق (ص : ٨) .

المبحث الرابع : أقسام المعاصي عند أهل السنة والجماعة :

ذهب جمهور أهل السنة والجماعة إلى انقسام المعاصي والذنوب إلى صغائر وكبائر ، وقد تظاهرت على ذلك دلائل كثيرة من الكتاب والسنة واجماع سلف الأمة فمن ذلك : قوله تعالى : ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما ﴾ [النساء : ٣١] ففي هذه الآية نهى الله تعالى عن الكبائر ووعد من انتهى عنها أن يكفر عنه ما دونها وهذا يدل على أن هناك من الذنوب ما هو من الكبائر وما هو دون الكبائر التي هي الصغائر .

- ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ [الشورى : ٣٧] ، وفي هذه أيضا دلالة على انقسام الذنوب والمعاصي إلى كبائر وإلى ما دونها وهي الصغائر .

- من ذلك ايضا قوله - ﷺ - : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ، إذا اجتنبت الكبائر »^(١) .

ففي هذا الحديث إشارة إلى أن المعاصي تنقسم إلى ما تكفره الصلوات الخمس ، أو صلاة الجمعة أو صوم رمضان أو غير ذلك مما جاء به الأحاديث الصحيحة التي تفيد ان تلك الأعمال تكفر ما دون الكبائر ، وإلى ذنوب كبائر لا تكفرها الصلوات الخمس ولا صلاة الجمعة ولا صوم رمضان وان افاد غير ذلك الحديث ان الحج يَجِبُ ما قبله ، فأفاد ذلك أن الذنوب تنقسم الى ما يكفر وهو الصغائر وإلى ما لا يكفر بالصلاة والجمعة والصوم وان كفر بغيرها وهي الكبائر .

- ومن ذلك ايضا حديث أبي بكر عن أبيه قال : كنا عند رسول الله - ﷺ - فقال : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ (ثلاثاً) الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور وقول الزور ، وكان رسول الله - ﷺ - متكئا فجلس ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت »^(٢)

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب الصلوات الخمس (٢٠٩ / ١) من حديث أبي هريره رضي الله عنه .

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب عقوق الوالدين من الكبائر (٤٠٥ / ١٠) فتح الباري ، ومسلم في كتاب الايمان باب الكبائر وأكبرها (٩١ / ١) .

ففي هذا الحديث خص النبي - ﷺ - الكبائر من بين الذنوب ، ولو كانت الذنوب كلها كبائر لم يكن لتخصيصه الكبائر وجه . فالنصوص السابقة - كما هو واضح - صريحة في انقسام الذنوب التي هي دون الشرك بالله إلى كبائر وصغائر .

ونقل عن بعض الأشاعرة إنكارهم تقسيم الذنوب الى صغائر وكبائر ، وقالوا : إن سائر الذنوب كبائر وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها كما يقال : القُبلة المحرمة صغيرة باضافتها إلى الزنا وكلها كبائر ، واستدلوا بقول ابن عباس : « كل ما نهى الله عنه كبيرة » (١) .

والذين قالوا هذا من الأشاعرة ، أبو اسحاق الاسفراييني والباقلاني وامام الحرمين وابن القشيري وتقي الدين السبكي وحكاه ابن فورك عن الأشاعرة واختاره في تفسيره (٢) .

ولا شك ان ما ذهبوا إليه باطل لمخالفته لنصوص الكتاب والسنة الدالة على تقسيم الذنوب الى صغائر وكبائر (٣) . أما استدلالهم بقول ابن عباس ، فيمكن الاجابة عنه ، بأنه ورد عنه ايضا انه قال : « كل ما توعد الله عليه بالنار كبيرة » (٤) فالأولى حمل القول الأول على أنه نهى خاص وهو الذي قُرِنَ به وعيد ، فيحمل مطلق كلامه - رضي الله عنه - على مقيدته جمعا بين القولين ، كما يمكن حمل هذا القول على تعظيم حرمان الله والترهيب من ارتكابها ، أما أن كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة فهو مخالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصغائر والكبائر (٥) .

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٥ / ٤٠) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٢ / ٩٢) وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات إلا أن الحسن مدلس وقد عنعنه (مجمع الزوائد) (١ / ١٠٣) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢ / ٤٩٩) الي عبد بن حميد وابن المنذر وقال الحافظ في الفتح : أخرجه اسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين الي ابن عباس (١٠ / ٤١٠) .

(٢) انظر الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيثمي (١ / ٥) .

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١١ / ٦٥٧) .

(٤) قال الحافظ : « اخرج هذا الأثر ابن أبي حاتم من وجه اخر متصل لا بأس برجاله » . انظر : فتح الباري (١١ / ٦٥٧) .

(٥) انظر : فتح الباري (١٠ / ٤١٠) .

وإذا ثبت انقسام المعاصي الى صغائر وكبائر فقد اختلف العلماء في تعريف الكبيرة
اختلافا كبيرا فبعضهم يعبر عن جانب منها من خلال الاستدلال ببعض النصوص دون بقيتها
فقد قيل في تعريفها :

- الكبائر كل ذنب ختمه الله تعالى بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب ، روى هذا عن ابن
عباس وسعيد بن جبير والحسن البصري (١) .

- وقيل : هي ما أوعد الله عليه بنار أو حد في الدنيا (٢) .

- وقيل هي كل جريمة تؤذن بقلة اكرثا مرتكبها بالدين ورقاقه الديانة ، وهذا تعريف
إمام الحرمين (٣) .

- وقيل : هي كل معصية يقدم المرء عليها ، من غير استشعار خوف وحادار ندم ،
كالتهاون بارتكابها والمتجرئ عليه اعتياداً ، فما اشعر بهذا الاستخفاف والتهاون فهو كبيرة ،
وما يحمل على فلتات اللسان ، ولا ينفك عن تندم يمتزج بها وينغص التلذذ بها فهذا لا يمنع
العدالة فليس بكبيرة هذا قول أبي حامد الغزالي (٤) .

- وقيل الكبيرة : ما اتفقت الشرائع على تحريمه (٥) .

- وقيل الكبيرة : كل ذنب كَبُرَ وَعَظُمَ عَظْمًا يَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَبِيرِ وَوَصَفَ
بكونه عظيماً على الاطلاق ، وله امارات منها : ايجاب الحد ، والايعاد عليه بالعذاب بالنار أو
نحوها في الكتاب والسنة ، ومنها وصف فاعلها بالفسق نصاً ، ومنها اللعن ، كلعن الله
سبحانه وتعالى من غير منار الارض ، وهذا قول أبي عمرو بن الصلاح (٦) .

(١) انظر تفسير الطبري (٥ / ٤٢) ، وفتح الباري (١٠ / ٤١٠) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢ / ٨٠) .

(٣) انظر فتح الباري (١٠ / ٤١٠) وشرح النووي على مسلم (٢ / ٨٥) .

(٤) انظر : الزواجر (١ / ٧) .

(٥) انظر مجموع الفتاوى (١ / ٦٥٦) .

(٦) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم (١ / ٨٦) .

- وقال العزّ بن عبد السلام : إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر ، فاعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها ، فإن نقصت عن أقل مفسد الكبائر ، فهي من الصغائر وان ساوت أدنى مفسد الكبائر وأرّبت - أي زادت - عليها فهي من الكبائر (١) .

- وذهب الامام الطبري إلى تعريف الكبيرة بالعد من غير ضبطها بحد ، فقال : وأولى ما قيل في تأويل الكبائر بالصحة ، ما صح به الخبر عن رسول الله - ﷺ - دون ما قاله غيره (٢) .

- وقيل الكبيرة : ما وجبت فيه الحدود ، أو توجه اليه الوعيد وهو معنى قول القائل كل ذنب خُتِمَ بلعنه أو غضبه أو نار فهو من الكبائر ، وهذا قول الماوردي من أئمة الشافعية وورد مثله عن الامام أحمد (٣) وهو ما رجحه شيخ الاسلام ابن تيمية لعدة اعتبارات منها :

١ - انه يشمل كل ما ثبت في النصوص أنه كبيرة كالشرك والقتل والزنا ... وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة ويشمل ما ورد فيه الوعيد ، كالفرار من الزحف واكل مال اليتيم ويشمل كل ذنب تُوعِدَ صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ، وما قيل فيه من فعله فليس منا ، وما ورد فيه من نفي الايمان عمن ارتكبه ، لأن النفي لا يكون لترك مستحب ولا فعل صغير ، بل لفعل كبيرة .

٢ - أنه المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين بخلاف غيره .

٣ - ان هذا الضابط يمكن التفريق به بين الصغائر والكبائر .

٤ - ان الله تعالى قال : ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً ﴾ [النساء : ٣١] فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات ، واستحقاق الوعد الكريم ، وكل من وعد بغضب الله أو لعنته أو نار ، أو حرمان جنته أو ما يقتضي ذلك ، فإنه خارج عن هذا الوعد فلا يكون من مجتنب الكبائر ، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد ، لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتنب الكبائر ، اذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق أن يعاقب عليه ، والمستحق ان يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه (٤) .

(١) انظر قواعد الاحكام في مصالح الآنام (٢٣ / ١) .

(٢) انظر تفسر الطبري (٨ / ٢٥٣) .

(٣) انظر العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء (٣ / ٩٤٦) وفتح الباري (١٠ / ٤١١) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (١١ / ٦٥٤ - ٦٥٥) .

٥ - ان هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكر الله ورسوله في الذنوب ، فهو حد متلقي من خطاب الشارع وما سوى ذلك متلقي من رأي السائل وذوقه والرأي والذوق بدون دليل شرعي لا يجوز (١).

ومهما يكن من تعدد الآراء حول بيان حد الكبيرة والتفريق بينها وبين الصغيرة ، فإنه ينبغي أن ينبه الي أن المخالفة لأوامر الله تعالى ونواهيه قبيحة جدا بالنسبة الى عظمة الباري جل جلاله، ولكن بعضها لا شك أعظم من بعض وانها تنقسم بهذا الاعتبار الى ماتكفره بعض العبادات مما وردت به الأحاديث، وإلى ما لا يمكن تكفيره ، لكن هذا لا يخرج الصغائر عن كونها قبيحة بالنسبة الى جلال الله تعالى ، فإنها صغيرة بالنسبة إلى ما فوقها ، لكنها أقل قبحا، ويكون تكفيرها سهلا، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، فإنه قد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء من الله ، وعدم المبالاة وترك الخوف ما يلحقها بالكبائر ، وقد يقترن بالكبيرة من الحياء والخوف والخشية ما يلحقها بالصغائر، وهذا مرجعه إلى ما يقوم بالقلب وعلى هذا فليس للكبائر عدد محدد حتى قال عبدالله بن عباس هي إلى السبعين أقرب، وما ورد عن النبي - ﷺ - من مثل قوله : « اجتنبوا السبع الموبقات .. » الحديث .

وأخبار الله عن أكبر الكبائر وانها الشرك بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور وغيرها أما الشرك فلانزاع في أنه كفر يخرج من الملة ، وهو أكبر المعاصي مطلقا ، وانما قرنت به بقية المعاصي في السنة على سبيل التشنيع زجرا عن ارتكابها .

المبحث الخامس : حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة :

من الأصول الاعتقادية عند أهل السنة والجماعة المجمع عليها عندهم ، عدم تكفير مرتكب الكبيرة ، وعدم خلوده في النار إن دخلها ما لم يستحل ، وقد اتفق المتقدمون منهم والمتأخرون على هذا . فمن أتى بكبيرة من الذنوب يسمى فاسقا أو مؤمنا ناقص الايمان ، وأنه لا يخرج من الايمان بسبب كبريته ولا يخلد في النار بسبب ذلك ، بل هو تحت مشيئة الله ان شاء عفا عنه بفضله وكرمه وادخله الجنة من أول الأمر وان شاء عذبه بقدر ذنبه ، ثم أدخله الجنة ، فمن عصي الله فقد عرض نفسه لعقوبة الله وعذابه ، فأهل السنة لا ينفون عنه الايمان أصلا ،

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١ / ٦٥٤ - ٦٥٥)

ولا يثبتون له الايمان كاملاً وانما يقولون : هو مؤمن بايمانه فاسق بكبيرته وحكمه في الآخرة تحت مشيئة الله ان شاء عفا عنه وغفر له فيدخله الجنة ابتداء وان شاء عذبه بقدر معصيته ثم يخرج من النار ويدخله الجنة .

يقول الامام أبو اسماعيل الصابوني : « ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وان أذنب ذنوبا كثيرة صغائر كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها ، وان خرج من الدنيا غير تائب منها ، ومات على التوحيد والاخلاص ، فإن أمره الى الله - عز وجل - إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً ، غير مبتلي بالنار ، ولا معاقب على ما ارتكبه من الذنب واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار ، وان شاء لم يعف عنه وعذبه مدة بعذاب النار ، وان عذبه لم يخلد فيها، بل اعتقه وأخرجه منها الى نعيم دار القرار» (١) .

ويقول الامام البغوي : « اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج عن الايمان بارتكاب شيء من الكبائر ، اذا لم يعتقد إباحتها ، وإذا عمل شيئاً منها فمات قبل التوبة ، لا يخلد في النار كما جاء به الحديث ، بل هو إلى الله ، ان شاء عفا عنه ، وان شاء عاقبه بقدر ذنوبه ثم أدخله الجنة برحمته» (٢) .

وقال الامام ابن بطة : « وقد أجمعت العلماء - لا خلاف بينهم - انه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب ولا نخرجه من الاسلام بمعصية نرجو للمحسنين ونخاف على المسيء» (٣) .

ويقول الامام أبو جعفر الطحاوي : « وأهل الكبائر من أمة محمد - ﷺ - في النار لا يخلدون اذا ماتوا وهم موحدون ، وإن لم يكونوا تائبين ، بعد ان لقوا الله عارفين (٤) وهم في مشيئته وحكمه ، ان شاء غفر لهم وعفاهم بفضله ، كما ذكر الله عز وجل في كتابه ﴿ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء : ٤٨] وان شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته ، وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يعيهم الى جنته» (٥) .

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (٧١ - ٧٢) .

(٢) شرح السنة (١ / ١٠٣) .

(٣) الشرح والابانة (ص : ٢٦٥) .

(٤) لو قال مؤمنين بدل عارفين لكان أولى لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر، والذين يكتفون بالمعرفة فقط في الحكم بالإيمان هم الجهمية، ولعل الطحاوي كان يقصد مؤمنين ولكنها سبقة لسان .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٢٤) ط التركي ، والأرناؤوط .

ويقول شيخ الإسلام : « إنهم - يقصد أهل السنة الجماعة - لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب إشارة إلى بدعة الخوارج الذين يكفرون بمطلق الذنوب ، فأما أصل الايمان الذي هو الاقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقا به وانقيادا له ، فهذا أصل الايمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن ... فعلم ان الايمان يقبل التبعيض والتجزئة ، وان قليله يخرج الله به من النار من دخلها ، ليس كما يقوله الخارجون عن مقاله اهل السنة : إنه لا يقبل التبعيض والتجزئة ، بل هو شيء واحد اما ان يحصل كله أو لا يحصل منه شيء » (١) .

وهكذا نرى أئمة السلف يقررون أن المذنب إن تاب فتوبته مقبولة ، وإن مات ولم يتب ، فأمره يفوض الى الله ان شاء عذبه بعدله ، وإن شاء عفا عنه بفضلته ، لكن إن عُدَّ فان تعذيبه يختلف عن تعذيب الكافر ، فالمؤمن يعذب ليُطَهَّر من الآثام التي ارتكبها ، وقد ذكر الامام أبو اسماعيل الصابوني الفرق بين العذابين عن شيخه أبي الطيب سهل بن محمد الصعلوكي حيث قال - رحمه الله - « المؤمن المذنب وان عُدَّ بالنار ، فإنه لا يلقي فيها إلقاء الكفار ، ولا يبقى فيها بقاء الكفار ، ولا يشقى فيها شقاء الكفار ، ومعنى ذلك : أن الكافر يسحب على وجهه الى النار ويلقى فيها منكوسا في السلاسل والأغلال والانكال الثقال ، والمؤمن المذنب اذا ابتلى في النار ، فإنه يدخل النار كما يدخل المجرم في الدنيا السجن على الرجل من غير إلقاء وتنكيس أو معنى قوله : لا يلقي في النار القاء الكفار أن الكافر يحرق بدنه كله ، وكلما نضج جلده بدل جلدا غيره ليزوق العذاب ... وأما المؤمنون فلا تفتح وجوههم النار ولا تحرق اعضاء السجود منهم اذ حرم الله على النار اعضاء السجود ، ومعنى قوله : ولا يبقى في النار بقاء الكفار ، ان الكافر يخلد فيها ولا يخرج منها أبدا ، لا يُخَلد والله من مذنبى المؤمنين في النار أحدا » (٢) .

هذا حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة أما حكمه واسمه في الدنيا فقد قرر أئمة السلف أنه لا يجوز لنا أن نسلب المذنب الموحد اسم الايمان بالكلية ، بل ليقولون : إنه مؤمن بايمانه فاسق بكبيرته ويستحق من المعاملة باسم الاسلام ما يستحقه سائر المسلمين ، يقول شيخ

(١) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٣١١، ٣٣١) .

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص : ٧٢ - ٧٣) .

الاسلام ابن تيمية حول تسمية فاعل الكبيرة وحكمه واسمه في الدنيا: « والتحقق ان يقال : إنه مؤمن ناقص الإيمان مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ولا يعطي الاسم المطلق ... ، واسم الايمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله ، لأن ذلك ايجاب عليه وتحريم عليه وهو لازم له كما يلزم غيره وانما الكلام في اسم المدح المطلق وعلى هذا فالحطاب بالايمان يدخل فيه ثلاث طوائف ، يدخل فيه المؤمن حقا ، ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة ، وان كان^(١) في الآخرة في الدرك الأسفل من النار ، وهو في الباطن ينفي عنه الإسلام والايمان ، وفي الظاهر يثبت له الإسلام والايمان الظاهر ، ويدخل فيه الذين أسلموا ولم تدخل حقيقة الايمان في قلوبهم ، لكن معهم جزء من الايمان ، وإسلام يثابون عليه كأهل الكبائر ، ثم قد يكونون مفترطين فيما فرض عليهم وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر لكن يعاقبون على ترك المفروضات ، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم فإنهم قالوا : آمنا من غير قيام منهم بما أمروا به باطنا وظاهرا^(٢) .

وقد استدل أهل السنة على ما ذهبوا اليه بأدلة كثيرة منها :

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨] . فحكم الله في هذه الآية بأن الشرك غير مغفور للمشرك اذا مات غير تائب منه ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] فان تاب من شركه وآمن بالله فما وقع منه قبل التوبة مغفور له ، فثبت ان الشرك الذي أخبر الله انه لا يغفره هو الشرك الذي لم يُتَبَّ منه ، وأخبر الله في الآية أيضا أنه يغفر ما دون الشرك لمن أتى بما دون الشرك ومات غير تائب منه ، لأنه لو أراد أن يغفر ما دون الشرك للتائب ، دون من لم يتب ، لكان قد سوى بين الشرك وما دونه ، ولو كان كذلك ، لم يكن لفصله بين الشرك وما دونه معنى^(٣) .

يقول ابن جرير : « أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله ان شاء عفا عنه ، وان شاء عاقبه مالم تكن كبيرة شركا بالله^(٤) .

(١) في جميع نسخ كتاب الايمان « كانوا » والصواب ما أثبت وهو ما يقتضيه السياق .

(٢) كتاب الإيمان (ص : ٣٧٧) النص المحقق .

(٣) انظر : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦١٧) ، وانظر اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الاسماعيلي (ص : ٦٤) .

(٤) انظر : تفسير الطبري (٥ / ١٢٦) .

واستدلوا أيضاً بحديث ابي هريرة الذي في غزوة تبوك ، وجاء في آخره أن رسول الله - ﷺ - قال : « أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلقي الله بهما عبد غير شاك فيحجب عن الجنة » (١) وبحديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « يقول الله عز وجل : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وازيد ... إلى أن قال : ومن لقينني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة » (٢) .

يقول الحافظ بن رجب : « ... فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض ، وهو ملؤها أو ما يقاربها خطايا ، لقيه الله بقرابها مغفرة ، لكن هذا مع مشيئة الله - عز وجل - فإن شاء غفر له ، وإن شاء أخذه بذنوبه ثم كان عاقبته ان لا يدخل في النار ، بل يخرج منها ثم يدخل الجنة » (٣) . فهذه النصوص - التي سبقت - تدل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة وعلى أن من قال لا إله إلا الله مخلصاً من قبله دخل الجنة إن مات على ذلك .

- والتي منها ايضاً حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - ان النبي - ﷺ - قال وحوله عصابة من أصحابه : « بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ... إلى أن قال فمن وقي منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله ، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه » (٤) .

قال محمد بن نصر المرزوي : ففي هذا الحديث دالتان على أن السارق والزاني ومن ذكر في هذا الحديث غير خارجين من الايمان بأسره .

إحداهما قوله : فمن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، والحدود لا تكون كفارة إلا للمؤمنين ... فإذا غفر له أدخله الجنة ولا يدخل الجنة من البالغين المكلفين إلا المؤمن .

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب ارداف الرجل خلف الرجل (١٠ / ٣٩٧) ، فتح الباري ، ومسلم في

كتاب الايمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١ / ٥٧) .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء ، باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله (٤ / ٢٠٦٨) .

(٣) جامع العلوم والحكم (ص : ٣٧٤) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الايمان باب (١٨) (١ / ٦٤) ، الفتح ، ومسلم في كتاب الحدود باب الحدود كفارات

لأهلها (٣ / ١٣٣٣) .

- الثانية : قول - ﷺ - : « إن شاء غفر له وإن شاء عذبه هو نظير قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء : ٤٨] ... وأن يغفر ما دون ذلك الشرك لمن يشاء ، ممن مات وهو غير تائب ، ولا جائز أن يغفر له ويدخله الجنة إلا وهو مؤمن »^(١) .

وقال النووي : « فهذا الحديث مع قول الله عز وجل : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء : ٤٨] مع اجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أهل الكبائر - غير الشرك - لا يكفرون بذلك ، بل هم مؤمنون ناقصوا الايمان ، ان تابوا اسقطت عقوبتهم وان ماتوا مُصْرَبِينَ على الكبائر كانوا في المشيئة ، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً ، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة^(٢) » .

- واستدل أهل السنة بقول الله تعالى أيضاً : ﴿ وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين * إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ﴾ [الحجرات ٩ - ١٠] .

- وبقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فمن عفى له من أخيه شيء ﴾ [البقرة : ١٧٨] .

— أقول يستدل شيخ الاسلام ابن تيمية بهذه الآيات على أن أهل السنة لا يُكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر بل الاخوة الايمانية ثابتة مع المعاصي ... ولا يسلبون الفاسق الملقى اسم الايمان بالكلية ويقولون : هو مؤمن ناقص الايمان ، او مؤمن بايمانه فاسق بكبيرته فلا يعطي الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الإسم عنه^(٣) .

- ويستدل أهل السنة بما شرعه الله على بعض الكبائر من اقامة الحدود وايجاب الكفارات وهذا ما يدل على فساد قول من يكفر مرتكب الكبيرة ، اذ لو كان السارق

(١) انظر : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦١٦) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢ / ٤١) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٥١ - ١٥٢) .

والقاذف، والمرتد سواء في الحكم لما اختلف الحد في كل منهما يقول شيخ الاسلام: «... بل القرآن والنقل المتواتر عنه يبين أن هؤلاء - يقصد السارق والقاذف وشارب الخمر - لهم عقوبات غير عقوبة المرتدين عن الاسلام، كما ذكر الله في القرآن، جلد القاذف والزاني وقطع يد السارق، وهذا متواتر عن النبي - ﷺ - ولو كانوا مرتدين لقتلهم فكلا القولين - أي قول الخوارج والمرجئة - مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الاسلام» (١).

ويقول بن ابي العز « ونصوص الكتاب والسنة والاجماع، تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد فدل على أنه ليس بمرتد» (٢).

- ويستدلون ايضا بما ورد من نصوص صريحة في خروج من دخل النار من الموحدين بالشفاعة وبغيرها، وهذا يوضح لنا عدم كفر مرتكب الكبيرة وعدم خلوده في النار اذ لو كان كافراً لما خرج من النار يقول ابن الوزير: « وأحاديث الشفاعة المصرحة بخروج الموحدين من النار قاطعة في معناها بالاجماع وهي قاطعة في ألفاظها لوردهما عن عشرين صحابيا أو تزيد في الصحاح والسنن والمسانيد واما شواهدا بغير الفاظها فقاربت خمسمائة حديث» (٣).

ومن ذلك حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال: « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بره من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير» وفي رواية « من إيمان» (٤).

ومن ذلك ايضا أحاديث شفاعة النبي - ﷺ - في أهل الكبائر الذين دخلوا النار ان يخرجوا منها، والذي فيها حديث أبي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله - ﷺ -: « لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة ان شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا» (٥).

(١) كتاب الإيمان (ص ٤٣٨ - ٤٣٩) النص المحقق.

(٢) شرح الطحاوية (٢ / ٤٤٣). ط التركي والارناؤوط.

(٣) ايثار الحق على الخلق (ص: ٢٩٥).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الايمان باب زيادة الايمان ونقصانه (١ / ١٠٣)، ومسلم في كتاب الايمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة (١ / ١٨٢).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الايمان باب اختباء النبي - ﷺ - دعوة الشفاعة لأمته (١ / ١٨٩).

والأحاديث في هذا الباب كثيرة ويطول الحديث بذكرها لو أردنا سرد جميع ما استدل به أئمة السلف لتقرير هذا الأصل العظيم في هذه المسألة فهي كثيرة جدا ، وكلها تدل على أن مرتكب الكبيرة مؤمن وأنه معرض لعقاب الله ، وان عوقب فانه لا يُخلد في النار بل يخرج منها إلا أنه وردت بعض النصوص فهم منها بعض المبتدعة انها تخالف مذهب أهل السنة في هذا الباب ، والحقيقة انهم أوتوا من جهة سوء فهمهم أو سوء قصدهم لأنهم نظروا إلى جانب من النصوص وتركوا جوانب أخرى فبعضهم نظر إلى بعض الآيات والأحاديث السابقة فأخذوا منها جانب الوعد والرجاء ، والبعض الآخر نظر إلى بعض آيات وأحاديث العذاب فأنما انزل الله الخوف ، مهدي ، الله أها السنة الـ القهار الحق والصواب فهذه

ومن ذلك ايضا : قوله تعالى: ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ﴾ [النساء : ٩٣] وقوله - ﷺ - : « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه »^(١) .

وقوله - ﷺ - : « من شهد أن لا إله إلا الله وان محمدا رسول الله حرم الله عليه النار »^(٢) .

فهذه النصوص تمسك بها بعض أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في تحريم دخول القاتل ، ومن لا يأمن جاره بوائقه الجنة ، وتمسك المرجئة بالحديث الثالث وقالوا انه لا يضر مع الإيمان ذنب ، وأن من اذنب لا يدخل النار ، كما أن الكافر لا تنفعه الطاعة ، أما أهل السنة فهداهم الله الى الجمع بين تلك النصوص ، فقد قال ابن جرير - رحمه الله - في تفسير آية القتل بعد أن استعرض الأقوال في تفسيرها : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب : قول من قال : معناه ، ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، ولكنه أي الله سبحانه وتعالى يعفوا ويتفضل على أهل الايمان به وبرسوله فلا يجازيهم بالخلود فيها ، ولكنه - عز ذكره - إما أن يعفوا بفضل فلا يدخله النار ، وإما أن يدخله اياها ثم يخرجها منها بفضل رحمته ، لما سلف من وعده عباده المؤمنين بقوله : ﴿ قل لعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ [الزمر : ٥٣]^(٣) .

وقال الحافظ بن حجر : « وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ماورد من ذلك على التغليظ وصححو توبة القاتل كغيره ، وقالوا معنى قوله فجزاؤه جهنم ، أي ان شاء ان يجازيه تمسكاً بقوله تعالى في سورة النساء ايضا : ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء : ٤٨] ومن الحجة في ذلك حديث الاسرائيلي الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ، ثم أتى بتمام المائة فقال له : لا توبة ، فقتله فأكمل به مائة ، ثم جاء آخر فقال : ومن يحول بينك وبين التوبة^(٤) وهو مشهور قال : وإذا ثبت ذلك لمن قبلنا من غير هذه الأمة فمثله لنا أولى ، لما خفف الله لنا من الأثقال التي كانت على من قبلنا^(٥) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الايمان ، باب بيان تحريم ايداء الجار (٦٨ / ١) .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الايمان ، باب الدليل علي أن من مات على التوحيد دخل الجنة (٥٨ / ١) .

(٣) تفسير الطبري (٦٩ / ٩) .

(٤) أخرج ما يدل على ذلك مسلم في كتاب التوبة ، باب قبول توبة القاتل وان كثر قتله (٢١١٨ / ٤) من حديث ابي سعيد الخدري - ري الله عنه - .

(٥) انظر فتح الباري (٤٩٦ / ٨) .

الفصل الثاني

المذاهب في الإيمان

ويتكون من سبعة مباحث

المبحث الأول : مذهب الخوارج

المبحث الثاني : مذهب المعتزلة

المبحث الثالث : مذهب المرجئة

المبحث الرابع : مذهب الجهمية

المبحث الخامس : مذهب الكرامية

المبحث السادس : مذهب الأشاعرة

المبحث السابع : مذهب الماتريدية

وقع الخلاف بين الفرق والطوائف في حقيقة الإيمان ، واختلفوا اختلافاً جوهرياً في كون الأعمال داخلة في مسمى الايمان ، وكذلك اختلفوا في حكم مرتكب الكبيرة ، واختلفوا في ثمرات الخلاف في تلك المسألة ، في مفهوم زيادة الايمان ونقصانه وفي حكم الاستثناء فيه وكان خلافهم في مسألة الصلة بين الإسلام والايمان خلافاً صورياً لفظياً ، ويمكن تقسيم تلك المذاهب الى سبعة على سبيل الاجمال وهي :

١ - قول أهل السنة والجماعة وجماهير السلف وهو أن الايمان قول واعتقاد وعمل ، قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، ومرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته وفي الآخرة تحت المشيئة ويجوزون الاستثناء في الايمان وأن الإسلام والايمان اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا .

٢ - قول الخوارج والمعتزلة وهؤلاء يقولون : الإيمان قول وإعتقاد وعمل ، وأما مرتكب الكبيرة فهو :

أ - في الدنيا عند المعتزلة ليس بمؤمن ولا كافر ، بل هو في منزلة بين منزلتين ، ومن ثم فليس مباح الدم والمال وأما عند الخوارج فهو كافر مباح الدم والمال .

ب - وأما حكمه في الآخرة فقد اتفق الخوارج والمعتزلة على أنه مخلد في النار مستحق للوعيد كالكفار . أما زيادة الايمان ونقصانه ، فالإيمان عندهم كل لا يتجزأ اذا ذهب بعضه ذهب كله ، وانه لا يقبل التبعض ومن هنا كان الاخلال بالعمل ، وارتكاب الكبائر عندهم مخرجاً من الملة على اختلاف في تسميته كافراً ، فالخوارج قطعوا بكفره والمعتزلة نازعوا في الاسم فقالوا : هو في منزلة بين المنزلتين .

أما في موضوع الاستثناء فإن المعتزلة يجوزون الاستثناء كما ذهب إليه أهل السنة .

٣ - قول مرجئة الفقهاء من أتباع أبي حنيفة : أن الإيمان قول واعتقاد ، وأما الأعمال فغير داخلة فيه وأما حكم مرتكب الكبيرة عندهم فهو موافق لمذهب أهل السنة .

وقولهم في زيادة الايمان ونقصانه ، أنه : لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه ، وقالوا في الاستثناء بمثل ما قاله أهل السنة .

٤ - قول الجهمية والمرجئة : والايان عندهم هو المعرفة فقط ، وما عداه من تصديق القلب واقاراره من القول والعمل فغير داخل في الايمان ، وهذا قول جهم . ولازم قوله : أن إبليس وفرعون ومن شابههم ممن عرف الله، وعاند فسب الله ورسوله ، وعاداهم وقتل الأنبياء وهدم المساجد واهان المصاحف أنه مؤمن كامل الايمان .

٥ - قول الماتريدية : والايان عندهم هو التصديق ، وأما قول اللسان فهو دليل عليه ، وأما حكمه في الآخرة فمن لم يوافق قوله ما في قلبه من الاعتقاد الصحيح - كالمناق - فهو مخلد في النار أما زيادة الايمان ونقصانه فقد قالوا بعدم زيادة الايمان ونقصانه وقالوا بتحريم الاستثناء في الايمان وذلك ناتج عن قولهم بأن الايمان هو التصديق .

٦ - قول الكرامية : والايان عندهم قول باللسان فقط وهذا لإثبات ايمانه في الدنيا ، أما في الآخرة فمن لم يوافق قوله ما في قلبه من الاعتقاد الصحيح ، كالمناق فهو مخلد في النار

٧ - قول الكلاية والأشاعرة ولهم في الايمان قولان :

أحدهما : أنه قول واعتقاد وعمل وهذا قول أبي علي الثقفي والقلاسي وأبو بكر بن مجاهد وهو أحد قولي أبي الحسن الأشعري الذي ذكره في كتاب المقالات ضمن مقالة أهل الحديث وقال : انه بكل ما قالوه يقول.

ثانيهما : القول الثاني الذي ذكره في كتاب الموجز ووافق عليه جمهور أصحابه من الأشاعرة المنتسبين اليه كالباقلاني والجويني وابن فورك وغيرهما وهو أن الايمان مجرد تصديق القلب ومعرفته لكن يختلف تعبير هؤلاء ، فتارة يقولون : هو المعرفة كقول جهم ، وتارة يقولون هو التصديق .

أما مذهبهم في مرتكب الكبيرة فهو موافق لقول أهل السنة والجماعة .

ويلاحظ أن القول الثاني الذي ذكره الأشعري في كتاب الموجز وتبعه عليه أكثر أتباعه هو الذي اشتهر وهو الذي نصره أئمتهم ممن جاء بعد الأشعري وهو الذي استقر عليه المذهب .

ولعل كثرة هذه الأقوال جعلت شيخ الإسلام ابن تيمية - لما رأى تلك الكثرة - يضع تأصيلات وقواعد في باب الايمان ذكر معظمها في كتاب الايمان بناها على استقرار جيد لما ورد في النصوص الشرعية لألفاظ الأسماء والأحكام وما شابهها ذكر من خلالها تحقيقات في أصول الخلاف في هذه المسائل وتفاوت الفرق في مدى التزامها بلوازم أقوالها .

وليس القصد هنا استيقاء هذه القواعد والتأصيلات وإنما يمكن الإشارة إلى لمحات تتعلق بالخلاف في مسألة الايمان فقط من ذلك :

١ - ما ذكره - رحمه الله - من أن الأصل الذي نشأ بسببه النزاع في مسألة الايمان بين جميع الفرق والطوائف هو التزام بعضهم أو أكثرهم بمسألتين أو شبهتين :
الأولى : تصورهم ان الإيمان كل لا يتجزأ إذا زال بعضه زال كله .

الثانية : قولهم إنه لا يمكن أن تجتمع عند الانسان طاعة ومعصية ، وايمان وكفر وإسلام ونفاق ، بل إذا وجد أحدهما إنتفى الآخر .

فلما استقرت هذه الشبهات لديهم وخالفهم فيها أهل السنة صارت الأقوال في مسائل الايمان ثلاثة أقوال :

القول الأول : قول الخوارج والمعتزلة ، وهؤلاء قالوا : ثبت بالأدلة أن الأعمال شرط في صحة الإيمان ومن ثم من تركها فقد ترك بعض الايمان ، والقاعدة عندهم ان الايمان اذا زال بعضه زال باقيه ، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق أو إيمان وكفر ومن ثم لم يقولوا بجواز تبعض الايمان لا في الاسم ولا في الحكم فرفعوا عن صاحب الكبيرة صفة الايمان بالكلية هذا في الاسم ، وأوجبوا له الخلود في النار ، وهذا في الحكم .

القول الثاني : قول المرجئة وهؤلاء قالوا : قد علمنا يقينا أن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار ، بل يخرجون منها ، كما تواترت بذلك النصوص ، كما أن الاجماع حاصل علي أنهم ليسوا كفاراً مرتدين .

فقالوا : لو أدخلنا الأعمال في حقيقة الايمان والقاعدة عندهم أن الإيمان كل لا يتجزأ اذا ذهب بعضه ذهب باقيه ولوجب اذا فعل المؤمن ذنباً وزال بعض ايمانه ، أن يزول كله فيخلد في النار ، وهذا خلاف ماتواترت عليه النصوص ، لهذا أخرجوا الأعمال من مسمى الايمان لثلاث

يؤدي ترك بعضها إلى زوال الايمان بالكلية ومن ثم الخلود في النار ، وهذا مخالف للنصوص وهم ثلاثة أصناف .

- صنف يقول : الإيمان مجرد ما في القلب وبعضهم يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر المرجئة ، ومنهم من لا يدخلها في الايمان كجهم وأتباعه .

- وصنف آخر يقولون : ان الإيمان مجرد قول اللسان وهو قول الكرامية كما سبق حكايته قريبا .

- وصنف آخر يقولون: هو تصديق القلب وقول اللسان وهذا المشهور عن مرجئة الفقهاء^(١).

فهؤلاء المرجئة نازعوا في الاسم لا في الحكم ، فقالوا في الحكم : يجوز أن يكون صاحب الكبيرة مثابا معاقباً ، وبعضهم يقف في نفوذ الوعيد ، فلا يجوز إنفاذ الوعيد في حق أحد من أصحاب الكبائر ، كما قاله من قاله من المرجئة والأشاعرة ، هذا حكمه في الآخرة .

أما اسمه في الدنيا فمنعوا التبويض في الايمان ، فقالوا : لا يجوز أن يكون معه بعض الايمان دون بعض لأن القاعدة عندهم : أنه لا يمكن أن يجتمع عند الانسان طاعة ومعصية اذا وجد أحدهما انتفى الآخر .

القول الثالث : قول أهل السنة والجماعة ، فقد قالوا بجواز التبويض في الاسم والحكم فيكون مع الرجل بعض الايمان أو كله ، ويثبت له من حكم أهل الايمان وثوابهم بحسب ما معه من الإيمان كما يثبت له من العقاب والجزاء بحسب ما عليه . وقالوا ايضا : إنه يجتمع عند الانسان طاعة ومعصية ، وايمان وكفر أصغر ، واسلام ونفاق عملي بحسب ما معه من الطاعات والمعاصي ، فهو في الدنيا - اذا فعل كبيرة - مؤمن ناقص الايمان ، وفي الآخرة تحت مشيئة الله إن شاء عذبه ، وإن شاء عفا عنه ، مع القول بالوعيد المجلل لأهل الكبائر ، فيدخل بعضهم النار ، لكن لا يخلدون فيها^(٢) .

بعد هذا التحليل الدقيق لمنشأ الخلاف بين الفرق والطوائف كما أشار إليها شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - نذكر أقوال الفرق في الايمان بالتفصيل فنقول :

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٠٤) من النص المحقق .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٤٦ - ٣٥٠ ، ٦٠٩ - ٦٢٣) النص المحقق ، شرح العقيدة الأصبهانية (ص : ٥٧٠ - ٥٧٧)

تحقيق السعوي ، مجموع الفتاوى (٧/٥١٠ - ٥٢٠ ، ١٣/٤٨ - ٤٩ ، ١٩/٢٧٠ - ٢٧٦) .

المبحث الأول : مذهب الخوارج :

الخوارج فرقة من أشهر الفرق الإسلامية وأولها ظهوراً إذ تذكر كتب التاريخ أنهم ظهوروا إثر حادثة التحكيم حين رفع معسكر معاوية - رضي الله عنه - المصحف على أسنة الرماح ونادوا بتحكيم كتاب الله تعالى ، فأجابهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى ذلك وكان من الأمر ما كان ، وكان من نتيجة ذلك ، خروج جماعة من معسكر علي - رضي الله عنه - وانحازوا إلى حروراء معلنين سخطهم على علي حين رضي بالتحكيم ، وانتقدوا عليه التحكيم وأموراً أخرى كانت ذريعة لهم في خروجهم وانفصالهم وإعلانهم العداء له ولمعسكره ، فأرسل اليهم عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - فناظرهم ورجع منهم من رجع وبقي كثير منهم ، فقاتلهم علي - رضي الله عنه - وحروبه معهم مبسوطة في كتب التاريخ (١) .

ولهم ألقاب كثيرة منها المارقة والشراه والحرورية والمحكّمة والخوارج .

قولهم في الايمان :

ذهب الخوارج إلى أن الايمان يتركب من ثلاثة أمور تصديق الجنان ، واقرار اللسان وعمل الجوارح ، وهو كل عمل خير فرضاً كان أو نفلاً مع ترك الكبائر ، والايمان عندهم لا يزيد ولا ينقص وأن من ارتكب كبيرة ثم مات عليها ولم يتب منها فهو كافر مخلد في الآخرة في النار ، وانكروا أن تكون هناك صغيرة وكبيرة وقالوا : بأن الكل كبيرة وبناءً على هذا تجرأ الخوارج على الصحابة فكفروا علماً وعثمان ومعاوية وأصحاب الجمل وصفين والحكمين وكل من رضي بالتحكيم فهو كافر ، وقتلوا بعض الصحابة واستحلوا دماء المسلمين وأعراضهم (٢) .

واستدل الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة بالنصوص الواردة بكفر العصاة فمن ذلك قوله تعالى في تارك الحج : ﴿ ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

(١) انظر : تاريخ الطبري (٥ / ٤٩) ، تاريخ ابن كثير (٧ / ٢٧٨) .

(٢) انظر الفصل لابن حزم (٣ / ٧٣) ، وأصول الدين للبغدادي (ص : ٢٤٩) والتبصير في الدين للإسفرائيني

وقوله تعالى فيمن حكم بغير ما أنزل الله : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ [المائدة : ٤٤] .

وقوله تعالى فيمن ارتكب كبيرة : ﴿ ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ﴾ [النور: ٥٥] وبقوله - ﷺ - « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » (١) . وقوله - ﷺ - : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » الحديث (٢) . قالوا فإذا أطلق على العصبي اسم الكفر، ونفى الايمان عن زنى وسب أخاه وقاتله ، فمن لم يكن مؤمناً ، فهو كافر (٣) .

غير أن ما ذهب اليه الخوارج ليس هو قول جميع فرقهم ، إذ أن النجدات من الخوارج لم يوافقوا على اطلاق اسم الكفر على كل مذنب ، بل قالوا : انه كافر كفر نعمه لا كفر شرك ، ووافقهم على ذلك الإباضية في كونه كافر كفر نعمه لا كفر شرك ، إلا أن النجدات على استحلال دمه وماله وعرضه والاباضية يقولون : بأنه تحل موارثته ومناكحته وأكل ذبيحته وانه ليس مؤمناً على الإطلاق ولا كافراً على الإطلاق .

أما الصفرية منهم ، فيرون أن الذنوب التي فيها حد مقرر لا يتجاوز بمرتكبها ما سماه الله به من أنه زان أو سارق أو قاذف ، وأنه لا يباح قتل نساء مخالفينهم ولا أطفالهم . وكل ذنب ليس فيه حد مقرر في الشريعة مثل الإعراض عن الصلاة مرتكبه كافر ، ولا يسمون مرتكب واحد من هذين النوعين جميعاً مؤمناً (٤) .

(١) سيأتي تخريجه في تحقيق النص (ص : ٣٨٦) .

(٢) سيأتي تخريجه في تحقيق النص (ص : ١٤) .

(٣) انظر : الفصل : (٥ / ٧٣) .

(٤) انظر الفصل لابن حزم (٥ / ٧٣) ، التبصير في الدين (ص : ٣١) .

المبحث الثاني : مذهب المعتزلة :

المعتزلة فرقة من أشهر الفرق الإسلامية وأقدمها ظهوراً ، فقد ظهوروا في أيام عبد الملك بن مروان المتوفى سنة (٨٦هـ) وهشام بن عبد الملك المتوفى سنة (١٢٤هـ) بعد ظهور الخوارج والمرجئة وسمواً بذلك لاعتزالهم مجلس الحسن البصري بزعامته واصل بن عطاء الغزال ويسمون بالقدرية لقولهم بأن العبد يخلق فعله ، ويلقبون بأصحاب العدل والتوحيد ، والعدلية . وهم اثنا عشر طبقة ، يعدون الصحابة هم الطبقة الأولى منهم وآخرهم أصحاب القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥هـ) صاحب المغني وشرح الأصول الخمسة ، وهم فرق كثيرة لكن يجمعهم : القول بالأصول الخمسة التي هي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا قال احد من الناس بهذه الأصول كما هي عندهم فهو المعتزلي (١).

قولهم في الايمان :

يرى المعتزلة ان الايمان الشرعي المعتبر مركب من ثلاثة أجزاء ، اعتقاد القلب ، وقول اللسان وعمل الجوارح . يقول أحمد بن يحيى بن المرتضى : « أجمعت المعتزلة على أن الإيمان قول ومعرفة وعمل » (٢) ويقول القاضي عبد الجبار بن أحمد : « الايمان عند أبي علي وأبي هاشم ، عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل ، واجتناب المقبحات ، وعند أبي الهذيل : عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل واجتناب المقبحات » (٣) .

وما ذهب اليه المعتزلة في تعريف الايمان موافق لما ذهب إليه السلف أهل السنة والجماعة لكن يختلفون عنهم في بيان حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة ، كما سنبينه في موضعه .

(١) انظر طبقات المعتزلة لابن المرتضى (ص : ٣) والانتصار لأبي الحسين الخياط (ص : ١٢٦) والملل والنحل

لشهرستاني (٤٨/١) الفرق بين الفرق (ص : ١٧٩) .

(٢) طبقات المعتزلة (ص : ٨) .

(٣) شرح الأصول الخمسة (ص : ٧٠٧) وانظر الفصل لابن حزم (١٧٧ / ٥) المقالات للأشعري (١ / ٣٢٩) ، ط

محمد محي الدين عبد الحميد .

إما أدلتهم على ما ذهبوا إليه فكثيرة ، منها ما ذكره القاضي عبد الجبار حيث استدل بقوله تعالى : ﴿ انما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ﴾ الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقا ﴿ [الأنفال : ٢ - ٤] .

يقول القاضي : « هذه الآية تدل على أن الإيمان ليس هو القول باللسان ، أو اعتقاد القلب ، على ما ذهب المخالف إليه ، ولكنه كل واجب وطاعة ، لأنه تعالى ذكر في صفة المؤمنين ما يختص بالقلب ، وما يختص بالجوارح فاشترك الكل في أنه من الطاعات والفرائض» (١) .

قولهم في الصلة بين الإسلام والإيمان :

يذهب المعتزلة إلى أن الإيمان والإسلام مترادفان فهما اسمان لمسمى واحد ، عندما يذكر الإسلام فيراد به الإيمان ، وعندما يذكر الإيمان فيراد به الإسلام أيضا ، لأنهما جعلاً اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم • يقول القاضي عبد الجبار : « قولنا مؤمن من الأسماء التي نقلت من اللغة إلى الشرع وصار بالشرع اسماً لما يستحق المدح والتعظيم ، كما أن قولنا مؤمن ، جعل بالشرع اسماً لمن يستحق التعظيم . والإجلال ، فكذلك قولنا مسلم جعل بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم حتى لا فرق بينهما إلا من جهة اللفظ» (٢) .

وقال أيضا : « ومما يدل على أن الدين والإسلام واحد ، قوله تعالى : ﴿ ومن يستغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] والمعلوم أنه لو اتخذ الإيمان ديناً لقبيل منه» (٣) .

واستدلوا أيضا بقوله تعالى : ﴿ فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ﴾ [الذاريات : ٣٥ - ٣٦] ، قال القاضي عبد الجبار « فلو لم يكن احدهما هو الآخر ، لكان لا يصح الاستثناء على هذه الوجه» (٤) .

(١) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص : ٣١٢) .

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص : ٧٠٥) .

(٣) المصدر السابق (ص : ٧٠٥) .

(٤) المصدر السابق (ص : ٧٠٦) .

فقد جعل المعتزلة الإسلام مثل الإيمان فكما أن الإيمان تصديق وقول وعمل ويزيد وينقص فكذلك الإسلام .

قولهم في زيادة الايمان ونقصانه :

يذهب المعتزلة الي القول بزيادة الايمان ونقصانه لا على النحو الذي يقول به أهل السنة والجماعة من زيادة الايمان في القلب بزيادة أعمال الجوارح ، وإنما قالوا زيادة الايمان هي زيادة التكليف من حيث الكم لا من حيث الكيف . يقول القاضي عبد الجبار : « فإن قال افتقولون في الايمان إنه يزيد وينقص ؟ قيل : نعم ، لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به والواجب على بعض المكلفين أكثر من الواجب على غيره فهو يزيد من هذا الوجه ، وقد وصف الله تعالى الصلاة بذلك فقال : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ [البقرة : ١٤٣] كما وصفه دينا فقال : ﴿ وذلك دين القيمة ﴾ [البينة : ٥] وقال - ﷺ - : « لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن »^(١) فجعل من الايمان ترك السرقة فبطل قول المرجئة في أن الإيمان قول فقط أو قول واعتقاد وانه لا يزيد ولا ينقص وعلى هذا المذهب يصح تفاضل العباد في الايمان فيكون ايمان الرسول عليه السلام أعظم من ايمان غيره على قولنا ، وعلى قولهم لا يصح^(٢) .

ويحتجون ايضا على الزيادة والنقصان بقوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ [الأنفال : ٢ - ٣] .

قال : « إن هذه الآية تدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله ، لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير فتجب صحة الزيادة والنقصان ، وإنما يمتنع ذلك لو كان الايمان خصلة واحدة هو القول باللسان، أو اعتقادات مخصوصة بالقلب »^(٣) .

(١) سيأتي تخريجه في تحقيق النص (ص : ١٤) .

(٢) المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد (١ / ٢٤٧) .

(٣) متشابه القرآن (١ / ٣١٣) .

نستنتج من هذا أن المعتزلة يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه من ناحية التكاليف ، فالزيادة والنقصان شيء نسبي بين المكلفين ، فذاك الشخص ايمانه أكثر من ايمان هذا لأن ذاك الشخص كُفِّ بِشْيءٍ زائد لم يكلف به الآخر ، والآخر غير مؤاخذ على تركه لأنه لم يكلف به لعدم قدرته عليه أو لوجود مانع من ذلك ، فالزيادة في الكم لا في الكيف والذي يظهر أن قولهم يشبه قول المرجئة في القول بأن الإيمان القلبي لا يزيد ولا ينقص لأن التكليف فيه واحد على المكلفين جميعاً فزيد أكثر إيماناً من عمرو لأن زيدا غني فهو مكلف بأمر زائد وهو الزيادة التي لم يكلف بها عمرو ، لفقره والشخص الواحد لا يزيد ايمانه بالطاعة وينقص بالمعصية لأن المعصية امر يخرج من الايمان فهو في منزلة بين المنزلتين .

ويظهر أيضاً أن المعصية لا اعتبار لها في زيادة الايمان ونقصانه ، لأنها عندهم تخرجه من الايمان الى منزلة بين منزلتين ، وتخلّده في النار في الآخرة .

قولهم حكم مرتكب الكبيرة :

يرى المعتزلة أن المعاصي تنقسم إلى صغائر وكبائر ، وكما دلت عليه النصوص الشرعية بقوله تعالى : ﴿ ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾ [الكهف : ٤٩] . وقوله تعالى : ﴿ وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ﴾ [الحجرات : ٧] .

فالمعاصي منها ما يكون كفراً ، ومنها ما يكون فسقاً ومنها ما يكون عصيانياً ، والصغيرة عند المعتزلة كما يقول القاضي عبد الجبار : هي ما يكون ثواب فاعله أكثر من عقابه إما محققاً وإما مقدراً ، والكبيرة هي ما يكون عقاب فاعله أكثر من ثوابه إما محققاً وإما مقدراً ، واحترز بقوله : اما محققاً أو مقدراً عن الكافر ومن لم يطع أبداً فإنه قد وقع في الصغيرة والكبيرة على معنى أنه لو كان له ثواب لكن يكون محبطاً بما ارتكبه من المعصية ، أو يكون عقاب ما أتى به من الصغيرة ، مكفراً في جنب ما يستحقه من الثواب (١) .

وأما حكم الصغائر عندهم فيدور على ثلاثة أقوال .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص : ٦٣٢) .

الأول : أن الله يغفر الصغائر اذا اجتنبت الكبائر تفضلا .

الثاني : أن الله يغفر الصغائر اذا اجتنبت الكبائر باستحقاق .

الثالث : أن الله لا يغفر الصغائر إلا بالتوبة (١) .

وهذا الذي ذهب اليه المعتزلة ناشئ عن قولهم بوجوب الصلاح والأصلح على الله سواء كان ذلك بالتفضل او الاستحقاق ، أما القول الثالث ، فإنه يجعل الصغيرة بمنزلة الكبيرة في عدم الغفران إلا بالتوبة .

أما الكبائر فيرى المعتزلة أنه مرتكبها لا مؤمن ولا كافر ، بل له اسم بين الاسمين ، وحكم بين الحكمين ، فلا يكون اسمه اسم الكافر ، ولا اسمه اسم المؤمن ، وإنما يسمى فاسقا ، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ، ولا حكم المؤمن ، بل يفرد له حكم ثالث وهذا الحكم هو ما يسمى : بالمنزلة بين المنزلتين (٢) وذلك ان الإيمان عندهم عبارة عن خصال خيرة ، إذا اجتمعت في شخص سمى ذلك الشخص مؤمنا وهو اسم مدح ، والذي يفعل الكبيرة لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح فلا يسمى مؤمنا ، وليس هو بكافر ايضا ، إنما يعامل في الدنيا معاملة المسلمين فتجوز مناكحته وموارثته ودفنه في مقابر المسلمين ، أما حكمه في الآخرة فهو الخلود في النار لأن من دخل النار لا يخرج منها ، والمؤمن لا يدخل النار .

يقول القاضي عبد الجبار : « الذي يدل على أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا هو ما قد ثبت من انه لا يستحق بارتكاب الكبيرة الذم واللعن والاهانة ، وثبت أن اسم المؤمن صار بالشرع اسما لما يستحق المدح والتعظيم والموالاتة فإذا ثبت هذان الأصلان ، فلا اشكال في أن صاحب الكبيرة لا يجوز ان يسمى مؤمنا ... أما الدليل على أن مرتكب الكبيرة لا يسمى كافرا ، فهو أنه جعل الكافر في الشرع اسما لمن يستحق العقاب العظيم ، ويختص بأحكام مخصوصة نحو المنع من المناكحة والموارثة .. اذا ثبت هذا ، ومعلوم أن صاحب الكبيرة من لا

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٢) .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص : ٦٩٧) .

يستحق العقاب العظيم ولا تجرى عليه هذه الأحكام ، فلم يجزان يسمى كافرا(١) .

وقالوا ايضا : « الأمة مجمعة على أن من أتى كبيرة أوترك طاعة فريضة كالصلاة والزكاة والصيام من أهل الملة فهو فاسق ، واختلفوا في كونه مؤمنا ، واختلفوا في غير ذلك من أسمائه فالحق هو ما أجمعوا عليه والباطل هو ما اختلفوا فيه ففي اجماعهم الحجة والبرهان »(٢) .

هذا عن حكمه واسمه في الدنيا ، اما حكمه في الآخرة ، فمن استوعب عمرا في طاعة الله ، ثم قارف كبيرة ولم يوفق الى التوبة عنها ، مات على هذه الحال ، فهو مخلد مع المشركين(٣) .

وقد استدلل المعتزلة على خلود من ارتكب الكبيرة في النار حيث قالوا : « العاص لا يخلو حاله من أحد أمرين : أما أن يعفى عنه ، أو لا يعفى عنه ، فإن لم يعف عنه ، فقد بقي في النار خالدا ، وهو الذي نقوله ، وان عفى عنه فلا يخلو اما أن يدخل الجنة أولا يدخل الجنة ، فإن لم يدخل الجنة لم يصح ، لأنه لا دار بين الجنة ولنار ، فإذا لم يكن في النار وجب أن يكون في الجنة لا محالة . واذا دخل الجنة فلا يخلو ، إما أن يدخلها مثابا أو متفضلا عليه ، ولا يجوز أن يدخل الجنة متفضلا عليه ، لأن الأمة اتفقت على أن المكلف اذا دخل الجنة فلا بد أن يكون حاله متميزاً عن حال الولدان المخلدين وعن حال الأطفال والمجانين ، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثابا لأنه غير مستحق ، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح »(٤) .

نخرج من هذا أن المعتزلة بنوا حكمهم على مرتكب الكبيرة على أن القبيح والحسن عقليان وان الله لا يفعل القبيح فيجب عليه ان يجعله خالدا في النار ولا يجوز على الله أن يعفو عنه .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٧٠٢-٧١٢) .

(٢) رسائل العدل والتوحيد (١ / ١٣٠) .

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص : ٦٦٦) .

(٤) شرح الأصول الخمسة (ص : ٦٦٦) .

قولهم في الاستثناء في الايمان :

يذهب المعتزلة إلى وجوب الاستثناء في الإيمان ، حيث ذكر القاضي عبد الجبار أنهم لا يجيزون غير الاستثناء فقال : « من ذلك الكلام في أحدنا هل يجوز أن يقول : أنا مؤمن ان شاء الله تعالى ؟ والأصل فيه أنه يجوز ، بل لا يجوز خلافه » (١) .

فهذا صريح في أن المعتزلة يوجبون الاستثناء في الايمان .

المبحث الثالث : مذهب المرجئة :

المرجئة نسبة إلى الأرجاء ، والأرجاء لغة التأخير يقال : أرجأ الأمر أخره . وترك الهمز لغة فيه ، وقوله تعالى ﴿ قالوا أرجه ... ﴾ ﴿ وقالوا أرجه ﴾ [الأعراف : ١١١] وفيها قراءتان ، وقوله : ﴿ ترجى من تشاء منهم ﴾ [الأحزاب : ٥١] وقرئ : « ترجى » بغير همز . قال الزجاج والهمز أجود ، قال : وأرى ترجى مخففاً من ترجى لمكان تؤوى » (٢) .

الأرجاء في الاصطلاح يطلق على عدة معان :

أولاً : على من يؤخر أمر علي وعثمان - رضي الله عنهما - فلا يتولونهما ولا يتبرؤون منهما ، فمن قال ذلك يرى تأخير أمرهما ويضادون لمن يكفرهما أو يغلو فيهما أو أحدهما ، وكذلك من يرى تقديمهما وفضلهما ووجوب موالاتهما .

الثاني : من يؤخر العمل والطاعة عن الايمان .

الثالث : يطلق على من قال بتأخير حكم العاصي إلى يوم القيامة ليكون تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه ، دون الجزم بأحد الأمرين .

هذا وقد تعارف أهل السنة والجماعة ومعظم من كتب في الفرق على تسمية كل من أخر العمل عن الركنية في الإيمان ، وعدم ادخاله في مسمى الايمان - أقول اتفقوا على تسمية من يقول بذلك مرجئاً .

(١) شرح الأصول الخمسة (ص : ٨٠٣) .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢ / ٢٠٦) ، لسان العرب (١ / ٨٤) مادة أرجأ .

يقول الإمام ابن جرير : « إن المرجئة هم قوم موصوفون بارجاء أمر مختلف فيما ذلك الأمر . والصواب من القول في المعنى الذي من أجله سميت المرجئة مرجئة أن يقال : ان الإرجاء : معناه ما بيننا قبل من تأخير الشيء .

فمؤخر أمر عثمان وعلي - رضي الله عنهما - إلى ربهما ، وتارك ولايتهما والبراءة منهما مرجئ ، ومؤخر العمل والطاعة عن الايمان ، ومرجئهما عنه فهو مرجئ ، غير أن الأغلب من استعمال أهل المعرفة بمذاهب الناس المختلفين في الديانات في دهرنا هذا ، هذا الاسم فيمن كان من قوله : الايمان قول بلا عمل ، وفيمن كان من مذهبه ان الشرائع ليست من الايمان ، وان الايمان انما هو التصديق بالقول دون العمل المصدق بوجوده » (١) .

والي هذ القول ذهب الإمام سفيان بن عيينه كما حكاه عنه الإمام ابن جرير حيث قال : الارجاء على وجهين : قوم ارجأوا أمر عثمان وعلي فقد مضى أولئك ، فأما المرجئة اليوم فهم قوم يقولون : الإيمان قول بلا عمل فلا تجالسوهم ... » (٢) .

وكذلك قال الحافظ بن حجر (٣) . والذي يظهر من الكلام السابق أن المرجئة نوعان :

- نوع يؤخر أمر علي وعثمان والمتقاتلين بعد عثمان وعدم تولي أحد منهم وهؤلاء إنقضى أمرهم كما نص على ذلك الامام سفيان بن عيينه .

- نوع يؤخرون العمل عن مسمى الايمان وهو المعنى المتعارف عليه في اصطلاح العلماء ثم هذا النوع ينقسم إلى قسمين .

- قسم يؤخرون العمل ويخرجونه من مسمى الايمان ، ويقصرون الايمان على التصديق والإقرار وهؤلاء هم مرجئه الفقهاء .

- وقسم حصر الايمان في التصديق القلبي ، أو المعرفة فقط وهؤلاء هم مرجئة المتكلمين .

يؤكد هذا التقسيم شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول : « والمرجئة ثلاثة أصناف :

(١) تهذيب الآثار (٢ / ١٨١ - ١٨٢) .

(٢) تهذيب الآثار (٢ / ١٨١) .

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري (١ / ٢١٣)

– الذين يقولون : الايمان مجرد ما في القلب .

ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة - كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه .

ومنهم من لا يدخل أعمال القلوب في مسمى الايمان كجهم ومن اتبعه كالصالحى وهذا هو الذي نصره هو وأكثر أصحابه يقصد الأشعري والأشاعرة والكلابية .

– القول الثاني : قول من يقول الايمان هو مجرد قول اللسان ، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية .

– القول الثالث : قول من يقول الايمان تصديق القلب ، وقول اللسان ، هذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم يعني ابا حنيفة وأصحابه(١) .

وشيخ الإسلام هنا يوافق الأشعري فيما ذهب اليه في تقسيمه للمرجئة لكنه يعده ويعد الكلابية ، ممن نصر قول جهم بن صفوان والجهمية ، من المرجئة وكذلك يوافق ابن حزم فيما ذهب اليه حيث انه شنع عليه ونقده نقداً شديداً في كتابه الفصل(٢) .

والمرجئة فرق قديمة وكثيرة عدد منهم الأشعري اثنتى عشر فرقة هي : اليونسية اتباع يونس ابن عون النميري، والعبيدية أصحاب عبيد المكتئب، والغسانية أصحاب غسان الكوفي، والثوبانية أصحاب أبي ثوبان المرجئ ، التومنية أصحاب أبي معاذ التومني ، والصالحية ، أصحاب صالح بن عبيد ، والجهمية أصحاب جهم بن صفوان الترمذي ، والنجارية اتباع الحسين بن محمد النجار ، والغيلانية أصحاب غيلان ، وأصحاب محمد بن شبيب ، وأبي حنيفة وأصحابه ، والكرامية أصحاب محمد بن كرام .

هؤلاء هم فرق المرجئة وسوف يتبين لنا إن كان اتباع أبي حنيفة منهم أم لا وكذلك النجارية اتباع الحسين بن محمد النجار ، وأصحاب محمد بن شبيب ، حيث عددهم ضمن فرق المرجئة الخالصة ، وفرق المرجئة الخالصة يتفقون على :

(١) كتاب الايمان (ص : ٣٠٤ - ٣٠٥) من النص المحقق .

(٢) الفصل لابن حزم (١٨٨ / ٥) .

- ١ - أن العمل ليس ركناً في الإيمان .
- ٢ - وإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل أهله فيه ، إلا ما ذكر عن أصحاب الحسين بن محمد النجار وأصحاب محمد بن شبيب ، حيث أنهم يقولون يتفاضل الناس في الإيمان ، وإن الإيمان يتبعض وإن الإيمان يزيد ولا ينقص .
- ٣ - أن مرتكب الكبيرة في الجنة دون سابقة عذاب أو مناقشة حساب ، لأنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة .
- ٤ - إن الاستثناء في الإيمان غير جائز .

هذه خلاصة مقالات المرجئة الخالصة في الإيمان كما ذكرها مؤرخوا الفرق (١) .

ومما يلاحظ أن بدعة الأرجاء بدعة قديمة تكلم عليها وبين خطرها أئمة التابعين وقد ظهرت قبل انقضاء القرن الأول حيث نقل عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ، وكذلك ابن بطه في كتاب الإبانة واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة قولاً للإمام قتادة بن دعامة السدوسي المفسر إن الأرجاء حدث بعد فتنة ابن الأشعث (٢) وابن الأشعث هو عبد الرحمن بن محمد الأشعث الكندي الثائر على الحجاج في الفتنة المشهورة والتي كانت سنة (٨٢هـ) وذكر الحافظ بن حجر أنها كانت سنة ٨٠هـ (٣) .

وهذا يوضح لنا الأصول والملابسات التي نشأت فيها بدعة الأرجاء حيث إنها ظهرت لما انقضت فتنة ابن الأشعث .

قام الحجاج بن يوسف الثقفي بتعقب القراء والعلماء الذين ناصروا ابن الأشعث في ثورته، وعذب بعضهم ، وقتل البعض الآخر ومن أشهر من قتل الإمام سعيد بن جبير - رحمه

(١) انظر : مقالات الإسلاميين (ص: ١٣٢ - ١٤١) ط ريتسر، الفصل لابن حزم (٥ / ٧٣) . الملل والنحل

للشهرستاني (١ / ١٤٥ - ١٤٧) الفرق بين الفرق للبغدي (ص: ٢٠٢) .

(٢) انظر كتاب السنة (١ / ١٣٩) ، والإبانة الكبرى (٢ / ٨٨٩) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥ / ١٠٠٢) ،

(١٨٤١) .

(٣) انظر البداية والنهاية (٩ / ٣٥) وتهذيب التهذيب (٣ / ٢١٨) .

الله - وزادت فتنة الخوارج وزاد الحجاج في تعسفه وفي تلك الأجواء ظهرت بدعة الإرجاء كرد فعل لفتنة الخوارج وعُلُوهم وأول من أُثِرَ عنه ذلك ، هو ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني وهو من كبار التابعين ومن رجال الكتب الستة ، وتوفى في أواخر القرن الأول^(١). نسب إليه ذلك الإمام أحمد بن حنبل وسلمة بن كهيل^(٢) .

وهذه النسبة لها أهميتها حيث إن سلمه بن كهيل المتوفى سنة (١٢١هـ)^(٣) معاصر له وقد نقل الحافظ بن حجر أن ذرا أحد الذين شاركوا ابن الأشعث في ثورته على الحجاج^(٤) .

وقد تابع ذراً على رأيه عدد من الفقهاء ممن جاء بعده ، من أشهرهم : حماد بن أبي سليمان المتوفى سنة (١٢٠هـ) وهو من تلاميذ ابراهيم النخعي ، ومن أشهر شيوخ الإمام أبي حنيفة ، حتى إن كثيراً من العلماء ينسبون إليه الأولية في القول بالإرجاء^(٥) وهذا لشهرته وكونه هو الذي نشر هذا القول ، وتابعه عليه كثير من أهل الكوفة .

وأيضاً عمرو بن مرة المرادي الجملي الكوفي الزاهد ، وقد كان لدخوله في الإرجاء أثره البالغ في متابعة الناس له لشهرته وزهده وعلمه وعبادته .

قال مغيره بن مقسم : « لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه »^(٦) .

هذا وقد استدل المرجئة على ما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة منها ما يدل على عدم ركنيه العمل في الإيمان فاحتجوا بمثل قوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ [البقرة: ٢٥] .

(١) انظر التاريخ الكبير للبخاري (١/٢٦٧) ، الجرح والتعديل (١/٤٥٣/٢) .

(٢) انظر مسائل ابن هاني (٢/١٦٢) ، السنة للخلال (٣/٥٦٣) والسنة لعبد الله بن أحمد (١/٣٢٦) .

(٣) السنة (١/٣٢٩) ، الإبانة (٢/٨٩٢) .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب (٣/١٢٨) .

(٥) انظر : كتاب الايمان (ص : ٤٥٣) من النص المحقق .

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء (٥/١٩٨) .

قالوا : ففرق الله بين الإيمان والعمل ، وقالوا : إن الله تبارك وتعالى خاطب الإنسان قبل وجود الأعمال ، فقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ [المائدة : ٦] وقالوا : لو أن رجلا آمن بالله ورسوله ضحوة ، ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمنا ، وكان من أهل الجنة ، فدل ذلك على أن الأعمال ليست من الإيمان (١) .

– ومن الأدلة ما يدل على عدم زيادة الايمان ونقصانه فقالوا : الإيمان شيء واحد ، لا تعدد فيه ، لأنه اذا كان ذا عدد أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه ، بل لا يكون الا شيئا واحد ولذلك لا يتبعّض ولا يتفاضل أهله فيه .

– ومن الأدلة ايضا قولهم : بأن المعاصي غير ضارة بالإيمان ، وأن العاصي مصيره إلى الجنة قطعا وابتداءا واستدلوا بحديث : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » فظاهر هذا الحديث هو مناط استدلالهم على هذه الدعوى ، وبه يتشبهون .

وأما مسألة الاستثناء في الإيمان فقالوا بعدم جواز الاستثناء في الايمان واستدلوا على ذلك فقالوا : الإيمان لا يكون إلا عن جزم ويقين وهو ما لا يعتوره الشك ولا الريب ولا الشبهة والاستثناء دليل على خلاف ذلك ، فالمستثنى شاك في إيمانه ، والشاك في ايمانه لم يعد مؤمناً ، فلا بد من الجزم في الايمان (٢) .

الامام أبو حنيفة والإرجاء

الإمام أبو حنيفة أحد الأئمة الأربعة المتبوعين الذين انتشرت مذاهبهم وأقوالهم في العالم الإسلامي ، وله أتباع كثيرون يطلق عليهم الأحناف أو الحنفيه ، ولقد اتهم الإمام أبو حنيفة بأنه يقول بقول المرجئة فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة عن بي إسحاق الفزاري انه قال : « كان أبو حنيفة مرجئا يرى السيف » (٣) .

(١) كتاب الايمان (ص : ٣٠٣) من النص المحقق .

(٢) الرفع والتكميل للكنوي ص (١٥٣) .

(٣) كتاب السنة (١ / ٢١٨) .

وروى أيضا عن عبد الله بن المبارك أن رجلا قال له : « إن أبا حنيفة كان مرجئا يرى السيف فلم ينكر عليه ذلك ابن المبارك » (١) .

وروى عن أبي عبد الرحمن المقرئ أنه قال : « كان والله أبوحنيفة مرجئا ، ودعاني إلى الإرجاء فأبيت عليه » (٢) .

وروى أيضا عن حماد بن زيد وقد سئل عن أبي حنيفة فقال : « إنما ذلك يعرف بالخصومة في الإرجاء » (٣) .

هذه بعض أقوال الأئمة التابعين المعاصرين لأبي حنيفة - رحمه الله - وقد عرفوا عنه قوله بالإرجاء تارة بنسبته إلى الإرجاء وتارة بأنه كان يدعو اليه ويخاصم فيه .

وقال يحيى بن معين : « كان أبوحنيفة مرجئا وكان من الدعاة (٤) . وقال البخاري في ترجمته : « نعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى لبني تيم الله بن ثعلبة وروى عنه عباد بن العوام ... كان مرجئا ، سكتوا عنه أو عن رأيه ، وعن حديثه » (٥) . وقال ابن حبان البستي عنه : « كان داعية إلى الإرجاء » (٦) .

وقال أبو جعفر الطحاوي الحنفي في عقيدته المختصرة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم وأبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني - أقول قال عن الايمان عند الأحناف : « والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان وأن جميع ما أنزل الله تعالى في القرآن وجميع ما صح عن رسول الله من الشرع والبيان ، كله حق ، والايمان شيء واحد ، وأهله في أصله سواء والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى » (٧) .

(١) نفس المصدر (١/١٨١) .

(٢) نفس المصدر (١/٢٢٦) .

(٣) نفس المصدر (١/٢٠٣) .

(٤) نفس المصدر (١/٢٢٦) .

(٥) التاريخ الكبير (٢/٤/٢٢٥٣) .

(٦) كتاب المجروحين .

(٧) شرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/٤٥٩) ، ط تركي ، الأرناؤوط .

فهذا النص من الطحاوي فيه دلالة على أن أبا حنيفة يقول بالإرجاء لأنه اقتصر في تعريف الإيمان على أنه التصديق والإقرار وأن المعمل ركن زائد في الإيمان ، وأنه يحصل كاملاً بمجرد التصديق والإقرار ، وأنه شيء واحد وأهله في أصله سواء . وسبق أن أوردنا عن الأشعري أنه ذكر أبا حنيفة ضمن فرق المرجئة .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية « .. وابن كلاب نفسه والحسين بن الفضل البجلي ونحوهما كانوا يقولون : هو التصديق والقول جميعاً موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين كحماد بن سليمان ومن اتبعه ، مثل أبي حنيفة وغيره » (١) وقال أيضاً : « وهؤلاء المعروفون مثل حماد أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما من فقهاء الكوفة ، كانوا يجعلون قول اللسان واعتقاد القلب من الإيمان ، وهو قول أبي محمد بن كلاب وأمثاله ، لم يختلف قولهم في ذلك ، ولا نقل عنهم أنهم قالوا الإيمان مجرد تصديق القلب » (٢) .

هذا ما نقله الأئمة عنه لكن هل هذا يكفي في الحكم عليه بالإرجاء ؟ لعل ما نقله عنه من كتبه ما يفيد ذلك يقول في كتاب الوصية : « الإيمان الإقرار باللسان ، وتصديق بالجنان ، والإقرار لا يكون وحده إيماناً لأنه لو كان إيماناً لكان المنافقون كلهم مؤمنين وكذلك المعرفة وحدها لا تكون إيماناً لأنها لو كانت إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين ، قال تعالى في حق المنافقين : ﴿ والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ﴾ [المنافقون : ١] وقال تعالى في حق أهل الكتاب : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ [الأنعام : ٢٠] . قال ملا علي قاري « والمعنى أن مجرد معرفة أهل الكتاب بالله ورسوله لا ينفعهم ، حيث ما أقرؤا بنبوّة محمد - ﷺ - ورسالته إليهم وإلى الخلق كافة ، فإنهم كانوا يزعمون أنه - ﷺ - مبعوث إلى العرب خاصة فأقرارهم بهذا الطريق لا يكون خالصاً ، ثم التصديق ركن حسن لعينه لا يحتمل السقوط في حال من الأحوال بخلاف الإقرار ، فإنه شرط أو شطر ، وركن حسن لغيره ، ولهذا يسقط في حال الإكراه وحصول العذر ، وهذا لأن اللسان ترجمان الجنان ،

(١) كتاب الإيمان (ص : ١٩٤) من النص المحقق .

(٢) شرح حديث جبريل (ص : ٣٧٥ - ٣٧٦) .

فيكون دليل التصديق وجوداً وعدمًا ، فإذا بدلّه بغيره في وقت يكون متمكناً من اظهاره كان كافراً ، وإما إذا زال تمكنه - من الاظهار بالاكراه لم يصير كافراً لأن سبب الخوف على نفسه دليل ظاهر على بقاء التصديق في قلبه ، وان الحامل على هذا التبديل ، حاجته إلى دفع المهلكة عن نفسه لا تبديل الاعتقاد في حقه كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدر فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ [النحل : ١٠٦] فأما تبديله في وقت تمكنه فإنه دليل على تبديل إعتقاد فكان ركن الايمان وجوداً وعدمًا (١) . فالإمام كما يظهر من الكلام السابق يجعل الإيمان مركباً من جزئين .

أحدهما : أصلي ثابت لا يحتمل السقوط أو الزيادة أو النقصان وهو التصديق .

والثاني : يمكن سقوطه والتجاوز عنه ، لوجود أسباب تمنع من الالتزام به وهو الإقرار .

وجاء في كتاب العالم والمتعلم : « الناس في التصديق على ثلاثة منازل . فمنهم : من يصدق بالله وبما جاء منه بقلبه ولسانه ، ومنهم من يصدق بلسانه ويكذب بقلبه ، ومنهم من يصدق بقلبه ويكذب بلسانه ، فمن صدق بالله وبما جاء من عند الله بقلبه ولسانه ، فهو عند الله وعند الناس مؤمن ، ومن صدق بلسانه وكذب بقلبه كان عند الله كافراً ، وعند الناس مؤمناً لأن الناس لا يعلمون ما في قلبه ، وعليهم أن يسموه مؤمناً بما ظهر لهم من الإقرار بهذه الشهادة ، وليس لهم ان يتكلفوا علم ما في القلوب ، ومنهم من يكون عند الله مؤمناً ، وعند الناس كافراً ، وذلك بأن يكون الرجل مؤمناً بالله وبما جاء من عنده ويظهر الكفر بلسانه في حال التقية أي في حالة الاكراه فيسميه من لا يعرف أنه يتقي كافراً ، وهو عند الله مؤمن» (٢) من هذا النص يظهر لنا أن مذهب أبا حنيفة في الايمان عبارة عن الإقرار والتصديق ، والتصديق راسخ لا يزول إلا بالكفر ، أما الإقرار فيمكن سقوطه وزواله ، مع بقاء الانسان مؤمناً بذلك التصديق القلبي ، كما في حالة العذر والاكراه على إظهار خبره فيتمثل تقية من عدوه أو نحوه (٢) .

(١) شرح الفقه الأكبر (ص : ٨٥) .

(٢) رسالة العالم والمتعلم (ص : ٥٢) .

وأما العمل فلم يجعله الامام أبي حنيفة من اركان الايمان بل جعله مغايراً له ، قال في الوصية : « الايمان غير العمل والعمل غير الايمان ، بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل عن المؤمن ولا يصح ان يقال : ارتفع الايمان عنه ، فإن الحائض والنفساء يرفع الله عنهما الصلاة والصوم ولا يصح أن يقال يرتفع عنهما الايمان ، أو أمرهما بترك الايمان » (١) .

والاسلام عنده : هو الأعمال التي هي غير الايمان ، إلا أنه يجعل بينهما تلازماً قوياً بحيث لا يمكن وجود احدهما دون وجود الاخر . يقول في الفقه الأكبر : « الاسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى ، ففي طريق اللغة فرق بين الايمان والاسلام ولكن لا يكون ايمان بلا إسلام ولا إسلام بلا إيمان ، فهما كالظهر مع البطن ، والدين واقع على الإيمان ، والاسلام والشرائع كلها » (٢) .

أما رأيه في زيادة الإيمان ونقصانه : فقد ذهب - فيما تحكيه المصادر - إلى أن الايمان لا يزيد ولا ينقص فقد قال في الوصية : « والإيمان لا يزيد ولا ينقص : لأنه لا يتصور نقص الإيمان إلا بزيادة الكفر ، ولا يتصور زيادة إلا بنقصان الكفر ، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً ، والمؤمن مؤمناً حقاً والكافر كافراً حقاً ، وليس في الإيمان شك ، كما أنه ليس في الكفر شك » (٣) ويقول في الفقه الأكبر : « وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص ، والمؤمنون متساوون في الإيمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال » (٤) .

أما رأيه في مرتكب الكبيرة : فيجعله - رحمه الله - تحت المشيئة بين الخوف والرجاء ، قال شارح العقيدة الطحاوية : « والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقيين من أهل السنة ، اختلاف صوري فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أوجزء من الايمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الايمان بل هو في مشيئة الله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه نزاع لفظي (٥) .

(١) انظر الوصية (ص : ٢) وانظر كتاب العلم المتعلم (ص : ٤٩) .

(٢) الفقه الأكبر (ص : ٨٩) مع شرحه .

(٣) الوصية (ص : ١) .

(٤) الفقه الأكبر مع شرحه (ص : ٨٧) .

(٥) شرح الطحاوية (ص : ٣١٢) .

وبهذا القدر يمكن تلخيص كلام الامام أبي حنيفة في النقاط التالية :

- ١ - ان الايمان تصديق وإقرار وأن العمل خارج عنه ومغاير له .
- ٢ - ملازمة الايمان للإسلام مع افتراق مفهوميهما .
- ٣ - ان الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأن أهله متساوون فيه .
- ٤ - ان مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه ، مع بقاء ايمانه وان عذبه فانه لا يخلد في النار .

وإذا كان الإمام أبي حنيفة قد قال بذلك أعني : أنه جعل الإيمان تصديق ، وإقرار ، والعمل ليس جزء مسماه وأن الايمان لا يزيد ولا ينقص ، وان الناس فيه سواء . وهذا بعينه هو ما قاله المرجئة .

ولكن ما يجب أن ينبه إليه أن هذا النوع من الارجاء هو ما يسميه علماء أهل السنة والجماعة ارجاء الفقهاء كما يقوله شيخه حماد بن أبي سليمان لا ارجاء المتكلمين .

المبحث الرابع : مذهب الجهمية :

تنسب الجهمية إلى مؤسسها جهم بن صفوان الترمذي السمرقندي ، ويكنى أبا محرز مولى بني راسب من الأزدي ، أصله من بلخ ، وعاش فترة من حياته في سمرقند فنسب إليها ، وقيل : أصله من خراسان من الموالي ، أقام بالكوفة فترة قصيرة عاد بعدها إلى خراسان حيث أقام بترمذ ، وتعلم في الكوفة على الجعد بن درهم الذي كان مؤدباً لمروان بن محمد ، وعنه أخذ مقالاته المبتدعة في مسائل العقيدة ومنها نفي الصفات والقول بخلق القرآن ثم رجع إلى بلخ وكان يصلي مع مقاتل بن سليمان ، ولم يستمر الأمر طويلاً حيث استطاع مقاتل ان ينفي جهما إلى ترمذ ، فاتصل جهم بالسمنية الذين ناقشوه في وجود الله تعالى ومسائل أخرى فتحير مدة من الزمن ثم اتصل بالحارث بن سريج صاحب الراية السوداء حيث جعله الحارث كاتباً له وأميناً لسره ، وكان الحارث قد ثار علي الدولة الأموية لأشياء نقمها عليهم ، وكان - كما يقول المؤرخون - يدعو إلى الكتاب والسنة وإلى انتخاب خليفة يرضى عنه الناس ، وقد أخذ جهم في نشر بدعته في رجال الحارث بن سريج وقتل سنة (١٢٨هـ) قتله سلم بن أحوز

المازني في آخر زمان بني مروان ، وقيل غير ذلك أما سبب قتله، فقد ذهب أكثر المؤرخين إلى أنه قتل بسبب آرائه ، وقيل إنه قتل بسبب انضمامه الى الحارث بن سريج الذي كان من أشد أعداء سلم بن أحوز المازني (١) .

قولهم في الايمان :

ذهب جهم بن صفوان والجهمية إلى أن الايمان مجرد المعرفة بأن الله هو الرب الخالق لكل شيء ، وكانوا يقولون : إن الناس متساوون في هذه المعرفة كأسنان المشط - لا يزيد أحد فيها على الآخر ولا ينقص عنه ، ومن أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده ، لأن المعرفة والعلم لا يزولان بالجحد ، والإيمان لا يتبعض إلى عقيدة وقول وعمل ولا يتفاضل أهله فيه (٢) .

فالجهمية إذ ترى أن الإيمان عبارة عن شيء ، واحد هو المعرفة، وأنه لا يزيد ولا ينقص والناس فيه سواء وانه لا يضر مع الإيمان شيء لمن عمله ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة لأنهم لم يكلفوا في الإيمان إلا بالمعرفة المجردة ، وجعلوا العصاة في حل مما يفعلون ، وذلك نتيجة لرأيهم في الجبر وأنه لا فاعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده ، وأنه هو الفاعل وان الناس إنما تنسب اليهم أعمالهم على سبيل المجاز ، كما يقال : تحركت الشجرة ودار الفلك ، فالانسان عندهم كالريشة المعلقة في مهب الريح ، فكيف يؤاخذ على أعمال لا قدرة له عليها (٣) .

المبحث الخامس : مذهب الكرامية :

تنسب الكرامية إلى مؤسسها محمد بن كرام بن عراق بن حزابه بن براء السجزي ، يكنى بأبي عبد الله ، ولد في سجستان ولم تذكر المصادر تاريخ ولادته ، نشأ في سجستان ثم دخل خرسان طالبا للعلم ثم رجع إلى سجستان ومنها انتقل إلى غجستان ثم انتقل بعد ذلك

(١) انظر : تاريخ الطبري (٢٢٠ / ٧) ، تاريخ ابن كثير (٢٢٦ / ١٠) ، لسان الميزان (١٤٢ / ٢) ، الكامل لابن الأثير (٢٩٣ / ٤) ، وفيات الأعيان (١٢٣ / ٥) .

(٢) انظر : المقالات للأشعري (ص : ١٣٢) ، ط ريتز الفصل لابن حزم (٧٣ / ٥) ، الشهرستاني (٨٨ / ١) الفرق بين الفرق (ص : ٢١١) .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين (ص : ٢٧٩) .

إلى نيسابور وأظهر مذهبه فيها ، وهي القول بأن الايمان قول وأن الله تعالى جسم على العرش وغير ذلك من الأقاويل ، حتى افتى العلماء بحبسه فسجن مدة طويلة وبعد أن أطلق من حبسه انصرف إلى ثغور الشام ، وهناك أظهر التنسك فاعتنق مذهبه خلق كثير وتذكر المصادر أن له من الأتباع ما يزيد على عشرين ألف نفس في بيت المقدس توفي سنة (٢٥٥هـ) وقيل سنة (٢٥٦هـ) وقيل غير ذلك ، له مؤلفات كثيرة ، لكنها أُحْرِقَتْ بسبب قوله في الايمان وقوله في التجسيم من هذه المؤلفات : كتاب « عذاب القبر » وكتاب « التوحيد » وبعض التعاليم التي صاغها في صور مقالات وأقاويل في اصلاح النفس الشهوانية بالتقشف والزهد (١) .

قولهم في الايمان :

يذهب الكرامية الي القول بأن الإيمان عبارة عن أمر واحد لا تعدد فيه فهو اقرار فقط ، وقد حكى عنهم هذا الرأي معظم كُتَّاب الفرق: يقول أبو الحسن الأشعري : « الكرامية أصحاب محمد بن كرام . يزعمون أن الايمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب ، وأنكروا ان يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان ايمانا ، وزعموا ان المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله - ﷺ - كانوا مؤمنين على الحقيقة ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والانكار له باللسان» (٢) .

ويقول أبو المظفر الاسفرايني : « ومن بدعهم - يقصد الكرامية - في باب الايمان قولهم : ان الإيمان قول مجرد لا هذا القول الذي يقوله القائل الآن ، أنه لا إله إلا الله ولكنه هذا القول الذي صدر عن ذرية آدم في بعث الميثاق حين قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ويقولون : ان ذلك القول قول باق أبداً لا يزول حكمه إلا أن يرتد عنه ، فحينئذ يزول حكمه ،

(١) انظر : تاريخ دمشق لابن عساكر (١١/٢٦) ، الانساب للسمعاني (١١/٦٠) ، طبقات الشافعية للسبكي (٢/٣٠٣) ، البداية والنهاية لابن كثير (١١/٢٠) ، لسان الميزان (٥/٣٥٥) ، التجسيم عند المسلمين مذهب الكرامية لسهير مختار (ص : ٤٣) .

(٢) المقالات (ص : ١٤١) وانظر تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (ص : ٣٣٣) وبحر الكلام له أيضا (ص : ٢٠) .

وقالوا: إن الزنديق أو المنافق إذ قال بلسانه لا إله إلا الله وفي قلبه النفاق والزندقة فهو مؤمن حقاً وإيمانه كإيمان جبريل وميكائيل وجميع الأنبياء والأولياء» (١).

ويقول شيخ الإسلام في كتاب الايمان: «والكرامية يقولون: المنافق مؤمن وهو مخلد في النار لأنه آمن ظاهراً لا باطناً، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهراً وباطناً... والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن ايمان الناس كلهم سواء ولا يستثنون في الإيمان بل يقولون: هو مؤمن حقاً لمن أظهر الإيمان وإذا كان منافقاً فهو مخلد في النار عندهم فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطناً وظاهراً، ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة فقد كذب عليهم، بل يقولون المنافق مؤمن لا أن الإيمان هو القول الظاهر» (٢).

يظهر لنا مما سبق أن الكرامية ترى أن ايمان المنافق وغيره ممن خالف باطنه ظاهره، انهم مؤمنون حقاً إذا أقرّوا بالشهادة وإن أشركوا في العبادة، ولا يشترطون للإيمان أن يوافق الظاهر الباطن فمن أقرّ بلسانه فهو مؤمن مثل ايمان الأنبياء والملائكة والايان عندهم لا يزيد ولا ينقص ولا يستثنى فيه لأنه كامل بمجرد الإقرار، غير أن مآقره شيخ الإسلام من أن الكرامية إنما يطلقون على المنافق اسم الايمان ويعتبرونه مؤمنًا حقًا باعتبار ما ظهر منه من إقرار، غير أن الإيمان الذي يدخل صاحبه الجنة يشترط فيه عندهم ان يطابق الباطن حتى يستحق دخول الجنة.

وعليه فإن المنافقين مخلدون في النار، فهم يخالفون الجماعة في الاسم دون الحكم، كما أن الإيمان واحد في جميع الناس، فهم وان أوجبوا المعرفة والتصديق لكن يقولون: لا يدخل في اسم الإيمان حذراً من تبعه وتعدده، إذ أنهم يرون ان الايمان لا يتبع بعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه بناءً على الشبهة التي علقت بأذهانهم وهي أن الايمان كل لا يتجزأ فإما أن يبقى وإما أن يذهب ولا ننسى أن الكرامية من فرق المرجئة في الجملة.

(١) التبصير في الدين (ص: ٦٩).

(٢) كتاب الايمان (ص: ٢٢٧-٢٢٨) من النص المحقق.

فالكرامية إذاً فرّقوا بين تسمية المؤمن مؤمناً فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكاليف الشرعية ، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء ، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا حقيقة ، مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة .

وقد استدل الكرامية بقول الله تعالى : ﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ﴾ [البقرة: ١٣٦] وقوله : ﴿ ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين ﴾ [المائدة : ٨٣] . وقوله - ﷺ - : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » . وقوله - ﷺ - : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله وأني رسول الله فإن قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم » (١) .

وقالوا : إن رسول الله قد أخبر أنه كان مأموراً بدعاء الناس إلى القول فقط ، لأن ما في القلوب لا يعلمه إلا الله وليس للناس الا ظواهر الأمور وما ينطق به اللسان (٢) .

وهذه الأدلة التي ذكرها البغدادي عن الكرامية لا تخرج عن أدلة المرجئة وهذا يؤكد لنا أن الكرامية في جملتهم في باب الايمان من المرجئة .

المبحث السادس : مذهب الأشاعرة :

تنسب الأشاعرة إلى أبي الحسن الأشعري وهو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر ابن اسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، ولد بالبصرة سنة ٢٦٠ هـ وسكن بغداد إلى أن توفي بها سنة ٣٢٤ هـ على الأرجح وقيل قبل ذلك وقيل بعد ذلك (٣) .

أثنى عليه العلماء وخاصة علماء الأشاعرة ، وتركز ثناؤهم على ما كان له من نسب وما قام به من الرد على المعتزلة والملاحدة .

(١) سيأتي تخريجه (ص : ٣٣٣) من النص المحقق .

(٢) انظر الفرق بين الفرق (ص : ١٢) .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٣٤٦/١١) ، تبين كذب المفتري (ص : ٣٥) ، وفيات الأعيان (٢٨٤/٣) ، سير أعلام النبلاء

(٨٥/١٥) ، البداية والنهاية (١٧/١١) الخطط للمقرئزي (٣٥٨ ٢/) ومذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن

بدوي (١/٤٨٧) .

أطوار أبي الحسن الأشعري العقديّة :

لقد مر الشيخ أبي الحسن الأشعري في حياته بأطوار منها ما هو متفق عليه بين العلماء المترجمين له ، ومنها ما وقع حوله خلاف ، ولقد شغل هذا الأمر الناس قديماً وحديثاً ، ولا شك ان التطور في مذهب الأشاعرة - بعد الأشعري - كان من أسباب بيان هذا الأمر اذ هو يتصل بمؤسس المذهب ومن ينتسب اليه وذلك من خلال علاقته ودوره في تطور المذهب ، وأمر آخر وهو محاولة الدفاع عن هذا المذهب ببيان سلامه عقيدة من ينتسبون إليه ورجوعه إلى مذهب السلف .

طور الأشعري الأول : لا يختلف اثنان في أن الأشعري نشأ على مذهب المعتزلة ، وانه أقام على ذلك فترة طويلة من الزمن ، وليس أدل علي ذلك من اعترافه بنفسه وذلك حين قال في كتابه « العمدة » يعدد مؤلفاته فقال : « وألفنا كتاباً كبيراً في الصفات سميناه كتاب الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات نقضنا فيه كتاباً كنا ألفناه قديماً على تصحيح مذهب المعتزلة لم يؤلف لهم كتاب مثله ، ثم أبان الله سبحانه لنا الحق فرجعنا عنه ونقضناه وأوضحنا بطلانه (١) .

من هذا النص نلاحظ المستوى الذي وصل إليه الأشعري في مرحلة الاعتزال ، وكيف انه صار يؤلف الكتب على مذهبهم ، بل انه يقول انه لم يؤلف للمعتزلة مؤلف مثله .

أما المصادر التي ترجمت له فتذكر ذلك عنه فممن ذكر ذلك ، ابن النديم والسجزي وابن عساكر والقاضي عياض وغيرهم (٢) حيث ذكروا انه بقي على الاعتزال فترة طويلة ذكر بعضهم أنها أربعون سنة ، وانه كان ذا منزلة كبيرة عند شيخه وزوج أمه أبو علي الجبائي المعتزلي حيث إنه كان يُنَبِّه في بعض مناظراته (٣) . هذه هي المرحلة الأولى من أطوار الأشعري وهي مرحلة الاعتزال .

رجوعه عن الاعتزال وأسبابه :

تذكر المصادر أن الأشعري رجع عن الاعتزال بعد أن غاب في بيته ثم خرج إلى الناس بعد صلاة الجمعة ، وأعلن رجوعه عن الاعتزال وأنه يتبرأ من جميع أقواله السابقة على تلك

(١) تبين كذب المفتري (ص : ١٣١) .

(٢) انظر : الفهرست (ص : ٢٣١) الرد علي من انكر الحرف والصوت (ص : ١٤٠) ، تبين كذب المفتري

(ص : ٣٩) . ترتيب المدارك (٢٧٤/٧) ، الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٩) .

(٣) انظر : تبين كذب المفتري (ص : ٩١) .

التوبة ومما تجدر الإشارة إليه أن مترجمي الأشعري ذكروا أن مدة مقامه في الاعتزال أربعين سنة فإذا كان الأشعري ولد سنة (٢٦٠هـ) على الأرجح ، والجبائي توفي سنة (٣٠٣هـ) ورجوع الأشعري كان قبل وفاة الجبائي ، لأن الجبائي نفسه قد رد على الأشعري ، فالذي يجب أن يلاحظ ان هذا الكلام انما هو على وجه التقريب وان المقصود بالرجوع أن الأشعري رجع وهو قريب من الأربعين من عمره ، ولذلك عبر البعض بأن اقامة الأشعري في الاعتزال كانت عدة سنين (١) .

وتذكر تلك المصادر أسبابا كثيرة لرجوعه عن مذهب المعتزلة يمكن حصرها في الأسباب التالية :

- ١ - الرؤية وتعدد الروايات في ذلك وتلخص في أنه رأى النبي - ﷺ - في المنام ، فشكا إليه ما به من حيرة بسبب ما يورده على شيوخه من أسئلة ولا يجد منهم جوابا شافيا ، فقال له الرسول - ﷺ - عليك بسنتي . لكن يلاحظ على هذه الروايات انها تنتهي الى أصحابه أو تنتهي إلى مجاهيل أو تذكر بدون اسناد (٢) .
- ٢ - من الأسباب ايضا مناظرته لشيخه الجبائي في مسألة الصلاح والأصلح ، ومناظرته حول جواز أن يسمى الله عاقلا أم لا ، وأنه لما انقطع شيخه في هذه المناظرات رجع وان ذلك أفقده الثقة في مذهب الاعتزال (٣) .
- ٣ - ومن الأسباب أيضا حيرته وتكافؤ الأدلة عنده ، ولم يترجح عنده حق على باطل ، ولا باطل على حق ، وأنه إنخلع من الاعتزال كما ينخلع من ثوبه ، وانخلع من ثوب كان عليه ، ودفع الى الناس كتباً ألفها بعد رجوعه من الاعتزال منها كتاب «اللمع» وكتاب «كشف عوار المعتزلة» المسمى «كشف الأسرار وهت الأستار» (٤) .

(١) انظر : الخطط للمقرئزي (٢/ ٣٥٩) .

(٢) انظر تبين كذب المفترى (ص: ٤٠ - ٤١) ، طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٣٤٨) ، ترتيب المدارك (٥/ ٢٨) .

(٣) انظر : وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٧) ، طبقات الشافعية (٣/ ٣٥٦) ، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٩٣) .

(٤) انظر : تبين كذب المفترى (ص: ٣٩) .

٤ - من الأسباب أيضاً من يرجع تلك الأسباب إلى عوامل خارجية ، مثل محنة الإمام أحمد بن حنبل ، وما جري له بعد تلك المحنة من انتصاره وشيوع ذكره وأقول نجم المعتزلة في عهد المتوكل ، وأن الناس ملوؤا كثرة المباحكات التي آثارها المعتزلة ، فكرهوا المعتزلة فولد هذا لدى الأشعري كراهية هذا المذهب فرجع عنه^(١) .

٥ - ومن الأسباب أيضاً من يربط بين نشأة الأشعري الفقهية والحديثية ، فأبوه كان ممن يسمع الحديث وأوصى به عند موته إلى زكريا بن يحيى الساجي المحدث ، ثم صار الأشعري يتردد علي أبي إسحاق المرزوي الشافعي فتأثر بذلك ، خاصة وأن أهل الحديث والفقهاء لهم موقف مناوئ للمعتزلة فكان ذلك سبباً في رجوعه عن مذهب المعتزلة^(٢) .

وذكر البعض أسباباً أخرى غير ما سبق لكن يلاحظ أن هذه الأسباب لم ترد عن الأشعري نفسه ، لذلك لا بد من إلتماس ذلك الرجوع في أكثر من سبب ، علماً بأن الرجوع إلى الحق ونبذ الباطل إنما هو عودة إلى الهداية الموافقة للفترة وهو أمر يقذفه الله في قلب عبده المؤمن ، فليس الأمر غريباً أو بعيداً أو مخالفاً للمعقول حتى يتلمس له سبب .

مذهب الأشعري بعد رجوعه :

اختلف العلماء والباحثون بعد اتفاقهم على الطور الأول الذي هو طور الاعتزال الذي مر به الأشعري - أقول اختلفوا هل مر الأشعري بعد تحوله بطورٍ أو طورين على أقوال يمكن تلخيصها كما يلي :

١ - أن الأشعري تحول عن الاعتزال الى التوسط أو ما يسمى بمذهب الكلائية وان ما رجع إليه هو الحق .

٢ - أنه رجع إلى مذهب السلف والقول الحق - الذي هو مذهب الإمام أحمد - ولم تختلف أقواله ولا كتبه .

(١) انظر : ظهر الإسلام لأحمد أمين (٦٦ / ٤) نشأة الأشاعرة وتطورها محمد جلال شرف (ص : ١٧٩) .

(٢) انظر : في علم الكلام لأحمد صبحي (٤٢ / ٢) .

٣ - أنه رجع إلى المذهب الحق ، لكنه تابع ابن كلاب وبقيت عليه بقايا اعتزالية .
 ٤ - انه رجع أولاً إلى التوسط ومتابعة ابن كلاب ثم رجع إلى مذهب السلف رجوعاً كاملاً .
 هذا ما انتهى إليه القول في أبي الحسن الأشعري وهو ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية .

أما الأشاعرة المنتسبون إليه فتعد فرقة من أكبر الفرق الإسلامية وأوسعها انتشاراً وكما سبق أن بينا أن الأشعري رجع إلى الحق وأن قول الأشاعرة بعده أخذ شكلاً يختلف كليةً عما هو معروف عن الأشعري من آراء ، فقد اشتهر عنهم ميلهم إلى مذاهب المرجئة في الإيمان وقولهم فيه يشبه كثيراً قولهم في مسألة الكلام وذلك حين حصروه في الكلام النفسي دون الألفاظ وفي الإيمان حين جعلوا معناه المعرفة ، أو التصديق ولم يدخلوا فيه القول ولا العمل .

ومن الملاحظ في هذه الفرقة أنها بقيت متحدة من حيث النسبة إذ لم يوجد فيها فرق متناحرة كما وجد في غيرها على الرغم من وجود خلافات كثيرة بين رجالاتها في كثير من المسائل الاعتقادية ومن أشهر رجالاتها الباقلاني وابن فورك وامام الحرمين الجويني والغزالي والآمدني والرازي والايجي .

حقيقة الإيمان عند الأشاعرة :

للأشاعرة : قولان في الإيمان :

أحدهما : أنه اعتقاد وقول وعمل وهذا قول أبي علي الثقفى والقلانسي وإليه مال ابن مجاهد وهو أحد قولي أبي حسن الأشعري ذكره في المقالات ضمن مقاله أصحاب الحديث وأهل السنة وقال : إنه بكل ما قالوه يقول (١) .

يقول شيخ الإسلام : « فهذا قوله في هذا الكتاب وافق فيه أهل السنة وأصحاب الحديث بخلاف القول الذي نصره في الموجز » (٢) .

(١) انظر : المقالات (ص : ٢٩٧) .

(٢) كتاب الإيمان (ص : ٣١٥) من النص المحقق ، وانظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤٣٩ - ٤٤٠) .

الثاني : هو أن الايمان مجرد تصديق القلب ومعرفته ، ويختلف قول الأشاعرة في التعبير عن ذلك فتارة يقولون : هو المعرفة كقول جهم بن صفوان وتارة يقولون : هو التصديق كقول جمهور الأشاعرة كالباقلائي والجويني وغيرهما^(١).

قال الايجي في المواقف : « اعلم ان الايمان في اللغة هو التصديق مطلقا قال تعالى حكاية عن اخوة يوسف : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] أي بمصدق لنا فيما حدثناك به ، وقال عليه الصلاة والسلام : « الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله ... » أي تصدق ، ويقال : فلان يؤمن بكذا أي يصدقه ويعترف به وأما في الشرع وهو متعلق ما ذكرناه من الأحكام - يعني الثواب على التفاصيل المذكورة - فهو عندنا - يعني اتباع أبي الحسن الأشعري وعليه أكثر الأئمة كالقاضي والاساذ ووافقهم على ذلك الصالحى وابن الراوندي من المعتزلة : التصديق للرسول فيما علم مجيئه به ضرورة تفصيلاً فيما علم إجمالاً فيما علم إجمالاً فهو في الشرع تصديق خاص » ^(٢).

فالايان عندهم كما هو واضح من كلام الايجي : تصديق خاص ، أما الإقرار اللساني والعمل بالجوارح ، فهم وان لم يجعلوها من الإيمان ، إلا أنهم لم يهملوها بل جعلوا لهما اعتبارهما في الوجود فقد جعلوهما شرطاً به يتحقق الايمان لأنهما دليل على صدق الايمان الباطن يقول الايجي : « واللفظ بكلمتي الشهادتين مع القدرة عليه ، شرط ، فمن أخل به فهو كافر مخلد في النار ولا تنفعه المعرفة القلبية من غير إذعان وقبول ، فإن من الكفار من كان يعرف الحق يقيناً وكان إنكاره عناداً واستكباراً ، قال الله تعالى : ﴿ ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ [النمل : ١٤] ^(٣) .

(١) انظر كتاب الايمان (ص : ٢٣٥ ، ٣٠٤) من النص المحقق ، مجموع الفتاوى (٥٠٩ / ٧ ، ٥٤٣ ، ٥٥٠) الرسالة التسعينية (ص : ١٦٠) .

(٢) المواقف بشرح الجرجاني (٣٢٢ / ٨) .

(٣) انظر : العقائد العضدية بشرح الدواني (٢ / ٢٨٥) .

يظهر من النص السابق أن الأشاعرة يخرجون الإقرار والعمل من الركينة في الإيمان ويجعلونه شرطاً لتحقيق الإيمان .

ثم ذكر الأيجي بعد ذلك الدليل على خروج العمل عن الإيمان فقال : « والعمل خارج عنه - أي عن الإيمان - لجيئه مقروناً بالإيمان معطوفاً عليه في عدة مواضع من الكتاب ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ فإن الجزء لا يعطف على كله ، فلا يقال : جاءني القوم وافرادهم ولا عندي العشرة وآحادها » (١) .

فالإيمان إذاً عند الأشاعرة هو الإيمان المعروف في اللغة ، وهو التصديق المخصوص ومحلّه القلب ، لأن الآيات تنسبه إلى القلب دون غيره فكان محلّه ، والعمل خارج عن الإيمان ومغاير له بدليل عطف العمل على الإيمان ، والعطف يقتضي المغايرة والكتاب والسنة والاجماع تدل على بقاء الإيمان على معناه اللغوي غير أنه تصديق مخصص والإقرار والعمل شرط في الإيمان . هذه هي حقيقة الإيمان عند الأشاعرة .

العلاقة بين الإيمان والإسلام عند الأشاعرة :

انقسم رأي الأشاعرة في مسألة العلاقة بين الإيمان والإسلام على رأيين

الأول : أنهما متردافان .

الثاني : أنهما متغايران .

يقول اللقاني في شرح جوهرة التوحيد : « لما كان الإيمان والإسلام لغة متغايري المدلول لأن الإيمان هو التصديق : والإسلام هو الخضوع والانقياد ، إختلَفَ فيهما شرعاً ، فذهب جمهور الأشاعرة إلى تغايرهما لأن مفهوم الإيمان ما علمته أنفاً ، ومفهوم الإسلام امتثال الأوامر والنواهي وبناء العمل على ذلك الأذعان فهما مختلفان ذاتاً ومفهوماً ، وإن تلازما شرعاً بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم . وذهب .. المحققون من الأشاعرة إلى اتحاد مفهومهما بمعنى وحدة ما يراد منهما في الشرع ، وتساويهما بحسب الوجود على معنى أن كل من اتصف بأحدهما فهو متصف بالآخر شرعاً وعلى هذا فالخلاف لفظي باعتبار المآل » (٢) .

(١) المصدر السابق (٢ / ٢٨٥) ، وانظر التمهيد للباقلاني (ص : ٣٤٦) ط مكارثي .

(٢) شرح جوهرة التوحيد (ص : ٣٨) .

مما تقدم يتضح لنا أن العلاقة بين الإسلام والايان عند الأشاعرة فيها خلاف على رأيين :
 الأول : أن الايمان والاسلام متغايران ذاتا ومفهوماً مع القول بتلازمهما شرعا في الوجود
 أي أنه لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ، كما أنه لا يمكن وجود مؤمن ليس بمسلم مع اختلاف
 حقيقتي الايمان والاسلام والذي يظهر من قولهم أن كل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمناً
 وأن الانقياد والاستسلام قد يحصل بدون تصديق فلا يعتد به ، أما التصديق اذا حصل فلا بد
 وأن ينتج الانقياد والاستسلام الذي هو معنى الاسلام فيكون بذلك مؤمناً مسلماً .

الثاني : ان الإيمان والإسلام متحدان أي هما مترادفان مفهوماً ومراداً ، ومتساويان في
 الوجود فكل متصف بأحدهما فهو متصف بالآخر من الناحية الشرعية وهذا يشبه ماتقدم في
 الرأي الأول من القول بالتلازم في الوجود .

فعند هؤلاء لا يعقل بحسب الشرع ، مؤمن ليس بمسلم ، أو مسلم ليس بمؤمن ، وهو
 مرادهم من الترادف .

وقد استدلل الأشاعرة على قولهم بالترادف بالاجماع بقول التفتازاني : « قالوا : إنه لا
 يمكن ان يأتي أحد بجميع ما اعتبر في الايمان ولا يكون مسلماً ، أو بجميع ما اعتبر في الاسلام
 ولا يكون مؤمناً ، وعلى أنه ليس للمؤمن من حكم خاص به ولا يكون للمسلم وبالعكس » (١) .
 وقد استدلوا بأدلة سمعية منها :

- أن الايمان لو كان غير الإسلام لم يقبل من مبتغيه لقوله تعالى : ﴿ ومن يبتغ غير
 الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

- أن الايمان لو كان غير الإسلام ، لم يصح استثناء أحدهما من الآخر ، لقوله تعالى :
 ﴿ فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ﴾
 [الذاريات: ٣٥ - ٣٦] . أي فلم نجد ممن كان فيها من المؤمنين إلا أهل بيت من المسلمين » (١) .

ولعل الرأي الذي ابطله هو الذي يتناسب مع ما سبق أن بيناه من أن الإيمان عند الأشاعرة
 هو التصديق فقط وأن الأعمال التي تمثل الإسلام من لوازم ذلك التصديق .

ولعل من قال بالترادف من الأشاعرة قد شعروا بوجود تناقض بين مذهبهم في حقيقة الايمان ومذهبهم في القول بالترادف بين الايمان والاسلام .

أقول لقد حاولوا تفسير وجهة نظرهم بأن المراد بالترادف ، الترادف في المعنى ، بمعنى أن المراد من الايمان الاذعان بالقلب و « المراد من الإسلام الاذعان بالجوارح ، والمعنيان المراد منهما واحد وكلاهما مراد ، فهما مترادفان من هذا الوجه ، ومترادفان من حيث إن كلاهما مطلوب شرعا والمراد منهما واحد وهو الاذعان .

وقد استدلوا على القول بالتغاير بقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات : ١٤] قالوا : فقد أثبت أحدهما ونفي الآخر .

– واستدلوا ايضا بعطف أحدهما على الآخر ، والعطف - كما يقولون - دليل على

المغايرة مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] وقوله تعالى : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٢٢] .
قالوا والتسليم هو الإسلام .

– واستدلوا ايضا بأن جبريل - عليه السلام - لما جاء لتعليم الدين ، سأل النبي - ﷺ - عن

كل منهما على حده ، وأجاب النبي - ﷺ - لكل بجواب ، وذلك أنه قال : أخبرني عن الايمان فقال الايمان أن تومن بالله وملائكته وكتبه ورسوله ... إلخ . قال فأخبرني عن الإسلام فقال : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله (١) .

زيادة الايمان ونقصانه عند الأشاعرة :

اختلف رأي الأشاعرة في مسألة زيادة الايمان ونقصانه على النحو التالي :

١ - ان الايمان هو التصديق وهو لا يزيد ولا ينقص ، ولهم في ذلك حجة عقلية ملخصها :

ان الايمان عبارة عن التصديق الجازم البالغ حد اليقين ، واليقين لا يقبل التفاوت ، لأن

(١) انظر : المصدر السابق (٢ / ٢٦١) .

التفاوت فيه انما هو لاحتمال النقيض ، واحتمال النقيض الذي هو الشك ينافي اليقين وهذا رأي جمهور الأشاعرة (١) .

٢ - ان الايمان الذي هو التصديق يزيد وينقص ولهم في ذلك مسلكان :

المسلك الأول : القول بأن التصديق نفسه يزيد وينقص فيمكن اطلاق القول بالزيادة والنقصان على الايمان بحسب الذات الذي هو التصديق ، وبحسب المتعلق وهو افراد ما جاء به الرسول - ﷺ - مما يجب الايمان به ، وقد استدل هؤلاء على الأمرين بدليلين :

الأول : عقلي ملخصه : « أن التصديق القلبي يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة وعدم ذلك ، ولهذا كان ايمان الصديقين أقوى من ايمان غيرهم ، بحيث لا يعتريه الشبه ولا الشكوك ، يؤيد ذلك أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الأحيان أعظم يقينا واخلاصا منها في بعضها ، فكذلك التصديق والمعرفة يكون بحسب ظهور البراهين وكثرتها .

الثاني : نقلي وهو قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام : ﴿ أولم تؤمن ؟ قال بلا ولكن ليطمئن قلبي ﴾ [البقرة : ٢٦٠] قالوا : فاطمئنان القلب الذي هو أقصى درجات التصديق ، هو ما قصده ابراهيم - عليه السلام - والافه هو مصدق دون شك .

كما استدلوا على أن الايمان يزيد وينقص بحسب متعلقه بأن التصديق التفصيلي في افراد ما وجب عليه الايمان به ، جزء من الايمان ، يثاب عليه ، كما يثاب علي تصديقه بالكل ، وأضافوا إلى ذلك ، الآيات المصرحة بزيادة الايمان ، ولا شك أن القابل للزيادة قابل للنقصان (٢) .
المسلك الثاني : القول بأن الايمان يزيد وينقص بحسب متعلقه فقط ، أما التصديق نفسه لا يزيد ولا ينقص ، ولا شك أن قائل ذلك يحاول الجمع بين رأي السلف القائلون بأن الايمان يتفاضل والتصديق داخل فيه ، وبين القائلين بأن الايمان هو التصديق فقط .

ولم ينكروا ان الايمان يتجزأ ، ووجه الجمع ، ان الجميع اتفقوا على ان الايمان يتجزأ ، سواء هو التصديق وحده أو التصديق والعمل فقالوا : إن التصديق الذي هو أصل الإيمان لا

(١) انظر : أصول الدين (ص : ٢٥٢) ، والمواقف بشرح الجرجاني (٨ / ٣٣٠) .

(٢) انظر : أصول الدين (ص : ٢٥٣) ، والمواقف بشرح الجرجاني (٨ / ٣٣١) .

يزيد ولا ينقص ، وإنما الزيادة والنقصان تكون في الأعمال التي هي ثمرات الايمان ، والايان يطلق عليها حقيقة عند قوم ، مجازاً عند آخرين (١) وهذا رأي جمهور الأشاعرة .

٣ - الرأي الثالث : وهو القول بأن الايمان يزيد ولا ينقص وهو رأي قليل الانصار واضح البطلان اذ أنه لا يتصور شيء قابل للزيادة غير قابل للنقصان .

حكم مرتكب الكبيرة عند الأشاعرة :

ذهب الأشاعرة الى القول بأن مرتكب الكبيرة مؤمن فاسق، لأن ارتكاب الكبيرة لا يُذهب إيمانه وإنما يؤثر فيه بالنقصان ، فيسلب عنه كمال الايمان ويقيد بما اتصف به من معصية وفسق ، فيقال مؤمن بايمانه فاسق بكبيرته يقول الباقلاني : « إن قال قائل : فخبروني عن الفاسق الملى ، هل تسمونه مؤمناً بايمانه الذي هو فيه ، وهل تقولون إن فسقه لا يضاد ايمانه؟! قيل له : أجل فإن قال : فلم قلت إن الفسق الذي ليس بجهل بالله لا يضاد الايمان؟ قيل له : لأن الشيعيين إنما يتضادان في محل واحد وقد علمنا أن ما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينفي علماً وتصديقاً يوجد بالقلب ، فثبت انه غير مضاد للعلم بالله والتصديق له ، والدليل علي ذلك ، أنه قد يعزم على معصية الرسول - ﷺ - بقلبه من لا ينفي عزمه على ذلك معرفة النبي - ﷺ - وتصديقه له ، وكذلك حكم القول في العزم على معصية الله عز وجل وانه غير مضاد لمعرفته والعلم به والتصديق له هو الايمان لا غير ، فصح بذلك اجتماع الفسق الذي ليس بكفر مع الايمان وانهما غير متضادين .

فإن قيل : ولم قلت انه يجب أن يسمى الفاسق الملى بما فيه من الايمان مؤمناً؟ قيل له : لأن أهل اللغة إنما يشتقون هذا الاسم للمسمى به من ووجود الايمان به ، فلما كان الايمان موجوداً بالفاسق الذي وصفنا حاله ، وجب أن يسمى مؤمناً ، كما أنه لما لم يضاد ما فيه من الايمان فسقه الذي ليس بكفر ، وجب أن يسمى به فاسقاً وأهل اللغة متفقون على أن اجتماع الوصفين المختلفين لا يوجب منع اشتقاق الأسماء منهما ومن أحدهما ، فوجب بذلك ما قلناه (٢) .

(١) انظر : المواقف بشرح الجرجاني (٣٣١/٨) ، جوهر التوحيد للقاني (ص : ٤٣) .

(٢) كتاب التمهيد (ص : ٣٤٩ - ٣٥٠) .

مما سبق يتضح لنا رأي الأشاعرة ودليله والدليل كما هو واضح ذو شقين شق عقلي وشق لغوي .

أما العقلي فملخصه أن الفسق لا يضاد الايمان لأن التضاد بين الشئيين لا يكون إلا إذا وجدا في محل واحد ، والمعصية التي بها يكون الفسق محلها الجوارح ، والايمان عندهم محله القلب فقط ، وما يحصل من الجوارح لا يجوز أن ينفي ما يوجد بالقلب من الايمان لأنه غير مضاد له اذ قد يعص الله من هو مصدق بقلبه بالله ورسوله ، فصح بذلك اجتماع الفسق والايمان .

أما اللغوي فملخصه كذلك ، أن أهل اللغة إنما يشتقون تسمية الشيء من صفة توجد فيه ، والايمان الذي هو التصديق القلبي موجود في الفاسق الذي عصى الله بعمل قبيح صدر عن الجوارح غير مضاد للايمان .

وهذان الدليلان كما هو واضح ، مبنيان على قولهم في معنى الايمان وانه هو التصديق القلبي بالله وملائكته وكتبه ورسوله وأن أعمال الجوارح إنما هي ثمرات التصديق القلبي وليست ركناً فيه ولا جزءاً في مفهومه .

فهم يوافقون السلف في التسمية ، ويخالفونهم في الأصل الذي ينطلقون منه ويوافقونهم في النتيجة .

أما الحكم الاخروي فهم يوافقون فيه السلف ، حيث فوضوا أمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه بعدله وإن شاء غفر له بفضله وذلك إذا مات من غير توبة .

يقول البغدادي : « فأما أصحاب الذنوب من المسلمين اذا ماتوا قبل التوبة فمنهم من يغفر الله - عز وجل - له قبل تعذيب أهل العذاب ، ومنهم من يعذبه في النار مدة ثم يغفر له ويرده إلى الجنة برحمته » (١) .

الاستثناء في الإيمان عند الأشاعرة :

سبق أن بينا ان الاستثناء في الايمان هو قول الانسان : أنا مؤمن إن شاء الله ومذهب الأشاعرة فيه أنهم يوجبونه باعتبار الموافاة وهو أن الايمان الذي يتصف به الانسان في الحال

(١) أصول الدين (ص : ٢٤٢) .

مقطوع به لا يجوز الاستثناء فيه ، وإنما يجب الاستثناء في الايمان في المستقبل ، إذ الايمان هو ما مات عليه الانسان وكذلك الكفر هو ما مات عليه الانسان أما قبل ذلك فلا عبرة به .

وسبب قول الأشاعرة بالموافاة انه بالنسبة لما مضى من ايمان الانسان قالوا بعدم جواز الاستثناء في هذا الأمر ، ثم لما رأوا أن المشهور عن أهل السنة الاستثناء جعلوه في المستقبل لأنه هو الذي يشك فيه فأوجبوه لهذا .

وسبب آخر ، انه من المعروف من مذهبهم منع حلول الحوادث بذات الله تعالى ، لأجل ذلك قالوا عن صفات الفعل الاختيارية من الحب والرضا والسخط والغضب ، أنها صفات أزلية قديمة ، فقالوا والله يحب في أزله من كان كافراً إذا علم انه يموت مؤمناً ، ويبغض في أزله من كان مؤمناً اذا علم انه يموت كافراً ، ومن ثم ربطوا مسألة الاستثناء بهذا القول ، وأوجبوه لذلك بناء على أن الانسان لا يعلم على أي شيء يموت .

وهم يحتجون لقولهم بالموافاة بما روى عن ابن مسعود لما قيل له : « إن قوماً يقولون : إنا مؤمنون ؟ فقال : أفلا سألتموهم أفي الجنة هم ، فلما سألوأ أحدهم قال : الله أعلم . قال ابن مسعود : أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية (١) .

يقول الجويني : « فإن قيل قد أثر عن سلفكم ربط الايمان بالمشيئة ، وكان اذا سئل الواحد منهم عن ايمانه قال : أنا مؤمن ان شاء الله فما محصول ذلك ؟ قلنا الايمان ثابت في الحال قطعاً لا شك فيه ، ولكن الايمان الذي هو علمُ الفوز ، وآية النجاة ايمان الموافاة ، فاعتنى السلف به وقرنوه بالمشيئة ولم يقصدوا التشكيك في الايمان الناجز (٢) .

وقد تدرج الأمر بالأشاعرة الذين يوجبون الاستثناء باعتبار الموافاة أن صار بعض أتباعهم المتأخرين يستثنون في كل شيء ، فيقول الواحد منهم هذا ثوب إن شاء الله ، وهذا حبل ان شاء الله ، وإذا اعترض عليه معترض بأن هذا لا شك فيه ، قالوا : إن الله قادر على أن يغيره (٣) .

(١) انظر كتاب الايمان (ص : ٦٤٤) من النص المحقق .

(٢) انظر : كتاب الارشاد (ص : ٤٠٠) .

(٣) انظر كتاب الايمان (ص : ٦٦٣) من النص المحقق .

المبحث السابع : مذهب الماتريديّة :

تنسب الماتريديّة الى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي والذي يلقب بامام الهدى وامام المتكلمين ، وينسب الماتريدي الي ماتريد ويقال لها ماتريت وهي بلدة قرب سمرقند تخرج منها جماعة من العلماء .

ولد الماتريدي في حدود سنة (٢٣٨هـ) على وجه التقريب اذ لم يذكر من ترجموا له تاريخ ولادة وذلك لأن تاريخ وفاة اثنين من شيوخه وهما: محمد ابن مقاتل الرازي كان سنة (٢٤٨هـ)، ونظير الدين بن يحيى البلخي كان سنة (٢٦٨هـ) ولا يبدو من الصواب افتراض أن عمره كان أقل من عشر سنين حين وفاة شيخه محمد بن مقاتل ، أما وفاته فقد أجمع من ترجم له على أنه توفي سنة (٣٣٣هـ) ودفن بسمرقند .

نشأ الماتريدي في بلاد ما وراء النهر وقد كانت مرتبطة بالخلافة بدمشق ثم ببغداد حتى عهد المأمون ، فلما تولى المأمون قرب إليه أولاد أسد بن سامان وساروا معه سيرة حسنة حتى استقلت الدولة السامانية سنة (٢٦١هـ) وكان أولاد سامان من أحسن ملوك الأرض سيرة وعدلا واجلالا للعلم وأهله ، واستمرت الدولة السامانية وقد عمها الرخاء .

ورغم ذلك لم يحظ الماتريدي ولا الماتريديّة باهتمام المؤلفين في الملل والنحل أو التاريخ أو الطبقات والتراجم والعقائد ، فلم يذكره الأشعري في مقالاته ولا البغدادي ولا الشهرستاني ولا ابن حزم في فصله ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

١ - بُعد الماتريدي عن مركز الخلافة حيث يتوافد إليها من العلماء من مختلف البقاع الإسلامية .

٢ - عدم دعم الماتريديّة في عصورها الأولى بقوة سياسية كما حصل للمعتزلة والأشاعرة .

٣ - عدم إرتحال الماتريدي إلى المراكز العلمية في العالم الإسلامي كمشكّة والمدينة وبغداد ودمشق، إذ أنه لو زارتلك البلاد والتقى بعلمائها وناظرهم ، لاشتهر وذكر في تواريخ تلك المدن كتاريخ بغداد وتاريخ مدينة دمشق وغيرها .

٤ - تأخر عهد تأليف الحنفية في طبقات علمائهم ، إذ أن أول مؤلف في طبقات الحنفية وهو « الجواهر المضيئة » لعبد القادر القرشي المتوفى سنة (٧٧٥هـ) .

ومن أشهر رجال المدرسة الماتريدية : أبو اليسر البزدوي المتوفى سنة (٤٩٣هـ) ، أبو المعين النسفي المتوفى سنة (٥٠٨هـ) ، الكمال بن الهمام المتوفى سنة (٨٩١هـ) ، وملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ) (١) .

حقيقة الايمان عند الماتريدية :

ذهب جمهور الماتريدية إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ، وذهب بعضهم - متابعة للحنفية - إلى أنه التصديق بالقلب والاقرار باللسان واستدلوا على ذلك بما يأتي :

١ - قالوا ان الايمان في اللغة هو التصديق ، وهو باق على معناه اللغوي ولم ينقل إلى غيره واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ [يوسف : ١٧] .

٢ - وقالوا أيضاً : ان الكفر ضد الإيمان والكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان بالقلب فكذا ما يضادهما .

٣ - قالوا ايضاً : إن الله قد فرق بين الإيمان والأعمال ، وذلك بما ورد في كثير من الآيات من عطف الأعمال على الإيمان ، والعطف يقتضي المغايرة .

٤ - واستدلوا أيضاً : بأن الله خاطب المؤمنين بالإيمان قبل فرض الأعمال ، فدل ذلك على عدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان .

قال أبو المعين النسفي : « الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق ، فكل من صدق غيره فيما يخبر يسمى في اللغة مؤمناً به ، ومؤمناً له ، قال الله تعالى خبراً عن إخوة يوسف - صلوات الله عليهم - : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] أي بمصدق لنا ، ثم إن هذا اللغوي وهو التصديق بالقلب هو حقيقة الإيمان الواجب على العبد حقاً لله تعالى ، وهو أن يصدق الرسول ﷺ - فيما جاء به من عند الله تعالى ، فمن أتى بهذا التصديق فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى ... فمن جعله لغير التصديق ، فقد صرف الاسم عن المفهوم في اللغة إلى غير المفهوم ،

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب التوحيد للماتريدي (ص : ١ - ٧) مقدمة تحقيق : تأويلات أهل السنة (١/٩ - ١٧) اتحاف السادة المتقين للزيدي (٢/ ٥) الجواهر المضيئة للقرشي (٣ / ٣٦٠) ، الماتريدية دراسة وتقييم لأحمد عوض الله الحربي (ص : ٧٩ - ١٣٠) .

وفي تجويز ذلك إبطال اللسان وتعطيل اللغة ، ورفع طريق الوصول الى اللوازم الشرعية والدلائل السمعية ، يحققه ان ضد الايمان هو الكفر ، والكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان بالقلب فكذا ما يضادهما ، اذ لا تضاد يتحقق عند تغاير المحلين .

والذي يدل عليه ، أن الله تعالى فرق بين الايمان ، وبين كل عبادة بالاسم المعطوف عليه ما فرق بين العبادات بالأسماء المعطوفة لها على ما قال الله تعالى : ﴿ انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة .. ﴾ [التوبة : ١٨] .

فقد عطف إقام الصلاة وايتاء الزكاة على الايمان ، ولا شك في ثبوت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وقال تعالى : ﴿ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ [يونس: ٩] . يحققه أن الله تعالى خاطب باسم الايمان ثم أوجب الأعمال على العباد ، على ما قال الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ [البقرة : ١٨٣] فهذا دليل التغاير وقصر إسم الايمان على التصديق ، وبالوقوف على هذا يثبت بطلان قول من جعل الأعمال إيماناً وهو قول فقهاء أصحاب الحديث وأكثر متكلميهم^(١) .

العلاقة بين الايمان والاسلام عند الماتريديّة :

ذهبت الماتريديّة إلى أن الإسلام والإيمان شيء واحد ، وأنه لا تغاير بينهما ولا ينفك أحدهما عن الآخر واذا زال أحدهما زال الآخر واستدلوا على قولهم بأدلة ذكرها الماتريدي وتابعه عليها عامة الماتريديّة .

قال الماتريدي : « وأما القول عندنا في الإيمان والإسلام ، أنه واحد في أمر الدين في التحقيق بالمراد ، وإن كانا يختلفان في المعنى باللسان .. ثم من جهة التحقيق بالمراد في الدين ، أن الإيمان هو اسم لشهادة العقول والآثار بالتصديق على وحدانية الله - تعالى - وان له الخلق والأمر في الخلق ، لا شريك له في ذلك ، والإسلام هو اسلام المرء نفسه بكليّتها وكذا كل شيء لله تعالى بالعبودية لله لا شريك فيه ، فحصولا من طريق المراد فيهما على واحد ... ثم

(١) التمهيد (ص : ٩٩ - ١٠٠) ونظر تبصرة الأدلة (ص : ٤٧٣ - ٤٧٦) وكتاب التوحيد للماتريدي (ص : ٣٧٣ -

٣٧٩) المسايه لابن الهمام (ص : ٢٨٥ - ٣١٤) شرح الطحاوية للميداني (ص : ٩٨ - ٩٩) .

الأصل انه من البعيد عن المعقول أن يأتي المرء بجميع شرائط الايمان ثم لا يكون مسلماً ، أو يأتي بجميع شرائط الإسلام ثم لا يكون مؤمناً ، فثبت أنهما في الحقيقة واحد ، ومعلوم ان الذي يسع له التسمي بأحدهما يسع الآخر ، وأن الذي به يختلف الأديان إنما هو الاعتقاد لا بأفعال سواه وبالوجود يستحق كل الاسم المعروف ، لذلك وجب ما قلنا وقد قال الله تعالى : ﴿ ان الدين عند الله الإسلام ﴾ [آل عمران : ١٩] وقال : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

فالمؤمن بالصفة التي يصير بها مؤمناً ، لا يخلو من أن يكون أتى بالإسلام الذي هو الدين عند الله أو أتى ببعضه لا كله ، أو ابتغى غير دين الله ، فإن قال بالأول أذعن للحق ، وإن قال بالثاني فهو إذا لم يبتغ به ديناً ، إنما ابتغى بعضه وذلك بعيد ، بل شهد الله على مثله بأنه كافر حقاً ... وان قال بالثالث : صير دار المؤمنين النار ، وابطل جميع ما جاء به الرسل من الأمر بالإيمان بهم .. ثم قد ثبت أنهما واحد في التحقيق على ما جرى به أحكام القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ قولوا آمنا بالله ﴾ إلى قوله ﴿ ونحن له مسلمون ﴾ [البقرة : ١٣٦] فألزمهم اسم الإسلام بالذي به صاروا مؤمنين ، ومثله في يونس : ﴿ وقال موسى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ﴾ [يونس : ٨٤] فصيرهم بالذي آمنوا مسلمين ، وقال عز وجل : ﴿ يمينون عليك أن أسلموا قل لا تمناوا علي اسلامكم بل الله يمين عليكم أن هداكم للإيمان ان كنتم صادقين ﴾ [الحجرات : ١٧] صير ذلك منهم اسلاماً لو صدقوا في إيمانهم ، وكذلك به يكونون مؤمنين ، وقالت الملائكة : ﴿ فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ﴾ [الذاريات : ٣٥ - ٣٦] فصيرالذين كانوا مسلمين مؤمنين» (١) .

زيادة الايمان ونقصانه عند الماتريديّة :

لما كان معنى الايمان عند الماتريديّة هو التصديق وأن الأعمال غير داخلة في مسمى الايمان قالوا بعدم زيادة الايمان ونقصانه ، وبنو قولهم في هذه المسألة على أن التصديق لا يتصور فيه الزيادة والنقص .

(١) كتاب التوحيد (ص : ٣٩٤ - ٣٩٧) وانظر أصول الدين للبزدوي (ص : ١٥٤ - ٢٢١) ، تبصرة الأدلة

قال أبوالمعین النسفي : « واذا ثبت أن الإيمان هو التصديق ، وهو لا يتزايد في نفسه ، دل ان الايمان لا يزيد ولا ينقص ، فلا زيادة له بانضمام الطاعات اليه ولا نقصان له بارتكاب المعاصي ، اذ التصديق في الحالين على ما كان قبلهما » (١) .

الاستثناء في الايمان عند الماتريديّة :

سبق أن بينا أن معنى الايمان عند الماتريديّة هو التصديق وأن الأعمال غير داخلة في مسماه وأنه لا يزيد ولا ينقص ، فقد قالوا تبعاً لذلك بأنه لا يجوز أن يستثنى في الإيمان وقالوا : الاستثناء شك ، ومن شك في تصديقه فهو كافر .

يقول الماتريدي : « الأصل عندنا قطع القول بالإيمان ، وبالتسمي به بالاطلاق ، وترك الاستثناء فيه ، لأن كل معنى مما باجتماع وجوده تمام الإيمان عنده مما إذا استثنى فيه ، لم يصح ذلك المعنى . فعلى ذلك أمره في الجملة نحو أن يقول : أشهد أن لا اله إلا الله ان شاء الله ، أو محمد رسول الله ان شاء الله ، وكذلك الشهادة بالبعث والملائكة والرسول والكتب » (٢) .

ويقول أبو المعين النسفي : « ثم لما كان - أي الإيمان - اسماً للتصديق وهو شيء حقيقي معلوم الحد ، فإذا حصل بهذا الحد كان الذات به مؤمناً كالقعود والجلوس والسواد والبياض وغير ذلك لما كانت معاني معلومه الحد متى وجدت بحقيقتها كانت الذات بها قاعداً ، وجالساً أسود أبيض فكذا هذا ... وبمعرفة هذا يعرف أن التصديق لما وجد وجد الإيمان بحقيقته فقول من يقول أنا مؤمن إن شاء الله ، مع وجود حقيقة التصديق كقول من يقول : أنا قائم إن شاء الله ، وأنا قاعد إن شاء الله ، مع وجود حقيقة ذلك ، وذلك باطل فكذا هذا ... » (٣) .

(١) كتاب التمهيد (ص : ١٠٢) وانظر تبصرة الأدلة (ص : ٤٧٨) بحر الكلام له أيضا (ص : ٤٥) ، المسيرة (ص : ٣٢٥) .

(٢) كتاب التمهيد (ص : ٣٨٨) .

الْفَقِيه السَّالِك

العلاقة بين الإيمان والإسلام وتحقيق الكلام فيها

ويتكون من بحثين :

المبحث الأول : الإيمان والإسلام وما بينهما من عموم وخصوص

المبحث الثاني : الأقوال في مسألة الإيمان والإسلام والرد على

المخالفين فيها

المبحث الأول : الايمان والاسلام وما بينهما من عموم وخصوص :

اختلف علماء الإسلام قديماً وحديثاً في العلاقة بين الإسلام والايان من حيث عمومهما وخصوصهما ، والمطالع لآيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول - ﷺ - يجد أن هذين المصطلحين الاسلام والايان وردا بمعنى واحد ، يدل كل واحد منهما على مسمى الآخر فيسمى الإسلام ايماناً ، ويسمى الايمان إسلاماً .

وورد أيضاً هذان المصطلحان بألفاظ يدل كل واحد منهما على معنى مخالف لما يدل عليه الآخر . حيث يجتمع اللفظان . والأصل في هذا ، حديث جبريل - عليه السلام - حيث ورد فيه المصطلحات الثلاثة : الإسلام والايان والاحسان ولا بد ونحن بصدد معرفة موقف شيخ الاسلام في هذه المسألة من معرفة دلالات المصطلحات لأن هذا من أنفع الأمور في هذه المسألة التي هي ثمرة من ثمرات الخلاف في الايمان ، يقول شيخ الإسلام : « .. وهو من أنفع الأمور في معرفة دلالة الألفاظ مطلقاً وخصوصاً ألفاظ الكتاب والسنة ، وبه تزول شبهات كثيرة ، كثر فيها نزاع الناس من جملتها مسألة الايمان والاسلام ، فإن النزاع في مساهما أول اختلاف وقع ، إفرقت الأمة لأجله وصاروا مختلفين في الكتاب والسنة ، وكفر بعضهم بعضاً وقاتل بعضهم بعضاً » (١) .

فلفظ الإسلام في اللغة يدل على الانقياد والاذعان، أما في الشرع: فيطلق على مسألتين.

الأولى : أن يطلق على الأفراد غير مقترن بالايان .

فيشمل حينئذ الدين كله الاسلام والايان. قال تعالى: ﴿إِن الدِّينَ عِنْدَ اللّهِ الْإِسْلَامُ﴾

[آل عمران : ١٩] . وقال : ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ [المائدة : ٣] .

وقال - ﷺ - « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء » (٢) .

(١) كتاب الايمان (ص : ٢٦٨ - ٢٦٩) من النص المحقق .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الايمان باب ان الإسلام بدأ غريباً ... (١ / ١٣٠) والترمذي في كتاب الإيمان باب رقم

(١١٣/٥/١٩) وأحمد في المسند (٧٣/٤) .

الثانية: أن يطلق مقترناً بالاعتقاد فيراد به حينئذ الأعمال والأقوال الظاهرة، كقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قَل لَمْ نؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا لَمَّا دَخَلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٤] .

وقوله - ﷺ - لما قال له سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : « مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمناً فقال - ﷺ - (١) « أو مسلم » هذا عن معنى الإسلام في اللغة والشرع . أما الإيمان . فهو في اللغة له استعمالان الأول : من الخوف وذلك إذا تعدى بنفسه فيكون معناه إعطاء الأمان ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش : ٥] .

الثاني : أن يكون متعدى اما الباء أو اللام فيكون معناه التصديق ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ [يوسف : ١٧] . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٧٥] .

أما في الشرع فاطلاقه له حالتان أيضاً مثل الإسلام .

الحالة الأولى : أن يطلق على الأفراد غير مقترن بذكر الإسلام ، وحينئذ يراد به الدين كله كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون : ١ - ٢] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] وقول النبي - ﷺ - لوفد عبد القيس : « آمركم بالإيمان بالله وحده قال أتدرون ما الإيمان بالله وحده ... » (٢) .

الحالة الثانية : أن يطلق مقروناً بالإسلام، وحينئذ يراد به الاعتقادات الباطنة كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [النساء : ٥٧] هذا هو المقصود بالإسلام والإيمان وما يدلان عليه سواء عند الاقتران أو الافراد .

وقد بين شيخ الإسلام سبب النزاع في مسمى الإسلام والإيمان وعزا ذلك إلى : « كثرة ذكرهما وكثرة كلام الناس فيهما، والاسم كلما كثر التكلم فيه فتكلم به مطلقاً ومقيداً بقيد ومقيداً بقيد آخر في موضع آخر، كان هذا سبباً لاشباه بعض معناه، ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك، ومن أسباب ذلك : أن يسمع بعض الناس بعض موارد ولا يسمع بعضها الآخر، ويكون ما سمعه مقيداً بقيد أوجب اختصاصه بمعنى، فيظن معناه في سائر موارد كذلك، فمن اتسع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامة، وعلم مأخذ الشبه،

(١) سيأتي تخريجه (ص : ٣٧١) في النص المحقق .

(٢) سيأتي تخريجه (ص : ٨) في النص المحقق .

أعطى كل ذي حق حقه، وعلم أن خير الكلام كلام الله ، وأنه لا بيان أتم من بيانه وأن ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه» (١) .

ونقل شيخ الإسلام عن الخطابي أنه عدّ هذه المسألة من أكثر المسائل التي غلط فيها الناس فقال : ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسألة - مسألة الإسلام والايان - قد تكلم في هذا الباب رجلان من كبراء أهل العلم ، وصار كل واحد منهما إلى مقالة من هاتين المقاتلتين - أي اتفاهما أو عدم اتفاهما - ورد الآخر منهما على المتقدم، وصنف عليه كتابا يبلغ عدد أوراقه المئتين» (٢) ثم قال الشيخ معلقا على كلام الخطابي : « الرجلان اللذان أشار إليهما الخطابي أظن أحدهما - وهو السابق - محمد بن نصر، فإنه الذي علمته بسط الكلام في أن الايمان والإسلام شيء واحد من أهل السنة والحديث وما علمت لغيره قبله بسطا في هذا والآخر الذي رد عليه أظنه» (٣) لكن لم أقف على رده» (٤) .

وقال في موضع آخر ... « وللناس في الإسلام والإيمان من الكلام الكثير ، مختلفين تارة ومتفقين أخرى ، ما يحتاج الناس معه إلى معرفة الحق في ذلك، وهذا يكون بأن تبين الأصول المعلومة المتفق عليها ثم بذلك يتوصل إلى معرفة الحقيقة المتنازع عليها» (٥) .

المبحث الثاني : الأقوال في مسألة الإيمان والإسلام والرد على المخالفين فيها :

ينحصر الخلاف في هذه المسألة في ثلاثة طوائف .

القول الأول : طائفة تقول بالترادف بين الإسلام والايان وانهما اسمان لمسمى واحد . وهذا الرأي قال به جماعة من السلف ، منهم الامام البخاري في صحيحه، وله أدلته التي ساقها على قوله في هذا الرأي ، وهو رأي ابن منده ومحمد بن نصر المروزي وأبي بكر الاسماعيلي وبعض أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة .

(١) كتاب الايمان (ص : ٥٥٥ - ٥٥٦) من النص المحقق .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٥٥٨) من النص المحقق ، وانظر : معالم السنن (٤ / ٢٩٠) أعلام الحديث (١ / ١٦٠) .

(٣) بياض في جميع النسخ المخطوطة ومعالم السنن للخطابي وأعلام الحديث له أيضاً وفتح الباري للحافظ بن حجر .

(٤) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٥٥٩) من النص المحقق .

(٥) شرح حديث جبريل (ص : ٢٩٠) .

القول الثاني : قول من يفرق بين مسمى الاسلام ومسمى الايمان ويقول بأن الإسلام الكلمة ، والايمان العمل ، وهذا قول جماعة من أئمة السلف منهم الزهري وحماد بن زيد ورواية عن الامام أحمد ، كما ذكره ابن منده والخلال وعبد الله بن أحمد عن عبد الملك الميموني وقال بأن عبد الله بن عباس والحسن وابن سيرين ذهبا إليه .
واستدلوا على ذلك بأدلة سوف نذكرها فيما بعد .

القول الثالث : قول من يجمع بين النصوص الواردة في هذه المسألة ويقول : ان بين الإسلام الايمان تلازماً مع افتراق مساهما ، وان حالة اقتران الاسلام بالايمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر ، ويمثل حالة الإسلام والايمان بحالة إقتران الشهادتين . الشهادة بالرسالة للنبي - ﷺ - غير شهادة الواحدانية لله تعالى ، فهما شيئان في الأعيان ، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم ، وكذلك الروح والبدن وكذلك الإسلام والايمان لا إيمان لمن لا اسلام له ، ولا إسلام لمن لا إيمان له . اذ لا يخلو المؤمن من اسلام به يتحقق ايمانه ، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح اسلامه . وهذا ما ذهب إليه جمهور السلف وأيده شيخ الاسلام ابن تيمية في جميع كتبه ، وهذا هو المذهب الصحيح لأنه من المعروف أن لكل من الايمان والاسلام حقيقة شرعية مستقلة ، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية مستقلة ، وما يمكن ان يقال فيهما انهما متلازمان في الوجود لا مترادفان في الحقيقة والمعنى ، ولقوة التلازم بينهما فإذا وجد أحدهما مفردا في نص من النصوص فإنه لا يمكننا ان نتصوره وحده ، فيكون الآخر داخلا فيه على سبيل التلازم ، فالغاية منهما مجتمعين أو متفرقين تحصل بذكر واحد منهما منفرداً .

قال شيخ الإسلام : « إذا قيل إن الإسلام والإيمان متلازمان ، لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر ، كالروح والبدن ، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن ، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح ، وليس أحدهما هو الآخر ، فالإيمان كالروح فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن ، والإسلام كالبدن ، ولا يكون البدن حياً إلا مع الروح ، بمعنى أنهما متلازمان ، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر ، وإسلام المنافقين كبدن الميت جسد بلا روح ، فما من بدن حي إلا وفيه روح ولكن الأرواح متنوعة » (١) .

(١) كتاب الايمان (ص : ٥٧٠) من النص المحقق .

أدلة القائلين بالترادف بين الإسلام والإيمان :

سبق أن ذكرنا قول الذين ذهبوا إلى القول بالترادف وأن منهم الامام البخاري ومحمد بن نصر المرزوي وابن منده وأبي بكر الاسماعيلي وابن حزم وابن حبان والبيهقي وابن عبد البر وبعض أصحاب الشافعي وأصحاب ابي حنيفة ولكن أوسع من تكلم في ذكر ما ذهبوا اليه هو محمد بن نصر المرزوي حتى قال شيخ الاسلام عنه « وما علمت لغيره قبله بسطا في هذا - أي في هذه المسألة » (١) .

وذكر ابن نصر هذا القول وانتصر له وساق له من أدلة الكتاب والسنة وأقول العلماء في ذلك وذكر بأن القائلين به هم الجمهور الأعظم من أهل السنة وأصحاب الحديث واستدل بالأدلة التالية .

الدليل الأول :

استدل محمد بن نصر المرزوي على قوله بترادف الاسلام والايان باللغة فقال : « إن الإيمان في اللغة هو التصديق والاسلام في اللغة هو الخضوع ، فأصل الايمان هو التصديق بالله وما جاء من عنده ، وهو ما أراده النبي - ﷺ - بقوله « الايمان أن تؤمن بالله » وعنه يكون الخضوع لله ، لأنه إذا صدق بالله ، فقد خضع له ، وإذا خضع أطاع فالحضوع عن التصديق وهو أصل الإسلام ، ومعنى التصديق هو المعرفة بالله والاعتراف بربوبيته وبوعده ووعيده وواجب حقه فمن التصديق بالله يكون الخضوع لله ، وعن الخضوع تكون الطاعات ، فأول ما يكون خضوع القلب لله ، الذي أوجبه التصديق من عمل الجوارح ، الإقرار باللسان لأنه لما صدق بأن الله ربه ، خضع لذلك بالعبودية مخلصا ، ثم ابتداء الخضوع باللسان فأقر بالعبودية مخلصا كما قال الله - عز وجل - لابراهيم : ﴿ أسلم قال أسلمت لرب العالمين ﴾ [البقرة: ١٣١] . أي أخلصت بالخضوع لك (٢) .

الدليل الثاني :

ان الدين الذي بعث الله به الرسل ، وأنزل به الكتب ورضيه للناس ، هو دين الاسلام ، وضده الكفر ، وقد أمر الله الناس بالايان بهذا الدين والدخول فيه ، فالايان والاسلام سواء لم

(١) كتاب الايمان (ص : ٥٥٩) من النص المحقق .

(٢) انظر : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٩٦) . وانظر : اعتقاد أئمة الحديث (ص : ٦٧) التمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/٩) .

يفرق الله بينهما ، حتى أنه سبحانه مدح الاسلام بمثل ما مدح الايمان ، ولو كان بينهما فرقا لما سوى الله في مدحهما . وأيد قوله بقوله الله تعالى: ﴿ورضيت لكم الاسلام ديناً﴾ [المائدة: ٣] ، وقوله: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾ [الأنعام: ١٢٥]. ثم قال : فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الايمان وجعله اسم ثناء وتزكية ، فأخبر أن من أسلم فهو على نور من ربه وهدى ، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه فقد أحبه وامتدحه ... فحكم بأن من اسلم فقد اهتدى ومن آمن فقد اهتدى فقد سوى بينهما»^(١) .

الدليل الثالث :

استدل من قال بترادف الإسلام والايمان بأية الحجرات ، يقول محمد بن نصر : « قال الله عز وجل ﴿يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل لله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين﴾ [الحجرات: ١٧] فدل ذلك على أن الإسلام هو الإيمان واستدل على قوله بأثر قتادة الذي ساقه بسنده^(٢) إنه قال في معنى الآية قال : « منوا على النبي - ﷺ - حين جاءوا فقالوا : أسلمنا بغير قتال ، وقالوا : لم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان وبنو فلان ، فقال الله لنبيه : ﴿قل لا تمنوا علي إسلامكم بل لله يمن عليكم أن هداكم للإيمان﴾ [الحجرات: ١٧] .

وبما رواه بسنده عن مقاتل بن حيان أنهم أعراب بني أسد بن خزيمه قالوا : يا رسول الله آتيناك بغير قتال وتركنا العشائر والأموال ، وكل قبيلة من الأعراب قاتلتك حتى دخلوا في الإسلام كرها فلنا عليك حق ، فأنزل الله: ﴿يمنون عليك أن أسلموا﴾ [الحجرات: ١٧] فله بذلك المن إليكم إن كنتم صادقين وفيهم أنزلت : ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾^(٣) [محمد: ٣٣] .

(١) انظر : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٢٩ - ٥٣١) وانظر كتاب الايمان لابن منده (ص : ٣٢١) .

(٢) انظر : أثر قتادة في تفسير الطبري (٢٦ / ٩٠) .

(٣) انظر : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣) .

الدليل الرابع :

واستدل محمد بن نصر المرزوي بما ورد عن النبي - ﷺ - انه وصف الايمان بما وصف به الإسلام فقال : « والأخبار التي ذكرناها عن رسول الله - ﷺ - دالة على أن الايمان والاسلام لا يفترقان ، لأنه دل على الإيمان ، بما دل على الاسلام . ثم ذكر حديث جبريل الطويل (١) ، وحديث عبد الله بن عمر : « بني الإسلام على خمس » (٢) وحديث عبد الله بن عباس لوفد عبد القيس (٣) وحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من آمنه الناس (٤) وحديث « والله لا يؤمن ثلاثاً من لا يأمن جاره بوائقه » (٥) قال : ... البوائق لا تكون إلا باللسان واليد ... ، فسمى الايمان بما سمي به الاسلام ... فدل النبي - ﷺ - بسنته على أن الايمان والاسلام لا يفترقان ، وان المسلم هو المؤمن ، فليس لأحد أن يفرق بين اسمين دل النبي - ﷺ - عليهما بمعنى واحد ، يجعلهما معنيين مختلفين ، ومن فرق بينهما فقد عارض سنة النبي - ﷺ - بالرد ، إلا أن أحدهما أصل للآخر ، لا ينفك أحدهما عن الآخر ، لأن أصل الايمان هو التصديق ، وعنه يكون الخضوع ، فلا يكون مصداقاً إلا خاضعاً ولا خاضعاً إلا مصداقاً وعنهما تكون الأعمال التي وصف النبي - ﷺ - الإسلام وتسمى من قام بها بالايمان والاسلام » (٦).

الدليل الخامس :

استدل محمد بن نصر على ترادف الايمان والإسلام بأن دين الله واحد ، وهو الإسلام الذي وعد الله عليه الثواب وأجمعت الأمة على أن من دان الله بالايمان يقبل منه كما يقبل منه الإسلام ، وكذلك فإن الله قد سمي بعض شرائعه ديناً ، من أتى بها فقد أتى بالدين القيم ، ومن أضعها أضع الدين القيم الذي هو الإسلام وهذه الشرائع كالصلاة والزكاة ونحوها قول وعمل كما اننا نجد أن الايمان قول وعمل فلا فرق اذا بين الايمان والاسلام قال رحمة الله : « وقال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران : ١٩] ... وقال

- (١) سيأتي تخريجه (ص : ٢) في تحقيق النص .
- (٢) سيأتي تخريجه (ص : ٣) في تحقيق النص .
- (٣) سيأتي تخريجه (ص : ٨) في تحقيق النص .
- (٤) سيأتي تخريجه (ص : ٥) في تحقيق النص .
- (٥) سيأتي تخريجه (ص : ١٣) في تحقيق النص .
- (٦) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧١٤ - ٧١٦) .

﴿ ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين ﴾ [البقرة: ١٣٢] الذي إرتضاه واصطفاه هو الإسلام ثم قال : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

فدل ذلك ان الايمان المقبول الذي وعد الله عليه الثواب هو الإسلام ، لأنه لو كان غير الإسلام لكان من دان الله بالايمان غير مقبول منه إياه ، لقوله : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

فلما اجتمعت الأمة على أن من دان الله بالايمان فجائز أن يقبل منه ، ثبت بذلك ان الإيـمان هو الإسلام وهو الدين المرتضى وثبت بذلك ان الصلاة والزكاة وسائر ما يدان الله به إسلام ، وإيمان لأنها لو لم تكن إيماناً اسلاماً لم يجوز أن يقبل من دان الله بها « (١) .

الدليل السادس :

استدل محمد بن نصر على ما ذهب اليه من القول بترادف الايمان والاسلام، بأن الله تعالى أمر عباده بأن يعبدوه ويخلصوا له الدين ولا شك أن هذا الدين المأمورين بإخلاقه هو الإسلام ، يقول رحمه الله : « وقال عز وجل : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ [البينة : ٥] . وقال : ﴿ إن الدين عند الله الاسلام ﴾ [آل عمران : ١٩] فسمى إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ديناً قيماً ، وسمى الدين إسلاماً فمن لم يؤد الزكاة فقد ترك من الدين القيم الذي أخبر الله أنه عنده الدين وهو الإسلام بعضاً ، وقد جامعنا هذه الفرقة التي فرقت بين الايمان والاسلام على أن الإيـمان قول وعمل ، وأن الصلاة والزكاة من الايمان ، وقد سماها الله ديناً ، وأخبر أن الدين عند الله الإسلام ، فقد سمي الله الإسلام ، بما سمي به الايمان وسمى الايمان بما سمي به الاسلام وبمثل ذلك جاءت الأخبار عن النبي - ﷺ - « (٢) .

(١) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٣٤٤ - ٣٤٥) .

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٣٣) .

الدليل السابع :

استدل محمد بن نصر المروزي على ترادف الايمان والاسلام بأن الله « يبين في كتابه وكذلك بين رسوله أن الايمان والاسلام لا يفترقان فمن صدق بالله فقد آمن به ، ومن آمن به فقد خضع له ... ومن صام وصلى فقد استكمل الإسلام والإيمان الذي فرض عليه ومن ترك من ذلك شيئاً فلن يزول عنه اسم الايمان والإسلام إلا أنه أنقص من غيره في ذلك من غير نقصان في الإقرار بأن الله حق وما قال صدق لا كذب ولكن ينقص من الايمان الذي هو تعظيم للقدر وخضوع للهبة والجلال للمصدق به وهو الله عز وجل فمن ذلك يكون النقصان لا من إقرارهم بأن الله حق وما قاله صدق » (١) .

الدليل الثامن :

استدل محمد بن نصر على ترادف الإسلام والايان بموافقة الطائفة التي فرقت بين الايمان الاسلام على عدم زوال اسم الاسلام عن ارتكب كبيرة لأنهم يروون عن النبي - ﷺ - أن الله يأمر باخراج من كان في قلبه إيمان من النار فلا فرق إذأ بين الإسلام والإيمان لأن من في قلبه إيمان لا يزول عنه الإسلام ايضاً (٢) .

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥) .

(٢) انظر : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٣٥) .

أدلة من يقول الإسلام الكلمة والإيمان العمل :

سبق أن ذكرنا أن القول الثاني قول من يفرق بين مسمى الإسلام والايان لكنه يقول بأن الإسلام الكلمة ، والايان العمل ، وسبق أن ذكرنا أنه قول جماعة من السلف منهم الزهري وحماد بين زيد ورواية عن الإمام أحمد - كما ذكره ابن منده عن عبد الملك الميموني قال : سألت أحمد بن حنبل أتفرق بين الايمان والاسلام ؟ قال : نعم ... وقال بهذا القول جماعة من الصحابة والتابعين ، منهم عبد الله بن عباس ، والحسن ومحمد بن سيرين^(١).

١ - واستدل هؤلاء بآية الحجرات ، قال تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا لَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٧] قالوا : إن التفسير الصحيح للآية أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الايمان لا أنهم منافقون كما نفي الايمان عن الزاني والسارق ومن لا أمانة له ، ويؤيد هذا سياق الآية ، فإن السورة من أولها إلى موضع الآية في النهي عن المعاصي ، وأحكام بعض العصاة وليس فيها ذكر المنافقين ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَإِن تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾ [الحجرات : ١٤] قالوا : ولو كانوا منافقين ، ما نفعتهم الطاعة ثم قال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات : ١٥] يعني - والله أعلم - أن المؤمنين الكاملي الايمان هم هؤلاء لا أنتم ، بل أنتم منتف عنكم الايمان الكامل . يؤيد هذا انه أمرهم أو أذن لهم أن يقولوا : أسلمنا ، والمنافق لا يقال له ذلك ، ولو كانوا منافقين لنفي عنهم الإسلام ، كما نفي عنهم الايمان . ونهاهم أن يمتنوا بإسلامهم ، فأثبت لهم إسلاماً ، ونهاهم أن يمتنوا على رسوله ، ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً لقال : لم تسلموا ، بل أنتم كاذبون كما كذبهم في قولهم : ﴿ نشهد إنك لرسول الله ﴾ [المنافقون: ١] .

٢ - ومن الأدلة أيضاً : حديث سعد بن أبي وقاص أن رسول الله - ﷺ - أعطى رجلاً ولم يعط رجلاً منهم شيئاً فقلت يا رسول الله أعطيت فلانا وفلانا ولم تعط فلانا وهو مؤمن.

(١) انظر : كتاب الايمان لابن منده (١ / ٣١٨) .

فقال رسول الله - ﷺ - : « أو مسلم ! اعادها ثلاثاً والنبي - ﷺ - يقول : أو مسلم » ثم قال : إني لأعطي رجلاً وامنع آخرين وهم أحب إليّ منهم ، مخافة أن يكبوا على وجوههم في النار»^(١).

وقالوا : إن الإيمان خاص يثبت الاسم به بالعمل مع التوحيد ، والإسلام عام يثبت الاسم بالتوحيد والخروج من ملل الكفر . قال شيخ الإسلام مبيناً استدلال هذه الطائفة:

« وهذا على وجهين فانه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة ، وهذا هو الإسلام الذي بينه النبي - ﷺ - حيث قال : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت »^(٢) .

وقد يراد به الكلمة فقط ، من غير فعل الواجبات الظاهرة ، وليس هذا هو الذي جعله النبي - ﷺ - الإسلام ، لكن قد يقال : إسلام الأعراب كان من هذا ، فيقال : الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا على عهد النبي - ﷺ - أُلزِمُوا الأعمال الظاهرة الصلاة والزكاة والصيام والحج ، ولم يكن أحد يُترك بمجرد الكلمة ، بل كان من أظهر المعصية يعاقب عليها ، وأحمد إن كان أراد من هذه الرواية أن الإسلام هو الشهاداتتان فقط ، فكل من قالها فهو مسلم ، فهذه إحدى الروايات عنه ، والرواية الأخرى لا يكون مسلماً حتى يأتي بها ويصلي فإذا لم يصل كان كافراً ، والثالثة انه كافر بترك الزكاة أيضاً ، والرابعة انه يكفر بترك الزكاة اذا قاتل الامام عليها دون ما إذا لم يقاتله ، وعنه أنه لو قال : أنا أوديتها ولا أدفعها الى الامام ، لم يكن للإمام أن يقتله ، وكذلك عنه رواية : أنه يكفر بترك الصيام والحج إذا عزم أنه لا يحج أبداً ، ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المباني يمتنع أن يكون الاسلام مجرد الكلمة ، بل المراد أنه إذا أتى بالكلمة دخل في الإسلام ، وهذا صحيح فإنه يُشْهَد له بالإسلام ، ولا يشهد له بالايان ، الذي في القلب ، ولا يستثنى في هذا الإسلام لأنه أمر مشهود ، لكن الإسلام الذي هو أداء الخمس ، كما أمر به يقبل الاستثناء ، فالإسلام الذي لا يستثنى فيه الشهاداتتان باللسان فقط فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيهما »^(٣) .

(١) سيأتي تخريجه (ص : ٣٧١) في تحقيق النص .

(٢) سيأتي تخريجه (ص : ٢) في تحقيق النص .

(٣) انظر : كتاب الايمان (ص : ٤٠٠ - ٤٠١) من النص المحقق .

الرد على القائلين بترادف الايمان والاسلام :

تقدم ذكر أقوال أهل العلم في مسمى الاسلام والايمان وهل هما مترادفان أم لا ، ولما كان من الأئمة من يذهب إلى القول بترادف الايمان والاسلام مؤيدا رأيه بكثير من الأدلة وقد سرد تلك الأدلة شيخ الاسلام في كتابنا هذا ورد عليهم شيخ الإسلام فأيد ما وافقوا فيه الحق ، ووجه بعض الأدلة إلى وجهتها الصحيحة ، وبين مرادهم منها ، ورد على من خالف القول الراجع من أقوال الجمهور من أهل السنة والجماعة .

على أنه ينبغي أن يلاحظ أن شيخ الإسلام يؤكد على أن هناك تلازماً شديداً بين الإسلام والايمان فلا يوجد أحدهما بدون الآخر فلا يصح الإسلام إلا بوجود أصل الإيمان ، فإذا انتفى أصل الايمان بطل الإسلام ، وكذلك لا يصح ولا يوجد إيمان بدون الإسلام فلو انتفى العمل فإن ذلك يدل على بطلان الايمان وفساده^(١) ، ويؤكد شيخ الإسلام ايضا على أن الاسم الواحد ينفي بحسب الأحكام المتعلقة به ، فلا يجب إذا ثبت أو نفى في حكم أن يكون كذلك في سائر الأحكام^(٢) .

الرد الأول :

إن أول ما استدلل به من قال بترادف الايمان والاسلام ، اللغة فقال الايمان في اللغة : هو التصديق والاسلام في اللغة هو الخضوع ، لأنه اذا صدق بالله خضع له واذا خضع أطاع فالخضوع عن التصديق وهو أصل الإسلام . فرد عليهم شيخ الإسلام برد عام قرر فيه أن من أنفع الأمور في معرفة دلالة الألفاظ مطلقاً وخصوصاً ألفاظ الكتاب والسنة ما عرف تفسيرها وما أريد به من جهة النبي - ﷺ - . واذا حصل ذلك لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة ولا غيرهم واسم الايمان والاسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كله ، والنبي - ﷺ - قد بين المراد بهذه الألفاظ والمصطلحات بيانا شافيا لا يحتاج معه الى الاستدلال على ذلك بالاشقاق وشواهد استعمال العرب ، فيجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف بل معاني هذه الأسماء الشرعية معلومة من حيث الجملة للعامة والخاصة^(٣) .

(١) انظر : الايمان (ص : ٥١٣) من النص المحقق .

(٢) انظر : الايمان (ص : ٦٤٥) من النص المحقق .

(٣) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٢٦٨ - ٢٦٩) من النص المحقق .

الرد الثاني :

من أعظم أدلة من قال بترادف الايمان والإسلام كابن نصر وغيره آية الحجرات وهي قوله تعالى : ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمَنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الحجرات : ١٧] .

قال ابن نصر : « فدل ذلك علي أن الإسلام هو الايمان ثم روى بسنده عن سفيان عن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَمُنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات : ١٤] . قال : إستسلمنا خوف السبي والقتل »^(١) فرد شيخ الإسلام وقال : «ولكن هذا منقطع لان سفيان لم يدرك مجاهد» .

وقال أيضا : الذين قالوا ان هذا الإسلام هو كاسلام المنافقين لا يثابون عليه قالوا : لأن الله نفى عنهم الايمان ، ومن نفى الله عنه الايمان فهو كافر وقال هؤلاء : الإسلام هو الإيـمان ، فكل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم ، ومن جعل الفساق مسلمين غير مؤمنين لزمه أن لا يجعلهم داخلين في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة : ٦] ... وأمثال ذلك فانهم انما دعوا باسم الايمان لا باسم الإسلام فمن لم يكن مؤمنا لم يدخل في ذلك»^(٢) .

فأجاب شيخ الاسلام عن هذا الكلام فقال : « الذين قالوا من السلف : أنهم خرجوا من الايمان إلى الإسلام لم يقولوا : أنه لم يبق معهم من الإيمان شيء ، بل هذا هو قول الخوارج والمعتزلة.

وأهل السنة الذين قالوا هذا ، يقولون : الفساق يخرجون من النار بالشفاعة ، وأن معهم إيماناً يخرجون به من النار . لكن لا يطلق عليهم اسم الايمان ، لأن الايمان المطلق ، هو الذي يستحق صاحبه الثواب ودخول الجنة ، وهؤلاء ليسوا من أهله وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان ، لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل في الإيمان ، وان لم يستكمله فإنه انما خوطب ليفعل

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥٥٤) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٣٧٥) من النص المحقق .

تمام الايمان ، فكيف يكون قد أتمه قبل الخطاب ، وإن كنا قد بينا أن هذا المأمور من الايمان قبل الخطاب ، وإنما صار من الإيـمان بعد أن أمر به ، فالخطاب بـ ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ غير قوله : ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ﴾ [الحجرات : ١٥] ونظائره ، فإن الخطاب بيا أيها الذين آمنوا أولاً يدخل فيه من أظهر الايمان ، وإن كان منافقاً في الباطن يدخل فيه في الظاهر ، فكيف لا يدخل فيه من لم يكن منافقاً وإن لم يكن من المؤمنين حقاً ؟

وحقيقة الأمر ان من لم يكن من المؤمنين حقاً ، يقال فيه : أنه مسلم ومعه إيمان يمنعه من الخلود في النار ، وهذا متفق عليه بين أهل السنة ، لكن هل يطلق عليه اسم الايمان ؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه فقليل : يقال : مسلم ولا يقال : مؤمن ، وقيل : بل يقال : مؤمن .

والتحقيق أن يقال : إنه مؤمن ناقص الايمان مؤمن بإيمانه ناقص بكبيرته ، ولا يعطي اسم الايمان المطلق ، فإن الكتاب والسنة نفيًا عنه الاسم المطلق ، واسم الايمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله ، لأن ذلك ايجاب عليه وتحريم عليه ، وهو لازم له كما يلزم غيره ، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق (١) .

ثم حقق الشيخ - رحمه الله - القول في تفسير هذه الآية فقال : « قال الجمهور من السلف والخلف : بل هؤلاء الذين وصفوا بالإسلام دون الايمان ، قد لا يكونون كفاراً في الباطن ، بل معهم بعض الاسلام المقبول وهؤلاء يقولون : الاسلام أوسع من الايمان ، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً ، ويقولون في قول النبي - ﷺ - « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » (٢) الحديث أنه يخرج من الايمان الى الإسلام ودوروا للإسلام دائرة ودوروا للايمان دائرة أصغر منها في جوفها ، وقالوا : اذا زنى خرج من الايمان الى الإسلام ولا يخرج منه من الإسلام إلا الكفر . ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيـمان في قلوبكم وأن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم ﴾ [الحجرات : ١٤] . فقد قال تعالى : ﴿ لم تؤمنوا

(١) كتاب الإيـمان (ص : ٣٧٧) من النص المحقق .

(٢) سيأتي تخريجه (ص : ١٤) من النص المحقق .

ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم ﴿ [الحجرات : ١٤] . وهذا الحرف أي : « لما » ينفي ما قرب وجوده وانتظر وجوده ولم يوجد بعد ، فيقول لمن ينتظر غائبا أي « لما » ويقول : قد جاء « لما » يجيء بعد .

فلما قالوا : « آمنا » قيل « لم تؤمنوا » بعد ، بل الإيمان مرجو منتظر منهم ، ثم قال : « وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم » أي لا ينقصكم من أعمالكم المثبتة شيئا أي في هذه الحال ، فإنهم لو أرادوا طاعة الله ورسوله بعد دخول الايمان في قلوبهم ، لم يكن في ذلك فائدة لهم ولا لغيرهم ، إذ كان من المعلوم أن المؤمنين يثابون على طاعة الله ورسوله ، وهم كانوا مقرين به فإذا قيل لهم : المطيع يثاب والمراد به المؤمن الذي يعرف انه مؤمن لم يكن فيه فائدة جديدة . وايضا فالخطاب لهؤلاء المخاطبين قد أخبر عنهم لما يدخل في قلوبهم ، وقيل لهم : « إن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا ، فلو لم يكونوا في هذا الحال مثابين على طاعة الله ورسوله لكان خلاف مدلول الخطاب ، فبين ذلك أنه وصف المؤمنين الذين أخرج هؤلاء منهم فقال تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون ﴾ [الحجرات : ١٥] وهذا نعت محقق الايمان ، لا نعت من معه مثقال ذرة من ايمان ، كما في قوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقا .. ﴾ [الأنفال : ٢ - ٤] . وأمثال ذلك ، فدل البيان على أن الإيمان المنفي عن هؤلاء الأعراب ، هو هذا الايمان الذي نفى عن فساق أهل القبلة الذين لا يخلدون في النار ، بل قد يكون مع أحدهم مثقال ذرة من ايمان ونفي هذا الايمان لا يقتضي ثبوت الكفر الذي يخلد صاحبه في النار .

وبتحقيق هذا المقام يزول الاشتباه في هذا الموضع ، ويعلم أن في المسلمين قسما ليس هو منافقا محضا في الدرك الأسفل من النار ، وليس هو من المؤمنين الذين قيل فيهم .. ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ فلا هم منافقون ، ولا هم الصادقون المؤمنون حقا ولا من الذين يدخلون

الجنة بلا عقاب ، بل له طاعات ومعاصي وحسنات وسيئات ومعه من الايمان مالا يخلد معه في النار ، وله من الكبائر ما يستوجب دخول النار ، وهذا القسم قد يسميه بعض الناس ، الفاسق الملي ، وهذا مما تنازع الناس في اسمه وحكمه ، والخلاف فيه اول خلاف ظهر في الاسلام في مسائل أصول الدين» (١) .

ثم إنه - رحمه الله - اشار إلى أن من قال بترادف الايمان والاسلام فقله ضعيف ، لأن هناك « قولين متطرفين ، قول من يقول الاسلام مجرد الكلمة والأعمال الظاهرة ليست داخلة في مسمى الاسلام ، وقول من يقول : مسمى الإسلام والايمان واحد ، وكلاهما قول ضعيف مخالف لحديث جبريل ، وسائر أحاديث النبي - ﷺ - ولهذا لما نصر محمد بن نصر القول الثاني لم يكن معه حجة على صحته ، ولكنه إحتج بما يبطل القول الأول ، فاحتج بقوله في قصة الأعراب : ﴿ بل الله يمين عليكم أن هداكم للإيمان ان كنتم صادقين ﴾ [الحجرات : ١٧] قال فدل ذلك على أن الإسلام هو الإيمان . فيقال : بل يدل على نقيض ذلك لأن القوم لم يقولوا : أسلمنا ، بل قالوا : آمنا ، والله أمرهم أن يقولوا : أسلمنا ثم ذكر تسميتهم بالاسلام فقال : ﴿ بل الله يمين عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين ﴾ [الحجرات : ١٧] في قولكم آمنا ، ولو كان الإسلام هو الايمان لم يحتج أن يقول : إن كنتم صادقين ، فإنهم صادقون في قولهم أسلمنا مع أنهم لم يقولوا ، ولكن الله قال : ﴿ يمينون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا على إسلامكم بل الله يمين عليكم ﴾ [الحجرات : ١٧] اي يمينون عليك ما فعلوه من الإسلام ، فالله تعالى سمى فعلهم اسلاماً ، وليس في ذلك ما يدل على أنهم سموه اسلاما ، وانما قالوا : آمنا ، ثم أخبر أن المنة تقع على الهداية إلى الإيمان ، فأما الاسلام الذي لا إيمان معه ، فكان الناس يفعلونه خوفا من السيف ، فلا منة لهم بفعله ، واذا لم يمين الله عليهم بالايمان كان ذلك كإسلام المنافقين فلا يقبله الله منهم ، فأما إذا كانوا صادقين في قولهم : آمنا فالله هو المآن عليهم بهذا الايمان ، وما يدخل فيه من الإسلام ، وهو سبحانه نفى عنهم الايمان أولاً وهنا علق منة الله به على صدقهم ، فدل على جواز صدقهم» (٢) .

(١) شرح حديث جبريل (ص : ٣١٠ - ٣١٣) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٥٨٢) من النص المحقق .

الرد الثالث :

استدل من قال بترادف الاسلام والايان وانهما شيء واحد بأن الله مدح الاسلام بمادح به الإيمان ، وشيخ الإسلام في رده على هذا ، يبين ان مراد من قال بذلك هو : « أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح وأن المذموم ناقص الاسلام والايان وأن كل مؤمن فهو مسلم وكل مسلم لا بد أن يكون معه ايمان وهذا صحيح متفق عليه ومقصوده ايضا : أن من أطلق عليه الاسلام ، أطلق عليه الايمان وهذا فيه نزاع لفظي .

ومقصوده أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر ، وهذا لا يعرف عن أحد من السلف .

وان قيل هما متلازمان ، فالمتلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا ، حيث أنه لم ينقل عن أحد من الصحابة ولا التابعين انهم قالوا : مسمى الإيمان هو مسمى الاسلام ثم أهل السنة يقولون : الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة معهم بعض ذلك وانما النزاع في اطلاق الاسم .

لكن لما كان الجمهور الأعظم يقولون : ان الإسلام هو الدين كله ليس هو الكلمة فقط ، خلاف ظاهر لما نُقِلَ عن الزهري ، فكانوا يقولون : إن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الأفعال المأمور بها هي من الإسلام كما هي من الايمان أقول ظن أنهم يجعلونها شيئاً واحداً ، وليس كذلك ، فإن الايمان مستلزم للإسلام باتفاقهم ، وليس اذا كان الإسلام داخلا فيه يلزم انه يكون هو إياه .

وأما الاسلام فليس معه دليل على أنه يستلزم الايمان على الاطلاق ، ولكن هل يستلزم الايمان الواجب أو كمال الإيمان ؟ فيه نزاع وليس معه دليل أيضاً علي أنه مستلزم للإيمان ... ولو قدر ان الإسلام يستلزم الإيمان الواجب فغاية ما يقال : أنهما متلازمان ، فكل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم ، وهذا صحيح إذا أُريدَ أن كل مسلم يدخل الجنة معه الايمان الواجب ، وهو متفق عليه اذا اريد أن كل مسلم يثاب على عبادته فلا بد أن يكون معه أصل الايمان فما من مسلم الا وهو مؤمن ، وان لم يكن هو الإيمان الذي نفاه النبي - ﷺ - - عمن لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وعمن يفعل الكبائر وعن الأعراب وغيرهم . فإن قيل : إن الإسلام والإيمان التام

متلازمان ، لم يلزم ان يكون أحدهما هو الآخر كالروح والبدن فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن ولا يوجد بدن حي الا مع الروح وليس أحدهما هو الآخر ، فالإيمان كالروح فانه قائم بالروح ومتصل بالبدن ، والإسلام كالبدن ، ولا يكون البدن حيا الا مع الروح بمعنى أنهما متلازمان ، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر ، واسلام المنافقين كبدن الميت جسد بلا روح فما من بدن حي إلا وفيه روح ولكن الأرواح متنوعة^(١) .

الرد الرابع :

سبق أن بينا أن من استدل على قوله بترادف الاسلام والايان استدل بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عَنِ اللَّهِ الْإِسْلَامِ ﴾ [آل عمران : ١٩] وقوله تعالى : ﴿ وَرَضِيتَ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة : ٣] وذكر أنها تدل على أن الإيمان والاسلام سواء .

فرد عليهم شيخ الإسلام بأن هذه الآيات جاءت: « لتدل على وجوب الاسلام وانه دين الله وانه يحبه ويرضاه ، وانه ليس له دين غيره ، وهذا كله حق ، لكن ليس في هذا ما يدل على أن الإسلام هو الإيمان ، بل يدل على أنه بمجرد الاسلام يكون الرجل من أهل الجنة كما ذكره في حجة القول الأول ، وأن الله وعد المؤمنين بالجنة في غير آية ولم يذكر هذا الوعد باسم الإسلام ، وحيث فمدحه وايجابه ومحبة الله له تدل على دخوله في الإيمان ، وانه بعض منه وهذا متفق عليه بين أهل السنة كلهم ، يقولون : كل مؤمن مسلم وكل من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالاسلام الواجب لكن النزاع في العكس ، ثم ذكر الشيخ أن جميع ما احتج به من يقول بالترادف من الحجة عن النبي - ﷺ - فإن فيها التفريق بين مسمى الإيمان والاسلام إذا ذكرا جميعا كما في حديث جبريل وغيره ، وفيها أيضا أن إسم الايمان إذا أطلق دخل فيه الاسلام^(٢) .

الرد الخامس :

سبق أن بينا أيضاً أن من قال بترادف الايمان والاسلام استدل بأن الله سمي الايمان بما سمي به الاسلام ، وسمى الإسلام بما سمي به الإيمان ورد شيخ الإسلام هذا الاستدلال بأن

(١) كتاب الإيمان (ص : ٥٦٩ - ٥٧٠) من النص المحقق .

(٢) كتاب الإيمان (ص : ٥٧١ - ٥٧٢) من النص المحقق .

الواقع ليس كذلك « فإن الله ورسوله قد فسّر الإيمان بأنه الإيمان بالله وملائكته ورسوله واليوم الآخر ، وبين أيضاً أن العلم بما أمر يدخل في الإيمان ، ولم يسم الله الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله والبعث بعد الموت إسلاماً ، بل إنما سمي الإسلام بالاستسلام له بقلبه وقصده وإخلاص الدين والعمل بما أمر به ، كالصلاة والزكاة خالصاً لوجهه ، فهذا الذي سماه الله إسلاماً وجعله ديناً فقال : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] ولم يدخل فيه ما خص به الإيمان ، وهو الإيمان بالله وملائكته وأنبيائه ورسوله ، بل ولا أعمال القلوب مثل حب الله رسوله ونحو ذلك . فإن هذه جعلها الله من الإيمان ، والمسلم المؤمن يتصف بها وليس اذا اتصف بها المسلم المؤمن يلزم أن تكون من الإسلام ، والإسلام فرض ، والإيمان فرض ، بل هي من الإيمان ، والإسلام داخل فيه ، فمن أتى بالإيمان الذي أمر به فلا بد أن يكون قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبه ، ومن أتى بما يسمى إسلاماً لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا بدليل منفصل .

كما عُلِمَ أن من ما أثنى الله عليه به الإسلام من الأنبياء وأتباعهم إلى الحوارين كلهم كانوا مؤمنين كما كانوا مسلمين كما قال تعالى : ﴿ وإذ أوحيت إلى الحوارين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا وأشهد بأننا مسلمون ﴾ [المائدة : ١١١] . وقال في الآية الأخرى : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

وهذا يقتضي أن كل من دان بغير دين الإسلام فعمله مردود وهو خاسر في الآخرة فيقتضي وجوب دين الإسلام وبطلان ما سواه لا يقتضي أن مسمى الدين هو مسمى الإسلام بل أمرنا أن نقول آمنا بالله ، وأمرنا أن نقول : ونحن له مسلمون فأمرنا باثنين ، فكيف نجعلهما واحداً^(١) .

الرد السادس :

سبق أن بينا أنه مما استدل به من قال بترادف الإيمان والإسلام أن الله تعالى بين في كتابه وسنة رسوله أن الإسلام والإيمان لا يفرقان فمن صدق بالله فقد آمن ، ومن آمن بالله فقد

(١) كتاب الإيمان (ص : ٦٣٤ - ٦٣٥) من النص المحقق .

خضع له وأسلم له ومن صام وصلى وقام بفرائض الله وانتهى عما نهى الله عنه فقد استكمل الايمان والإسلام المفترض عليه ومن ترك من ذلك شيئاً فلن يزول عنه اسم الايمان والإسلام إلا أنه انقص من غيره في الإسلام والايمان من غير نقصان من الإقرار بأن بالله حق وما قاله حق لا باطل .. إلخ ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم لله وخضوع للهيبته والجلالة والطاعة للمصدق به وهو الله فمن ذلك يكون النقصان لإن الإقرار .

فرد عليهم شيخ الإسلام بأن ما ذكره يدل على أن من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام وهذا حق ، ولكن ليس فيه ما يدل على أن من أتى بالإسلام الواجب فقد أتى بالإيمان .

وقولهم من آمن بالله فقد خضع له واستسلم له حق كذلك ، لكن ليس فيه ما يدل على أن من أسلم لله وخضع له فقد آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله

وقولهم : أن الله ورسوله قد بين أن الإسلام والايمان لا يفترقان ، إن أرادوا أن الله أوجبهما جميعاً ونهى عن التفريق بينهما ، فهذا حق أيضاً ، وإن أرادوا أن الله جعل مسمى هذا هو مسمى هذا ، فنصوص الكتاب والسنة تخالف ذلك وما ذكر فيهما نص واحد يدل على اتفاق المسميين .

وكذلك قولهم: من فعل ما أمر به وانتهى عما نهى عنه ، فقد استكمل الإيمان والإسلام، فهذا صحيح ، إذا فعل ما أمر به باطنا وظاهراً ويكون قد استكمل الايمان والإسلام الواجب عليه ولا يلزم أن يكون ايمانه وإسلامه مساوياً للإيمان والاسلام الذي فعله أولي العزم من الرسل ... بل كان معه من الايمان ما لا يقدر عليه غيره ممن ليس كذلك ، ولم يؤمر به .

وقولهم من ترك من ذلك شيئاً فلن يزول عنه اسم الإسلام والايمان إلا أنه أنقص من غيره في ذلك .

فيقال : إن أريد بذلك أنه بقي معه شيء من الإسلام والايمان فهذا حق ، كما دلت عليه النصوص خلافاً للخوارج والمعتزلة .

وإن أريد أن يطلق عليه بلا تقييد مؤمن ومسلم في سياق الثناء والوعد ، فهذا خلاف الكتاب السنة ، ولو كان لدخلوا في قوله تعالى : ﴿ وعد الله المؤمنين المؤمنين جنت تجري من تحتها الأنهار ﴾ [التوبة : ١٢] ، وأمثال ذلك مما وعدوا فيه بالجنة بلا عذاب .

وكذلك قولهم : لا يكون النقصان من إقراره بأن الله حق وماقاله صدق . فيقال : بل النقصان يكون في الايمان الذي في القلوب من معرفتهم ، ومن علمهم فلا تكون معرفتهم وتصديقهم بالله وأسمائه وصفاته وما قاله من أمر ونهي و وعد ووعد كمعرفة غيرهم وتصديقه لامن جهة الأجمال والتفصيل ولامن جهة القوة والضعف، وهذه الأمور كلها داخلة في الايمان بالله وبما أرسل به رسوله فكيف يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته متمثلاً في القلوب ؟

فلا يمكن مسلماً أن يقول: إن الايمان بذلك ليس من الايمان به ولا يدعى تماثل الناس فيه . وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان ، فهذا أيضاً حق ، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة . فإن من نقص من الصلاة والزكاة والصيام والحج شيئاً فقد نقص إسلامه بحسب ذلك ، ومن قال : إن الإسلام هو الكلمة فقط وأراد بذلك انه لا يزيد ولا ينقص فقوله خطأ ، ورد الذين جعلوا الإسلام والايمان سواء، إنما يتوجه إلى هؤلاء، فإن قولهم فيالإسلام يشبه قول المرجئة في الإيمان،ولهذا صار الناس في الإيمان والاسلام على ثلاثة أقوال:

- فالمرجئة يقولون الاسلام أفضل ، فإنه يدخل فيه الإيمان .

- وآخرون يقولون الايمان والاسلام سواء وهم المعتزلة والخوارج وطائفة من أهل الحديث والسنة ، وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم وليس كذلك .

- والقول الثالث : أن الايمان أفضل وأكمل وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم باحسان^(١) .

الرد السابع :

سبق أن بينا كذلك أن من قال بترادف الإسلام والإيمان استدل بقوله تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ [البينة: ٥] وقوله : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ [آل عمران : ١٩٠] .

قالوا : فسمى الله إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ديناً قيماً وسمى الدين إسلاماً فمن لم يؤد الزكاة فقد ترك من الدين القيم بعضاً ، وقد أجمعت هذه الطائفة التي فرقت بين الإسلام

(١) كتاب الإيمان (ص : ٦٣٦ - ٦٣٩) من النص المحقق .

والإيمان، على أن الإيمان قول وعمل فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه فقد خالف الكتاب والسنة ولا فرق بينه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل .

فرد شيخ الإسلام عليه بكلام طويل هذا ملخصه : « أما قوله إن الله جعل الصلاة والزكاة من الدين ، والدين عنده هو الإسلام ، فهذا كلام حسن موافق لحديث جبريل ، ورده على من جعل العمل خارجاً من الإسلام ، كلام حسن ، وأما قوله : إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان ، فليس كذلك ، فإن الله إنما قال : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ [آل عمران : ١٩] ، ولم يقل قط إن الدين عند الله الإيمان ، ولكن هذا الدين من الإيمان ، وليس إذا كان منه يكون هو إياه . فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه .

وقوله : والعمل تابع لهذا العلم ، والتصديق ملازم له لا يكون العبد مؤمناً إلا بهما ، وأما الإسلام فهو عمل محض مع قول ، والعلم والتصديق ليس هو جزء مسماه ، لكن يلزمه جنس التصديق ، فلا يكون عمل إلا بعلم ، لكن لا يستلزم الإيمان المفصل الذي بينه الله رسوله كما قال تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون ﴾ [الحجرات : ١٥] .

وسائر النصوص التي تنفي الإيمان عن من لم يتصف بما ذكره ، فإن كثيراً من المسلمين مسلم باطنياً وظاهراً ، ومعه تصديق مجمل ولم يتصف بهذا الإيمان ، والله تعالى قال : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران : ٨٥] ... لم يقل ومن يبتغ غير الإسلام علماً ومعرفة وتصديقاً وإيماناً ولا قال ورضيت لكم الإسلام تصديقاً وعلماً .

فإن الإسلام من جنس الدين والعلم والطاعة والانقياد والخضوع ، فمن ابتغى غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، والإيمان طمأنينة ويقين وأصله علم وتصديق ومعرفة والدين تابع له يقال : آمنت بالله وأسلمت لله فلو كان مسماهما واحداً كان هذا تكريراً وكذلك قوله تعالى : ﴿ ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ﴾ [الأحزاب : ٣٥] كما قال : ﴿ والصادقين ﴾

والصابرين والخاشعين ﴿ فالؤمن متصف بهذا كله ، لكن هذه الأسماء لا تطابق الايمان في العموم والخصوص (١) .

أما قولهم : فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه فقد خالف الكتاب والسنة . قال شيخ الإسلام : « هذا صحيح ، فإن النصوص كلها تدل على أن الأعمال من الإسلام واعترض شيخ الإسلام على قولهم السابق بأنه لا فرق بينه وبين المرجئة ، إذ زعمت المرجئة أن الإيمان اقرار بلا عمل ، فرد شيخ الإسلام فقال : بل بينهما فرقاً وذلك أن هؤلاء الذين قالوا من أهل السنة كالزهري ومن وافقه يقولون : الأعمال داخلة في الايمان ، والإسلام عندهم جزء من الايمان ، والإيمان عندهم أكمل ، وهذا موافق للكتاب والسنة ، ويقولون : الناس يتفاضلون في الايمان وهذا موافق للكتاب والسنة والمرجئة يقولون : الايمان بعض الإسلام ، والاسلام أفضل ، ويقولون : ايمان الناس متساوى ، فإيمان الصحابة وأفجر الناس سواء ، ويقولون : لا يكون مع أحد بعض الايمان دون بعض ، وهذا مخالف للكتاب والسنة (٢) .

وبعد هذا يظهر لنا أن القول الراجح في هذه المسألة هو القول بعدم الترادف بين الإسلام والايان ، وانهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا ، وأن لكل منهما حقيقته الشرعية ، كما أن لكل منهما حقيقته اللغوية ، لكن كل منهما مستلزم للآخر ، بمعنى التكميل وهذا الذي ذهب اليه جمهور أهل السنة والجماعة ، وهو الذي تدل عليه النصوص لأن غاية ما يقال للتقريب بين الآراء في هذه المسألة : ان يقال : من قال بالترادف إنما قاله مبالغة منه في قوة ارتباط الإسلام بالإيمان ، حتى كأنهما - في نظره - شيء واحد ، ومن قال بأن الإسلام الكلمة والايان العمل ، فإنه لم يرد الكلمة مجردة من توابعها المذكورة في حديث جبريل ، وإنما أرادها مع توابعها ولم يرد أنهما متغايران بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر في الاعتبار الشرعي ، وعليه فإن الذي ذهب اليه جمهور أهل السنة والجماعة أجمع لجميع الآراء وأبعد عن التعبيرات التي قد توهم اعتقاداً لم يقصده السلف ، مما قد يؤدي إلى انكار النصوص الشرعية الواردة في ذلك مع ملاحظة أن الخلاف في هذه المسألة خلاف (لفظي) شكلي صوري إذ أن الجميع - كما سبق - متفقون على أن العمل لا بد منه ، وأن الإيمان لا قيمة له إذا لم يتبع بالعمل

(١) كتاب الإيمان (ص : ٥٨٤ - ٥٨٥) من النص المحقق .

(٢) كتاب الإيمان (ص : ٥٨٦ - ٥٨٧) من النص المحقق .

وكلهم يقولون بنقصان الايمان اذا قُصِرَ في العمل وزيادته حتى درجة الكمال اذا حافظ المرأ على جميع المأمورات واجتنب جميع المنهيات .

وكلاهما لا يخرجون أهل المعاصي من الإيمان إلى الكفر ، حتى الذين قالوا : إن أهل الكبائر يخرجون من الإيمان إلى الإسلام ، لم يقولوا : إنه لم يبق معهم من الإيمان شيء ، بل هذا قول الخوارج والمعتزلة ، وأهل السنة يقولون الفساق : يخرجون من النار بالشفاعة ، وأن معهم إيماناً يخرجون به من النار كما ذكرت ذلك النصوص ، لكن لا يطلق عليهم اسم الايمان المطلق ، لأن الايمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه الثواب ودخول الجنة بلا عذاب ، وأيضاً يتفق أهل السنة على أن من لزمه اسم الايمان من أهل الكبائر يدخل في خطاب الأمر والنهي وتجب به الفرائض والحدود لأنه يشمل كل من دخل الايمان .

الفقه الإسلامي

مسألة زيادة الإيمان ونقصانه

ويتكون من بحثين :

المبحث الأول : قول أهل السنة والجماعة وأدلتهم على

زيادة الإيمان ونقصانه

المبحث الثاني : أقوال الفرق والطوائف في مسألة زيادة

الإيمان ونقصانه

المبحث الأول : قول أهل السنة والجماعة وأدلتهم على زيادة الإيمان ونقصانه :

لا شك أن الناس على درجات من التفاوت في الأعمال ، إذا لا يمكنهم التساوي في الايمان بها علي الوجه المطلوب ، وذلك لتفاوت استعدادهم في تقبل ما يصل إليهم من التكاليف ، فمنهم من يبلغ من الكمال درجة يستطيع معها تنفيذ أوامر الشريعة واجتناب منهياتها التي نهى عنها الشارع ، فهو يتقبل التشريع الرباني ويصدق قلبه تصديقاً جازماً ويقر بجميع ما طلب منه الشارع الحكيم فيستمر ذلك العمل بلا تفريط ثم أنه لا يقف على هذا فحسب بل يطلب منزلة أكمل ومكانة أعلى فيحرص على نوافل حث عليها الشارع استحباباً لا ايجاباً ، مثل اماطة الأذى عن الطريق والصدقات على الفقراء ومواساة أهل المصائب وغيرها من مكارم الأخلاق وفضائل الأعمال .

وصنف شارك هؤلاء في امثال الأوامر واجتناب المناهي إلا أنه اقتصر عليها ولم يتعداها إلى النوافل .

وصنف آخر لم يمثل كل الواجبات بل قصر في بعضها تهاوناً ، وقادته الشهوة الجامحة إلى فعل بعض المحرمات .

فهؤلاء أصناف ثلاثة على درجات متباينة من الاجتهاد في إدراك متطلبات الايمان وهذا أمر واقع يقر به جميع العقلاء ولا يمكن لعاقل أن يسوي بين الأول والأخير والتفاوت بينهما واضح جلي أوضح من أن يدل عليه دليل .

من هذا الواقع المحسوس أدرك أئمة السلف - أهل السنة والجماعة - هذا الأمر في الايمان وأعماله ، فكان قولهم في الايمان على تفاوت الناس في أداء ما أنيط بهم وأنزل لهم ربهم الذي له الخلق والأمر ، فأجمعوا على القول بأن الايمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

فمن أتى بجميع ما أمر الله به من الأقوال والأعمال ، واجتنب ما أمر باجتنابه منها لا شك أنه أكمل ايماناً ممن فرط في شيء من ذلك ، وعلى ذلك فإيمان أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أكمل من إيمان غيرهم من الصحابة ، كما أن الرسول - ﷺ - أكمل الأمة ايماناً بل أكمل البشرية كلها . وهذا ما أجمع عليه أئمة السلف إلا ما أثر عن الإمام مالك وذلك أنه أثر عنه روايتان قال في :

إحدهما : أن الإيمان يزيد ، أما النقصان فتوقف فيه وطلب من السائل أن يكف عن السؤال عنه لأنه لم يجد عليه دليلاً من الكتاب والسنة .

الثانية : أنه قد جاءت عنه روايات من طرق صحيحة قال فيها : أن الإيمان يزيد وينقص كقول بقية أهل السنة والجماعة سواء .

فقد جاءت روايات عن الإمام مالك تذكر موقفه منها ما أخرجه ابن عبد البر في كتاب الانتقاء قال : « قال الدولابي وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال أخبرنا ابن وهب قال : سئل مالك بن أنس عن الإيمان ؟ فقال : قول وعمل فقلت : يزيد وينقص ؟ قال : قد ذكر الله سبحانه في غير أي من القرآن أن الإيمان يزيد . فقلت له : اينقص ؟ دع الكلام في نقصانه وكُفَّ عنه ، فقلت : بعضه أفضل من بعض ؟ قال : نعم » (١) .

وهذا اسناد صحيح ، الدولابي هو أبو البشر محمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الإمام الحافظ الورع أحد الأئمة من حفاظ الحديث . توفي سنة (٣٢٠هـ) (٢) ، ويونس بن عبد الأعلى هو أبو موسى الصدفي المصري ، ثقة من صغار الطبقة العاشرة توفي سنة (٢٦٤هـ) وهو من رجال مسلم (٣) .

وابن وهب هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري ، ثقة حافظ عابد ، من الطبقة التاسعة توفي سنة (٢٩٧هـ) أخرج له الشيخان وأصحاب السنن (٤) . وقد نقل هذه الرواية شيخ الإسلام في كتاب الايمان (٥) .

وقال ابن عبد البر : « وقد روى ابن القاسم عن مالك ان الايمان يزيد ووقف في نقصانه » (٦) .

(١) انظر الانتقاء : (ص : ٣٣) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٣٠٩) .

(٣) انظر : التقريب (٢ / ٣٨٥) .

(٤) انظر التهذيب (٦ / ٥٦) .

(٥) كتاب الإيمان (ص : ٣٤٩ ، ٥١٥) من النص المحقق .

(٦) انظر : التمهيد (٩ / ٢٥٢) ، وانظر : المصدر السابق .

وقال القاضي عياض : « قال ابن القاسم كان مالك يقول : الايمان يزيد وتوقف في النقصان وقال ذكر الله زيادته في غير موضع فدع الكلام في نقصانه وكف عنه^(١) .

يتضح من النقل السابق أنه نقل صحيح وأفاد ذلك النقل أن الإمام مالك توقف عن القول بالنقصان ولعل له في ذلك سبباً وهو عدم بلوغ النص إليه ، وقيل : أنه نظر إلى أن التصديق بالله تعالى ورسوله لا ينقص لأنه يصير شكاً ويخرج عن اسم الإيمان^(٢) . وقيل : إنما توقف مالك عن القول بنقصان الإيمان خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج ، الذين يكفرون أهل المعاصي من المؤمنين بالذنوب^(٣) .

وقال شيخ الإسلام : « وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في اطلاق النقصان عليه لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص ، وهذا إحدى الروايتين عن مالك^(٤) .

هذا ما اعتذر به من نقل كلام الإمام مالك فيما نقل عنه وقد ثبت عنه أيضاً - رحمه الله - أنه يقول بالزيادة والنقصان فمن ذلك :

- ما أخرجه عبد الرزاق قال : سمعت معمرأ وسفيان الثوري ومالك بن أنس وابن جريح وسفيان الثوري يقولون : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص^(٥) .

- وقال أيضاً : « لقيت اثنين وستين شيخاً منهم معمر ومالك بن أنس كلهم يقولون : الايمان قول وعمل يزيد وينقص^(٦) .

- ومن ذلك أيضاً ما قاله أحمد بن القاسم قال : تذكرنا من قال الإيمان يزيد وينقص فعد الإمام أحمد غير واحد . ثم قال : ومالك بن أنس يقول يزيد وينقص فقلت له أن مالكا يحكون عنه أنه قال يزيد ولا ينقص فقال بلى قد روى عنه يزيد وينقص .

(١) انظر : ترتيب المدارك (٤٣ / ٢) ، وسير أعلام النبلاء (١٠٢ / ٨) .

(٢) انظر : شرح النووي لصحيح مسلم (١٤٦ / ١) .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) مجموع الفتاوى (٥٠٦ / ٧) .

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (٣٤٢ / ١) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٥٧ / ٥)

وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٥٢ / ٩) .

(٦) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٥٨ / ٥) .

كان ابن نافع يحكيه عن مالك فقلت له ابن نافع يحكيه عن مالك؟ قال: نعم^(١).

– ومن ذلك أيضاً رواية معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي المدني القزاز الثقة أثبت أصحاب مالك نقل عنه انه قال بالزيادة والنقصان فيما نقله ابن عبد البر في التمهيد وشيخ الإسلام في كتابنا هذا^(٢).

– ومن ذلك أيضاً رواية سويد بن سعيد بن سهل الهروي قال: سمعت مالك بن أنس وحماد بن زيد... وجميع من حملت عنهم العلم يقولون: الايمان قول وعمل يزيد وينقص...^(٣).

فالقول إذا بالزيادة والنقصان ثابت عنه من طرق صحيحة متعددة، وقد ذكر الحافظ ابن عبد البر في كتاب التمهيد بعد أن أشار إلى رواية ابن القاسم المتقدمة قال: «وروى عنه عبد الرزاق ومعن بن عيسى وابن نافع وابن وهب: «أنه يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وعلى هذا مذهب الجماعة من أهل الحديث»^(٤).

ولهذا لما اطلع شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن أشار إلى موقف مالك في النقصان قال: «والرواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم أنه يزيد وينقص»^(٥) فلا يشك أن شيخ الإسلام لا يقول ذلك إلا لأنه اطلع على ما نقل عنه من أنه يقول بأن الايمان يزيد وينقص.

هذا هو موقف السلف في مسألة زيادة الايمان ونقصانه، وموقف الامام مالك وهو واحد منهم قيل عنه انه يقول الايمان يزيد وتوقف في نقصانه ونقل عنه ولعله ما نقل هو ما أقر به لما بلغته نصوص النقصان، فقال به وشهد عليه بذلك كل من نقل كلامه.

(١) أخرجه الخلال في كتاب السنة (٢/٦٩٣) وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١/٣١٧).

(٢) انظر: التمهيد (٩/٢٥٢)، كتاب الايمان ((ص: ٥١٢)).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن (١٠/٢٠٦).

(٤) التمهيد (٩/٢٥٢).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥٠٦).

أدلة أهل السنة والجماعة على زيادة الإيمان ونقصانه :

لقد استدل أئمة السلف بالكتاب والسنة والاجماع على ما ذهبوا إليه في قولهم بزيادة الإيمان ونقصانه فمن المعلوم أنه قد جاء في الكتاب والسنة نصوص كثيرة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه ، وأن أهله متفاضلون فيه وأن بعضهم أكمل إيماناً من بعض فمنهم السابق بالخيرات ، ومنهم المقتصد ومنهم الظالم لنفسه فهم في الدين ليسوا سواء في مرتبة واحدة منهم المحسن ومنهم المؤمن ومنهم المسلم وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء .

وقد استدل أئمة السلف بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه وكذلك العكس لأنه من المعلوم أنه ما من دليل يدل على نقصان الإيمان إلا يدل على الزيادة ، وما من دليل يدل على الزيادة إلا ويدل على النقصان بالزوم ، لأن الزيادة تستلزم النقص فقد كان هذا هو صنيع الامام البخاري - رحمه الله - حيث يقول الحافظ بن حجر عنه بعد أن تكلم عن منهجه في كتاب الإيمان من صحيحه واستدل بالآيات المصراحة بزيادة الإيمان في باب مسألة زيادة الإيمان ونقصانه مستدلاً بآيات الزيادة على النقصان . قال الحافظ عن الامام البخاري : « ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصراحة بالزيادة ، وبشبهتها يثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة »^(١) .

وقال البيهقي في كتابه شعب الإيمان بعد أن ذكر جملة من الآيات التي تتكلم عن زيادة الإيمان قال : « فثبت بهذه الآيات أن الإيمان قابل للزيادة وإذا كان قابلاً للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصاناً »^(٢) .

نخرج من ذلك أن كل دليل يدل على زيادة الإيمان يُعدُّ دليلاً على نقصان الإيمان لزوماً ، وكذلك العكس ولقد تنوعت أدلة القرآن الكريم فمنها آيات فيها التصريح بزيادة الإيمان ونقصانه فقد ورد في القرآن ستة مواضع جاء فيه التصريح بزيادة الإيمان .

- وذلك في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُم النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] .

(١) فتح الباري (١ / ٤٧) .

(٢) انظر : شعب الإيمان (١ / ١٦٠) .

- وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] .

- وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٤] .

- وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٢٢] .

- وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَاللَّهُ جَنُودَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الفتح : ٤] .

- وقول تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ [المدثر : ٣١] .

بهذه الآيات السابقة قد استدل بها أئمة السلف على زيادة الإيمان ونقصانه (١) .

فقد قيل لسفيان بن عيينه : الإيمان يزيد وينقص؟ قال : ليس تقرأون ﴿ فزادتهم إيماناً ﴾

[آل عمران : ١٧٣] في غير موضع قيل : ينقص؟ قال : ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص (٢)

وكذلك فعل الامام البخاري فقد أورد بعض الآيات السابقة في باب زيادة الايمان ونقصانه وقال ابن بطال عند شرح ذلك الباب : « مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها ، ان الايمان قول وعمل يزيد وينقص ، والحجة على زيادته ونقصانه ، ما أورده البخاري من الآيات - أي المصراحة بزيادة الايمان - ثم قال : فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص » (٣) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية شارحا بعض تلك الآيات و مبينا أنها تدل على الزيادة والنقصان قال : « والزيادة - أي زيادة الايمان - قد نطق بها القرآن في عدة آيات كقوله تعالى :

(١) انظر : كتاب الشريعة للاجري (٢/٦٠٣) .

(٢) أخرجه الآجري في كتاب الشريعة (٢/٦٠٥) ، وابن بطلة في الإبانة (٢/٧٣٧) .

(٣) انظر : شرح النووي على مسلم (١/١٤٦) .

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ رَبِّهِمْ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال ٢] وهذه الزيادة إذا تليت عليهم الآيات أي وقت تليت ، ليس هو تصديقهم بها عند النزول ، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الايمان ما لم يكن ، حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرغبة من الشر ما لم يكن ، فزاد علمه بالله ومحبه لطاعته وهذه زيادة الايمان .

وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران ١٧٣] فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو، لم تكن عند آية نزلت فازدادوا يقيناً وتوكلاً على الله وثباتاً على الجهاد وتوحيداً بالألأ يخافوا المخلوق بل يخافون الخالق وحده . وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْكُمُ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا * فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم ﴾ [التوبة : ١٢٥ - ١٢٦] ، وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها ، بل زادتهم إيماناً بحسب مقتضاها ، فإن كانت امراً بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة ، وأن كانت نهياً عن شيء انتهوا عنه فكرهوه ، ولهذا قال : وهم يستبشرون والاستبشار غير مجرد التصديق ... وقال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [الفتح : ٤] وهذه نزلت لما رجع النبي - ﷺ - وأصحابه من الحديبية فجعل السكينة موجبة لزيادة الايمان ، والسكينة طمأنينة في القلب ، غير علم القلب وتصديقه ... » (١) .

ب - وقد جاءت آيات فيها زيادة الهدى ومن المعلوم أن الهدى من الإيمان بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ [البقرة : ١٣٧] .
- من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مُرَدًّا ﴾ [مريم : ٧٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ [محمد : ١٧] .

(١) كتاب الإيمان (ص : ٣٥٧ - ٣٥٩) .

يقول ابن جرير : « يقول الله تعالى ذكره ويزيد الله من سلك قصد المحبة واهتدي لسبيل الرشد ، فأمن بربه وصدق بآياته فعمل بما أمر به وانتهى عما نهاه عنه ، هدى بما يتجدد له من الايمان بالفرائض التي يفرضها عليه ، ويقر بلزوم فرضها اياه ويعمل بها ، فذلك زيادة من الله في اهتدائه بآياته هدى على هداه » (١) .

ج - وقد جاءت آيات في القرآن فيها خبر من الله بزيادة الخشوع وزيادة الخشوع دليل على زيادة الايمان بدليل قوله تعالى : ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ [المؤمنون : ١ - ٢] .

قال تعالى في وصف الذين أوتوا العلم من أهل الكتاب : ﴿ ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم خشوعاً ﴾ [الإسراء : ١٠٩] .

قال ابن جرير : « أي ويزيدهم ما في القرآن من المواعظ والعبر خشوعاً يعني خضوعاً لأمر الله وطاعته واستكانة له » (٢) .

ويقول شيخ الإسلام : « أعمال القلوب مثل محبة الله ورسوله وخشيه الله تعالى ورجاؤه ونحو ذلك هي كلها من الايمان كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف وهذا يتفاضل الناس فيه تفاضلاً عظيماً » (٣) .

د - من أنواع الأدلة على زيادة الايمان ونقصانه اخباره سبحانه وتعالى بتفضيل بعض المؤمنين على بعض بسبب طاعتهم له وسابقتهم في الجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ونصرتهم لله ورسوله .

قال تعالى : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ﴾ [النساء : ٩٥] .

(١) تفسير ابن جرير (٩ / ١١٩) .

(٢) تفسير ابن جرير (٩ / ١٨١) .

(٣) كتاب الايمان (ص : ٣٦٧) .

وقال تعالى : ﴿ لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير ﴾ [الحديد : ١٠] .

يقول ابن بطه : « الله عز وجل لم يفضل الناس بعضهم على بعض برشاقة الأجسام ولا بصباحة الوجه ولا بحسن الزي وكثرة الأموال ولو كانوا بذلك متفاضلين لما كانوا عنده ممدوحين ، لأن ذلك ليس هو بهم ولا من فعلهم ، فعلمنا أن العلو في الدرجات والتفاضل في المنازل إنما هو بفضل الايمان وقوة اليقين والمسابقة اليه بالأعمال الزاكية والنيات الصادقة من القلوب الطاهرة ... فهذا وأشباهه في كتاب الله يدل على زيادة الايمان ونقصانه وتفاضل المؤمنين بعضهم على بعض وعلوهم في الدرجات ... ولو كان الايمان كله واحداً لا نقصان له ولا زيادة ، لم يكن لأحد على أحد فضل ... وبذلك فضل الله أوائل هذه الأمة على أواخرها ولو لم يكن للمتسابقين بالايمان فضل على المسبوقين للحق آخر هذه الأمة أولها في الفضل ولتقدمهم ... ولكن بدرجات الايمان قُدم السابقون وبالابطاء عن الايمان أُخِرَ المقصرون ... فالايان هو القول والعمل هو الطاعة ، والقول تبع للطاعة والعمل ، والناس يتفاضلون فيه على حسب مقادير عقولهم ومعرفتهم بربهم وشدة اجتهادهم في السبق بالأعمال الصالحة إليه » (١) .

هـ - ومما يدل على زيادة الايمان ونقصانه ايضا إخباره تعالى بتفاضل درجات المؤمنين في الجنة وسبب ذلك تفاضلهم في الايمان فمن كان ايمانه أقوى وأشد كانت درجته في الجنة أعلى وأرفع ، قال الله تعالى عن المؤمنين ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلي ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ . ثم قال الله عنهم : ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عند

(١) الإبانة (٢ / ٨٣٦ - ٨٤٠) .

ربهم ومغفرة ورزق كريم ﴿ [الأنفال : ٢ - ٤] . وقال أيضاً : ﴿ انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً ﴾ [الاسراء : ٢١] .

فهذه الآيات وغيرها من أكبر الأدلة على زيادة الايمان ، ونقصانه ، لأن المؤمنين ليسوا سواء في إيمانهم بالله ، بل بعضهم أعظم وأشد وأقوى إيماناً من بعض . يقول شيخ الإسلام : « لا شك أن درجة المؤمن القوي في الجنة أعلى وأن كان كل منهم كَمَل ما وجب عليه »^(١) وهذا التفاوت الحاصل بينهم لا يكون إلا لأنهم متفاوتون في الايمان .

و - من أدلة القرآن على زيادة الايمان ونقصانه إخبار تعالى بأنه أكمل الدين وذلك في قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ [المائدة : ٣] . وقد استدل بهذه الآية الإمام البخاري على زيادة الايمان ونقصانه ، حيث أورد هذه الآية مع آيات أخرى تحت الترجمة التي عقدها لبيان زيادة الايمان ونقصانه ، ثم أعقب تلك الآية بقوله : فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص قال الحافظ ابن حجر : « وأما الكمال فليس نصاً في الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط ، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله للزيادة وبهذا يظهر وجه استدلال البخاري بها »^(٢) .

واستدل بهذه الآية أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام حيث قال عقب إيراد هذه الآية فقال : « فذكر جل ثناؤه إكمال الدين في هذه الآية ، وإنما نزلت فيما يروى قبل وفاة النبي - ﷺ - بإحدى وثمانين ليلة ، فلو كان الايمان كاملاً بالاقرار ورسول الله - ﷺ - بمكة أول النبوة ... ما كان للكمال معنى ، وكيف يكمل شيئاً قد استوعبه وأتى على آخره »^(٣) .

وقال شيخ الإسلام : « أكمل الله الدين بإيجابه لما أوجبه من الواجبات التي آخرها الحج وتحريمه للمحرمات المذكورة في هذه الآية هذا من جهة شرعه ، ومن جهة الفعل الذي هو

(١) الايمان (ص : ٥٢٧) .

(٢) انظر : فتح الباري (١/١٠٣ - ١٠٤) .

(٣) الايمان لأبي عبيد (ص : ٦٢) .

تقويته واعانته ونصره يئس الذين كفروا من ديننا ، وحج النبي - ﷺ - حجة الإسلام فلما أكملوا الدين قال عقب ذلك : ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين ﴾ [المائدة : ٤] ... إلى قوله : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ [المائدة : ٣] فكان إحلاله الطيبات يوم أكمل الدين ، فأكمله تحريماً وتحليلاً لما أكملوه امتثالاً^(١) .

يتضح مما سبق أن أئمة أهل السنة والجماعة يرون أن هذه الآية دليل على تفاضل الايمان في قلوب المؤمنين والإكمال لا يكون إلا عن نقص والنقص يقتضي قبول الزيادة وهو ما نصت عليه الآية .

هذا بعض مما جاء في القرآن الكريم مما يدل علي زيادة الايمان ونقصانه وغيرها كثير مما يدل علي زيادة الايمان ونقصانه من أمره سبحانه وتعالى المؤمنين بالإيمان ، وتقسيمه سبحانه وتعالى عباده المومنين إلى ثلاث درجات الظالم لنفسه ، والمقتصد ، السابق بالخيرات ، وأنهم في الجنة ، واثباته سبحانه وتعالى في القرآن إسلاماً بلا إيمان .

وذلك في إخباره عن الأعراب في قوله : ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ [الحجرات : ١٤] .
فالأعراب المقصودون في الآية هم مسلمون إلا أنهم لم يصلوا إلى درجة ما إدعوه وهو الإيمان ، فلهذا نفاه الله عنهم وأثبت لهم الإسلام وحده^(٢) .

واخباره سبحانه وتعالى بأن الذنوب تُذهِبُ الايمان شيئاً فشيئاً حتى يطبع الله عليها من كثرة الذنوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴾ [المطففين : ١٤] فقد جاء عن أئمة السلف من المفسرين أن العبد يعمل الذنوب فتحيط بالقلب ثم ترتفع حتى تغشى القلب فقد جاء هذا المعنى عن ابن عمرو وحذيفة ومجاهد وقتادة وغيرهم^(٣) .

(١) مجموع الفتاوى (١٥٣/٢٠) .

(٢) انظر كتاب الايمان (ص : ٢٣٠) .

(٣) انظر : تفسير الطبري (١٥ / ٩٨ - ١٠٠) .

ومما استدل به أئمة السلف من السنة ما قد ثبت عن النبي - ﷺ - في أحاديث كثيرة فيها دلالة ظاهرة علي زيادة الايمان ونقصانه فمن ذلك :

أ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن لا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن » (١) .

فهذا الحديث مع نظائره في الصحيح مع قول الله عز وجل : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء : ٤٨] مع اجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك ، لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الايمان ، إن تابوا سقطت عقوبتهم ، وإن ماتوا مصرين على الكبائر ، كانوا تحت المشيئة فإن شاء الله عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً ، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة » (٢) .

ب - ومنها حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « الإِيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلهما قول لا إله إلا الله وأدناها اإمطة الأذى عن الطريق والحياة شعبة من الايمان » (٣) .

ففي هذا الحديث كما يقول الخطابي : « بيان أن الايمان الشرعي ، اسم لمعنى ذي شعب واجزاء له أعلى وأدنى فالاسم - أي اسم الايمان - يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها ، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة اجزائها ، كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها والحقيقة تقتضي جميع اجزائها وتستوفيها » (٤) .

ولا شك أن هذه الشعب متفرعة إما عن أعمال القلوب أو أعمال اللسان أو أعمال الجوارح ونصيب العبد من الايمان بحسب نصيبه من هذه الشعب قلة وكثرة قوة وضعفاً

(١) سيأتي تخريجه (ص : ١٤) من النص المحقق .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٦٥٣/١١) منهاج السنة (٢٩٧/٥) ، التمهيد لابن عبد البر (٩ / ٢٤٣) .

(٣) سيأتي تخريجه (ص : ١٨) من النص المحقق .

(٤) انظر : معالم السنن (٤٢ / ٧) ، وأعلام الحديث (١ / ١٤٤) .

تكميلاً وتقصيراً تماماً ونقصاً ، ولا شك أيضاً أن الناس متفاوتون في ذلك تفاوتاً واضحاً لأن قيامهم بهذه الشعب ليس على درجة واحدة ، بل بعضهم أكمل من بعض فمنهم المحسن ومنهم المقتصد ومنهم المسيء وهذا من أوضح الدلائل على زيادة الايمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه .

ج- ومنها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله - ﷺ - : « لا إيمان لمن لا أمانة له »^(١) .

فهذا الحديث دليل على أن من لا أمانة له فقد نقص فيه شيء من واجبات هذا الدين ، فيذهب عنه كمال الايمان الواجب وتماه فيكون بذلك مؤمن ناقص الايمان^(٢) يوضح هذا ما جاء عن عروة بن الزبير - رضي الله عنه - أنه قال : ما نقصت أمانة عبد قط إلا نقص إيمانه^(٣) .

ولهذا لما سئل الإمام أحمد - رحمه الله - مرة عن نقصان الايمان ، احتج بهذا ، قال الفضل ابن زياد : سمعت أبا عبد الله وسئل عن نقص الايمان فقال : حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام ابن عروة عن أبيه قال : ما نقصت أمانة رجل إلا نقص إيمانه^(٤) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة المستفيضة التي استدل بها أئمة السلف - أهل السنة والجماعة - على زيادة الايمان ونقصانه ويكفي الانسان أن يطالع على كتبهم ليجدها تمتلئ بالأحاديث الصحيحة والتي تدل على هذا الأمر دلالة واضحة لا لبس فيها ولا تأويل^(٥) .

أقوال أئمة أهل السنة والجماعة في زيادة الايمان ونقصانه :

لقد جاء عن أئمة السلف الصالح آثار كثيرة وصحيحة قرروا فيها ما جاء في الكتاب والسنة من حجج ودلالات على زيادة الايمان ونقصانه .

(١) سيأتي تخريجه (ص : ١٧) في النص المحقق .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١١/٦٥٣) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (١٢/١١) وفي الايمان (ص : ٦) وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١/٣٦٨) .

(٤) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/٦٠٩) ، وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١/٣١٠) ، وابن بطه في الابانة

(٢/٧٣٩) .

(٥) انظر: الإبانة لابن بطه (٢/٨٢٩) الشريعة للآجري (٢/٥٨٠) كتاب السنة لعبد الله بن أحمد (١/٣١٠) .

فقد قرروا أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص بل لقد حكى اجماعهم على ذلك غير واحد من أهل العلم .

قال يحيى بن سعيد القطان : « ما أدركت أحدا من أصحابنا إلا على سنتنا في الإيمان ويقولون : الإيمان يزيد وينقص »^(١).

- وقال البخاري : « لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً يختلف في أن الإيمان : قول وعمل يزيد وينقص »^(٢).

- وقال ابن جرير : « أما القول في الإيمان هل هو قول وعمل يزيد وينقص أم لا زيادة فيه ولا نقصان ؟ فإن الصواب فيه قول من قال : هو قول وعمل يزيد وينقص وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله - ﷺ - وعليه مضى أهل الدين والفضل »^(٣).

- وقال ابن عبد البر : « أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية »^(٤).

وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان عن عدد من الصحابة والتابعين فمن ذلك قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول لأصحابه : « هلموا نزدادا إيماناً وفي لفظ تعالوا نزداد إيماناً »^(٥).

وكان عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - يقول في دعائه : « اللهم زدني إيماناً و يقيناً وفقهاً »^(٦).

(١) أخرج ذلك ابن هانئ في مسائله عن الإمام أحمد (١٦٢ / ٢) .

(٢) انظر : فتح الباري (٤٧ / ١) .

(٣) صريح السنة (ص : ٢٥) .

(٤) التمهيد (٩ / ٢٣٨) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦ / ١١) وفي كتاب الإيمان (٣٦ : ٣٦) والخلال في كتاب السنة (٤٩ / ٥) ، وابن بطه في كتاب الإبانة (٨٤٧ / ٢) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٤١ / ٥) .

(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (٣٦٨ / ١) ، والآجري في كتاب الشريعة (٥٨٥ / ٢) والخلال في كتاب السنة وابن بطه في كتاب الإبانة (٨٤٦ / ٢) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أصل السنة (٩٤٢ / ٥) .

وعن أبي الدرداء - رضي الله عنه - أنه قال : « الإيمان يزيد وينقص »^(١) .

وعن جندب بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - قال : « كنا مع رسول الله - ﷺ - فتیاناً حزاورة فتعلمنا الايمان ثم تعلمنا القرآن فإزددنا به إيماناً »^(٢) .

- وكتب عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - إلى عدي بن عدي - أحد عماله على الجزيرة : « أما بعد فإن للإيمان حدوداً وشرائع وفرائض من استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الايمان »^(٣) يقول الحافظ ابن حجر : والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الايمان يزيد وينقص حيث قال : استكمل ولم يستكمل^(٤) .

وكتب حماد بن زيد إلى جرير بن عبد الحميد : « بلغني أنك تقول في الإيمان بالزيادة وأهل الكوفة يقولون بغير ذلك ، أثبت على ذلك ثبتك الله »^(٥) .

وقال الإمام الشافعي : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص »^(٦) .

وقال اسحاق بن راهوية : « الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء »^(٧) .

هذه بعض أدلة السلف - أهل السنة والجماعة - في زيادة الايمان ونقصانه والآثار في هذا رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٨) .

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (٣١٤/١) والحلال في كتاب السنة (٣٨/٤) ، وابن بطة في كتاب الإبانة

(٢) (٨٤٣ / ٨٤٨) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥ / ٩٤٤) .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٣/١) وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (٣٦٩ / ١) وابن منده في كتاب الايمان (٣٧٠/٢)

وابن بطة في كتاب الابانة (٨٤٨/٢) .

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً (٤٥/١) فتح الباري ووصله ابن أبي شيبة في المصنف (٤٨ / ١١) وفي كتاب الايمان (ص :

٤٥) وابن بطة في كتاب الإبانة (٨٨٩ / ٢) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤ / ٨٤٤) والبغوي في

شرح السنة (٤٠ / ١) .

(٤) انظر : فتح الباري (٤٧ / ١) .

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥ / ٩٦١) .

(٦) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١١٥ / ١٠) والبيهقي في شعب الايمان (٨١ / ١) وفي مناقب الشافعي (٣٨٠ / ١) .

(٧) أخرجه الحلال في كتاب السنة (٢٠ / ٦٨٠) .

(٨) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٣٥٣ - ٣٥٤) .

وجوه معرفة زيادة الايمان ونقصانه :

يمكن تلخيص وجوه معرفة زيادة الايمان ونقصانه كما أوردها شيخ الإسلام على النحو

التالي :

أولاً : الاجمال والتفصيل فيما أمروا به فإنه ولا شك أن الخلق وإن وجب عليهم الايمان بالله ورسوله ووجب على كل أمة إلتزام ما يأمر به رسولهم .

لأنه من المعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كاملاً ، ولا يجب على كل عبد من الايمان المفصل مما أخبر به الرسول ، - ﷺ - ما يجب على من بلغه خبره ، فمن عرف القرآن والسنن ومعانيها لزمه من الايمان المفصل بذلك ما لا يلزم غيره فلو آمن رجل بالله ورسوله باطناً وظاهراً ، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين ، مات مؤمناً بما وجب عليه من الايمان وليس ما وجب عليه ولا ما وقع منه مثل ايمان من عرف الشرائع وتفصيلها ، فأمن بها وعمل بها بل ايمان هذا أكمل وجوباً ووقوعاً ، فإن ما وجب عليه من الايمان أكمل ، وما وقع منه أكمل وقوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ [المائدة : ٣] المراد به إكمال التشريع بالأمر والنهي ، وليس المراد به أن كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمة بل الناس متفاضلون في الايمان أعظم تفاضل فصار النقص في الدين والايان نوعين :

نوعاً لا يذم العبد عليه ، لكونه لم يجب عليه لعجزه عنه حساً أو شرعاً ، وأما لكونه مستحباً ليس بواجب . ونوعاً يذم عليه وهو ترك الواجبات أي دون عذر^(١) .

ثانياً : الاجمال والتفصيل فيما وقع من العباد ، فمن طلب علم التفصيل وعمل به ، لا شك أن إيمانه أكمل ممن عرف ما يجب عليه والتزمه وأقر به ، ولكن لم يعمل بذلك كله .

وهذا المقر المقصر في العمل ، إن اعترف بذنبه وكان خائفاً من عقوبة ربه على ترك العمل أكمل ايماناً ممن لم يطلب معرفة ما أمر به الرسول ولا عمل بذلك ، ولا هو خائف أن يعاقب ، بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول ، مع أنه مقر بنبوته باطناً وظاهراً فكل ما علم القلب ما أخبر به الرسول فصدقه ، وما أمر به فالتزمه ، كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك ، وإن كان معه اقرار عام والتزام عام ، وكذلك من عرف أسماء الله تعالى

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٦٣ - ٣٦٤) ، شرح الأصبهانية (ص : ٥٧٨) ، وشرح حديث جبريل (ص : ٤٥٨) .

ومعانيها فآمن بها كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء ، بل آمن بها إيماناً مجملاً ، أو عرف بعضها ، وكلما ازداد معرفة بأسماء الله وصفاته كان إيمانه أكمل وهذا الكمال انما وقع من جهة المؤمنين بالله ورسوله ووقوعه منهم (١) .

ثالثاً : أن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض ، وأثبت وأبعد عن الريب والشك ، وهذا أمر يشهده كل واحد من نفسه ، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد ، مثل رؤية الناس للهِلال ، فهم وإن اشتركوا فيها فبعضهم تكون رؤيته أكمل من بعض ، فكذلك معرفة القلب وتصديقه تتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة ، والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها (٢) .

رابعاً : أن أعمال القلوب مثل خشيته ورجائه وخوفه ومحبته والذل والإنابة إليه والتوكل عليه والرغبة والرغبة منه ونحو ذلك ، هي كلها من أعمال الإيمان كما دل على ذلك الكتاب والسنة واجماع السلف ، ولا شك أن هذه الأعمال يتفاضل الناس فيها تفاضلاً عظيماً .

فالمحبة مثلاً ، الناس متفاوتون فيها، ما بين أفضل الخلق محمد وإبراهيم - عليهما السلام - خليلاً الرحمن وأشد الناس محبة له ، إلى أدنى الناس محبة له ، كمن في قلبه مثقال ذرة من إيمان ولا شك أن بين هذين الحدين من الدرجات ما لا يحصيه إلا الله ، قال تعالى : ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، ولا شك أن المحبة عمل قلبي والناس يتفاضلون فيها فكذلك يتفاضلون في أعمال القلوب الأخرى من خشية وإنابة وتوكل ورجاء وخوف وغيرها (٣) .

خامساً : أن الأعمال الظاهرة يتفاضل فيها الناس أيضاً ، وهذا شامل لأعمال اللسان كالتهليل والتكبير والذكر ، وشامل لأعمال الجوارح كالصلاة والحج والجهاد فهذه الأعمال الظاهرة هي من الإيمان، وداخله في مسماه والناس متفاوتون في ذلك ، كما في الأعمال الباطنة .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٦٥ - ٣٦٦) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٦٦) .

(٣) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٦٧) شرح حديث جبريل (ص : ٤٩٠) .

قال شيخ الإسلام : « وأما زيادة العمل الصالح الذي على الجوارح ونقصانه ، فمتفق عليه وان كان في دخوله في مطلق الايمان نزاع ، والذي عليه أهل السنة والحديث ان الايمان قول وعمل يزيد وينقص » .

إذن الناس متفاوتون في أداء أعمال اللسان وأعمال الجوارح ومتفاوتون في المحافظة عليها والقيام بها فهم ليسوا في درجة واحدة بل بينهم تفاوت عظيم .

سادساً : ذكر الانسان بقلبه ما أمر به واستحضاره لأمر الايمان ودوامه عليها ، بحيث لا يكون غافلاً ، أكمل ممن صدق وغفل عنه ، فإن الغفلة تضاد كمال العلم ، والتصديق والذكر ، والاستحضار يكمل العلم واليقين والايمان ، ولهذا قال عمير بن حبيب الخطمي : « إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه ، فذلك زيادته وإذا غفلنا ونسينا وضعنا فذلك نقصانه » وقال تعالى : ﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات : ٥٥] . وقال تعالى : ﴿ سَيَذَكِّرْ مَنْ يَخْشَى وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى ﴾ [الأعلى : ١٠ - ١١]^(١) .

سابعاً : أن من علم ما جاء به الرسول وعمل به ، لا شك أنه أكمل ممن أخطأ في ذلك وأكمل ممن علم الصواب بعد الخطأ ، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به ، لا شك أيضاً أنه أكمل ممن لم يكن كذلك ، فإن الإنسان قد يكون مكذباً ومنكراً لأمر لا يعلم أنها من الايمان ، ولو كان عالماً بأنها منه لم يكذب ولم ينكر فإذا تبين له بعد أنها من الايمان ، فإنه يصدق بما كان به مكذباً ويعرف ما كان له منكراً ، وهذا تصديق جديد وايمان جديد ازداد به ايمانه ، وهو لم يكن قبل ذلك كافراً بل جاهلاً ، وهذا يحصل لكثير من أهل العلوم والعبادات ، فإنه يقوم بقلوبهم من التفصيل أمور كثيرة تخالف ما جاء به رسول الله - ﷺ - وهم لا يعرفون أنها تخالف فإذا عرفوا رجعوا^(٢) .

ثامناً : أن الزيادة والنقصان في الايمان ، تحصل من جهة الأسباب المقتضية لها ، فمن كان مستنداً في تصديقه ومحبته إلى أدلة توجب اليقين وتدحض الشبهات ، فهو ليس بمنزلة من كان تصديقه ومحبته لأسباب دون ذلك ، فإن التصديق والمحبة قد يتزعزعان لضعف أسباب

(١) انظر : كتاب الايمان (ص ٣٦٧) ، شرح حديث جبريل (ص : ٤٦٢) .

(٢) انظر : الكتاب الايمان (ص : ٣٦٩ - ٣٧٠) .

التصديق ولا يختلف عاقلان أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها ، وبفساد الشبه العارضة لذلك وبطلانها، ليس كالعلم الذي يستند إلى دليل واحد من غير معرفة بالشبهات العارضة له وفسادها . فالشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه ، كان أوجب لكماله وقوته والعكس بالعكس^(١) .

ومما سبق يتبين لنا تفاوت الناس وتفاضلهم فيما يقوم بالقلب واللسان والجوارح ويمكن تلخيص تلك الوجوه في وجهين :

الأول : أن الايمان يتفاضل من جهة أمر الرب فيما يأمرهم به وينهاهم عنه .

الثاني : ان الايمان يتفاضل من جهة فعل العبد وما يمثله من تلك الأوامر وينتهي عنه من تلك المناهي .

يقول شيخ الإسلام : أصل أهل السنة أن الإيمان يتفاضل من وجهين : من جهة أمر الرب ومن جهة فعل العبد .

أما الأول : فإنه ليس الايمان الذي أمر به شخص من المؤمنين ، هو الإيمان الذي أمر به كل شخص ، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الايمان ، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك بل وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به ، كالقبلة فكان من الإيمان في أول الأمر الايمان بوجوب استقبال بيت المقدس ، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة ، فقد تنوع في الشريعة الواحدة . وأيضاً فمن وجب عليه الحج والزكاة ... يجب عليه من الايمان أن يعلم ما أمر به ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلامجماً ، وهذا يجب عليه فيه الايمان المفصل ، وكذلك الرجل كان أول ما يسلم إنما يجب عليه الاقرار المجمل ، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها فلم يتساوى الناس في أمر الايمان ..

النوع الثاني : هو تفاضل الناس في الاتيان والأداء له مع استوائهم في الواجب ، وهذا الذي يظن أنه محل النزاع ، وكلاهما محل النزاع وهذا أيضا يتفاضلون فيه ، فليس ايمان السارق والزاني ... كإيمان غيرهم ، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها ،

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٧٠ - ٣٧١) ، مجموع الفتاوى (١٣ / ٥٢ - ٥٤) .

كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه بل افضل ديننا وبرنا وتقوى ، فهو كذلك أفضل إيماناً... (١) .

مراتب الناس في الإيمان :

من المعلوم أن حقيقة الايمان واستكماله لا تكون إلا بأداء الفرائض واجتناب المناهي وأن اسم الايمان وحكمه شمل كل من دخل فيه وان لم يستكمله بل إن هذا يعم الأمور كلها التي يستحق الناس بها أسمائها مع ابتدائها ، والدخول فيها ، ثم يفضل فيها بعضهم بعضاً ومع ذلك يشملهم فيها اسم احد ، من ذلك أنك تجد القوم صفوفاً في الصلاة بين مستفتح للصلاة وراكع وساجد وقائم وجالس ، وكلهم يلزمهم اسم المصلي ، ويقال لهم مصلون وهم مع هذا فيها متفاضلون ، وكذلك صناعات الناس تجد القوم بينون حائطاً فبعضهم يكون في تأسيسه وبعضهم في بناءه إلى منتصفه ، وبعضهم قد قارب الفراغ منه ، ويقال لهم جميعاً بناءً ، مع أنهم متباينون في بنائهم ، فكذلك القول في الإيمان هو درجات ومنازل وان سمي أهله اسماً واحداً . إلا أنه يجب أن يلاحظ أن ما ورد من نفي الإيمان عمن ارتكب الكبائر هو داخل في هذا المعنى عند أهل السنة والجماعة ، والمنفى عنه حينئذ يكون حقيقة الايمان وكماله ، ويلاحظ ايضا أن هذا الذي ذهب إليه أهل السنة هو الموافق لكلام العرب وليس شاذاً .

يقول الامام أبو عبيد القاسم بين سلام : « فإن قال قائل : كيف يجوز أن يقال ليس بمؤمن واسم الايمان غير زائل عنه ؟ قيل هذا كلام العرب المستفيض عندنا غير المستنكر في إزالة العمل عن عامله اذا كان عمله على غير حقيقته ، ألا ترى أنهم يقولون للصانع اذا كان ليس بمحكم لعمله ما صنعت شيئاً... وإنما وقع معناه هاهنا على نفي التجويد لا على الصنعة نفسها فهو عامل عندهم بالاسم وغير عامل في الاتقان ، حتى تكلموا به فيما هو أكبر من هذا ، وذلك كرجل يعق أباه ويبلغ منه الأذى فيقال : ما هو بولده ، وهم يعلمون أنه ابن صلبه ،... وإنما مذهبهم في هذا المزايله من الأعمال الواجبة عليهم من الطاعة والبر ، فكذلك هذه الذنوب التي ينفي بها الايمان ، إنما أحبطت الحقائق منه الشرائع التي من صفاته ، فأما الأسماء ، فعلى ما كانت قبل ذلك ، ولا يقال لهم مؤمنون وبه الحكم عليهم » (٢) .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١٣ / ٥٣) .

(٢) الايمان (ص : ٩٠ - ٩١) .

يظهر لنا مما سبق أن استحقاق اسم الايمان حاصل ، وكل من دخل في الايمان ، استكماله أم لا ، أما استحقاق اسم الايمان مطلقاً على معنى الكمال وذلك لمن أتى بحقائق الإيمان .
فالمؤمنون اذا متفاوتون في مراتب ايمانهم ، فمنهم من معه أصل الايمان ، ومنهم من بلغ درجة الكمال الواجب ، ومنهم من بلغ درجة الكمال المستحب .

الإيمان المجمل :

ويقصد به مايعتبر شرطاً لصحة الايمان ، والنجاة من الخلود في النار في الآخرة ، ان مات على ذلك ، والذي تثبت به الأحكام من فرائض ومواريث أو هو الإسلام ، وهذا غير قابل للنقص لأن نقصانه يعني خروج الانسان من اسم الايمان .

وهذه المرتبة يمكن أن يعبر لصاحبها بالإسلام أو الايمان المقيد ويدخل تحت هذه المرتبة أهل الكبائر عموماً ، وكذلك من أسلم من أهل الطاعة ممن لم تدخل حقائق الايمان في قلوبهم أما أهل الايمان فلا ينتفي عنهم إلا إذا عملوا الكفر الأكبر . يقول الامام محمد بن نصر : « الكفر ضد أصل الإيمان ، لأن للإيمان أصلاً وفروعاً ، فلا يثبت الكفر حتى يزول أصل الإيمان .. فإن قيل : فالذي زعمتهم أن النبي - ﷺ - أزال عنه اسم الإيمان جعل فيه من الإيمان شيء؟ قالوا نعم ، أصله ثابت ولولا ذلك لكفر » (١) .

ويقول شيخ الإسلام : « فعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر ، أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله ، فهم مسلمون ، ومعهم ايمان مجمل ، ولكن دخول حقيقة الايمان إلى قلوبهم ، انما يحصل شيئاً فشيئاً ، إن أعطاهم الله ذلك ، وإلا فكثير من الناس لا يصلون إلى اليقين وإلى الجهاد ، ولو شككوا لشكوا ، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا وليسوا كفاراً ولا منافقين ، بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب ، ولا عندهم قوة الحب لله ولرسوله ما يُقَدِّمُونَهُ على الأهل والمال ، وهؤلاء أن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة ، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم ، فإن لم يَمُنُّ اللهُ عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق » (٢) .

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥١٣) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٢٥٧) .

الايان المفصل :

ويقال له الايمان الواجب أو الكامل ، أو المطلق ، أو حقيقة الايمان ، وصاحب هذا يكون ممن يؤدي الواجبات ويجتنب الكبائر . يقول الإمام محمد بن نصر : « إن اسم المؤمن قد يطلق على وجهين :

اسم بالخروج من ملل الكفر والدخول في الإسلام - الذي سبق في المرتبة الأولى ، واسم يلزم بكمال الايمان ، وهو اسم ثناء وتزكية يجب به دخول الجنة والنجاة من النار ... والمؤمنون الذين زكاهم الله وأثنى عليهم ووعدهم الجنة هم الذين أكملوا ايمانهم باجتنب المعاصي »^(١) ويقول شيخ الإسلام : « من أتى بالايمان الواجب استحق الثواب ، ومن كانت فيه شعبة من نفاق وآتى بالكبائر فذلك من أهل الوعيد ، وإيمانه ينفعه الله به يخرج به من النار، ولو أنه مثقال حبة من خردل ، لكن لا يستحق به الاسم المطلق^(٢) » .

لكن من أتى الكبائر فإن الرسول - ﷺ - لم ينف عنه الايمان لكنه ناقص الايمان عمن اجتنب الصغائر ، فمن أتى بالايمان الواجب ولكنه خلطه بسيئات كُفِرَتْ عنه بغيرها ونقص بذلك درجة عمن لا يأتي بذلك^(٣) .

الايان الكامل :

أو ما يمكن أن يعبر عنه بمرتبة الاحسان وهي التي وصل صاحبها إلى عدم الاكتفاء بعمل الواجبات وترك المنهيات بل أتى بالمستحبات والمكملات في سائر الأعمال من الصلاة والزكاة والصيام والحج بل أتى بنوافل تلك الأعمال وقد ورد في القرآن الكريم إشارة إلى هذه المراتب السابقة قال تعالى : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير ﴾ [فاطر : ٣٢] فالمسلم أو من معه أصل الايمان أو آمن مجملاً وهو الذي لم يقم بحقائق الايمان ولا اجتنب المنهيات هو الظالم لنفسه .

والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجبات وترك المحرمات . والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه فإن لم يكن يراه فإنه يعلم أنه يراه^(٤) .

(١) تعظيم قدر الصلاة (ص / ٥٦٧) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٣٣٤) .

(٣) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٣٧) .

(٤) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٤٢) .

المبحث الثاني : أقوال الفرق والطوائف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه :

سبق أن رأينا عند كلامنا على مذاهب الناس في الإيمان أن القائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص هو قول طوائف من أهل الكلام من المرجئة سواء منهم الفقهاء أو المتكلمين ونظراً لكونه سبق بيان قولهم في الإيمان فسأكتفي هنا بذكر قولهم في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه مع ذكر أدلتهم باختصار .

أولاً : ذكر قول من قال بأن الإيمان يزيد ولا ينقص :

ذكر كُتّاب الفرق أن الغسانية والنجارية والإباضية يقولون بأن الإيمان يزيد ولا ينقص ، وحكى ذلك عن أبي حنيفة في رواية ، وهو رأي جماعة من الأشاعرة .
فقد نقل الأشعري ذلك ، فقال : « وأما الغسانية فالقول بأن الإيمان يزيد ولا ينقص مشتهر عنهم » وقد نسبه إليهم غير واحد من مؤلفي المقالات والفرق ^(١) .

— أما النجارية فقد نسب إليهم غير واحد أنهم يقولون : الإيمان يزيد ولا ينقص كالأشعري والاسفراييني والبغدادى وشيخ الإسلام بن تيمية ^(٢) .

— أما الإباضية فقد ذكر أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي في كتابه مشارق أنوار العقول أن : « الإيمان بالمعنى الشرعي الذي هو أداء الواجبات مطلقاً ليس ينقص نظراً إلى أن كل مؤمن فإنه في ذاته غير متفاوت بالنسبة إلى إيمان غيره » ثم قال المعلق على الكتاب أحمد ابن حمد الخليلي وهو من الإباضية المعاصرين : ذهب اصحابنا - رحمهم الله - إلى أن الايمان يزيد ولا ينقص ، وهذا المذهب إذا تؤمل له أصالته في العقيدة سواء حملنا الايمان على حقيقته اللغوية أو حقيقته الشرعية ... وإذا اعتقد ما لزمه اعتقاده ولم يحضره فرض قولى أو عملي كان مؤمناً كامل الايمان ، وإذا وجب عليه شيء من الأقوال أو الأفعال وأداه كما وجب عليه ازداد ايمانه ، وإذا أخل بهذا الواجب انهدم ايمانه كله ^(٣) .

(١) المقالات (ص : ١٣٩) .

(٢) انظر : المقالات (ص : ١٣٦) ، والتبصير في الدين (ص : ١٠١) ، والفرق بين الفرق (ص : ٢٠٨) ، مجموع

الفتاوى (٥٤٦/٧) .

(٣) حاشية مشارق أنوار العقول للسالمي (٢٠٤/٢) .

يتضح مما سبق أن الأباضية تقول بأن الايمان لا ينقص ، ولو نقص لانهدم ايمانه كله ، وهذا في الجملة هو قول الخوارج لأن الايمان عندهم كل لا يتجزأ إما أن يبقى كله كاملاً أو ينهدم مرة واحدة .

أما الرواية عن أبي حنيفة فقد حكى الأشعري عن أبي حنيفة أنه قال : الإيـمان يزيد ولا ينقص . قال : « فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الايمان هو الاقرار والمحبة لله ، والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه وأنه يزيد ولا ينقص »^(١) . لكن الاسفراييني والبغدادي يرون أن نسبة هذا القول إلى أبي حنيفة غلط عليه لأن المشهور عنه هو نفي الزيادة والنقصان^(٢) .

ولقد احتج من ذهب إلى أن الإيـمان يزيد ولا ينقص بحجج كثيرة أهمها :

١ - أن الإيـمان هو التصديق ، والتصديق لا يقبل النقص لأنه إذا قبل النقص صار شكاً يقول البغدادي : « وأما من قال إنه - أي الايمان - التصديق بالقلب ، فقد منعوا من النقصان فيه »^(٣) وقال العيني : « وقال آخرون أنه لا يقبل النقصان ، لأنه لو نقص لا يبقى إيماناً ولكن يقبل الزيادة لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَلَّيْت عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال : ٢] ونحوها من الآيات^(٤) .

٢ - احتجوا بأن المعاصي لا تحبط الطاعات ، وإذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الايمان : قال الحلبي : « ... ومن ذهب إلى أن الايمان يزيد ولا ينقص فإنه يقول : أصله يتكثر بفروعه ، وفروعه تتكثر ببعضها والمعاصي لا تحبط الطاعات ، وإذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الايمان^(٥) .
ثانياً : أبو حنيفة وأصحابه :

اشتهر عن الامام أبي حنيفة قوله بالارجاء واستفاض عنه ذلك بما لا يدع مجالاً للشك ، وكان مما قال : إن الإيـمان لا يزيد ولا ينقص ويؤكد هذا عدة أمور :

(١) مقالات الإسلاميين (ص : ١٣٩) .

(٢) انظر : التبصير في الدين (ص : ١٠١) والفرق بين الفرق (ص : ٢٠٣) .

(٣) أصول الدين للبغدادي (ص : ٢٥٢) .

(٤) عمدة القاري (١ / ١٠٧) .

(٥) المنهاج في شعب الإيمان (١ / ٦٩) .

أ - عامة كتب المقالات والفرق وكتب السنة وكتب التاريخ التي تنسب هذا القول إليه ذكرت ذلك فقد ذكر الأشعري والبغدادي والشهرستاني والخطيب البغدادي وعبد الله بن أحمد ابن حنبل واللالكائي ذلك عنه^(١) .

٢ - أن الكتب المنسوبة إلى أبي حنيفة - رحمه الله - تذكر هذا القول مثل كتاب العالم المتعلم والفقهاء الأكبر والوصيتين ورسائله إلى عثمان البتي وهذا الكتب إن لم يصح نسبتها جميعاً إليه ، فلا بد أن يصح نسبة بعضها أو على أقل تقدير نسبة واحد منها^(٢) .

٣ - إن أتباع أبي حنيفة والمنتسبين إليه أكدوا أن الإمام أبي حنيفة قال : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولم ينف أحد منهم أو يدافع عن الإمام أبي حنيفة في نسبة هذا القول إليه^(٣) .

ثالثاً : الجهمية :

سبق أن رأينا أيضاً أن الجهمية من أوائل القائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص قال الأشعري : « وزعمت الجهمية ... أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه »^(٤) وقال الشهرستاني : « قال - أي جهم - : والإيمان لا يتبعض أي لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل قال : ولا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد ، إذا المعارف لا تتفاضل »^(٥) والجهمية قالوا بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأن الإيمان عندهم مجرد التصديق فمن صدق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلم بالكفر ، وسب الله ورسوله وأحل المحرمات ، والتصديق يتساوى فيه الناس فهو لا يقبل الزيادة ولا النقصان .

فهو - حسب الشبهة التي علقنا بالوعيدية والمرجئة إما أن يوجد جملة واحدة ، وأما أن يعدم فهو كل لا يتجزأ .

(١) انظر : المقالات (ص : ١٣٩) الفرق بين الفرق (٢٠٣ :) ، الملل والنحل (١٤١ / ١) ، تاريخ بغداد (٣٧٣ / ١٣) ،

كتاب السنة (٢١٩ / ١) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٩٦ / ٥ - ٩٩٩) .

(٢) انظر : الفقهاء الأكبر بشرح ملا علي القاري (ص : ١٢٦) ، رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي (ص : ٣٥) ، الجواهر

المنيفة في شرح وصية الإمام أبي حنيفة (ص : ٣) ، الفقه الأبسط (ص : ٤٦) .

(٣) انظر : البداية من الكفاية للصابوني (ص : ١٥٥) التبراس في شرح العقائد (ص : ٤٠٢ - ٤٠٦) .

(٤) المقالات (ص : ١٣٢) .

(٥) الملل والنحل (١ / ٨٨) .

رابعاً : الخوارج والمعتزلة :

سبق أن عرفنا أن الخوارج والمعتزلة يوافقون أهل السنة في تعريف الايمان من حيث إنه شامل للأقوال والأعمال والاعتقادات ، إلا أنهم فارقوهم في النتيجة حيث إنهم قالوا بأن الايمان كل لا يتجزأ اذا ذهب بعضه ذهب كله ، وأنه لا يقبل التبعض ولا الزيادة ولا النقصان فالذي يرتكب الكبائر ويخل بأعمال الايمان عند الخوارج كافر ، وعند المعتزلة في منزلة بين المنزلين واتفقوا على أنه يوم القيامة مخلد في نار جهنم ، ولعل منشأ وسبب الغلط الذي أوقعهم في هذه المسألة : «أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والمدح والذم، بل أما لهذا وما لهذا، فاحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها ، وقالوا: الايمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة ، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر على قولين ووافقهم المرجئة والجهمية على أن الإيـمان يزول كله بزوال شيء منه وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص وقالوا : إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين»^(١) .

« وجماع شبهتهم في ذلك : أن الحقيقة المركبة عندهم تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة ، فإنه اذا زال بعضها لم تبق عشرة قالوا : فإذا كان الايمان مركباً من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها»^(٢) .

وانما أوقع هؤلاء كلهم - أي المرجئة بأقسامهم - ما أوقع الخوارج المعتزلة في ظنهم أن الايمان لا يتبعض بل اذا ذهب بعضه ذهب كله ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه^(٣) .

خامساً : الأشاعرة والماتريدية :

سبق أن رأينا كذلك أن جمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية ذهبوا إلى أن الإيـمان لا يزيد ولا ينقص .

قال الكمال بن أبي شريف : « وهذا القول - أي أن الايمان لا يزيد ولا ينقص - اختاره من الأشاعرة إمام الحرمين ، وجمع كثير منهم ، وذهب عامتهم - أي أكثر الأشاعرة - إلى زيادته ونقصانه»^(٤) .

(١) شرح الأصبهانية (ص : ٥٧٤ - ٥٧٥) ت السعوي ، كتاب الإيـمان (ص : ٥٥١) .

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٥١١) .

(٣) شرح الأصبهانية (ص : ٥٧٥) .

(٤) المسامرة شرح المسامرة (ص ٣٦٧) .

وقال البزدوي : « الايمان لا يزيد ولا ينقص عند أهل السنة والجماعة ، وقال أصحاب الحديث : إنه يزيد وينقص »^(١) .

يتضح مما سبق أن الماتريدية لهم في مسألة زيادة الايمان ونقصانه قول واحد هو أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص .

وأن الأشاعرة على قولين : جمهورهم على أنه لا يقبل الزيادة والنقصان ، وذهب بعضهم الى القول بأنه يزيد وينقص . لكن اتفق جمهورهم على تعريف الإيمان بأنه هو التصديق فقط ، فلم يدخل فيه القول والعمل فمناط البحث هنا هو التصديق ، هل يقبل الزيادة والنقصان أم لا؟ فالذين قالوا لا يزيد ولا ينقص فالإيمان عندهم هو التصديق اليقيني وهو غير قابل للتفاوت ، فإن نقص فنقصه شك وكفر ، ومن قال منهم إنه يزيد وينقص فهم يعلمون بأن تصديق أفراد الأمة ليس كتصديق النبي - ﷺ - وهذا وإن كان يتوافق مع قول أهل السنة إلا أن مأخذهم مختلف وثمره ذلك مختلفة أيضاً ، فأهل السنة يُدخِلون الأقوال والأعمال في مسمى الايمان وهؤلاء لا يدخلونها لأن الايمان عندهم هو التصديق ، وقد استدلت الأشاعرة والماتريدية بعين دليل الخوارج والمعتزلة والمرجئة وهو أن الايمان ما دام هو التصديق وهو كل لا يتجزأ فلا يصح فيه لازيادة ولا نقصان لأنه بلغ حد الجزم ، وهذا لا يتصور فيه الزيادة والنقصان فمن حصل له التصديق وإن أتى بالمعاصي والكبائر أو الطاعات فتصديقه واحد لا يمكن أن يزيد ولا ينقص وهذا عين دليل الخوارج والمعتزلة والمرجئة .

(١) أصول الدين (ص : ١٥٣) .

الفصل الخامس

مسألة الاستثناء في الإيمان

ويتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قول أهل السنة والجماعة في الاستثناء في

الإيمان ومأخذهم في ذلك

المبحث الثاني : مذهب من يوجب الاستثناء في الإيمان

ومأخذه في ذلك

المبحث الثالث : مذهب من يحرم الاستثناء في الإيمان

المبحث الأول : قول أهل السنة والجماعة في الاستثناء في الإيمان ومأخذهم في ذلك :

الاستثناء في الإيمان^(١) هو أن يقول الانسان : أنا مؤمن إن شاء الله . ومجمل قول السلف أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، هو أن الاستثناء جائز مشروع ، لأن الإيمان عندهم شامل للاعتقادات والأقوال والأعمال فإذا سئل أحدهم عن الايمان ، استثنى في ايمانه مخافة وإحتياطاً من عدم تكميل الأعمال التي بكمالها يكمل الايمان ، فيقول أحدهم إذا أجاب عن السؤال : أنا مؤمن إن شاء الله ، أو مؤمن أرجو أو نحو ذلك . لأنه المعلوم عندهم أن الانسان عرضة للتقصير في أي صورة من صور العمل الذي هو جزء مسمى الايمان ، سواء كان هذا التقصير قليلاً أو كثيراً ، لأنه من المعروف أن أكمل الناس إيماناً هم الرسل - عليهم السلام - ولا أحد يستطيع أن يصل إلى هذه الدرجة مهما سعى إليها ، فالانسان له طاقته المحدودة ومداركة القاصرة التي ينشد بها الكمال ، ويتفانى في سبيل الوصول إلى هذه الدرجة ان كان ممن أعطاهم الله قوة العزيمة وأنى له ذلك ، لأن الانسان له عدوه الذي يلزمه لا يمكن أن يفارقه أبداً ، وآلى على نفسه ان يضل بني آدم ارضاءً لذلك الحقد الذي زرعه في قلبه على أبيهم آدم - عليه السلام - لكنه اعترف بالعجز عن تحقيق هذه الهدف من عباد الله الذين من الله عليهم بحصانة واقية من وساوس الشيطان قال الله تعالى عن الشيطان : ﴿ قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين ﴾ [إلا عبادك منهم المخلصين] ﴿ [سورة ص : ٨٢ - ٨٣] .

فالإنسان إذاً لا يستطيع أن يحكم لنفسه بالإيمان الكامل ، ولهذا نظر أئمة السلف إلى هذا الواقع فاحتاطوا له بأن قالوا بالاستثناء في الايمان ، وليس هذا منهم شك في أصل الايمان ، فهم أعلى وأرفع من ذلك ، وإنما قالوا بالاستثناء لترك تزكية النفس والشهادة لها بتكميل الأعمال ولهم فيما ذهبوا إليه دلائل وشواهد من الكتاب والسنة .

(١) الاستثناء المقصود هنا غير ما هو معلوم في اللغة ، لأن الاستثناء في اللغة له أدوات ومعانيه ، غير أن الاستثناء المقصود هنا هو ما اصطلاح عليه علماء الإسلام من تعليق الايمان الشرعي بالمشيئة فهو استثناء اصطلاحى لا دخل له في الاستثناء اللغوي وإن كان بينهما صلة .

قال يحيى بن سعيد القطان : « ما أدركت أحداً من أصحابنا ولا بلغنا ، إلا على الاستثناء »^(١). وقال الوليد بن مسلم : « سمعت أبا عمرو الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبدالعزيز ينكرون أن يقول : أنا مؤمن ويأذنون في الاستثناء أن يقول : أنا مؤمن ان شاء الله »^(٢) . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « المأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف ، وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة ، أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وأنه يجوز الاستثناء فيه »^(٣).

مآخذ أهل السنة والجماعة في الاستثناء في الإيمان :

ولما كان أهل السنة والجماعة يذهبون إلى الاستثناء في الإيمان فلهم فيما ذهبوا إليه مآخذ كثيرة لخصها شيخ الإسلام ابن تيمية في عدة وجوه :

الوجه الأول : اعتبارهم أن الإيمان المطلق يتضمن فعل كل ما أمر الله به العبد وترك المحرمات كلها ، فإذا قال الرجل أنا مؤمن بهذا الاعتبار ، فقد شهد لنفسه بأنه من المتقين القائمين بفعل المأمورات وترك المحظورات ، فيكون ولياً لله ، ولا ينبغي لمسلم أن يدعى ذلك لنفسه ، فلهذا كانوا يستشون مخافة واحتياطاً ألا يكونوا كملوا الأعمال ، وأتوبها على وجهها المطلوب ، لأن الإيمان عندهم قول وعمل ، والقول الجميع يقر بل يجزم انه أتى به ، وأما العمل فلا ، لأن الناس متفاوتون في القيام به تفاوتاً عظيماً وأقوال أئمة السلف تدل على ذلك .

قال الامام أحمد : « أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان ، لأن الإيمان قول وعمل ، والعمل الفعل ، فقد جئنا بالقول ، ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل ، فيعجبني أن تستثنى في الإيمان بقول : أنا مؤمن ان شاء الله »^(٤) .

وقال أيضاً : « لا نجد بدءاً من الاستثناء ، لأنه إذا قال أنا مؤمن فقد جاء بالقول ، فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول »^(٥) .

(١) أخرجه الخلال في كتاب السنة (٥٩٥/٣) وعبدالله بن أحمد في السنة (٣١٠/١) والآجري في الشريعة (٦٥٦/٢) .

وابن بطة في الابانة (٨٧١ / ٢) .

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٤٧ / ١) ، وابن بطة في الابانة (٨٧٣ / ٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (٥٠٥ / ٧) .

(٤) أخرجه الخلال في السنة (٦٠٠ / ٣) وانظر كتاب الإيمان (ص : ٦٨٩) .

(٥) أخرجه الخلال في كتاب السنة (٥٩٧/ ٣) .

قال شيخ الإسلام في كتاب الايمان بعد أن نقل عن الخلال وعبد الله بن أحمد والميموني وابن هانئ نصوصاً كثيرة في الاستثناء قال : « ومثل هذا كثير في كلام أحمد وأمثاله » (١) .

وقال الآجري : « طريق الصحابة من التابعين لهم بإحسان عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول، والتصديق في القلب وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الايمان » (٢) .

الوجه الثاني : من المعلوم أن الإيمان النافع هو المتقبل عند الله، فمن قام بالعمل وأتى به لا يدري هل تقبل الله منه عمله أم لا؟ فمن هذا الوجه كانوا يستثنون، قال الله عز وجل في وصف المؤمنين: ﴿الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجة أنهم إلى ربهم راجعون﴾ [المؤمنون: ٦٠] .

قالت عائشة - رضي الله عنها - يا رسول الله أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف أن يعذب؟ فقال: لا بنت الصديق، ولكنه الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يتقبل منه » (٣) .

قال ابن بطة : « سبيل المؤمنين وطريق العقلاء من العلماء، لزوم الاستثناء والخوف والرجاء، لا يدرون كيف أحوالهم عند الله، ولا كيف أعمالهم أمقبولة هي أم مردودة؟ قال الله عز وجل: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ [المائدة: ٢٧] .. فهل يجوز لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجزم أن أعماله الصالحة من أفعال الخير وأعمال البر كلها مرضية.. ولديه مقبولة؟ هذا لا يقدر على حتمه وجزمه إلا جاهل مغتر بالله... فليس يخالف الاستثناء في الإيمان ويأبى قبوله إلا رجل خبيث مرجئ ضال، قد استحوذ على قلبه الشيطان نعوذ بالله منه » (٤) .

وقال شيخ الإسلام : « خوف من خاف من السلف، أن لا يتقبل منه لخوفه أن لا يكون قد أتى بالعمل على الوجه المأمور، وهذا أظهر الوجوه في استثناء من استثنى منهم في الإيمان وفي

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٦٨٥) .

(٢) الشريعة للآجري (٢ / ٦٥٧) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٥٦/٦ ، ٢٠٥) ، والترمذي في السنن (٣٢٧ / ٥) . وابن ماجه (١٤٠٤/٢) .

والحاكم في المستدرک (٣٩٣ / ٢) وصححه ووافقه الذهبي ، وسيأتي في تحقيق النص (ص : ٢٣) .

(٤) انظر : الابانة لابن بطة (٢ / ٨٧٢) .

أعمال الإيمان كقول أحدهم: «أنا مؤمن إن شاء الله، وصليت إن شاء الله، لخوفه أن لا يكون أتى بالواجب على الوجه المأمور به لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق»^(١).

وقد نقل الإمام أحمد عن سليمان بن حرب أنه كان يستثنى ويحمل هذا على التقبل يقول: نحن نعمل ولا ندرى يتقبل منا أم لا؟^(٢) وقال شيخ الإسلام عقب هذا الكلام مباشرة: والقبول متعلق بفعله كما أمر - أي كما أمر الله - فكل من اتقى الله في عمله ففعله كما أمر فقد تقبل منه لكن هو لا يجزم بالقبول لعدم جزمه بكمال الفعل^(٣).

الوجه الثالث: أن من استثنى من السلف في الإيمان كان مقصودة البعد عن تزكية النفس وليس هناك تزكية للنفس أعلى من الشهادة لها بالإيمان، فمن قال عن نفسه أنه مؤمن فقد زكاها بأعظم تزكية ونعتها بأكمل الصفات وأجملها، والله قد نهى عن ذلك في كتابه قال تعالى: ﴿فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى﴾ [النجم: ٣٢]. قال الخليل بن أحمد: إذا قلت: إني مؤمن فأبي شيء بقي؟!^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا قال الرجل أنا مؤمن بهذا الاعتبار - أي باعتبار أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمور وترك المحذور - فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به وترك كل ما نهوا عنه فيكون من أولياء الله، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة، فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر»^(٥).

(١) شرح حديث جبريل (ص: ٣٤٩، ٣٥٣).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٩٧) وابن بطّة في الإبانة (٢/ ٨٧٣).

(٣) انظر: كتاب الإيمان (ص: ٦٨٣).

(٤) أخرجه الخلال في كتاب السنة (٣/ ٥٦٨) وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١/ ٣١٦).

(٥) انظر: كتاب الإيمان (ص: ٦٨٢).

الوجه الرابع : هو أن الاستثناء يكون في الأمور المتيقنة التي لا شك فيها ، وقد جاءت السنة بمثل هذا ، قال الإمام أحمد : قول النبي - ﷺ - حين وقف على المقابر فقال : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون »^(١) ، وقد نعت إليه نفسه انه صائر إلى الموت ، وفي قصة صاحب القبر « عليه حيت وعليه مت وعليه تبعث ان شاء الله »^(٢) وفي قول النبي - ﷺ - : « إني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي وهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئاً »^(٣) ..

ودخل عليه شيخ فسأله عن الإيمان فقال : قول وعمل فقال يزيد ؟ قال : يزيد وينقص فقال له : أقول مؤمن ان شاء الله ؟ قال : نعم فقال له : إنهم يقولون لي : انك شك ، قال بئس ما قالوا ثم خرج فقال : ردوه فقال أليس يقولون : الايمان قول وعمل يزيد وينقص . قال : نعم قال : هؤلاء يستثنون قال له : كيف يا أبا عبد الله ؟ قال : قل لهم زعمتم ان الايمان قول وعمل فالقول قد أتيتم به ، والعمل لم تأتوا به ، فهذا الاستثناء لهذا العمل . قيل له تستثنى في الإيمان ؟ قال : نعم فأقول : أنا مؤمن ان شاء الله ، استثنى على اليقين لا على الشك ، ثم قال : قال الله عز وجل : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ﴾ [الفتح : ٢٧] فقد أخبر الله تعالى أنهم داخلون المسجد الحرام^(٤) . قال شيخ الإسلام معلقاً على كلام الإمام أحمد : « فقد بين أحمد في كلامه أنه يستثنى مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه ، بقوله بلسانه وقلبه لا يشك في ذلك ويستثنى لكون العمل من الايمان ، وهو لا يتيقن انه أكمله ، بل يشك في ذلك فنفي الشك وأثبت اليقين فيما يتيقنه من نفسه وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده ، وبين أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم هل أتى به أم لا ، وهو جائز أيضاً لما يتيقنه ، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز كقول النبي - ﷺ - : « والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله ... » وهذا أمر موجود في الحال ليس بمستقبل وهو كونه أخشاناً ، فإنه يرجوا أن يكون أخشاناً لله ، بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشاناً لله ، كما يرجو المؤمن إذا عمل عملاً أن يكون الله تقبله منه أو يخاف أن لا يكون تقبله منه »^(٥) .

(١) سيأتي تخريجه في النص المحقق (ص : ٣٩٥) .

(٢) سيأتي تخريجه في النص المحقق (ص : ٣٩٥) .

(٣) سيأتي تخريجه في النص المحقق (ص : ١٢٣) .

(٤) أخرجه الخلال في كتاب السنة (٣ / ٥٩٥ - ٥٩٦) .

(٥) كتاب الإيمان (ص : ٦٩١ - ٦٩٢) .

هذه هي الوجوه التي استثنى لأجلها السلف في الإيمان وجوزوه ، وقد جمعها شيخ الإسلام في قوله : « فإذا كان مقصوده - أي المستثنى في إيمانه - أنني لا أعلم أنني قائم بكل ما أوجب الله عليّ ، وأنه يقبل أعماله ، ليس مقصوده الشك فيما في قلبه ، فهذا استثناءه حسن ، وقصده ان لا يزكى نفسه ، وأن لا يقطع بأنه عمل عملاً كما أمر فقبل منه ؟ والذنوب كثيرة ، والنفاق مخوف على عامة الناس »^(١) . ثم إنه لما كانت المرجئة من أوائل من آثروا مسألة الاستثناء في الإيمان لغاية في نفوسهم ، ولمقصود في صدورهم ، وهو اتخاذه حجة لقولهم في الإيمان وأنه التصديق وأن العمل خارج عن مسماه - كما سبق أن بينا ذلك - .

- أقول لما أكثروا من طرح هذه المسألة بين الناس بهدف تحقيق تلك الغاية ، أنكر عليهم أئمة السلف ذلك أشد الانكار ، ولهذا كثرت أقوالهم الموضحة للموقف الشرعي على هذه المسألة البدعية ، ونصوا على كراهة هذه المسألة وأنها من بدع المرجئة حتى إن بعضهم أفرد لها باباً ضمن موضوع الإيمان وبوّب لها باباً « فيمن كره من العلماء لمن سأل غيره فيقول له أنت مؤمن ؟ هذا عندهم مبتدع رجل سوء وتبديع من قال ذلك »^(٢) ومن تلك النصوص التي ساق بعضاً منها شيخ الإسلام ابن تيمية :

أ - سأل رجل ميمون بن مهران قال : فقال لي : أمؤمن أنت ؟ قال : قل آمنت بالله وملائكته وكتبه . قال : لا يرضى مني بذلك قال : فردها فقال : لا يرضى فردها عليه ثم ذره في غيظه يتردد^(٣) .

ب - وقال إبراهيم النخعي : قال : « سؤال الرجل الرجل مؤمن أنت ، بدعة »^(٤) . وسأله رجل : أمؤمن أنت ، فقال : ما أشك في إيماني وسؤالك إياي عن هذا بدعة »^(٥) .

(١) مجموع الفتاوى (٤١ / ١٣) .

(٢) انظر : الإبانة لابن بطه (٨٧٧ / ٢) ، الشريعة للأجري (٦٦٧ / ٢) .

(٣) أخرجه : ابن بطه في كتاب الإبانة (٨٧٧ / ٢) .

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب النسبة (٣٢١ / ١) والأجري في كتاب الشريعة (٦٦٧ / ٢) وابن بطه في

الإبانة (٨٨٠ / ٢) .

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (٣٣٩ / ١) .

ج - قال الامام أحمد : سمعت سفيان بن عيينه يقول : إذا سئل : أمؤمن أنت ؟ إن شاء لم يجبه أو يقول : سؤالك إياي بدعة ولا أشك في إيماني» (١) .

قال شيخ الإسلام معلقاً على بعض تلك النصوص : « وقد كان أحمد وغيره من السلف يكرهون سؤال الرجل لغيره أمؤمن أنت ؟ ويكرهون الجواب ، لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم فإن الرجل يعلم من نفسه انه ليس بكافر ، بل يجد قلبه مصدقا بما جاء به الرسول فيقول : أنا مؤمن فيثبت أن الايمان هو التصديق ، لأنك تجزم بأنك مؤمن ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به ، فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب ، أو يفصلون في الجواب وهذا لأن لفظ الإيمان فيه اطلاق وتقييد ، فكانوا يجيبون بالايمان المقيد الذي لا يستلزم انه شاهد لنفسه بالكمال ، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز ان يقول أنا مؤمن بلا استثناء اذا أراد ذلك ، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يُبين أنه لم يرد الايمان المطلق الكامل ، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء تقدمه» (٢) .

وبهذا يظهر أن أئمة السلف - رحمهم الله - سلكوا مسلك الحذر في قولهم في الاستثناء وعدمه ووضعوا القيود لذلك لمنع المسلم من الوقوع فيما هو محذور إن هو راعي الدقة في هذا الباب واتبع ولم يتدع .

هذه هي وجهة رأي السلف فيما ذهبوا فيه في الاستثناء ، تبين أنهم في بعض أقوالهم يوجبون الاستثناء ويجوزون ترك الاستثناء بمعنى اخر فهم يجوزون الأمرين باعتبارين فإن أراد المستثنى الشك في أصل إيمانه ، مُنع من الاستثناء، وان أراد به اعتبارات أخرى ، مثل أنه لم يقم بجميع ما وجب عليه ، ولم يترك جمع ما نهى عنه ، ومثل عدم علمه بالعاقبة لأنه لا يدري على ما يموت عليه ، ومثل أن يستثنى خوفاً من تزكية النفس . فهذا الاستثناء جائز وهو الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة .

(١) اخرجه أيضا : عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (١ / ٣١٠) والحلال في كتاب السنة (٣ / ٦٠٢) وابن بطه في الإبانة (٢ / ٨٨١) .

(٢) كتاب الايمان لشيخ الإسلام (ص : ٣٨٣) .

المبحث الثاني : مذهب من يوجب الاستثناء في الإيمان ومأخذه في ذلك :

أشهر من ذهب إلى القول بوجوب الاستثناء هم الكلاية والأشاعرة ، حيث أن الايمان عندهم : هو ما مات عليه الانسان ، والانسان إنما يكون مؤمناً أو كافراً باعتبار ما يموت عليه وهو ما يسمونه الموافاة ، وهي بعبارة أخرى ما سبق في علم الله أنه يموت عليه ، وما قبل ذلك لا عبرة به .

فعند هؤلاء بالنسبة لما مضى من إيمان الانسان لا يجوز له أن يستثنى فيه ، ثم لما رأوا أن المشهور عن أهل الحديث والسنة الاستثناء في الإيمان ، جعلوا الاستثناء في المستقبل إلا أنه هو الذي يشك فيه الانسان ، فأوجبوه لهذا .

ومقصودهم بالموافاة : أن العبد يأتي موافياً بالإيمان ربه بأن يبقى عليه إلى الوفاة فيكون متصفاً به إلى آخر حياته ، إذ أن الإيمان لا يكون نافعاً معتبراً منجياً لصاحبه ، إلا إذا مات عليه ، فلما كان هذا الإيمان هو المعتبر في النجاة ، صار هؤلاء إلى الاستثناء في الايمان بهذا الاعتبار ، فإذا قيل لأحدهم : أمؤمن أنت ؟ قال : إن شاء الله ، وهو في ربطه هذا الايمان بالمشيئة يلحظ أنه قد لا يموت على هذا الايمان ، ولا يثبت عليه إلى الوفاة . وحملوا بهذا التصور ، جميع الآثار الواردة عن السلف - أهل السنة والجماعة - في الاستثناء على هذا المحمل (١) .

يقول الجويني : « فإن قيل قد أثر عن سلفكم ربط الايمان بالمشيئة ، وكان اذا سئل الواحد منهم عن إيمانه قال : أنا مؤمن إن شاء الله ، فما محصول ذلك ؟ قلنا : الإيمان ثابت في الحال قطعاً لا شك فيه ، ولكن الايمان الذي هو علمُ الفوز وآية النجاة ، إيمان الموافاة فاعتنى السلف به وقرنوه بالمشيئة ، ولم يقصدوا التشكيك في الايمان الناجز » (٢) .

وهذا الذي قاله الجويني ليس مراد السلف ولم يستثنى أحد منهم بهذا الاعتبار ، قال شيخ الإسلام « وأما الموافاة فما علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء ، ولكن كثيراً من

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٦٩٩) .

(٢) الارشاد (ص : ٣٣٦) .

المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم ، كما يعلل بها نُظَّارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه ، لكن ليس هذا قول السلف أصحاب الحديث « (١) » .

وقال أيضاً : « فهؤلاء - أي الكلاية والأشاعرة - لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون في الايمان ورأوا أن هذا لا يمكن إلا اذا جعل الايمان هو ما يموت العبد عليه ، وهو ما يوافق به العبد ربه ، ظنوا أن الايمان عند السلف هو هذا ، فصاروا يحكون هذا عن السلف وهذا القول لم يقل به أحد من السلف ، ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل ، وهم يدعون أن ما نصره من قول جهم في الايمان هو قول المحققين والنظار من أصحاب الحديث ، ومثل هذا يوجد كثيراً في مذاهب السلف التي خالفها بعض النظار وأظهر حجته في ذلك ، ولم يعرف حقيقة قول السلف فيقول من عرف حجة هؤلاء دون حجة السلف أو من يعظمهم لما يراه من تميزهم عليه ، هذا قول المحققين ، وقال المحققون ، ويكون ذلك من الأقوال الباطلة المخالفة للعقل مع الشرع ، وهذا كثيراً ما يوجد في كلام بعض المبتدعين وبعض الملحددين ، ومن آتاه الله علماً وإيماناً ، علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف لا في العلم ولا في العمل » (٢) .

ويظهر مما سبق أنهم انما كرهوا ذلك واعتبروه بدعة لما تقدم من أن السؤال عن الايمان انما جاء من جهة المرجئة ، ومن أخذ حججهم استدراجاً منهم للايقاع في معتقداتهم في الايمان ، لأن الرجل المؤمن اذا سئل هذا السؤال فإنه يعلم ما في قلبه من التصديق ، فإذا أجاب بأنه مؤمن قاصداً أنه مصدق ، فإن في ذلك حجة للمرجئة على مذهبهم ، فلما علم السلف مقصدهم كرهوا الجواب ، أو فصلوا فيه فأجابوا بالايان المقيد الذي لا يستلزم الشهادة بالكمال .

ثم إن هناك سببا آخر لأجله أوجبوا الاستثناء ، هو أن من مذهبهم منع حلول الحوادث بذات الله ، ومن ثم قالوا إن الحب والرضا والسخط والغضب ونحو ذلك ، صفات أزلية قديمة

(١) كتاب الإيمان (ص : ٦٧١)

(٢) كتاب الإيمان (ص : ٦٦٧ - ٦٦٨) .

وقالوا : والله يحب في أزله من كان كافرا إذا علم انه يموت مؤمناً ، ويبغض في أزله من كان مؤمناً ، اذا علم انه يموت كافراً ، ومن ثم ربطوا مسألة الاستثناء في هذا القول وأوجبوه بناءً على أن الانسان لا يعلم على أي شيء يموت (١) .

ويتضح من ذلك أن الكلاية والأشاعرة غلطوا على أئمة السلف من جهة ، حيث نسبوا إليهم شيئاً لم يقولوه ، وضلوا عن الحق من جهة أخرى حيث أوجبوا الاستثناء في الايمان على هذا الاعتبار الذي ابتدعوه وهم مع ذلك متناقضون في رأيهم لأنهم يقولون : إن الإيمان هو التصديق ثم يقولون إن الايمان في الشرع هو ما يوافق به العبد ربه وأوجبوا لذلك الاستثناء فهذا عدول منهم عن الايمان في اللغة الي معنى آخر فهلا فعلوا ذلك في الأعمال (٢) .

المبحث الثالث : مذهب من يحرم الاستثناء في الايمان :

سبق أن ذكرنا المذاهب في مسألة الاستثناء في الايمان وذكرنا قول أئمة السلف في ذلك وأنهم يجيزونه باعتبار ويتركونه باعتبار حسب مراد المتكلم به ، وذكرنا قول من يوجبوه وهم الكلاية والأشاعرة وبقي مذهب من من يحرمه وهو قول الماتريديّة وبعض الأحناف وهم يجعلون الايمان شيئاً واحداً ، وهو ما يعلمه الانسان من نفسه ، وقالوا : من استثنى فقد شك ، وسموا من قال بالاستثناء شكاً كاً ، وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بأدلة يعترضون بها علي أدلة من أجاز الاستثناء ، فمن تلك الأدلة .

١ - قولهم : أن الايمان هو التصديق ، أو هو التصديق والاقرار ، ومن قام به التصديق والاقرار فهو مؤمن حقاً ، لا يجوز أن يقول : أنا مؤمن ان شاء الله ، كمن قامت به الحياة لا يجوز أن يقول : أنا حي إن شاء الله ، وكذلك يكون مؤمناً عند الله تعالى لقيام الإيمان به في الحال ، وان علم الله تعالى أنه يكفر بعد ذلك ، كما يعلم الله الحي حياً لقيام الحياة به في الحال ، وان علم انه يموت بعد ذلك ، وكذلك هو مثل قول الشاب : أنا شاب إن شاء الله ،

(١) كتاب الإيمان (ص : ٦٥٩ - ٦٦٢) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٣١) .

باعتبار انه لا يدوم على شبابه ، ومن المعلوم ان هذا غير جائز ، فكذلك الاستثناء في الإيمان^(١) .

٢ - ومن أدلتهم قولهم : أن الاستثناء فيه ايهام وشك في الإيمان ، فينبغي حفظ الكلام عنه^(٢) .

٣ - ومن أدلتهم قولهم : أن الاستثناء تعليق والتعليق لا يتصور الا فيما يتحقق بعد ، كما قال الله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا إلا ان يشاء الله ﴾ [الكهف: ٢٣] وإما اذا تحقق كالماضي والحال فلا يجوز الاستثناء ، وكذلك الحال في الإيمان فيمتنع تعليقه^(٣) .

٤ - وقالوا أيضا : إن الاستثناء يرفع العقود ، نحو الطلاق والعتاق والنكاح والبيع ، ولا شك أن الإيمان عقد فلا استثناء يرفع الإيمان^(٤) .

٥ - ومما احتج به هؤلاء : حديث الحارث بن مالك ان النبي - ﷺ - قال له : كيف أصبحت يا حارث ابن مالك ؟ قال : أصبحت مؤمنا حقا ، قال : إن لكل قول حقيقة ، فيما حقيقة ذلك ؟ قال : أصبحت عزفت نفسي عن الدنيا ، وأسهرت ليلي واضمأت نهاري وكأني أنظر الى عرش ربي قد أبرز للحساب ، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون في الجنة ، وكأني اسمع عواء أهل النار . قال : عبد نور الإيمان قلبه ، أن عرفت فألزم « وقالوا : فلم ينكر النبي - ﷺ - عليه ولكن قال : لكل شيء حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟^(٥) .

الرد على من يحرم الاستثناء في الإيمان :

١ - ما سبق بيانه في الشبه الأولى من كلام الماتريديّة والأحناف انما يتوجه على قول الأشاعرة والكلاية القائلين بوجوب الاستثناء باعتبار الموافاة ، أما باعتبار عدم تكميل الأعمال والبعد عن التزكية وغير ذلك مما ذهب اليه أئمة السلف فغير متوجه هذا من جهة .

(١) انظر : البداية من الكفاية في أصول الدين للصابوني (ص : ١٥٥) .

(٢) تحف القاري للكندهلوي (ص : ٥٢) وانظر : مجموع الفتاوى (٤١ / ١٣) .

(٣) انظر : التوحيد للماتريدي (ص : ٣٨٨) بحر الكلام للنسفي (ص : ٤٠) .

(٤) انظر : بحر الكلام (ص : ٤١) ، وانظر : مجموع الفتاوى (٤١ / ١٣) .

(٥) انظر : بحر الكلام (ص : ٤١) .

ومن جهة أخرى فقد أورد الأشاعرة جواباً على هذا الاعتراض الوارد على قولهم بأن قالوا: إن الاستثناء في الإيمان ليس مثل قول القائل: أنا شاب إن شاء الله، لأن الشباب ليس من الأفعال المكتسبة، ولا مما يتصور عليه البقاء في العاقبة، ولا مما يحصل به تركية النفس، والحاصل منع استواء الكلامين لأن في الإيمان ثلاثة أمور مصححة للاستثناء:

١ - أنه من الأمور الكسبية الاختيارية التي يجوز فيها التأدب بترك الدعوى، بخلاف الشباب فإنه ليس كذلك، فلا يتصور في الاستثناء فيه، تأدب لأن التأدب في هذا الموضع هو لترك دعوى القدرة مع الكسب.

٢ - أن الإيمان عاقبته مبهمة فيجوز فيه الاستثناء، بخلاف الشباب الذي لا يتصور استمراره على ماجرت به العادة الإلهية، فلما لم يمكن من الأمور التي تشك في بقائها عاقبة الأمر، لم يحسن الاستثناء فيه على سبيل إبهام العاقبة كما في الإيمان.

٣ - أن الإيمان من الأعمال الصالحة بل هو أعلاها، ثم هو مما يفتخر به بخلاف الشباب، فإنه ليس من الأعمال الصالحة وليس مما يفتخر به، فلا يصح فيه الاستثناء الدافع للإفتخار بخلاف الإيمان^(١).

وبهذا الجواب يندفع اعتراض الماتريديّة والأحناف بتسوية الإيمان والشباب في عدم جواز الاستثناء فيهما لأن هذا الجواب مما يتطابق مع مراد السلف ومقصودهم بالاستثناء في الإيمان وهو التركية والشهادة بتكميل الأعمال، إلا أن الجواب لم يشتمل على أن الأعمال من الإيمان.

٢ - دعواهم أن الاستثناء فيه شك وإبهام في الإيمان ومن ثم قالوا بتحريم الاستثناء فيه صوتاً للإيمان وحفظاً للكلام عنه.

وقد سبق الكلام على هذه الشبهة عند بيان الوجوه التي من أجلها استثنى السلف؟ وإن الاستثناء لا يلزم منه ولا يقتضي الشك، بل يكون على اليقين لا على الشك كما ظن هؤلاء، وسبق كذلك إيراد كثير من نصوص الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله - ﷺ - في أصحاب القبور: « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون »^(٢) وغير ذلك من نصوص الكتاب والسنة الدالة على أن

(١) النبراس في شرح العقائد (ص: ٤٢٠).

(٢) سيأتي تخريجه (ص: ٣٩٥) من النص المحقق.

الاستثناء في الإيمان يكون على اليقين ولا يقتضي الشك ، على أنه ينبغي أن يلاحظ أن هناك فرقاً بين قول الرجل : أنا مؤمن أو مؤمن ، وبين قوله : آمنت بالله ، وأشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، لأن المراد بالشهادة لله بالوحدانية وللنبي بالرسالة أصل الإيمان وهذه الأمور لا استثناء فيها ، وأما المراد بمؤمن أو مؤمن حقاً كمال الإيمان وتمامه ، ولهذا قال السلف فيها بالاستثناء وإلا كان من لم يستثنى مزكياً لنفسه، وشاهداً لها بالجنة وهذا لا يجوز أن يدعيه أحد.

ثالثاً : ورابعاً : قولهم : إن الاستثناء تعليق ، والتعليق لا يتصور إلا فيما يتحقق بعد ، واما اذا تحقق كالماضي والحال فيمتنع تعليقه ، وقولهم : ان الاستثناء يرفع العقود والإيمان عقد فالاستثناء يرفع عقد الإيمان .

فيمكن الجواب عن هاتين الشبهتين كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بأن يقال : «تعليلهم في المسألة إنما يتوجه إلى من يعلق انشاء الإيمان على المشيئة ، كالذي يريد الدخول في الإسلام ، فيقال له : آمن ، فيقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، أو آمنت إن شاء الله ، أو أسلمت ان شاء الله ، والذين استنوا من السلف والخلف لم يقصدوا في الإنشاء ، وإنما كان استثناءهم في اخباره عما قد حصل له من الإيمان فاستنوا ، أما أن الإيمان المطلق يقتضي دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة ، كأنه اذا قيل للرجل : أنت مؤمن . قيل له : أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة ، فيقول : أنا كذلك إن شاء الله ، أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب ، ولهذا كان من جواب بعضهم اذا قيل له انت مؤمن ؟ قال : آمنت بالله وملائكته وكتبه ، فيجزم بهذا ولا يعلقه ، أو يقول : إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن ، وان كنت تريد ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ذَكَرَ اللَّهُ وَجَلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ الَّذِينَ يَتَّقُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أولئك هم المؤمنون حقا ﴿ [الأنفال : ٢ - ٤] فأنا مؤمن إن شاء الله ، وأما الانشاء فلم يستثنى فيه أحد ولا شرع الاستثناء فيه ، بل كل من آمن وأسلم ، آمن وأسلم جزماً بلا تعليق . فتبين أن النزاع في المسألة قد يكون لفظياً ، فإن الذي حرّمه هؤلاء غير الذي استحسنته أولئك ، ومن جزم جزم بما في قلبه من الحال ، وهذا لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة ، ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان ، فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك .

وما أعرف أحداً أنشأ الايمان فعلقه على المشيئة ، فإذا علقه ، كان مقصوده أنا مؤمن ان شاء الله ، أنا أو من بعد ذلك ، فهذا لم يصبر مؤمناً ، مثل الذي يقال له : هل تصير من أهل دين الإسلام فقال : اصير إن شاء الله ، فهذا لم يسلم ، بل هو باق على الكفر ، وإن كان قصد اني آمنت ، وإيماني بمشيئة الله ، صار مؤمناً . لكن اطلاق اللفظ يحتمل هذا وهذا ، فلا يجوز اطلاق مثل هذا اللفظ في الانشاء .

وايضاً فإن الأصل أنه انما يعلق بالمشيئة ما كان مستقبلاً ، فأما الماضي والحاضر ، فلا يعلق بالمشيئة ، والذين استثنوا ، لم يستثنوا في الانشاء - كما تقدم - كيف وقد أمروا أن يقولوا : ﴿ آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط ﴾ [البقرة : ١٣٦] وقال تعالى : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ [البقرة : ٢٨٥] فأخبر أنهم آمنوا فوق الايمان منهم قطعاً بلا استثناء . وعلى كل أحد أن يقول : آمنا بالله وما أنزل إلينا كما أمر الله بلا استثناء ، وهذا متفق عليه بين المسلمين .

وما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا ، وإنما الكلام اذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بانه بر تقي ، فقول القائل له : أنت مؤمن ، هو عندهم كقوله : هل انت بر تقي ؟ فإذا قال : أنا بر تقي فقد زكى نفسه ، فيقول : إن شاء الله ، وأرجو أن أكون كذلك ، وذلك أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له وجزاؤه عليه وكتابة الملك له ، فالاستثناء يعود إلى ذلك ، لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر ، فإن هذا لا يصح تعليقه بالمشيئة . بل يقال : هذا حاصل بمشيئة الله ، وفضله وإحسانه ، وقوله فيه : إن شاء الله ، بمعنى إذا شاء الله ، وذلك تحقيق لا تعليق .

والرجل قد يقول : والله ليكونن كذا ان شاء الله وهو جازم بأنه يكون ، فالمعلق هو الفعل كقوله : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ [الفتح : ٢٧] والله عالم بأنهم سيدخلونه ، وقد يقول الآدمي : لأفعلن كذا إن شاء الله ، وهو لا يجزم بأنه يقع لكن يرجوه ، فيقول : يكون إن شاء الله ، ثم عزمه عليه قد يكون جازماً ، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه ، وقد يكون العزم متردداً معلقاً بالمشيئة أيضاً ، ولكن متى كان المعزوم عليه معلقاً لزم تعليق بقاء العزم ، فإنه بتقدير أن تعليق العزم ابتداءً أو دوماً في مثل ذلك ، ولهذا لم يحث المطلق المعلق ،

وحرف « إن » لا يبقى العزم ، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلاً تقول : إن جاء زيد كان كذلك ، ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ﴾ [البقرة : ١٣٧] وإذا أريد الماضي دخل حرف « إن » كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران : ٣١] فيفرق بين قوله : أنا مؤمن ان شاء الله ، وبين قوله : إن كان الله شاء إيماني ﴿ (١) .

خامساً : سبق أن رأينا ان من يذهب إلى تحريم الاستثناء يحتج بحديث الحارث بن مالك وقالوا : لم ينكر النبي - ﷺ - عليه ولكن قال : لكل شيء حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ والكلام هنا من وجهين :

الوجه الأول : ان في اسناد الحديث نظر فهو معضل (٢) .

الوجه الثاني : بتقدير أنه صحيح فإن الحديث يحمل على أن المراد بالحقيقة التي ذكرت أصل الايمان ، أو الايمان المجمل ، وإذا كان المقصود به ذلك ، جازا إطلاقه .

يقول شيخ الإسلام : « وأما من جوز إطلاق القول بأني مؤمن ، فيصح اذا عنى أصل الايمان دون كماله والدخول فيه دون تمامه ، كما يقول : أنا حاج وصائم لمن شرع في ذلك ، وكما يطلقه في قوله : آمنت بالله ورسله وعلى هذا يخرج ... ماروى في حديث الحارث الذي قال فيه : « أنا مؤمن حقا » وفي حديث الوفد الذين قالوا : نحن المؤمنون ... » وان كان في الإسنادين نظر (٣) .

(١) رسالة الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى (١٣ / ٤١ - ٤٦) .

(٢) فقد أخرجه محمد بن نصر المرزوي في تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧٦٠) معلقاً ، وأخرجه عبد الله بن المبارك في

كتاب الزهد (ص : ١٠٦) عن معمر بن صالح بن مسمار أن النبي - ﷺ - قال يا حارثة ... إلى الحديث .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١ / ١٢٩) من طريق معمر بن صالح وجعفر بن برقان أن النبي - ﷺ - قال ...

فذكره ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١ / ٤٣) وفي كتاب الايمان (ص : ٣٨) من طريق ابن نمير . أخرنا

مالك بن مغول عن زبير قال : قال رسول الله - ﷺ - .. فذكره .

قال الشيخ الألباني والحديث معضل ، فإن زييداً من الطبقة السادسة التي لم تلق أحداً من الصحابة كما في التقريب ،

وقد روى موصولاً عن الحارث بن مالك نفسه رواه عبد بن حميد والطبراني وأبو نعيم وغيرهم بسند ضعيف . انظر :

الاصابة ترجمة الحارث (١ / ٢٨٩) ، والايمان لابن أبي شيبة (ص : ٣٨) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ٦٦٩) .

الفصل السادس

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المتكلمين

في مسائل الإيمان

ويتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في حقيقة

الإيمان

المبحث الثاني: موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في زيادة

الإيمان ونقصانه

المبحث الثالث: موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في حكم

مرتكب الكبيرة

المبحث الرابع: موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في الاستثناء

في الإيمان

لقد كان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء المتكلمين في مسائل الايمان موقفاً علمياً واضحاً قوياً ، وكان منهجه في الرد عليهم - فيما ذهبوا إليه - يعتمد على تأصيلات علمية بناها - رحمه الله - على استقراء جيد لماورد في نصوص الكتاب والسنة ، وأقوال أئمة السلف - أهل السنة والجماعة - كما أن له تحقيقات دقيقة ذكر فيها أصول الخلاف في هذه المسألة العلمية ، وذكر فيها تفاوت أهل الفرق والطوائف في مدى التزامها بلوازم أقوالها فقد جمع - رحمه الله - بين الخبرتين الخبرة بالكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح ، والخبرة بمقالات الفرق والطوائف في هذا الباب - وفي غيرها - فجاء منهجه وردوده ومناقشاته لتلك الفرق والطوائف منهجاً منسقاً واضحاً ، لأنه عرف من مداخل تلك الفرق والطوائف ، ومواطن نقد أصولها وعرف من تناقضاتها الشيء الكثير ، مع بيانه - في أثناء تلك الردود والمناقشات - لمنهج السلف الصالح - أهل السنة والجماعة - في ذلك .

وليس قصدنا هنا اسيقاء هذه التأصيلات والتحقيقات والضوابط ، وإنما الإشارة إلى بعضها ، خاصة ما يتعلق منها بمسألة الايمان فمن ذلك :

١ - ما ذكره - رحمه الله - من أن الأصل الذي نشأ بسببه النزاع في مسأله الايمان بين جميع الطوائف ، إنما كان بسبب التزام بعضهم أو كلهم وتعلقهم بشبهتين :

الأولى : ظنهم أن الايمان كل لا يتجزأ ، إذا زال منه جزء زال جميعه .

الثانية : ظنهم أنه لا يجتمع في الانسان طاعة ومعصية ، وايمان وكفر ، وإسلام ونفاق عملي ، فإذا وجد أحدهما انتفى الآخر .

٢ - ملاحظته لمن قال في الايمان قولاً ثم لم يلتزم بلوازم ذلك القول ، والتي قد تكون لوازم باطلة ، أنه يبقى بين أمرين :

- إما مناقضة قوله الذي قاله .

- وإما التزام القول الباطل ، الذي ثبت بالاجماع انه قول باطل^(١) .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٤٨ - ٣٥٠ ، ٦٢٥ ، ٦٣٠) وشرح حديث جبريل (ص : ٣٨٣ - ٤٠٦) .

وهذا تحليل دقيق لبيان منشأ الخلاف وأصل النزاع بين الطوائف بعضهم البعض من جانب وبينهم وبين أهل السنة والجماعة من جانب آخر .
ويتلخص موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المتكلمين في مسألة الايمان في عدة مباحث .

المبحث الأول موقفه منهم في حقيقة الايمان .

المبحث الثاني : موقفه منهم في زيادة الايمان ونقصانه .

المبحث الثالث : موقفه منهم فيما ذهبوا إليه في حكم مرتكب الكبيرة .

المبحث الرابع : موقفه منهم في مسألة الاستثناء في الايمان .

المبحث الأول : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في حقيقة الايمان

سبق أن بينا آراء المتكلمين في حقيقة الايمان ، ورأينا أنهم يكادوا يجمعون على تأخير العمل عن الايمان وعدم اعتباره ركناً فيه وداخلياً في مسماه - عدا الخوارج والمعتزلة - وعليه فيمكن تلخيص أقوالهم في حقيقة الايمان إلى خمسة أقوال :

١ - أنه التصديق ، وهذا رأي المرجئة والمختار الأشاعرة وبعض الماتريدية .

٢ - أنه المعرفة ، وهذا قول جهم بين صفوان والجهمية .

٣ - أنه الإقرار ، وهو قول الكرامية .

٤ - أنه : التصديق والاقرار ، وهو قول أبي حنيفة وبعض أتباعه وبعض الأشاعرة والماتريدية .

٥ - أنه الاعتقاد والقول والعمل ، وهو قول السلف - أهل السنة والجماعة - وقول الخوارج والمعتزلة .

ويتلخص موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في هذا المبحث في مسألتين :

المسألة الأولى : موقفه منهم في تأخيرهم العمل عن الايمان وعدم ادخاله في مسمى الايمان .

المسألة الثانية : موقفه منهم في تصورهم لحقيقة الايمان .

المسألة الأولى : لقد وقف شيخ الإسلام من تأخير العمل عن الايمان وعدم ادخاله في

مسماه ، موقفاً ينكر فيه هذا الرأي ويقرر أن العمل ركن أصيل في الإيمان ، وهم قسيم الركنين

الآخرين ، وعدم ادخال الأعمال في مسمى الايمان يعد رأياً خاطئاً معارضاً لما ورد في نصوص الكتاب والسنة التي تطلق على الأعمال أنها إيمان ، ومعارض أيضاً لما اتفق عليه سلف الأمة من اعتبارهم العمل ركن أصيل يدخل في حقيقة الايمان .

يقول شيخ الإسلام « ... ومما يدل من القرآن على أن الايمان المطلق مستلزم للأعمال قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [السجدة : ١٥] فنفي الايمان عن غير هؤلاء ، فمن كان إذا ذكر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود ، لم يكن من المؤمنين وسجدوا الصلوات الخمس فرض باتفاق المسلمين ... فهذه الآية مثل قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَأْتُوا بِالْحَمْلِ وَالْإِهْلَاقِ وَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا نَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ سَبِّحُوا لِلَّهِ حَمْدًا مِمَّا نُزِّلَ بِهِ عَلَيْكُمْ مِنْهُ لِيَعْلَمَ اللَّهُ الْفَاعِلِينَ ﴾ [الأنفال : ٢] وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ [النور : ٦٢] . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ ﴾ * لا يستئذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليهم بالمتقين * إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ربهم يترددون ﴿ [التوبة : ٤٣ - ٤٥] وهذه الآية مثل قوله : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المجادلة : ٢٢] فبين سبحانه أن الإيمان له لوازم ، وله أصدقاء موجودة تستلزم ثبوت لوازمه وانتقاء اصدقاءه ، ومن أصدقاءه مؤادة من حاد الله ورسوله ، ومن أصدقاءه استئذانه في ترك الجهاد ، ثم صرح بأن استئذانه إنما يصدر من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ودل قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ على أن المتقين هم المؤمنون . ومن هذا الباب ، قوله - ﷺ - « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »^(١) وقوله : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه »^(٢) .. وقوله : « من غشنا فليس منا »^(٣) ^(٤) .

(١) سيأتي تخريجه (ص : ١٤) من النص المحقق .

(٢) سيأتي تخريجه (ص : ١٣) من النص المحقق .

(٣) سيأتي تخريجه (ص : ٥٩) من النص المحقق .

(٤) كتاب الإيمان (ص : ٢٥٥ - ٢٥٧) من النص المحقق .

وقال أيضا : « فلفظ الايمان إذا أطلق في القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ البر و بلفظ التقوى و بلفظ الدين ... فإن النبي - ﷺ - بين أن : « الايمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق »^(١) فكان كل ما يحبه الله يدخل في اسم الايمان ، وكذلك لفظ البر إذا أطلق دخل فيه جميع ذلك ، وكذلك لفظ التقوى وكذلك الدين ودين الإسلام وكذلك روى أنهم سألوا النبي - ﷺ - عن الايمان فأنزل الله هذه الآية : ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ﴾ ثم وصف الله على هذا الاسم ما لزمه من العمل فقال : ﴿ وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل - إلى قوله وأولئك هم المتقون ﴾ [البقرة : ١٧٧] فقد فسر البر بالإيمان ، وفسر بالتقوى وفسر بالعمل الذي يقرب إلى الله والجميع حق ، وقد روى مرفوعاً إلى النبي - ﷺ - أنه فسر البر بالإيمان^(٢) .

ولم يكن صنيع الشيخ هنا : بجديد بل هذا هو منهج السلف ، فقد فعل ذلك الإمام البخاري - رحمه الله - حيث رتب نصوص الكتاب والسنة ترتيباً قصد به الرد على من ، آخر العمل عن الايمان ، فقد وضع تراجم وأدرج تحتها ما يدل عليها من آية أو حديث حيث قال : باب أمور الايمان ثم ساق قول الله تعالى ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، وساق بعد هذه الآية حديث شعب الايمان ، ثم عقد بعد ذلك لكل خصلة من خصال الايمان باباً فقال : باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ، وباب قيام ليلة القدر من الايمان ، وباب الجهاد من الايمان ، وباب تطوع قيام رمضان من الايمان ، وباب الصلاة من الايمان ، ثم ساق قول الله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ [البقرة : ١٤٣]^(٣) وقد عرف هذا المنهج واشتهر بين العلماء وهو منهج قصدوا به الرد على من لم يدخل العمل في الإيمان^(٤) ووجه الاستدلال بما تقدم ذكره : أن الكتاب والسنة أطلقت على الأعمال اسم الايمان فالصلاة من الايمان والجهاد من الايمان والحج من الايمان والزكاة

(١) سيأتي تخريجه (ص : ٨) من النص المحقق .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٢٨١ - ٢٨٤) .

(٣) انظر : فتح الباري (١ / ٥٠ ، ٥٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥) .

(٤) انظر تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٧٠٦ - ٧٠٧) التمهيد لابن عبد البر (٩ / ٢٣٨) .

وجميع أعمال البر من الايمان، فكيف يصح القول : بأن الأعمال ليست من الايمان ، مع أن الشارع الحكيم أطلق عليها أنها إيمان ، فمن زعم خلاف ذلك فكلامه باطل لأنه يشتمل على مخالفة الكتاب والسنة مخالفة واضحة وصريحة .

فإذا شيخ الإسلام تمسك بالوحي الذي يؤمن به الجميع ، ورد على مخالفه بنصوص ذلك الوحي ، وهذا طريقة مثلى في اثبات المعتقد والرد علي الخصوم في آن واحد ، ومع ذلك لم يقف عندهذا الحد بل سلك طريقاً آخر لإبطال رأي من آخر العمل عن الايمان فسلك مسلك الإلزام - فقد ذكر شيخ الإسلام بن تيمية عن أبي ثور - أحد أئمة السلف - قوله في الرد على أصحاب هذا الرأي فقال : « ... فأما الطائفة التي ذهبت إلى أن العمل ليس من الايمان فيقال لهم : ماذا أراد الله من العباد إذ قال لهم : أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، الاقرار بذلك أو الاقرار والعمل ؟ فإن قالت : إن الله أراد الاقرار ولم يرد العمل ، فقد كفرت ... وان قالت : أراد منهم الاقرار والعمل ، قيل : فإذا كان أراد منهم الأمرين جميعاً فلم زعمتم أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر ، وقد أرادهما جميعاً؟ أرايتم لو أن رجلاً قال: أعمل بجميع ما أمر الله به، ولا أقر به ، أيعون مؤمناً؟ فإن قالوا : لا ، قيل لهم : فإن قال : أقر بجميع ما أمر الله به ولا أعمل به ، يكون مؤمناً؟ فإن قالوا : نعم ، قيل : ما الفرق؟ وقد زعمتم أن الله أراد الأمرين جميعاً ، فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمناً إذا ترك الآخر ، جاز أن يكون بالآخر إذا عمل به ولم يقر مؤمناً ، ولا فرق بين ذلك ، فإن احتج فقال : لو أن رجلاً أسلم فأقر بجميع ما جاء به النبي - ﷺ - أيعون مؤمناً بهذا الإقرار قبل أن يجيء وقت العمل؟ قيل له : إنما نطلق له الاسم بتصديقه ان العمل عليه بقوله : أنه يعمل في وقته ، إذا جاء وليس عليه في هذا الوقت الاقرار بجميع ما يكون به مؤمناً ، ولو قال : اقر ولا أعمل لم نطلق عليه اسم الايمان - يعني أنه لا يكون مؤمناً إلا إذا التزم بالعمل مع الإقرار ، وإلا فلو أقر ولم يلتزم بالعمل لم يكن مؤمناً » .

يقول شيخ الإسلام مقراً لكلام أبي ثور السابق ومعلقاً عليه بقوله : « فهذا الاحتجاج الذي ذكره هو دليل على وجوب الأمرين : الاقرار والعمل ، وهو يدل على أن كلاً منهما من الدين ، وأنه لا يكون مطيعاً لله ولا مستحقاً للشواب ولا ممدوحاً عند الله ورسوله إلا بالأمرين جميعاً ،

وهو حجة على من يجعل الأعمال خارجة من الدين والايان جميعاً»^(١) اذا العمل ركن في الايمان كما هو رأي شيخ الإسلام ورأي غيره من علماء أهل السنة والجماعة ، والقول باخراجه من الايمان قول غير صحيح وأئمة أهل السنة والجماعة ضد هذا الرأي .

هذا ومما ينبغي هنا - من باب الانصاف - أن نفرق بين الرأيين الذين تضمننا تأخير العمل عن الايمان ، فأحد الرأيين - كما سبق بيانه في موضعه - أباحي ينادي صراحة بما يخالف تعاليم الاسلام أمراً ونهياً ، فيبيح للانسان أن يصدق بقلبه ويكفيه ذلك ثم يفعل ما شاء من الشر والفساد ، وهو ما تضمنه قولهم: « إنه لا يضر مع الايمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة » وهذا قول المرجئة ، ولا يشك أحد في خطر هذا الرأي على الاسلام .

فالخلاف مع هؤلاء هو خلاف حقيقي معنوي اما الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة فتحقيق الكلام فيه على النحو التالي :

من المعلوم أن أئمة السلف قد أجمعوا على ذم المرجئة الفقهاء وأمروا بهجرهم وعدم مجالستهم^(٢) وذلك حين قالوا : إن الأعمال ليست من الايمان ، ولقد عظم على السلف أن تكون الصلاة والزكاة وسائر الأعمال الظاهرة ليست من الايمان وأدركوا - رحمهم الله - ما قد يترتب علي تلك البدعة من تهاون في الواجبات واشاعة للفساد - وهو ما قد حصل بالفعل بعد ذلك - فحاربوا من قال بالارجاء منهم واشتد نكيرهم عليهم .

وقد قال كثيرون قديماً وحديثاً بأن الخلاف محتمل وأن حقيقة الخلاف بين أئمة السلف ومرجئة الفقهاء أمثال حماد بن أبي سليمان وتلميذه الامام أبي حنيفة - قالوا ان الخلاف بين أئمة السلف وبينهم خلاف لفظي صوري ، خاصة أنهم يقولون بوجوب أعمال الجوارح ، وان لم يعتبروها جزء من الايمان ، ولقد أورد شيخ الإسلام كثير من النصوص سواء في كتابنا هذا وفي شرح حديث جبريل أو في رسالة الفرقان بين الحق والباطل وفي غيرها في تحرير هذه المسألة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

(١) كتاب الايمان (ص : ٦٠١-٦٠٢) .

(٢) انظر : كتاب السنة لعبد الله بن أحمد (١/٣١٠-٣٤١) كتاب الشريعة (٢/٢٧٦-٦٩٤) ، كتاب الابانة لابن

١ - أن علماء السلف - رضي الله عنهم - اشتد نكيرهم على المرجئة وبالغوا في ذمهم والتنفير منهم ولاشك أن معنى كلمة المرجئة في اصطلاح هؤلاء العلماء انها كانت تشمل أرجاء الفقهاء وأرجاء المتكلمين على حد سواء ، فمذهب المرجئة - كما سبق أن ذكرناه - يخرج الأعمال من مسمى الإيمان ، ويقول بعدم التفاضل في الايمان وأنه لا يزيد ولا ينقص ، ويحرم الاستثناء في الايمان ويعتبر من يستثنى شاكا وقولهم بالتسوية بين الناس في الايمان سواء في ذلك الفساق أو الأتقياء - فمذهب المرجئة ومرجئة الفقهاء مذهب مبتدع .

٢ - اتفق أئمة السلف - رغم تبديعهم للمرجئة - على عدم تكفيرهم ، بل إن شيخ الاسلام يعتذر كثيرا لمرجئة الفقهاء فيما ذهبوا اليه ويذكر أن لهم شبهات إلتبس الأمر عليهم بسببها ويذكر أن منهم اناسا معروفون عند الأمة بالعلم والدين وان النزاع مع هؤلاء لفظي لكن مع اعتذاره لهم انتقدهم في عدة أمور من أهمها :

أ - أن بدعتهم في الايمان مخالفة للكتاب والسنة .

ب - ان بدعتهم صارت ذريعة إلى إرجاء المتكلمين ، من الجهمية وغيرهم .

ج - ان بدعتهم قد أدت إلى ظهور الفسق وصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ في العقائد والأعمال ، يقول رحمه بعد كلام طويل : « ... ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات سواء جعل تلك الواجبات لازماً له أو جزءاً منه فهذا نزاع لفظي ، كان مخطئاً خطأً بينا وهذه بدعة الارزاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها . وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف »^(١) ويقول في موضع آخر : « ولهذا دخل في ارجاء الفقهاء جماعة عند الأمة أهل علم ودين ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحداً من مرجئة الفقهاء ، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد ، فإن كثيراً من النزاع منها لفظي ، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب ، فليس لأحد ان يقول بخلاف قول الله ورسوله ، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الارزاء وغيرهم ، وإلى ظهور الفسق ، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال فلماذا عظم القول في ذم الارزاء »^(٢) .

(١) شرح حديث جبريل (ص : ٥٧٧) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٦١٠) ، وانظر مجموع الفتاوى (١٣ / ٣٨) .

فيظهر من النصوص السابقة أن شيخ الإسلام موافق لأئمة السلف في ذمهم للمرجئة والارجاء ، ويفهم منه كذلك مع اقراره بأن النزاع لفظي في أن الأعمال لازمة للايمان أو جزء منه . أقول يعتبر خطأ المرجئة خطأ واضحاً ويذكر أن أئمة السلف قد اشتد نكيرهم عليهم . إضافة إلى ما سبق انه يحكم عليهم بالتناقض في مذهبهم في الايمان ، وأنهم إن لم يدخلوا أعمال القلوب في الايمان لزمهم قول جهم ، وإذا أدخلوها فيه لزمهم أن يدخلوا أعمال الجوارح فيه أيضاً^(١) .

وإذا أردنا أن نخرج برأي لشيخ الإسلام حول الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء فإن علينا أن نرجح بين عدة احتمالات والتي منها :

- ١ - ان الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي وليس لفظي على الإطلاق لكن الاحتمال يضعف بسبب ترديد شيخ الإسلام لعبارة أن الخلاف لفظي^(٢) .
 - ٢ - أن الخلاف الحاصل بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء عند شيخ الإسلام خلاف لفظي وهو ما نادى به وأثبتته ابن أبي العز في شرح الطحاوية^(٣) ولكن هذا الاحتمال يضعف بسبب ترديد شيخ الاسلام احيانا بأن بعض الخلاف معنوي وكثير منه لفظي .
 - ٣ - ان اطلاق شيخ الاسلام لعبارة النزاع اللفظي هو من باب التنزل مع المخالف في المناظرة وليس نفيًا للخلاف المتبقى بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء يقول شيخ الإسلام : « وكثير من منازعات الناس في مسائل الايمان ومسائل الأسماء والأحكام هي منازعات لفظية »^(٤) .
- ويقول : « وقيل لمن قال : دخول الأعمال الظاهرة في اسم الايمان مجاز ، نزاعك لفظي ، فإنك اذا سلمت أن هذه لوازم الايمان الواجب الذي في القلب وموجباته ، كان عدم اللزام موجباً لعدم الملزوم ، فيلزم من عدم هذا الظاهر ، عدم الباطن فاذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظياً »^(٥) فشيخ الإسلام يريد أن يقول لهؤلاء ليس بيننا وبينكم خلاف إذا أقررتم بأن الأعمال من لوازم الايمان ، والخلاف حينئذ يكون لفظياً ، لكنكم مخالفون للكتاب والسنة لأن ما أحدثتموه في

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٠٢ - ٣٠٣) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٨٤ ، ٣٢٥ ، ٤٥٣) .

(٣) انظر : شرح الطحاوية (٢ / ٤٦٢) بتحقيق التركي والارناؤوط .

(٤) مجموع الفتاوى (١٨ / ٢٧٩) .

(٥) شرح حديث جبريل (ص : ٤٨٩) .

الايان من بدعة وان بدت خطئاً يسيرا في اللفظ ، إلا أنها جرّت شراً عظيماً في العقائد والأعمال وإلى ظهور الفسق ولهذا اشتد نكير السلف في ذم الأرجاء .

فالخلاف إذاً حقيقي وأن سمي لفظياً تنزلاً للخصم في المناظرة .

٤ - ان الخلاف الحاصل بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء جزء منه لفظي وجزء منه معنوي فالخلاف الحاصل في الاسم هو خلاف لفظي والخلاف الحاصل في الحكم معنوي .

فمرجئة الفقهاء وإن أخرجوا الأعمال من مسمى الايمان ، وقالوا : إن الإيـمان لا يزيد ولا ينقص ، إلا أنهم اتفقوا علي أن تارك ذلك مذموم ومعرض للوعيد ، فالخلاف من هذه الجهة لفظي فهو من جهة الاسم ، أما الخلاف المعنوي معهم فلأنهم يجعلون تارك جنس العمل بالكلية مؤمناً ناجياً عند الله في الآخرة وهذا في الحكم ، وأهل السنة يقولون بعكس ذلك .

ولعل عبارات شيخ الاسلام قد تؤيد هذه الاحتمال ، فكثيراً ما كان يشير إلى أن الخلاف مع مرجئة الفقهاء كثير منه لفظي وذلك حين يخرجون العمل من مسمى الايمان ، ويوافقون أهل السنة على وجوب الأعمال وان تاركها معرض للذم والعقاب .

وان الخلاف معهم معنوي حين يقولون : إن من آمن بقلبه وأقر بلسانه ولم يعمل خيراً قط مؤمن ناج عند الله في الآخرة ، وأهل السنة يكفرون تارك جنس العمل بالكلية ولا يتصورون ان مثل هذا يقع إلا ان كان في اذهان المرجئة .

وبكل حال فموقف شيخ الإسلام واضح ، فقد بين أنهم أخطأوا حين أخرجوا العمل من الايمان ، لأن مسلكهم هذا كان سبباً في التهاون بالأعمال وظهور الفسق وأنه كان تمهيداً لغلاة المرجئة من الجهمية وغيرهم من المتكلمين ، وأن بدعتهم فيها من الإدخال في الدين ما ليس منه فلهذا شنع عليهم أئمة السلف وذمهم ووافقهم شيخ الإسلام على ذلك وحذر من بدعتهم .

أما ما استدل به من ذهب الى إخراج العمل عن الايمان ولم يجعله ركناً في الايمان بالنصوص التي عطفت الأعمال على الإيـمان ، كقوله تعالى : ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [البقرة : ٢٥] إذ قالوا : إن العطف يقتضي المغايرة فإن هذا - كما يقول شيخ

الاسلام - غير صحيح لأن المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في القرآن وسائر كلام الناس على أربع مراتب :

- المرتبة الأولى : أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر ، ولا جزؤه ولا يعرف لزومه له ... كقوله تعالى : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين ﴾ [البقرة : ٩٨] فلا أحد ينكر أن جبريل وميكال من الملائكة ، ولو كان العطف يقتضي المغايرة في جميع أحواله - كما يقولون - لدلت هذه الآية على أن جبريل وميكال من جنس آخر غير الملائكة ، وذلك ما لا يقوله أحد (١) .

- المرتبة الثانية : أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه لزوم كقوله : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾ [البقرة : ٤٢] وقوله : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ﴾ [النساء : ١١٥] وقوله : ﴿ من يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ [النساء : ١٣٦] فإن من كفر بالله فقد كفر بهذا كله فالمعطوف لازم للمعطوف عليه ، وفي الآية التي قبلها ، المعطوف عليه لازم ، فإنه من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين .

وقوله : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾ [البقرة : ٤٢] هما متلازمان فان من لبس الحق بالباطل فجعله ملبوساً به ، خفى من الحق بقدر ما ظهر من الباطل ، فصار ملبوساً ومن كتم الحق ، إحتاج أن يقيم موضعه باطلاً فيلبس الحق بالباطل (٢) .

- المرتبة الثالثة : عطف بعض الشيء عليه أي هو عطف الخاص على العام كقوله : ﴿ حافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] وقوله : ﴿ واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم ﴾ [الأحزاب : ٧] وغيرها .

المرتبة الرابعة : عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين : كقوله : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ [الأعلى : ١-٤]

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٧١ - ٢٧٢) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٢٧٢) .

فالله سبحانه واحد ، وعطف بعض صفاته على بعض . وقوله : ﴿ الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلاة و ممارزقناهم ينفقون ﴾ * والذين يؤمنون بما أنزل اليك و ما أنزل من قبلك و بالآخرة هم يوقنون ﴾ [البقرة : ٣ - ٤] فالمؤمنون بالغيب هنا ان لم يؤمنوا بما أنزل إليه و ما أنزل من قبله ، لم يكونوا على هدى من ربهم و لا مفلحين و لا متقين ، و كذلك الذين آمنوا بما أنزل اليه و ما أنزل من قبله ، إن لم يكونوا من الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلاة و مما رزقهم الله ينفقون ، لم يكونوا على هدى من ربهم ، و لم يكونوا مفلحين و لم يكونوا متقين . فدل علي أن الجميع صفة المهتدين المتقين الذين اهتدوا بالكتاب المنزل إلى محمد - ﷺ - فقد عطف هذه الصفة على تلك مع أنها داخلة فيها ، لكن المقصود صفة ايمانهم و انهم يؤمنون بجميع ما أنزل الله على أنبيائه لا يفرقون بين أحد منهم ، و إلا لم يذكر إلا الايمان بالغيب (١) .

هذه هي مراتب العطف فعطف العمل على الايمان من أي تلك المراتب ؟

سبق أن رأينا أن شيخ الإسلام يبين أن لفظ الايمان اذا أطلق في الكتاب و السنة يراد به ما يراد بلفظ البر و التقوى و الدين ، و شعب الايمان هي شعب البر و التقوى و الدين فيقول بعد ذلك : « أما قولهم - أي المرجئة - من قال بقولهم - ان الله فرق بين الايمان و العمل في مواضع ، فهذا صحيح ، و قد بينا أن الايمان اذا أطلق أدخل الله و رسوله فيه الأعمال المأمور بها ، و ذكرنا نظائر لذلك كثيرة ، و ذلك لأن أصل الايمان ، هو ما في القلب و الأعمال الظاهرة لازمة لذلك لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب ، مع عدم جميع أعمال الجوارح ، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الايمان الذي في القلب ، فصار الايمان متناولا للملزوم و اللازم ، و ان كان أصله ما في القلب ، و حيث عطف عليه الأعمال ، فإنه أريد أنه لا يكتفي بايمان القلب ، بل لا بد معه من الأعمال الصالحة » (٢) .

فالذي ذكره الشيخ هنا يدل على أنه لا يكتفي بايمان القلب ، بل لا بد من الأعمال الصالحة مع ايمان القلب لأن الأعمال لا شك انها من دلائل الايمان الظاهرة و لازمة له فكلما وجد الايمان فلا بد أن يوجد معه العمل .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٣٠٨) .

ثم بين شيخ الإسلام أن الناس لهم في العطف قولان :

القول الأول : أن العطف هنا من باب عطف الخاص على العام ، وأن أفراد العمل بالذكر تخصيص له لأهميته لئلا يظن ظان أنه لا يدخل في الأول ثم ذكر - رحمه الله - على ذلك أمثلة كثيرة منها قوله : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال ﴾ [البقرة : ٩٨] ثم قال : وكذلك يذكر الايمان أولاً لأنه الأصل الذي لا بد منه ، ثم يذكر العمل الصالح فإنه ... من تمام الدين لا بد منه ، فلا يظن الظان اكتفائه بمجرد ايمان ليس معه العمل الصالح^(١) .

القول الثاني : قول من يقول : بل الأعمال في الأصل ليست من الايمان ، فإن أصل الايمان هو ما في القلب ولكن الأعمال لازمة له ، فمن لم يفعلها كان ايمانه منتفياً ، لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم لكن الأعمال صارت في عرف الشارع داخلة في اسم الايمان إذا أطلق ، فإذا عطف عليه ذكرت لئلا يظن الظان أن مجرد الايمان بدون الأعمال الصالحة اللازمة للايمان ، يوجب الوعد ، فكان ذكرها تخصيصاً وتنصيماً ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنة بلا عذاب لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحاً ، لا يكون لمن ادعى الايمان ولم يعمل^(٢) .

نستنتج من ذلك أن :

من ذهب إلى أن الأعمال غير داخلة في مسمى الايمان مستدلاً بالعطف لا دليل لهم فيه إذ أنه من باب عطف الخاص على العام .

وقد سبق أن رأينا أن قول السلف إن الإسلام الذي هو الأعمال الظاهرة ، كما هو مفسر في حديث جبريل اذا ذكر مقروناً بالايمان ، فإنه يراد من أحدهما غير ما يراد من الآخر في الحقيقة الشرعية ، ولكنه لا يدل علي التغاير بينهما تغايراً لا التقاء معه ، لأن أحدهما اذا ذكر منفرداً دخل الآخر فيه ، كما في حديث وفد عبد القيس ، وكذلك يقال في كل نص شرعي من آية أو حديث ورد فيه الإسلام مقروناً بالايمان أو منفصلاً عنه .

(١) كتاب الايمان (ص : ٣٠٨ - ٣٠٩) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣١٤) .

رد شيخ الإسلام على من يقول إن الأعمال تطلق على الإيمان مجازاً :

لقد وجد المتكلمون في مسألة الايمان وخاصة كل من أخرج العمل من مسمى الايمان - أن النصوص المستفيضة تطلق على العمل اسم الايمان ، فلم يجدوا مخرجا من تلك النصوص إلا بأن قالوا : دلالة لفظ الايمان على الأعمال مجاز ، وقالوا : إن الأعمال قد تدخل في الايمان ولكن على سبيل المجاز وليس على الحقيقة .

وهذا الذي ذهب إليه المتكلمون أصل منهجي عندهم اعتمدوا عليه في تقرير مسائل العقيدة ، فهم يقسمون الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز ، ويعرفون الحقيقة بأنها : اللفظ المستعمل فيما وضع له ، ويعرفون المجاز بأنه : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، مما يحتمله اللفظ وتدل عليه القرينة ، فالمجاز عندهم إذاً هو قسيم الحقيقة .

ولقد وقف شيخ الاسلام ابن تيمية من هذا المسلك المنهجي عند المتكلمين ، وهو القول بأن دخول الأعمال في الايمان مجاز وهو عمدة المرجئة والجهمية والكرامية بل وكل من لم يدخل الأعمال في اسم الايمان - أقول لقد وقف شيخ الاسلام من هذا المسلك موقفاً صارماً وسلك في سبيل ابطال ذلك طريقين :

الطريق الأول : ابطال المجاز من اساسه وبيان انه مصطلح بدعي محدث وأن ما بنى عليه من تقسيم للألفاظ الى حقيقة ومجاز أنها قسمة محدثة لا أصل لها .

الطريق الثاني : مع التسليم بأن هناك مجاز في اللغة والشرع فإنه لا دليل فيه لمن أخرج العمل من مسمى الايمان .

أما الطريق الأول : فقد ابطال شيخ الإسلام ابن تيمية المجاز من أساسه ومنع القول به سداً لباب دخل منه الانحراف في أمر العقيدة وتمثل ذلك الابطال في الوجوه التالية :

أولاً : من المعلوم أن المجاز - كما يقال - مذهب قولي لساني ، ومن المعلوم كذلك أن العلوم اللسانية كانت محط اهتمام بعض علماء المسلمين ، بداية من القرن الثاني الهجري وإلى يومنا هذا .

وكان للفتوحات الإسلامية ، واحتكاك الثقافات والعلوم الأجنبية بالعلوم العربية والإسلامية نصيب في مجال البحث والتفكير ، وكما يقال بدت هناك ظاهرة التزاوج الفكري

تظهر على كثير من الدراسات العربية والإسلامية ، وأمدت هذه الظاهرة ظاهرة أخرى ، هي :
ظاهرة الخلاف في كثير من الحقائق - خاصة من قبل أصحاب تلك الثقافات الأجنبية .

وكان مما اختلف فيه المختلفون «المجاز» والخلاف الذي وقع حول هذا المصطلح بدأ مبكراً ،
ومضمون ذلك الخلاف كان على الشكل التالي :

هل المجاز واقع في اللغة العربية ؟ وإذا كان ، فهل يجوز وقوعه في الكتاب والسنة ؟
اختلفت الأنظار حول هذا الفرض إلى ثلاث مقالات :

- فريق يقول بوقوعه في اللغة العربية ، وفي الكتاب والسنة .

- فريق يرى أنه واقع في اللغة ، غير واقع في الكتاب والسنة .

• وذهب إلى القول بعدم وقوعه في اللغة العربية والكتاب والسنة أبو إسحاق الأسفرايني
وأبو علي الفارسي .

وذهب الي القول بعدم وقوعه في الكتاب والسنة ، داود بن علي الأصبهاني وابنه أبو بكر
أما من يقول بوقوعه في اللغة العربية وفي الكتاب والسنة - كما يقول الدكتور عبد العظيم
المطعني - فهم الجمهور في كل فروع البحث والتأليف ، المتكلمون والمفسرون والمحدثون
والفقهاء والأصوليون والبلاغيون والاعجازيون والبيانون والأدباء والنقاد و... إلخ .

وقد تبارى هؤلاء جميعاً في الرد على بعضهم البعض فمن ذهب إلى وقوع المجاز في اللغة
وفي الكتاب والسنة ، وضعوا المصنفات في الرد على مانعي وقوع المجاز ، ومانعيه أخذوا في
الرد على مجوزيه مما أوجد حركة فكرية واسعة .

والواقع أن منشأ الخلاف بين مجوزي المجاز ومانعيه هو البحث في أسماء الله تعالى
وصفاته وبعض مسائل العقيدة الأخرى - كما وقع من المتكلمين في مسألة الايمان - فقالوا بأن
دلالة نصوص الكتاب والسنة على صفات الله وعلى الأعمال إنها من المجاز - حسب تصورهم -
وقالوا أيضاً : إنه إذا ورد في الكتاب والسنة نصوص يوهم ظاهرها - حسب تصورهم - التشبيه
والتجسيم والحدوث ... مثل اثبات اليد والعين والجنب واثبات النزول والاستواء والمعية والياتيان
والجبيء وغيرها من الصفات الخبرية وصفات الفعل الاختيارية .

أقول لقد تصور مجوزا المجاز ان اثبات ذلك لله على ظاهره يؤدي الى التشبيه والتجسيم والحدوث (١) .

أما مانعوا المجاز - وهم أهل السنة والجماعة - فقد أجروا هذه الصفات على ظاهرها وأثبتوا مدولاتها لله تعالى ، لأن الله وصف بها نفسه ، وكذلك وصفه بها رسوله - ﷺ - ولن يصف الله - عز وجل - أعلم بالله من الله ورسوله ، لأنه لا ينطق عن الهوى فكلامه ﷺ وحي يوحى وان كان لا يتلى ، أقول وصفوا الله كما وصف نفسه وكما وصفه رسوله - ﷺ - من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل ولا تحريف ولعل الدافع الذي دفع شيخ الإسلام ابن تيمية - ومعه جميع أهل السنة والجماعة - لمنع المجاز وعدم وقوعه في اللغة والكتاب والسنة ، هو أنه اتخذ ذريعة لانكار كثير من العقائد ، فالمرجئة مثلا قالوا الايمان هو التصديق ، أما الأعمال فلا تدخل في حقيقة الايمان - كما سبق أن رأينا - وانما تدخل مجازا ، بينما الايمان كما في الكتاب والسنة وكما هو عند السلف - أهل السنة والجماعة - قول وعمل واعتقاد ، والأعمال تدخل في حقيقة الايمان ، سواء في ذلك اعمال القلوب من التوكل والخوف والرجاء والإنابة والخشية ، أو أعمال الجوارح من الصلاة والزكاة والحج والجهاد والذكر والتلاوة وغيرها من شعب الايمان .

والواقع أن مسألة المجاز طويلة جدا ، وما كان شيخ الإسلام ومعه أهل السنة والجماعة ليعترض عليها لو أنها بقيت مثل كثير من مسائل الفنون والعلوم القولية والعملية التي أفردت بمؤلفات خاصة بها ، وصار لأصحاب تلك الفنون اصطلاحات خاصة بهم ، ولكن لما أخذ المتكلمون يستخدمون مصطلح المجاز - الذي هو مصطلح حادث - ليتوصلوا به الى تصحيح عقائدهم وتأييدها بما يؤلونه من النصوص بناء على إلتزامهم بمصطلح المجاز وغيره ، كان لا بد من الوقوف أمام هذا المصطلح وبيان فسادة وهذا ما فعله شيخ الاسلام بالنسبة لمصطلح المجاز .

مع أنه ينبغي أن يلاحظ ان شدة النقاش زادت بسبب أمرين آخرين :

السبب الأول : أن كثيراً من المتكلمين رموا أئمة السلف - أهل السنة والجماعة - بعدم الفهم ، حيث إنهم رأوا أن طريقة أهل السنة في العقيدة هي مجرد الايمان بألفاظ الكتاب

(١) انظر : المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومانعيه (المقدمة) .

والسنة من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها - هكذا زعموا - واعتقدوا ان مذهب السلف أسلم لأنه لم يتعرض للمعاني والحقائق ، وإنما هو مجرد التسليم ، وان مذهبهم الذي هو صرف اللفظ عن معناه الحقيقي الذي هو غير لائق بالله - في تصورهم - يؤدي إلى التشبيه والتجسيم وحلول الحوادث بذات الله تعالى ، وصرف تلك الظواهر عن حقيقتها - بدعوى المجاز - إلى معاني أخرى تتفق وتصورهم مع توحيد الله بمعناه الاصطلاحي لديهم ، فقالوا بناء على ذلك إن مذهبهم أعلم وأحكم .

السبب الآخر : وجود السيل الجارف من تأويلات الرافضة والباطنية والفلاسفة والصوفية والمرجئة ، لكثير من حقائق الأسماء والصفات والأسماء والإحكام من شرائع الإسلام ، كل هذه التأويلات الباطلة وهذه التهم الشنيعة - مع أسباب أخرى - هي التي دعت شيخ الإسلام إلى أن يدافع عن التوحيد الخالص والعبادات التوقيفية والنصوص الشرعية من تأويلات المتكلمين من المرجئة والشيعة والفلاسفة والصوفية وغيرهم . ووقف - رحمه الله - تجاه هذه التأويلات وقفات جادة وطويلة يعرفها كل من اطلع على كتبه ورسائله وفتاويه ودرس مذهبه .

ثانياً : يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن القول بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيماً اصطلاحياً ، هو تقسيم مبتدع لا أصل له لا في اللغة ولا في الكتاب ولا في السنة ، بل ولا في عرف السلف سواء كانوا من اللغويين أو الفقهاء أو الأصوليين ، فأئمة اللغة المتقدمين ، كالخليل بن أحمد وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ، لم يتكلموا به ، ولا يوجد فيما وصل إلينا من كتبهم أدنى إشارة إلى تقسيم الكلام هذه التقسيم الاصطلاحي المبتدع .

كما لا يوجد هذا التقسيم أيضاً عند أئمة الفقه والأصول المتقدمين فالشافعي - رحمه الله - أول من تكلم في أصول الفقه، وقد وصل إلينا أهم كتبه في ذلك وهو كتاب « الرسالة » لا يوجد فيه أدنى إشارة إلى هذا التقسيم لا من قريب ولا من بعيد ، وكذلك الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام أبي حنيفة في كتابه « الجامع الكبير » لم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز ، إذ لم ينقل هذا التقسيم عن أحد من الأئمة كمالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وغيرهم (١).

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٤١ - ١٤٥) .

ثم أن هذا التقسيم إما أن يكون عقلياً أو شرعياً أو لغوياً أو اصطلاحياً ، ومن المعلوم أن العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه حقيقة كان أو مجازاً ، فإن دلالة اللفظ على معناه ، ليست كدلالة الانكسار على الكسر ... لأنها لو كانت عقلية لما اختلفت باختلاف الاسم ولما يسهل جهل معنى لفظ ابداً .

ومن المعروف أيضاً أن الشرع لم يرد بهذا التقسيم ولادل عليه ، لامن قريب ولامن بعيد . وكذلك لم يصرح أحد من العرب أن هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز ، بل كل ما ادعاه المتكلمون أو اللغويون ، أن المجاز من أساليب العرب ، وجمال لغتهم ، ولم يوجد هذا في كلامهم ، ولا وجد في كلام من نقل لغتهم ، سواء كان بالمشافهة ولا غيرها ولهذا لا يوجد في كلام الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وأمثالهم ، كما لم يوجد هذا التقسيم في كلام أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا كلام أحد من الأئمة الأربعة ، وكلامهم مدون بحروفه لم يحفظ عن أحد منهم تقسيم اللغة أو الكلام إلى حقيقة ومجاز .

وإذا علم أن تقسيم الألفاظ والمعاني والاستعمالات الى حقيقة أو مجاز ، ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً فهو إذاً تقسيم اصطلاحى يحدث بعد القرون المفضلة ، حدث بعد عصر اللغة الأول عصر الرواية والاحتجاج .

وكان منشأؤه من جهة المتكلمين من المرجئة والمعتزلة والجهمية ثم تبعهم في ذلك التقسيم عامة المشتغلين بالكلام والفلسفة والأصول والأدب (١) .

ثالثاً : من المعلوم أن المتكلمين بالمجاز يتكلمون عن ألفاظ اللغة وألفاظ الكتاب والسنة فمن الأولى الالتزام بألفاظ الكتاب والسنة وألفاظ أئمة السلف أهل السنة والجماعة لأن إلتزام اقوالهم أولى من التزام أي مصطلح آخر ، خاصة أننا نتكلم في ألفاظ شرعية أو ماله تعلق بتلك الألفاظ ، فكيف اذا استعمل مصطلح المجاز وكان فيه من المفاصد الشرعية ما قد رأينا ، وما قيل من أن النزاع في مسألة المجاز نزاع لفظي فيجب عن ذلك شيخ الإسلام بقوله : « إنه اذا كان النزاع لفظياً ، وهذا التفريق بين الكلام اصطلاح حادث لم يتكلم به العرب ولا أمة من الأمم

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٥٧ - ١٦٠) .

ولا الصحابة والتابعون ولا السلف ، كان المتكلم بالألفاظ الموجودة التي تكلموا بها ونزل بها القرآن أولى من المتكلم باصطلاح حادث - حتى ولم لمن يكن فيه مفسدة - واذا كان فيه مفسد كان ينبغي تركه لو كان الفرق غير معقول وفيه مفسد شرعية ، وهو إحداث في اللغة ، كان باطلا عقلا وشرعا ولغة . أما العقل فإنه لا يتميز فيه هذا عن هذا .

وأما اللغة ، فلأن تغيير الأوضاع اللغوية ليس فيه مصلحة راجحة ، بل معه توجد المفسدة ومن المفسد ، أن لفظ المجاز المقابل للحقيقة سواء جعل من عوارض الألفاظ أو من عوارض الاستعمال ، يفهم ويوهم نقص درجة المجاز عن درجة الحقيقة ، لا سيما وأن من علامات المجاز - كما صرح بذلك المتكلمون - صحه اطلاق نفيه ، فاذا قال القائل : إن الله تعالى ليس برحيم ولا برحمن لا حقيقة بل مجاز إلى غير ذلك مما يطلقونه على كثير من اسمائه وصفاته وقال : لا إله إلا الله مجاز لا حقيقة ... ومعلوم أن هذا الكلام من أعظم المنكرات في الشرع^(١) .

رابعاً : يقول شيخ الإسلام في ابطال تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ، وابطال التفرقة الحقيقية بينهما : « تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا حقيقة له ولا ضابط ، وليس لمن فرق بين الكلام حقيقته ومجازه حد صحيح يميز بين هذا وهذا فعلم أن التقسيم باطل ، لأنه تقسيم من لم يتصور ما يقول ، بل يتكلم بلا علم ... وذلك انهم قالوا : الحقيقة : اللفظ المستعمل فيما وضع له ، والمجاز : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، فاحتاجوا الى اثبات الوضع السابق على الاستعمال ثم هم يقسمون الحقيقة الى عرفية ولغوية وشرعية .

فالحقيقة العرفية : هي ما صار اللفظ دالا فيها على المعنى بالعرف لا باللغة ، وذلك المعنى يكون تارة أعم من اللغوي ، وتارة أخص وتارة يكون مابياً له ، لكن بينهما علاقة استعمال لأجلها .

وقالوا في حد الحقيقة : بأنها ما تفيد المعنى مجردا عن القرائن ، والمجاز : لا يفيد إلا مع قرينة ، وقالوا في حدهما : الحقيقة : ما يفيد اللفظ المطلق ، والمجاز : ما لا يفيد إلا مع التقييد ، وقالوا ايضاً : الحقيقة هي المعنى الذي يسبق إلى الذهن عند الاطلاق ، والمجاز : ما لا يسبق الى الذهن .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٢٠ / ٤٥٤ - ٤٥٦) .

وقالوا في حدهما : الحقيقة ما لا يصح نفيها ، المجاز ، ما يصح نفيه .

فيناقش من يحد الحقيقة والمجاز فيقال له : ما تعنى بالتجريد عن القرائن ، والاقتران بالقرائن ؟ ان عنى بالقرائن القرائن اللفظية مثل كون الاسم يستعمل معرفاً بالاضافة أو لام التعريف ، ويقيد بكونه فاعلاً أو غير ذلك ... فيقال له : لا يوجد قط في الكلام المؤلف اسم ولا فعل ولا حرف إلا مقيداً بقيود تزيل عنه الاطلاق، فإن كانت القرينة مما يمنع الاطلاق عن كل قيد ، فليس في الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، .. وإذا كان كل اسم وفعل وحرف يوجد في الكلام ، فإنه مقيد لا مطلق لم يجز أن يقال : للفظ الحقيقة ما دل مع الاطلاق والتجرد عن كل قرينة تقارنه . فإن قيل اريد بعض القرائن دون بعض ، قيل له : اذكر الفصل بين القرينة التي يكون معها حقيقة والقرينة التي يكون معها مجازاً ، ولن تجد إلى ذلك سبيلاً تقدر به على تقسيم صحيح مقبول .

وأما قول من يُعرّف الحقيقة بأنها ما سبق إلى الذهن عند الإطلاق ، فإن هذا الحد من أفسد الأقوال ، فإنه يقال : إذا كان اللفظ لم يُنطق به إلا مقيداً ، فإنه يسبق إلى الذهن في كل موضع منه ما دل عليه ذلك الموضع ، وأما اذا اطلق فهو لا يستعمل في الكلام مطلقاً قط فلم يبق له حال اطلاق محض حتى يقال : إن الذهن يسبق اليه أم لا .

وايضاً فأى ذهن يفهم الحقيقة عند الاطلاق بالسبق اليه ، فإن العربي الذي يفهم كلام العرب يسبق الى ذهنه من اللفظ ما لا يسبق الي ذهن النبطي الذي يستعمل الألفاظ في غير معانيها ، ومن هنا غلط كثير من الناس ، فإنهم قد تعودوا ما اعتادوه إما من خطاب عامتهم ، واما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في معنى ، فإذا سمعوه في القرآن والحديث ، ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى ، فيحملون كلام الله ورسوله على لغتهم النبطية وعاداتهم الحادثة وهذا مما دخل بالغلط على طوائف ، بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله ، لا بما حدث بعد ذلك .

والمقصود : أن الإطلاق اللفظي وهو أن يتكلم باللفظ مطلقاً عن كل قيد ، وهذا أمر لا وجود له ، فلا يتكلم أحد إلا بكلام مؤلف مقيد مرتبط ببعضه ببعض ، فتكون تلك القيود

تمنعه الاطلاق فتبين بذلك انه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول ، يمكن به التمييز بين نوعين ، فعلم انه تقسيم الكلام الي حقيقة ومجاز تقسيم باطل ، فكل لفظ قال المتكلمون إنه مجاز موجود في الكتاب والسنة ، فإنه مقيد بما يبين معناه ، فليس في شيء منها مجاز ، بل كله حقيقة (١) .

خامساً : يشير شيخ الإسلام إلى أنه اذا جاز تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز حسب التقسيم الاصطلاحي الحادث للمتكلمين ، فإنه لا ينبغي لنا أن نخضع الكتاب والسنة لهذا التقسيم ، لأن في ذلك نوع من التمويه والابهام والاجمال على السامع ، وان صرف أي شيء من صفات الله تعالى عن حقيقتها أو صرف أي عمل عن دخوله في الايمان بحجة أنه من المجاز - كما يفعله المتكلمون - لا يجوز أن يكون إلا مقيدا بقيود أربعة ، لا يمكن للمتكلمين أن يقولوا إنهم التزموها في تأويلاتهم المجازية للصفات الخبرية وقولهم ان العمل يدخل في الايمان على سبيل المجاز - أقول يبين شيخ الإسلام هذه الشروط الأربعة ووجه اشتراط كل منها في هذا المقام بما ملخصه .

١ - أن يقولوا إن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي ، لأن الكتاب والسنة جاءا باللسان العربي ولا يجوز أن يُراد بشيء منها خلاف اللسان العربي أو خلاف الألسنة كلها وإن لم يفعل ذلك فإنه يمكن لكل مبطل ان يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له وان لم يكن له أصل في اللغة .

٢ - انه يشترط لمن يصرف شيئا من حقيقته الى مجازه - كما يدعى - أن يكون معه دليل يوجب صرف ذلك اللفظ من حقيقته الى مجازه ، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة وفي معنى الطريق المجاز ، لم يجز حمله على المجاز بغير دليل يوجب ذلك الصرف باجماع العقلاء ، ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة ، فلا بد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف ، وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلا بد من دليل مرجح للحمل على المجاز .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٥٨ - ١٧٤) .

٣ - ان من صرف لفظاً من حقيقته الى مجازه واقام دليلاً على ذلك ، فلا بد له أن يسلم الدليل الصارف للكلام - من حقيقته الى مجازه - عن المعارض ، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مراده ، امتنع تركها ، ثم إن كان هذا الدليل نصاً قاطعاً ، لم يلتفت الى نقيضه وان كان ظاهراً فلا بد من الترجيح .

٤ - من المعلوم أن الرسول - ﷺ - اذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهرة وضد حقيقته ، فإنه لا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته ، وأنه أراد مجازه سواء عينه أولم يعينه ، خاصة في الخطاب الذي اريد منهم فيه الاعتقاد والعمل ، فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نوراً وهدى للناس وشفاء لما في الصدور ، وأرسل الرسول ليبين للناس ما نزل إليهم لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، ثم هذا الرسول الأمي العربي بُعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة فلا يجوز أن يتكلم هو ولا يتكلم أصحابه الذين أخذوا عنه بكلام يريدون به خلاف ظاهره وإلا يكون قد نصب دليلاً يمنع من حمله على ظاهره (١) .

ويطبق شيخ الإسلام هذه الشروط الأربعة على صفة « اليد » لله تعالى فيقول بعد ان تكلم عن إثبات الكتاب والسنة لهذه الصفة فقال : « المفهوم من هذا الكلام - أي نصوص اليد في الكتاب والسنة - أن لله تعالى يدين مختصان به ، ذاتيتان له ، كما يليق بجلاله ، فأخبر سبحانه انه خلق آدم بيده ، وانه يقبض الأرض بيده ويطوي السماوات بيمينه وان يداه مبسوطتان فصار ذلك من الحقائق العرفية اذا قيل هو مبسوط اليد ، فهم منه يد حقيقية فان زعم المتكلمون انه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين ، وان يده ليست جارحة فهذا حق ، وان زعموا انها مجاز فهذا باطل فيحتاج إلى تلك المقامات الأربع .

فمن يقول إن اليد بمعنى النعمة والعطية من باب تسمية الشيء باسم سببه ، كما يسمى المطر سماءاً ... فإنني سميت النعمة يداً مجازاً .

وقد تكون اليد بمعنى القدرة ، تسمية للشيء باسم مسببه ، لأن القدرة هي التي تحرك اليد ، وقد يجعلون اضافة الفعل إلى اليد من اضافة الفعل إلى الشخص نفسه ، لأن غالب الأفعال لما كانت باليد ، كان ذكر اليد اشارة إلى انه فعله بنفسه ، ومنه قولهم : « يداك اوكتا وفوك نفخ » توييخاً لكل من جرّ على نفسه جريره ، لأن أول ما قيل هذا لمن فعل بيده وفمه .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٠ - ٣٦٢) .

فرد عليهم شيخ الإسلام هذا التأويل الذي كان المجاز سبباً له فقال : « نحن لا ننكر لغة العرب التي نزل بها القرآن في هذا كله ، والمتأولون للصفات الذين حرفوا الكلم عن مواضعه وأحدوا في اسمائه وصفاته تأولوا قوله : ﴿ بل يدها مبسوطتان ﴾ [المائدة : ٦٤] وقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ [سورة ص : ٧٥] على هذا كله فقالوا : إن المراد نعمته ، أي نعمة الدنيا ونعمة الآخرة ، وقالوا : بقدرته ، وقالوا اللفظ كناية عن نفس الجود ، من غير أن يكون هناك يد حقيقية ، بل هذه اللفظة قد صارت في العطاء والجود ، وقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ أي خلقته أنا وان لم يكن هناك يد حقيقية » (١) .

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على المؤولين ليد بهذه التأويلات المجازية السابقة في مقامات الربعة :

- **المقام الأول :** أن لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ، ولا في القدرة ، لأن من لغة القوم استعمال الواحد في الجمع كقوله تعالى : ﴿ ان الانسان لفي خسر ﴾ [العصر : ٣] ، ولفظ الجمع في الواحد كقوله تعالى : ﴿ الذين قال لهم الناس ان الناس ﴾ [ال عمران : ١٧٣] ولفظ الجمع في الاثنین كقوله تعالى : ﴿ صغت قلوبكما ﴾ [التحريم : ٤] ، أما استعمال لفظ الواحد في الاثنین ، أو الاثنین في الواحد فلا أصل له ، لأن هذه الألفاظ عدد ، وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها ، ولا يجوز ان يقال : عندي رجل ويعني رجلين ، ولا عندي رجلان ، ويعني به الجنس لان اسم الواحد يدل على الجنس ، والجنس فيه شياخ ، وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس والجنس يحصل بحصول الواحد ، فقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ [سورة ص : ٧٥] لا يجوز ان يراد به القدرة لأن القدرة صفة واحدة ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد ولا يجوز أن يراد بها النعمة لأن نعم الله لا تحصى ، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية ، ولا يجوز ان يكون قوله ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ « أنا » لأنهم اذا أرادوا ذلك اضافوا الفعل الى اليد ، فتكون اضافته الى اليد اضافة له إلى الفعل كقوله : ﴿ بما قدمت يداك ﴾ [الحج : ١٠] ، وقوله : ﴿ وقدمت ايديكم ﴾ [آل عمران : ١٨٢] ومنه قوله : ﴿ مما عملت أيدينا انعاماً ﴾ [سورة يس : ٧١] .

(١) انظر : مجموع الفتاوى : (٦ / ٣٦٥) .

أما إذا أُضيفَ الفعل إلى الفاعل ، وعُدِيَ الفعل إلى اليد بحرف الباء كقوله : ﴿لما خلقت بيدي﴾ [سورة ص : ٧٥] فإنه نص في أنه فعل الفعل بيديه ، ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى أن يقال فعلت هذا بيدك ، ويقال : هذا فعلته يداك ، لأن مجرد قوله : فعلت ، كاف في الاضافة إلى الفاعل ، فلولم يرد أنه فعله باليد حقيقة ، كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة ... وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة ، ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البتة من جهة نفس اللغة» (١) .

المقام الثاني : أن يقال لمؤول الصفة : « هب أنه يجوز أن يعنى باليد حقيقة اليد ، وأن يعنى بها القدرة أو النعمة ، أو يجعل ذكرها كناية عن الفعل ، لكن ما الموجب لصرفها عن الحقيقة ؟

فإن قال المؤول : إنما قلت عليها كذلك ، لأن حقيقة اليد هي الجارحة ، وذلك ممتنع على الله تعالى فيقال له : هذا ونحوه يوجب امتناع وصفه بأن له يداً من جنس ايدي المخلوقين . وهذا لا ريب فيه ، لكن لم لا يجوز أن يكون له يد تناسب ذاته تستحق من صفات الكمال ما تستحق الذات ؟ قال المؤول : ليس في العقل والسمع ما يحيل هذا . فيقال له : فإذا كان هذا ممكن وهو حقيقة اللفظ ، فلم يصرف عنه اللفظ الى مجازه ؟ وكل ما يذكره المؤول من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمى به - وصحت الدلالة - سلم أن المعنى الذي يستحقه المخلوق منتف عنه ، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره « يد » يستحقها الخالق كالعلم والقدرة ، بل كالذات والوجود (٢) .

المقام الثالث : ان يقال للمؤول الصفة هل تستطيع أن تثبت بالدليل العقلي أو النقل من الكتاب والسنة أو عن أحد من السلف أو غيرهم أن وصفه تعالى « بيد » تليق بجلاله ، يعتبر نقصاً أو عدم كمال ، حتى تحمل الآية على خلاف حقيقتها ؟ وهل يوجد في الكتاب والسنة ما يدل على أن وصفه « بيد » تليق به ممتنع سواء كانت دلالاته ظاهرة أو خفية ؟

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٦) .

(٢) مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٧) .

إن أقصي ما يحتج به المتأولون ، آيات التنزيه العام التي تنفي التجسيم والتشبيه مثل قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الاخلاص : ١] وقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى : ١١] وقوله تعالى : ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ [طه : ٦٥] وليس في هذه الآيات ما يدل على انتقاء « يد » تليق بجلاله ، ولا تدل عليه بوجه من الوجوه البعيدة. ثم هل في العقل ما يدل دلالة ظاهرة أو خفية على استحالة وصف الله سبحانه « بيد » تليق به؟ وإذا كان العقل لم ولن يستطيع الوصول إلى كيفية الذات ، فلماذا لا يسلم بوجود « اليد » بلا اثبات كيف لها ؟ إن الأقرب إلى المعقول والمنقول ، التسليم بما ورد به السمع من صفة « اليد » لله - والصفات كلها - وان يحتذى في اثباتها ، حذو إثبات الذات ، لأن الذات اثباتها وجود وليس اثبات تكييف (١) .

المقام الرابع : من الآيات التي اتفق على تأويلها أغلب المتكلمين قوله تعالى لإبليس ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [سورة ص : ٧٥] واعتبروا ان اليد هنا تطلق مجازا علي الله وان المراد بها النعمة أو القدرة .

والمعنى المقصود الذي سيقنت له هذه الآية ، يناقض اعتبارها مجازاً ، ويأبى تأويلها بالقدرة أو العظمة أو أي تأويل آخر ، وذلك لأن الآية سيقنت - كما جاء في تفسيرها وبيان سبب نزولها - لبيان خصوصية آدم دون غيره من الخلق ، حيث خلقه الله بيده .

فاسجد له ملائكته فسجدوا إلا إبليس فقيل : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [سورة ص : ٧٥] ولو صح تأويل الآية بشيء مما ذهب اليه المتكلمين لما كان هناك خصوصية اختص بها آدم عن سائر الخلق ، لأنهم جميعاً خلقوا بقدرته حتى إبليس ، ولو كان المراد بذلك قدرته وعظمته - كما قال المتكلمون - لشارك آدم في ذلك غيره من المخلوقين (٢) .

وبناء علي ما تقدم يظهر أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم باطل ، ومادام كذلك فلا ينبغي أن نخضع لغة القرآن والسنة لهذا التقسيم ويجب حمل جميع صفات الله

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٣٥٢ ، ٣٦٧ - ٣٦٩) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٩ - ٣٧٠) .

على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام، لا على المجاز، من ثم فلا يجوز تأويل تلك الصفات، لعدم صحة التأويل.

سادساً: يرى شيخ الإسلام ابن تيمية في تقسيم الألفاظ أنها نوعان.

الأول: ما معناه مفرد، كلفظ الأسد والسيف والبحر... وغيرها وهذه الألفاظ إذا استعملت في تركيب لغوي مثل قول النبي - ﷺ -: «خالد سيف الله» (١) وغيرها من أحاديث النبي فاللفظ في هذا الاستعمال فيه تجوز وتوسع، وإن كان قد ظهر مراد صاحبه فهو محمول على هذا الظاهر في استعمال المتكلم وفي قصده. لا على ظاهر معناه المفرد عن هذا التركيب وكل من سمع هذا اللفظ في هذا التركيب علم مراد صاحبه، وسبق إلى فهمه ان المراد هو مقصود المتكلم لا معناه المفرد، وهذا يوجب أن يكون اللفظ نصاً في معناه لا محتملاً وليس حمل هذا اللفظ على هذا المعنى من التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره حيث يتوهم بعض الباحثين ان شيخ الإسلام ابن تيمية يقصد من هذا النص «خالد سيف الله» ان المراد هنا هو حقيقة السيف المعروفة.

وما يجب ان يقرر هنا هو أنه يجب في هذا المثال وما شابهه يجب أن يفهم في ضوء ما يسمى «بالموقف اللغوي العام» وذلك يكون بقرائن الأحوال بالنسبة للمتكلم والمخاطب. وسياق الكلام والعرف اللغوي، فكل هذه العوامل وغيرها تعطي اللفظ صفة الظهور في دلالاته على معناه الذي يريده المتكلم، ويكون ذلك نصاً في هذه الدلالة بصرف النظر عن معناه المجرد عن السياق، ويكون هذا من باب ما يجوز أن يعبر به لغة كما وضع على هذا المعنى أبي عبيده معمر بن المثنى كتابه «مجاز القرآن» وتحدث به الإمام أحمد بن حنبل في كتابه «الرد على الجهمية»، فشيخ الإسلام يسمي هذا مجازاً لغوياً، لكنه ليس قسيماً للحقيقة، بل يقصد ان هذا التعبير مما يجوز في اللغة، ويكون نصاً في دلالاته على مراد المتكلم، وليس مجازاً فيه، فالتجوز ليس في دلالة اللفظ على المراد، وإنما هو في جواز التعبير به عن المراد (٢).

(١) سيأتي تخريجه (ص: ١٨٥) من هذا النص.

(٢) انظر: ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل تأليف الدكتور محمد السيد الجليلند (ص: ٣١١).

أما النوع الثاني : من الألفاظ فيقول شيخ الإسلام عنه : « ما يكون في معناه اضافة ، إما بأن يكون المعنى اضافة محضة ، كالعلو والاستواء والفوق والتحت ، أو بأن يكون المعنى ثبوتياً فيه اضافة كالعلم والحب والبغض والسمع والبصر فهذا النوع من الألفاظ لا يمكن أن يكون له معنى مفرد بحسب موارده ، لأنه لم يستعمل مفرداً قط ، بل لا بد فيه من اضافة توضح ما يراد منه وجميع افراد هذا النوع من الألفاظ لا يلزم منه الاشتراك أو المجاز ، بل هي حقيقة في القدر المشترك بين جميع مواردها ، ويعلق الدكتور الجليند على ذلك ويضرب مثلاً بصفة الإستواء فيقول : والصفات الإلهية من هذا الباب ، فمثلاً لفظ استوى لم تستعمله العرب في خصوص جلوس الانسان على السرير حتى يصير حقيقة في هذا المعنى فقط مجازاً فيما عداه ... بل يستعمل الاستواء أحياناً مطلقاً بلا تعدية كقوله تعالى : ﴿ ولما بلغ أشده واستوى آتيناه حكماً وعلماً ﴾ [فصلت : ١١] وأحياناً بحرف الاستعلاء كقوله تعالى : ﴿ استوى على العرش ﴾ [السجدة " ٤] وتارة صفة لله تعالى ، وتارة صفة للبشر ، ولا ينبغي أن يكون في أحد الموضوعين حقيقة وفي الآخر مجازاً ، كما لا ينبغي أن يفهم منه أن الخاصية الثابتة لله تعالى هي الخاصية الثابتة للبشر ، بل يجب التفريق بين ما يدل عليه اللفظ مجرداً ، وما يدل عليه بخصوص اضافته إلى الفاعل المعين ، وبهذه التفرقة يزول الاشكال والتوهم الذي وقع فيه كثير من الباحثين فالاستواء مثلاً اذا أضيف إلى الله يكون حقيقة في المعنى المراد وصف الله تعالى به لا مجازاً وهذه الحقيقة لا يشركه فيها غيره لأنها خاصة به ، كذلك إذا أضيف الاستواء للانسان يكون حقيقة فيه وخاص به وليس مجازاً والحقيقة أنه مختلفان ، وذلك لاختلاف الذاتين الموصفتين بهما لأنه تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى : ١١] .

فشيخ الإسلام إذاً يعترف بنوع من المجاز ، ولكنه لا يعده قسيماً للحقيقة ولا مجازاً في الدلالة على المراد ، بل هو من قبيل التوسع في التعبير اللغوي ، وهذا المجاز الذي تكلم عنه شيخ الإسلام يعترف به الواقع اللغوي العام ، لأننا وجدنا العرب يستعملون هذه الألفاظ في مثل هذا التعبير (١) .

(١) انظر : موقف ابن تيمية من قضية التأويل (ص : ٣١٢) .

سابعاً : لعل القول بالمجاز يصح ، لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعاني ، ثم بعد ذلك استعملت فيها ، فيكون لها وضع متقدم على الاستعمال ، وهذا انما يصح - كما يقول شيخ الاسلام - على قول من يجعل اللغات اصطلاحية وليست توقيفية ، فيدعى أن قوما من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذه بكذا وهذا بكذا ويجعل هذا عاما في جميع اللغات وهذا القول لا يعرف أحد قاله من المسلمين قبل أبي هاشم الجبائي ... والمقصود أنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب ، بل ولا عن أحد من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ، ثم استعملوها بعد هذا الوضع ، وانما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني .. فالمولود اذا ظهر منه التمييز سمع أبويه أو من يريه ينطق باللفظ ويشير الى المعنى ، فصار يفهم ان ذلك اللفظ يستعمل في ذلك المعنى ، اي أراد المتكلم ذلك المعنى ثم هذا يسمع لفظا بعد لفظ حتى يعرف لغة القوم الذي نشأ بينهم ، من غير أن يكونوا قد اصططلحوا معه على وضع متقدم . (١) .

أما عن الطريق الثاني : أنه مع التسليم بأن هناك مجاز في اللغة والشرع ، فإنه لا دليل فيه لمن أخرج الأعمال من مسمى الايمان .

يقول رحمه الله : « إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة مجاز فلا حاجة إلى هذا ، وان صح فهذا لا ينفعكم بل هو عليكم لا لكم ، لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل باطلاقه بلا قرينة ، والمجاز انما يدل بقرينة وقد تبين أن لفظ الايمان حيث اطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال ، وانما يدعى خروجها منه عند التفسير وهذا يدل على أن الحقيقة قوله : الايمان بضع وسبعون شعبة » (٢) .

ومن المعلوم أن العمل الظاهر فرع عن الباطن ، ولكن هل هو داخل في مسمى الايمان وجزء منه أم هو لازم لمسمى الايمان ؟

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٤٦ - ١٤٩) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ١٨٨) .

يقول شيخ الإسلام مجيباً على هذا : وقيل لمن قال : دخول الأعمال الظاهرة في اسم الايمان مجاز ، نزاعك لفظي فإنك اذا سلمت أن هذه لوازم الايمان الواجب الذي في القلب وموجباته كان عدم اللازم موجبا لعدم الملزوم ، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن فان اعترفت بهذا كان نزاعك لفظياً» (١) .

ويقول أيضا : « ... فليس لفظ الايمان في دلالاته على الأعمال المأمور بها بدون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحج في دلالاته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعي والحج الشرعي سواء قيل : إن الشارع نقله أو اراد الحكم دون الاسم ، أو اراد الاسم ، وتصرف فيه تصرف أهل العرف ، أو خاطب بالاسم مقيداً لا مطلقاً » (٢) .

فلفظ الايمان اذا ليس بأقل من لفظ الصلاة والصيام والحج في دلالاته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعي والحج الشرعي .

المسألة الثانية :

تقدم ذكر مذاهب الناس في الايمان وبيننا أن الخلاف وقع بين الفرق والطوائف في أمرين في حقيقة الايمان وفي دخول الأعمال في مسمى الايمان وبيننا أنهم ينقسموا إلى قسمين :
القسم الأول هم أهل السنة والجماعة والخوارج والمعتزلة وهم الذين يقولون : أن الايمان قول وعمل واعتقاد ، إلا أن الخوارج والمعتزلة خالفوا أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة فحكمه في الدنيا عند المعتزلة أنه ليس بمؤمن ولا كافر ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ومن ثم فهو معصوم الدم والمال والعرض . أما الخوارج فهو عندهم مباح الدم والمال والعرض .
أما في حكمه في الآخرة فقد اتفق الخوارج والمعتزلة على أنه مخلد في النار مستحق للوعيد كالكفار .

القسم الثاني : وهم عموم فرق المرجئة الذين لم يدخلوا العمل في مسمى الايمان واختلفوا بعد ذلك في حقيقة الايمان فقال مرجئه الفقهاء هو الاعتقاد وقول اللسان ، وقالت الجهمية الايمان هو المعرفة فقط .

(١) شرح حديث جبريل (ص : ٤٩٠) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ١٨٩ - ١٩٠) .

وما عدا ذلك من تصديق القلب واققراره وقول اللسان واعمال الجوارح فغير داخله في حقيقة الايمان وهؤلاء هم غلاة المرجئة ، وقالت الماتريديّة وبعض الأحناف الايمان هو التصديق أما قول اللسان فهو دليل عليه وليس داخله في حقيقته ، وأعمال الجوارح لا تدخل في حقيقة الايمان ، أما الكرامية فقالوا : الايمان قول باللسان فقط وأعمال القلوب والجوارح فليست داخله في حقيقة الايمان . وقالوا ان المنافق مخلد في النار لأنه لم يوافق قوله ما في قلبه من الاعتقاد الصحيح .

اما الأشاعرة والكلاية فلهم في الايمان قولان :

القول الأول : ان الايمان قول وعمل واعتقاد وهذا قول ابي علي الثقفى والقلاسي وابن مجاهد وهو أحد قولي ابي الحسن الأشعري ذكره في كتاب المقالات ضمن مقاله أصحاب الحديث وأهل السنة وقال انه بكل ما قالوه يقول .

القول الثاني : وهو القول الثاني لأبي الحسن الأشعري الذي ذكره في كتابه الموجز ووافق عليه جمهور الأشاعرة والباقلاني والجويني وجمهور المتأخرين منهم وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته ، فتارة يقولون هو المعرفة مثل قول الجهمية ، وتارة يقولون هو التصديق موافقة للماتريديّة . ويتلخص موقف شيخ الإسلام في هذه المسألة في الرد على من قال بخلاف قول أهل السنة في حقيقة الايمان ممن قال بأن الايمان هو المعرفة فقط أو قول اللسان فقط أو التصديق والاقرار .

أما مناقشة الخوارج والمعتزلة فسوف ترد - ان شاء الله - في بيان موقف شيخ الإسلام منهم في حكم مرتكب الكبيرة في المبحث الرابع .

ويركز شيخ الإسلام - في بيان موقفه دائماً - في الحديث عن ابتعاد فرق المبتدعة لهداية الكتاب والسنة وعدولهم عن منهج السلف الصالح ، وأنهم يعتمدون على العقل وما تأولوه بفهمهم للغة وفي هذا المعنى يقول عن المخالفين في الايمان : « .. وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان واعتمدوا على رأيهم وما تأولوه بفهمهم للغة وهذه طريقة أهل البدع... ولهذا تجدهم لا يعتمدون على

أحاديث النبي - ﷺ - والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين فلا يعتمدون لا على السنة ولا على اجماع السلف وآثارهم وإنما يعتمدون على العقل واللغة ... وعلى كتب الأدب والكلام التي وضعتها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحده أيضاً إنما يأخذون من كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة ، وأما كتب تفسير القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها ، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم ، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثارٍ عن النبي - ﷺ - وأصحابه ، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في انكار هذا وجعله هذا من طريقة أهل البدع ، وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل» (١) .

ويركز شيخ الاسلام أيضاً على ابراز الشبهات التي أوقعت المرجئة بكل فرقها وأوقعت غيرهم في مخالفة الكتاب والسنة واجماع السلف .

الشبهة الأولى : هو اعتقادهم أن الايمان حقيقة واحدة لا يتجزأ ولا يتبعض ولا يزول منها جزء ويبقى جزء ، فأما أن يوجد كله أو يذهب كله ، يقول في ذلك : «إنهم جعلوا الايمان شيئاً واحداً اذا زال بعضه زال جميعه واذا ثبت بعضه ثبت جميعه فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه» (٢) .

والشبهة الثانية : اعتقادهم انه لا يجتمع في الانسان كفروا إيمان ويقول في ذلك : «ومن العجيب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر ، وما هو إيمان وما هو كفر واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين» (٣) . فالمرجئة بجميع طوائفهم من مرجئة الفقهاء والجهمية والكرامية والأشاعرة والماتريدية متفقون على اخراج العمل من مسمى الايمان واقاموا مذهبهم على هاتين الشبهتين فقال غلاة المرجئة والجهمية ليس الايمان الا شيئاً واحداً لا يتبعض فهو اما مجرد تصديق القلب كقول الجهمية أو تصديق القلب كقول المرجئة أو الاقرار فقط كقول الكرامية أو تصديق القلب والاقرار كقول مرجئة الفقهاء أو التصديق فقط كقول الأشاعرة والماتريدية قالوا : لأننا إذا أدخلنا

(١) كتاب الإيمان (ص : ١٩١ - ١٩٣) .

(٢) انظر : شرح حدث جبريل (ص : ٣٨٣) .

(٣) كتاب الإيمان (ص : ٣٠٥ - ٣١٣ ، ٥٥١) ، وانظر : شرح حديث جبريل (ص : ٣٨٥) .

فيه - أي الايمان - ، الأعمال صارت جزءاً منه فإذا اذهبت ذهب بعضه فيلزم اخراج مرتكب الكبيرة من الايمان كما تقوله الخوارج والمعتزلة وهو قول فاسد ، فإنه يلزم أن يكون الرجل مؤمناً بما فيه من الايمان ، كافراً بما فيه من الكفر فيقوم به كفره وايمانه وهذا خلاف الاجماع ، فلهذا عمدوا إلى اخراج الأعمال من الايمان وهذا هو المسلك الصحيح في نظرهم ليتجنبوا قول المعتزلة والخوارج من جهة ، ولموافقة الشبهة التي قادتهم إلى ذلك من جهة أخرى (١) .

مما سبق يستنتج شيخ الإسلام ان المرجئة خالفوا أهل السنة والجماعة في الاسم لا في الحكم حيث إنهم يجعلون المرء مؤمناً ولو لم يعمل شيئاً قط ، فهم قد نازعوا في اسم الايمان ومن يستحقه ، أما في الحكم فقد اجازوا أن يعذب الله أهل الكبائر ، غير أن شيخ السلام يذكر أن هناك فرقتين من المرجئة نازعوا في ذلك وهما :

- الواقفة : الذين توقفوا في أهل الكبائر وقالوا : لانعلم ان أحدا منهم يدخل النار .

والغلاة منهم قالوا : إن النار لا يدخلها أحد منهم أي من مرتكبي الكبائر (٢) .

أما الكرامية فيخالفون في الاسم لا في الحكم فهم وإن سمو المنافقين مؤمنين ، لإثبات أنهم مؤمنين في الدنيا ، فإنهم يقولون أنهم مخلدون في النار في الآخرة .

أما الجهمية فقد خالفوا أهل السنة والجماعة في الاسم والحكم جميعاً (٣) .

وهذا المسلك الذي سلكه شيخ الإسلام هو مسلك أئمة السلف قبله فقد سلك الامام أحمد هذا المسلك وألزم الجهمية بكثير من الالزامات التي لم يستطيعوا أن ينفكوا عنها ، فقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - أن الامام احمد قد بعث برسالة إلى أبي عبد الرحيم الجوزجاني في خراسان تتضمن ردوداً على المرجئة ومن هذه الردود قوله : « وأما من زعم أن الايمان الاقرار ، فما يقول في المعرفة ؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار ؟ وهل يحتاج أن يكون مصدقاً بما عرف ؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الاقرار ، ، فقد زعم أنه من شيعين ، وان زعم انه يحتاج أن يكون مقراً ومصدقاً بما عرف ، فهو من ثلاثة أشياء وان جحد وقال : لا

(١) انظر : كتاب الايمان (ص ٥٥٣) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٥٤) ، شرح حديث جبريل (ص : ٤٤١) .

(٣) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٥٤) ، شرح حديث جبريل (ص : ٤٤١) .

يحتاج إلى المعرفة مع التصديق فقد قال قولاً عظيماً، ولا أحسب أحدا يدفع المعرفة والتصديق ، وكذلك العمل مع هذه الأشياء» (١) .

وكذلك فعل الامام أبي ثور - كما سبق نقل اطلاقه في المسألة الأولى - ثم يعقب شيخ الاسلام على هذين النقلين فيقول : « أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول الجهمية وهو أن الايمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه فلا يكون إلا شيئاً واحداً فلا يكون ذا عدد اثنين أو ثلاثة ، فإنه إذا كان له عدد أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه ... فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل على أنه ليس شيئاً واحداً» (٢) .

الرد على الشبهة الأولى :

وبعد فقد بين شيخ الإسلام موقفه من المخالفين في حقيقة الايمان والقائلين بأنه هو التصديق أو المعرفة أو الإقرار أو التصديق والإقرار بمسلكين بدأ في الأول منهما بتقرير عقيدة أهل السنة في بيان حقيقة الايمان والرد على بعض شبهات المخالفين في ذلك والمسلك الثاني سلك فيه الرد عليهم اجمالاً في نقاط كثيرة ثم فصل الرد عليهم في دعواهم ان الايمان هو التصديق فقط والتصديق والاقرار ، والاقرار فقط ونقض دعواهم ان التصديق مرادف للايمان .

فبدأ رحمه الله بتقرير قاعدتين نافعتين في الرد على المخالفين في حقيقة الايمان .

القاعدة الأولى : أن شعب الايمان ليست متلازمة في الانتفاء .

القاعدة الثانية : أن شعب الايمان قد تتلازم عند القوة ولا تتلازم عند الضعف .

فقال - رحمه الله - « ونحن نذكر ما يتعلق بهذا الموضوع فنقول - ولا حول ولا قوة إلا بالله

- الكلام على طرفين .

أحدهما : أن شعب الايمان هل هي متلازمة في الانتفاء ؟

الثاني : هل هي متلازمة في الثبوت ؟

(١) كتاب الايمان (ص : ٦٠٨) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٦٠٩) .

أما الأول: فإن الحقيقة الجامعة لأمر إذا زال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرهما وقد لا يزول ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرهما وسواء سميت مركبة أو مؤلفة أو غير ذلك ولا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرهما وما مثلوا به من العشرة ... مطابق لذلك، فإن الواحد من العشرة إذا زال ، لم يلزم زوال التسعة بل قد تبقى التسعة ، وإذا زال أحد جزئي المركب ، لم يلزم زوال الجزء الآخر ، لكن أكبر ما يقولون : زالت الصورة المجتمعة ، وزالت الهيئة الاجتماعية وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب كما يزول اسم العشرة .

فيقال لهم : أما كون ذلك المجتمع المركب ما بقى على تركيبه ، فهذا لا ينازع فيه عاقل ، ولا يدعى عاقل ان الايمان او الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمر ، إذا زال بعضها بقى ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه ... فإن الصلاة والحج له أجزاء وشعب ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب الأخرى فدعواهم انه اذا زال بعض المركب زال البعض الآخر ليس بصواب ونحن نسلم لهم انه ما بقى إلا بعضه ... وإن الهيئة الاجتماعية ما بقيت كما كانت^(١) .

الثاني : هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء :

الجواب : ان المركبات في ذلك على قسمين :

- قسم : ما يكون التركيب فيه شرط في اطلاق الاسم عليها ، فإذا زالت بعض أجزاء التركيب زال الاسم بزوالها مثل العشرة ومثل اسم الايمان المطلق اذا نظرنا إلى أنه مركب من قول وعمل .

- وقسم مالا يكون التركيب فيها شرطاً في الاسم ، فهذه المركبات لا يزول الاسم عنها بزوال بعض اجزائها ، لأن التركيب فيها ، ليس شرطاً في اطلاق الاسم عليها .. وجميع المركبات المتشابهة الأجزاء من هذا الباب ، وكذلك المختلفة الأجزاء مثل الطاعة والخير والبر والاحسان ... مما يدخل فيه أمور كثيرة ويتكون من أجزاء عديدة ، فإن الاسم في هذه الأشياء يطلق على القليل منها وعلى الكثير، ويطلق الاسم عليها إذا زالت بعض أجزائها وبقيت أجزاء

(١) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٣٩١ - ٣٩٢) .

أخرى منها .. وهكذا نرى كثيرا من المركبات اذا زالت بعض اجزائها لاتزول اجزائها الأخرى ولا يزول عنها الاسم بزوال بعض اجزائها ، وعلى ذلك فلا يصح قولهم : أن الشيء اذا زال جزء منه ، لزم أن يزول الاسم اذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقي .

ومعلوم أن اسم الايمان من هذا القسم التي يطلق الاسم فيها على قليله وكثيره باعتبار أن الايمان بضع وسبعون شعبة ، وان ذلك من الايمان، فعلم أن بعض الايمان يزول ويبقى بعضه ولا يلزم أن يزول الايمان كله اذا زال بعض اجزائه ، ومعلوم أن اماطة الأذى عن الطريق من الايمان فإذا زالت لم يزل اسم الايمان ، وهذا ينقض من شبهتهم الفاسدة ويبين أن اسم الايمان مثل اسم القرآن والصلاة والحج يطلق على قليله وكثيره^(١) .

ثم إن الايمان له كمال واجب وكمال مستحب كالصلاة والحج ، فالحج فيه أجزاء ينقص بزوالها عن كماله الواجب ولا يبطل بتركها كرمي الجمار وغير ذلك ، وفيه أجزاء ينقص بزوالها عن كماله المستحب فالايان كذلك يزول كماله الواجب بزوال ذلك الواجب ويزول كماله المستحب بزوال ذلك المستحب ، لأنه ليس للايمان حقيقة واحدة كالسواد والبياض بل يختلف بسبب عدة أمور، منها اختلاف حال المكلف ، واختلاف بلوغ التكليف وزوال الخطاب الذي به التكليف ، فما يجب من الايمان إذا اختلف باختلاف نزول الوحي من السماء ، ويختلف كذلك حال المكلف في البلاغ وعدمه ، فمن المعلوم أن بعض الناس إذا أتى ببعض ما يجب عليه دون بعض ، كان قد تبعض ما أتى فيه من الايمان كتبعض سائر الواجبات .

وكل هذه الأمور تدل على أن الايمان يتبعض وأنه ينقص بعضه ويبقى بعضه وأنه يزيد وينقص ، فمن وجب عليه الحج والجهاد يجب عليه من الايمان أن يعلم ما أمر به وما نُهي عنه ، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره الا مجملا ، وهذا يجب عليه الايمان المفصل فلم يتساوى الناس فيما أمروا به من الايمان وهذا من أصول غلط المرجئة فانهم ظنوا ان الايمان شيء واحد وأنه يتساوى فيه جميع المكلفين ، فقالوا الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء كما أنه اذا تلفظ الفاسق بالشهادتين كان لفظه كلفظ غيره من الناس ، فهذا التفاضل من جهة أمر الرب ، وهناك تفاضل من جهة فعل العبد ، وهو تفاضل الناس في الاتيان بالواجب مع

(١) انظر : شرح حديث جبريل (ص ٣٩٣ - ٣٩٤) .

استوائهم في الواجب ، وهذا أيضاً يتفاضلون فيه فليس إيمان السارق والزاني كإيمان غيرهم ، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أحل يعضها كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه ، مثل دين هذا وبره وتقواه ، بل هذا أفضل ديناً وبراً وتقوى فهو كذلك أفضل إيماناً كما قال النبي - ﷺ - « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ... » وأصل غلط المرجئة ان الإيمان عندهم لا يتفاضل ولا يتبعض بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد مما أوجبه الله من الإيمان وفيما يفعله العبد من الأعمال فغلطوا في هذا وفي هذا ، ثم تفرقوا فقال علمائهم - ويقصد بهم المرجئة الفقهاء - الإيمان تصديق القلب وقول الانسان ، وقال الجهمية هو تصديق القلب فقط وقالت الكرامية هو القول فقط (١) .

القاعدة الثانية : شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة ولا تتلازم عن الضعف :

من المعلوم أنه إذا قوى ما في القلب من التصديق والمحبة لله ورسوله ، اوجب ذلك بغض اعداء الله ورسوله وعدم إتخاذهم أولياء وترك مولاتهم كما قال تعالى : ﴿ ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليه ما اتخذوهم أولياء ﴾ [المائدة : ٨١] .

وقال تعالى : ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ﴾ [المجادلة : ٢٢] . فهذا التلازم بين شعب الإيمان عند القوة .

أما عدم التلازم عند الضعف فقد يحصل للرجل بعض موادة لأعداء الله بسبب رحم أو حاجة أو غير ذلك ، ويكون ذلك منه ذنباً ينقص به إيمانه ولا يكفر به كما وقع لحاطب بن ابي بلتعة حين كاتب المشركين ببعض اخبار النبي - ﷺ - فأنزل الله فيه ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق ﴾ [الممتحنة : ١] (٢) فبهذا تبين أن الشارع ينفي اسم الإيمان عن الشخص لانتفاء كماله وإن كان معه بعض أجزائه فيكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة لذلك فقد سماه الله مؤمناً ولم يخرج من الإيمان بفعل بعض الذنب .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١٣ / ٥١ - ٥٦) .

(٢) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤٠٢ - ٤٠٣) .

الرد التفصيلي على آراء الفرق والطوائف في حقيقة الايمان :

أولاً : الرد على الكرامية :

سبق أن بينا قول الكرامية في مسألة الإيمان وأنهم يقولون : بأنه القول فقط ، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الايمان فإن كان مقراً بقلبه كان من أهل الجنة وان كان مكذبا بقلبه كان منافقاً مؤمناً من أهل النار ، ويرى شيخ الإسلام ان هذا القول إختصت به الكرامية وابتدعته ولم يسبقهم اليه أحد ، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الايمان ، ويرى شيخ الاسلام أنهم قالوا هذا القول حذرا من القول بتبعض الايمان ، وذلك بسبب الشبهة التي وقعت لجميع فرق المرجئة وهي: أن الايمان اما أن يبقى كله أو يزول كله ، ولا يمكن أن يزول بعضه ويبقى بعضه كما هو قول أهل السنة .

وهذا الذي ذهب إليه الكرامية قول فاسد ، لأنه بنى على شبهة فاسدة ، ولأنه يؤدي إلى القول بايمان المنافقين ، وهذا ما لا يقول به مسلم ، وليس هذا إلزاماً لهم بل قد قالوا به حقيقة، فإيمان المنافقين بألسنتهم وهم يسموهم مؤمنين كاملي الايمان لكن إيمانهم هذا غير نافع لهم في الآخرة لأن الحكم الأخروي يستلزم مطابقة الباطن للظاهر والمنافقين بخلاف ذلك ، فكيف يعتبرون المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار مؤمنين مع تسليمهم بأنهم مخلدون في النار .

ويلزم من قولهم أيضاً : أن يكون المؤمن الكامل الايمان معذباً في النار بل يكون مخلداً فيها وهذا مخالف للنصوص فقد تواترت عن النبي - ﷺ - أنه قال : « يخرج منها - أي النار - من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان » .

وان قالوا لا يخلد وهو منافق ،لزمهم أن يكون المنافقين يخرجون من النار ، وقد قال الله فيهم ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرِكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء: ١٤٥] وأخبر الله انهم كفروا بالله وبرسوله فكيف يجعلونهم مؤمنين كاملي الايمان .

لكن شيخ الإسلام - رحمه الله - يرى أن خلافهم لأهل السنة رغم ذلك إنما هو في الاسم أما في الحكم فيرون أن المنافقين في الآخرة يلقون ما يوعدون ، وإيمانهم في الدنيا غير نافع لهم في الآخرة ، لأن الحكم في الآخرة يستلزم مطابقة الباطن للظاهر ولكنهم اخطأوا في تسمية المنافق مؤمناً وتناقضوا في ذلك .

وان كانت تُجْرَى عليه احكام الدنيا ، لكونه اتقى بقوله الايمان بلسانه فليس لنا الا الظاهر ولكن اذا عرفنا المنافق فليس له منا الا ما سماه الله به .

ويرى شيخ الإسلام كذلك أن رأي الكرامية وان كان فاسداً ، إلا أن رأي الجهمية في الايمان أفسد منه ، أما مذهبهم في مرتكبي الكبيرة فهو عين مذهب المرجئة ، إذ أن من أقر بلسانه عندهم فهو مؤمن مهما عمل بشرط أن يطابق ظاهره باطنه ومذهب الكرامية وما استدلوا به اقصى ما يدل انما يدل على القول بأن الاقرار أحد أركان الايمان الذي قال بها أئمة السلف اما الحصر في القول فقط فلا دليل لهم عليه .

يقول شيخ الاسلام : « وقد احتج الناس على فساد قول الكرامية بحجج صحيحة مثل قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ﴾ [البقرة : ٨] قالوا : فقد نفي الايمان عن المنافقين فنقول : هذا حق فإن المنافق ليس بمؤمن وقد ضل من سماه مؤمناً^(١) وقال ايضاً : « بل يقولون - أي الكرامية - : إنه - أي المنافق المقر بلسانه - مؤمن كامل الايمان وأنه من أهل النار ، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الايمان معذباً في النار ، بل يكون مخلداً فيها ، وقد تواتر عن النبي - ﷺ - انه قال : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان » ، وإن قالوا لا يخلد وهو منافق ، لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار والمنافقون قال الله فيهم : ﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجلد لهم نصيراً ﴾ [النساء : ١٤٥] وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم وقال له ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾ [التوبة : ٨٠] .

فإن قالوا : هؤلاء قد كانوا يتكلمون بألسنتهم سرّاً فكفروا بذلك ، وانما يكون مؤمناً اذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه فإن ذلك ردة عن الايمان . قيل لهم : لو أضمروا النفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين قال تعالى : ﴿ يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزؤا ان الله مخرج ما تحذرون ﴾ [التوبة : ٦٤]^(٢) .

(١) كتاب الايمان (ص : ٢٢٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٣ / ٥٦ - ٥٧) .

الرد على مرجئة الفقهاء :

سبق أن بينا اقوال أبي حنيفة ومرجئه الفقهاء في مسألة الايمان وأنهم يقولون : إن الإيمان تصديق وقرار وان العمل لا يدخل في حقيقة الايمان بل هو خارج عنه ومغاير له ، وأنهم رتبوا على تصورهم لحقيقة الايمان عدم القول بالتفاضل فيه ، وأنه لا يزيد ولا ينقص ، وأن أهله فيه متساوون وان مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله ان شاء عذبه وإن شاء عفا عنه مع بقاء إيمانه ، وإن عذبه فانه لا يخلد في النار ، وأنهم منعوا الاستثناء في الايمان بناء على ذلك . وقلنا فيما سبق أن إرجاء أبي حنيفة وبعض الفقهاء كحماد بن أبي سليمان شيخه والحسين بن فضل البجلي ليس كالارجاء المتكلمين الذين يقولون : ان الايمان هو التصديق أو المعرفة وان الاقرار ركن زائد وغير ذلك من الأقوال الباطلة ، ومن المعلوم كذلك أن بدعة أرجاء الفقهاء هذه كانت نتيجة ظروف معينة وشبهات أوقعتهم فيما قالوا غير قاصدين لما قالوه ، وانها لم تتجاوز الجانب النظري في حياتهم أما الجانب العملي فلم يتأثر به ، حيث كانوا يُوصون بالأعمال ويخرجون عليها كثيراً من الاحكام اذ هم فقهاء والفقه كله عمل فكيف يفتون بترك العمل بل انهم انفسهم كانوا من أكثر الناس عملاً ولكن رغم ذلك والحق يقال كانت بدعتهم - كما يقول شيخ الاسلام ابن تيمية - ذريعة الي ظهور الفسق - إلى جانب بدعة المرجئة الخالصة - وكانت مسوغاً لإرجاء المتكلمين من الجهمية وغيرهم ، فكان ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال ، فلهذا ذم وشنع أئمة السلف على المرجئة المتكلمون منهم والفقهاء لما علموا ما عندهم من الخطر العظيم وقد بين شيخ الاسلام أن لهم أدلة اخطأوا في فهمهم لها وغلطوا في الاستدلال بها واشتبه الأمر عليهم بسببها . يقول في ذلك : « والمرجئة الذين قالوا الايمان تصديق القلب وقول اللسان والأعمال ليست منه ، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها ولم يكن قولهم مثل قول جهم ... وهؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم . فانهم رأوا ان الله فرق في كتابه بين الايمان والعمل فقال في غير موضع : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ [البقرة : ٢٧٧] فقالوا ان هذا دليل على أن العمل شيء والايمان شيء آخر .

ورأوا أن الله خاطب الإنسان قبل وجود الأعمال فقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ [المائدة : ٦] أي أن الله خاطبهم بالإيمان قبل أن يوجد العمل منهم .. وقالوا لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه شيء مات مؤمناً وكان من اهل الجنة فدل على أن الأعمال ليست من الايمان .

ويقولون : « ان الأعمال قد تسمى مجازاً لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه ، ولأنها دليل عليه »^(١) ثم شرع شيخ الإسلام يرد عليهم معتذراً لهم عن بعض ما وقعوا فيه ولكن لم يمنع ذلك من الرد عليهم وتفنيدهم وبيان وجه الخطأ والاشتباه الذي وقعوا فيه في كل ما ذهبوا إليه من أدلة . يرد شيخ الإسلام على هذه الأدلة بما ملخصه .

١ - بين شيخ الاسلام أن الأعمال مستلزمة من الايمان ، أي أنها من واجبات الايمان واذا كانت من الواجبات فمعناها ان الايمان لا يتم إلا بهذه الأعمال ، وبين أن هذا يدل عليه القرآن ، لأن الايمان المطلق مستلزم للأعمال يقول الله تعالى : ﴿ انما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خرّوا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون ﴾ [السجدة : ١٥] فنفي الايمان عن غير هؤلاء فمن كان إذا ذُكِرَ بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود ، لم يكن من المؤمنين ومثل هذه الآية آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ﴾ [الحجرات : ١٥] ومثل قوله : ﴿ لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ﴾ [المجادلة : ٢٢] . ومن هذا الباب - أي أن الايمان يستلزم العمل سواء كان ذلك بفعل الواجب أو ترك محرم - قوله - ﷺ - : « والله لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه »^(٢) . وقوله - ﷺ - : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه »^(٣) .

فقد بين الله - تعالى - ورسوله - ﷺ - ان الايمان له لوازم وله أضداد موجودة تستلزم ثبوت لوازمه وانتفاء أضداده ، ومن أضداده مواده من حاد الله ورسوله ، وأن لا يسلم الجار من بوائقه جاره ، فمن آمن وعمل بما أمره الله به من الأعمال ، واجتنب ما نهى عنه وهي اضداد الايمان كان قد أتى بلوازم الايمان وانتفت اضداده كان من المؤمنين حقاً .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣٠٤) .

(٢) سيأتي تخريجه (ص : ١٣) من النص المحقق .

(٣) سيأتي تخريجه (ص : ١٣) من النص المحقق .

وما سبق من أوضح الأدلة التي يرد بها على مرجئة الفقهاء الذين لا يدخلون العمل في مسمى الايمان سواء كانت تلك الأعمال أفعالٍ أو تروك .

ثم بين - رحمه الله - ما في قولهم : إن الله قد فرق بين الايمان والعمل الصالح من الخطأ فقال : هذا صحيح ولكن لا يلزمه من ذلك أنها غيرُ داخلة فيه بل الأعمال داخلة في الإيمان وتدل عليه بالتضمن وهي لازمة لمسمى الايمان .

وقد أفاض - رحمه الله - في بيان أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها وقد يقرن الله به الأعمال وذكر لذلك نظائر كثيرة ، حيث فرق الله بين الايمان وبين لفظ البر ولفظ التقوى وبين الصبر والتقوى أيضاً وبين التقوى والقول السديد فهل اذا فرق الله بين هذه الأعمال يلزم من ذلك انها ليست من الإيمان والتقوى كما قالوا في الإيمان والعمل الصالح ؟ الجواب لا .

قال - رحمه الله - « وقد بينا ان الايمان اذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها ، وقد يقرن به الأعمال ... وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب ، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك ، لا يتصور وجود ايمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح ، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الايمان الذي في القلب ، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم ، وإن كان أصله ما في القلب وحيث عطف عليه الأعمال ، فإنه أريد أنه لا يكتفي بايمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة »^(١) . فمن لم يفعلها - أي الأعمال الصالحة - كان ايمانه منتفياً لأن إنتفاء اللازم يقتضي إنتفاء الملزوم ، لكن صارت - أي الأعمال الصالحة - بعرف الشارع داخلة في اسم الايمان إذا أطلق .. فإذا عطف عليه ذكرت لئلا يظن الظان أن مجرد الايمان بدون الأعمال الصالحة اللازمة للايمان يوجب الوعد ، فكان ذكرها تخصيصاً وتنصيهاً ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة .. لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحاً ، لا يكون لمن ادعى الايمان ولم يعمل »^(٢) .

(١) كتاب الايمان (ص : ٣٠٨) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٣١٤) .

فتبين من كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - أن ذكر الأعمال بعد الايمان هي من باب عطف الخاص - الأعمال - على العام - الايمان - وعلى هذا فيما أن تكون الأعمال التي هي خاص داخلة في العام وهو الايمان فتكون مذكورة مرتين .

وأما أن يكون العطف لا يقتضي ذلك فليست داخلة فيها ، فإذا ذكرت مفردة دخلت في الايمان بالتضمن فالأعمال مع الايمان من الألفاظ التي تتنوع دلالاتها بالافراد والاقتران .

٢ - يرد شيخ الإسلام - رحمه الله - على شبهه مرجئة الفقهاء بأن الله خاطب المؤمنين بالعمل قبل أن يوجد العمل منهم ، فدل ذلك على أن العمل شيء والايمان شيء آخر . بأن السبب الذي أوقعهم في هذا الاشتباه هو أنهم ظنوا أن الايمان الذي فرضه الله على العباد متمثل في حق العباد وأن ما وجب على شخص يجب مثله على كل شخص . وليس الأمر كذلك ...

فإن الايمان الذي يجب قبل نزول جميع القرآن، ليس هو مثل الذي يجب بعد نزول القرآن، والايمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول مفصلاً ، ليس هو مثل الذي يجب على من عرف ما أخبر الله به مجملاً ، فإنه لا بد في الايمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر ، لكن من صدق الرسول ثم مات عقب ذلك لم يجب عليه من الايمان غير ذلك ، وإما من بلغه القرآن والأحاديث وما فيهما من الأخبار والأوامر المفصلة فيجب عليه التصديق بجميع ذلك مالا يجب على من لا يجب عليه إلا الايمان المجمل لموته قبل أن يبلغه ذلك ثم إنه لا يجب على كل واحد من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول وكل ما نهى عنه ، بل إنما يجب عليه أن يعرف ما يجب عليه هو وما يحرم عليه ، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصل في الزكاة ... فمن هنا صار يجب من الايمان تصديقا وعملا على أشخاص مالا يجب على آخرين، فلهذا خوطبوا بالايمان قبل الأعمال لأنها قبل وجوبها لم تكن من الايمان ، ومع ذلك كانوا مؤمنين الايمان الواجب عليهم قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا بفرضه ، فلما نزل ما ان لم يقروا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ [آل عمران : ٩٧] ولهذا لم يجيء ذكر الحج في أكثر الأحاديث التي فيها ذكر الاسلام والايمان وإنما جاء ذكره في حديث ابن عمر وحديث جبريل لأن الحج آخر ما فرض من

الخمسة فكان قبل فرضه لا يدخل في الإيمان والإسلام ، فلما فرض أدخله النبي - ﷺ - في الإيمان اذا افرد وأدخله في الإسلام اذا قرن بالإيمان^(١) .

٣ - اما ما احتج به مرجئة الفقهاء بأن من آمن ومات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنا ، يرد عليهم شيخ الإسلام بأن ذلك صحيح لأنه أتى بالواجب عليه والعمل لم يكن وجب عليه بعد ، ولو قدر أنه عاش كان الواجب عليه أن يعرف ما يجب عليه هو وما يحرم عليه ، فصار يجب عليه من التصديق والعمل ما لا يجب على غيره ممن لا يجب عليه ذلك . وهذا ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة فالإيمان عندهم قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية^(٢) .

٤ - اما احتجاج مرجئة الفقهاء بالمجاز فقد سبق الرد عليه في المسألة السابقة .

الرد على مرجئة المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية :

سبق في أول هذه المسألة تلخيص آراء المتكلمين في حقيقة الايمان ورأينا أن الجهمية تقول أنه المعرفة وما عدا ذلك فغير داخل في حقيقة الايمان ، أما الماتريدية فقالوا هو التصديق ، أما قول اللسان فهو دليل عليه ولا يدخل قول اللسان في حقيقة الايمان ، وكذلك أعمال الجوارح . أما الأشاعرة والكلاية فقالوا متابعة لأبي الحسن الأشعري في كتابه الموجز : إنه مجرد تصديق القلب ومعرفته ، وتارة يقولون : هو المعرفة وتارة يقولون : هو التصديق ، وسبق كذلك ايراد أدلتهم عند ذكر مذهبهم وذكرنا أن عمدتهم في ذلك هو ما قاله الباقلاني في كتابه التمهيد واحتج على ذلك بأن أهل اللغة لا يعرفون في اللغة ايمانا غير التصديق مستشهدا بقول اخوة يوسف ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] ويقول الناس : فلان يؤمن بالشفاعة ، فلان لا يؤمن بعذاب القبر وفلان يصدق بذلك ، فوجب أن الايمان في الشريعة هو الايمان في اللغة .

ومنهج شيخ الاسلام في الرد على هؤلاء فيما ذهبوا إليه يتلخص في طريقتين :

المناقشة الاجمالية والمناقشة التفصيلية

أما المناقشة الاجمالية فهي طريقة الجمهور من أهل السنة وغيرهم في الرد على هؤلاء

وتتلخص تلك المناقشة في النقاط التالية :

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٨٤ - ١٨٦) .

(٢) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٣٢٠٧) .

الأول : قول من ينازعهم في أن الايمان في اللغة مرادف للتصديق ويقول : هو بمعنى الاقرار وغيره مما فيه معنى الالتزام وليس الخبر المجرد .

الثاني : قول من يقول : الايمان وان كان في اللغة هو التصديق ، فالتصديق قد يكون بالقلب واللسان والجوارح كما قال النبي - ﷺ - : « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه »^(١) .

الثالث : أن الإيمان ليس هو مطلق التصديق ، بل هو تصديق خاص مقيد بقيود اتصل اللفظ بها ، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له ، فإن الله لم يأمرنا بايمان مطلق ، بل بايمان خاص وَصَفَهُ وَبَيْنَهُ .

الرابع : أن الإيمان وإن كان هو التصديق فإن التصديق التام الذي يقوم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلوب والجوارح ، فإن هذه لوازم الايمان التام وانتقاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم .

الخامس : أن الإيمان بقى علي معناه في اللغة ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً .

السادس : قوله من يقول : إن الشارع استعمله في معناه المجازي فهو حقيقة شرعية مجاز لغوي .

السابع : قول من يقول : إن الشارع نقل المعنى من اللغة إلى الشرع فهو اذا منقول^(٢) .

فكل واحد من هذه الأقوال مشتمل على الرد على قول المرجئة المتكلمين الذين قالوا : إن الايمان هو التصديق ، وهذه الأقوال لا تنازع في أن من معاني الايمان التصديق ، أو أن معناه في اللغة هو التصديق ثم إن الشارع جعله تصديقاً بأمر معينه وزاد عليه أموراً أخرى كالصلاة ، فإن معناها في اللغة : الدعاء ، وفي الشرع : هذه الصلاة المعروفة المحددة بالأقوال والأفعال والأوقات ، فهلا قالت المرجئة في الصلاة مثل قولهم في الايمان فجعلوا مطلق الدعاء كاف في الايمان بها ، كما قالوا في الايمان هو التصديق وهو كاف في حصول الايمان ؟

ثم شرع شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد التفصيلي على المرجئة المتكلمين ونقض دعواهم الاجماع في اللغة على أن الايمان هو التصديق ، وأبطل قولهم في ذلك ، وإذا كان قولهم هو

(١) سيأتي تخريجه (ص : ١٩٩) من النص المحقق .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٩٩ - ٢٠٠) .

التصديق فليس لهم في ذلك حجة في هذا الذي ذهبوا اليه ويمكن تلخيص تلك الأقوال في الأوجه التالية :

أولاً : نقض دعوى المرجئة على أن الايمان في اللغة قبل نزول القرآن هو التصديق ، وذلك بمطابقتهم بأن يذكروا من نقل الاجماع ومن أين يعلم هذا الاجماع ، وفي أي كتاب ذكر ، ثم من المقصود بأهل اللغة ؟ هل هم نقلتها وعلمائها ؟ أم هم المتكلمون بها ؟ فإن قصدوا بأهل اللغة نقلتها كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي والخليل ونحوهم ، أو المتكلمين بها .

أما علماء اللغة كأبي عمرو بن العلاء الأصمعي والخليل ونحوهم فهم لا ينقلون كل ما كان قبل الاسلام باسناد ، وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم ، أو ما سمعوه في دواوين الشعر وكلام العرب ، ولا يعلم فيما نقلوه لفظ الايمان فضلاً عن أن يكون حصل منهم الاجماع عليه .

- وان كان يعنون بأهل اللغة المتكلمين بهذا اللفظ ، فهؤلاء لم نشهدهم ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك .

- ثم لو فرض أنه نقل عن واحد أو اثنين أن الايمان هو التصديق ، فكيف يعد هذا اجماعاً ؟ وإن كان لم يعرف عن هؤلاء أنهم قالوا الايمان هو التصديق^(١) .

ثانياً : ثم يقال هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا معنى الايمان كذا ومعنى هذا اللفظ كذا وكذا ، وحيث فلو قدر أنهم نقلوا كلاماً عن العرب يفهم منه أنهم قصدوا بالإيمان التصديق فليس ذلك بأبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن ، عن النبي - ﷺ - . وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم أنه أريد به معنى ولم يرده ، فظن هؤلاء ذلك فيما ينقلونه عن العرب أولى .

- ثم إنه على فرض أنهم قالوا ذلك ، فهم آحاد ، لا يثبت بنقلهم التواتر ، ثم أين التواتر الموجود عن العرب قبل نزول القرآن أنهم كانوا لا يعرفون للإيمان معنى غير التصديق ؟

فإن قيل : هذا يقدر في العلم باللغة قبل نزول القرآن ، قيل : فليكن فنحن لا حاجة بنا مع بيان الرسول لما بعثه الله به من القرآن أن نعرف اللغة قبل نزول القرآن ، والقرآن نزل بلغة قريش ، والذين خوطبوا به ، كانوا عرباً وقد فهموا ما أريد به ، وهم الصحابة ثم الصحابة

(١) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٢٠١) .

بلغوا لفظ القرآن ومعناه الى التابعين حتى انتهى إلينا فلم تبق بنا حاجة إلى أن تتواتر عندنا تلك اللغة من غير طريق تواتر القرآن ، لكن لما تواتر القرآن لفظاً ومعنى ، وعرفنا أنه نزل بلغتهم عرفنا أنه كان في لغتهم لفظ السماء والأرض ... ونحو ذلك على ما هو معناها في القرآن ، وإلا فلو كلفنا نقلاً متواتراً لأحد هذه الألفاظ من غير القرآن ، لتعذر علينا ذلك في جميع الألفاظ لا سيما اذا كان المطلوب أن جميع العرب كانت تريد باللفظ هذا المعنى ، فإن هذا يتعذر العلم به، والعلم بمعاني القرآن ليس موقوفاً على شيء من ذلك ، بل الصحابة بلغوا معاني القرآن كما بلغوا لفظه^(١).

ثالثاً :- ثم هؤلاء لم يذكروا شاهداً من كلام العرب على أن الايمان في اللغة هو التصديق وإنما استدلوا من غير القرآن بقول الناس وهذا الذي ذكروه حجة عليهم وليس لهم ، لأن قولهم : فلان يؤمن بالشفاعة ، وفلان يؤمن بالجنة والنار ... وفلان لا يؤمن بذلك .

ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن ، بل هو مما تكلم الناس به بعد عصر الصحابة ... ثم من قال هذا ليس مراده مجرد التصديق - كما يدعى المرجئة - وإنما مراده التصديق بالقلب واللسان ، لأن ايمانه لا يمكن أن يعلم حتى يخبر به عنه .

وليست معنى ذلك هو التصديق المجرد بهذه الغيبيات ، بل المقصود أنه يؤمن بالجنة ويرجوها ، ويؤمن بالنار ويخافها ، أما من صدق بها ولم يخف ويرجو فلا يسمى مؤمناً بها كما لا يسمون إبليس مؤمناً بالله وان كان مصداقاً بوجوده وربوبيته ، وكذلك فرعون وكذلك اليهود ، فلا يوجد في كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى ويحب ويعظم وهو مع ذلك لا يحب ولا يعظم ولا يخاف ولا يرجى بل يجحد ويكذب بلسانه انهم يقولون : هو مؤمن به بل لو عرفه بقلبه وكذب به بلسانه لم يقولوا هو مصدق به فلا يوجد في كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه^(٢) .

رابعاً :- وأما قوله تعالى : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] فإن هذا استدلال بالقرآن وليس في الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن ، فإن صحة المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر^(٣) .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٠٢) .

(٢) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٢٠٣) .

(٣) انظر : كتاب الإيمان (ص : ٢٠٤ - ٢٠٥) .

خامساً : أنه لو فرض أن الايمان في اللغة هو التصديق ، فإن التصديق كما يكون بالقلب يكون باللسان ويكون بعمل الجوارح كما في الحديث الصحيح : « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » (١) .

ثم هذا التصديق ليس هو التصديق بكل شيء ، بل بشيء مخصوص وهو ما أخبر به الرسول - ﷺ - . وحينئذ فيكون الايمان في كلام الشارع أخص من الايمان في اللغة ومعلوم أن الخاص ينضم اليه قيود لا توجد في جميع العام فالتصديق الذي هو الايمان أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص من غير تغيير اللسان ولا قلبه بل يكون الايمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص (٢) .

سادساً : وإذا ثبت أن الايمان له في الشرع معان خاصة ، فلا بد من الرجوع إلى المقصود به في الكتاب والسنة ، والقرآن ليس فيه ايمان مطلق - غالباً - وإنما ورد لفظ الايمان فيه ، إما مقيداً وإما مطلق مفسر .

فالمقيد كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة : ٣] وقوله تعالى : ﴿ فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِيَةٌ مِنْ قَوْمِهِ ﴾ [يونس : ٨٣] فقد قيد الايمان في الآية الأولى بالغيب وقيد في الآية الثانية ، بموسى .

والمطلق المفسر كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال : ٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحجرات : ١٥] وأمثال هذه الآيات ، وكل إيمان مطلق في القرآن فقد بين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمناً إلا بالعمل مع التصديق فقد بين في القرآن أن الإيمان لا بد فيه من عمل مع التصديق كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج .

والحاصل أن الايمان كالصلاة قد يكون له أصل في اللغة وهو التصديق لكن حصره في ذلك تحكماً وهو محل نظر لأن الشارع اضاف اليه أموراً من أعمال القلوب والجوارح ، وإذا

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ١٢١) .

(٢) انظر : كتاب الإيِّمان (ص : ٢٠٦) .

كان في أعمال الصلاة ما تبطل الصلاة بتركه وفيها ايضاً ما تنقض الصلاة بتركه فكذلك الايمان في شعبه منها ما يبطل الايمان وفيها ما ينقص ذلك الايمان^(١).

سابعاً : أنه إذا قيل : إن الشارع خاطب الناس بلغة العرب ، فإنما خاطبهم بلغتهم المعروفة، وقد جرى عرفهم أن الاسم يكون مطلقاً وعماماً ثم يدخل فيه قيد أخص من معناه كما يقولون : ذهب إلى القاضي والوالي والأمير ، يريدون شخصاً معيناً يعرفونه دلت عليه اللام مع معرفتهم به وهذا الاسم في اللغة اسم جنس لا يدل على خصوص شخص وأمثال ذلك ، فكذلك الايمان والصلاة والزكاة إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف ، وقد عرفهم قبل ذلك أن المراد الايمان الذي صفته كذا وكذا ، فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق فإنه قد بين أنه لا يكفي بتصديق القلب واللسان ، فضلاً عن تصديق القلب وحده بل لا بد أن يعمل بموجب ذلك التصديق كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات : ١٥] ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة كقوله - ﷺ - : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه »^(٢) وأمثال ذلك ، فقد بين لهم أن التصديق الذي لا يكون الرجل مؤمناً إلا به ، هو أن يكون تصديقاً على هذا الوجه وهذا واضح في القرآن والسنة من غير تغيير للغة ولا نقل لها^(٣).

ثامناً : يقول المرجئة : إن لفظ الايمان لم ينقل ، ولو نقل معناه لتواتر ، فيقال لهم : بل نُقلَ وَغَيْرٌ ، فقد تواتر أنه أراد بالصلاة والزكاة والصيام والحج معانيها المعروفة ، وتواتر أيضاً أنه أراد بالايان ما بينه في كتابه وسنة رسوله - ﷺ - من أن العبد لا يكون مؤمناً إلا به كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ﴾ [النور : ٦٢] ، وهذا متواتر في القرآن والسنة ، ومتواتر أيضاً أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الايمان إلا أن يؤدي الفرائض ، وقد تواتر عنه أنه أخبر أنه من مات مؤمناً دخل الجنة ، وأن الفساق لا يستحقون ذلك ، بل هم معرضون للعذاب فقد تواتر عنه إذاً من معاني اسم الايمان وأحكامه ما لم يتواتر عنه في غيره فأى تواتر أبلغ من ذلك !؟

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٠٧ - ٢٠٨) .

(٢) سيأتي تخريجه (ص : ١٣) من النص المحقق .

(٣) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٠٨ - ٢٠٩) .

تاسعاً : تقول المرجئة : لا وجه للعدول بالآيات التي تدل على أنه عربي عن ظاهرها ، فيقال لهم : من المعلوم أن الآيات التي فسرت الإيمان وسلبت الإيمان عمن لم يعمل ، أصرح وأكثر من هذه الآيات ، ثم إذا دلت على أنه عربي فما ذكر لا يخرج من كونه عربياً ولهذا لما خاطبهم بلفظ الصلاة والحج وغير ذلك لم يقولوا : هذا ليس بعربي ، بل خاطبهم باسم المنافق وقد ذكر أهل اللغة ان هذا الاسم لم يكن يعرف في الجاهلية ولم يقولوا : إنه ليس بعربي لأن المنافق من نفق اذاخرج فإذا كان اللفظ من لغتهم وقد تصرف فيه المتكلم به كما جرت عادتهم في لغتهم لم يخرج عن كونه عربياً^(١).

الوجه العاشر : يخصصه شيخ الاسلام لبيان أن الأشاعرة تابعوا جهم بن صفوان في قوله في الايمان وأنه المعرفة وهل هناك فرق بين المعرفة والتصديق ؟ يقول : إنه لا فرق على الحقيقة بين القولين وبالتالي لا فرق بين مذهب الأشاعرة والماتريدية وبين الجهمية ، ولهذا نجده أحياناً يطلق على الأشاعرة والماتريدية لفظ الجهمية هنا ، كما يطلق عليهم ذلك في نفيهم للصفات يقول شيخ الإسلام : « وأيضاً فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقياد الذي جعل قول القلب ، أمر دقيق ، وأكثر العقلاء ينكرونه وبتقدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما ، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه ، ويقولون : أن ما قاله ابن كلاب والأشعري من الفرق كلام باطل لا حقيقة له وكثير من أصحابه اعترف بعدم الفرق .

والمقصود هنا ان الانسان اذا رجع الي نفسه ، عسر عليه التفريق بين علمه بأن الرسول صادق ، وبين تصديق قلبه تصديقاً مجرداً عن انقياد وغيره من أعمال القلب بأنه صادق^(٢) .
- ثم إنه من المعلوم أن الإيمان عند الأشاعرة والماتريدية هو التصديق - كما قرره سابقاً - فمن صدق بقلبه فهو مؤمن كامل الإيمان ولو لم يعمل شيئاً فإنه ناجح ، وافترضوا أنه يمكن للرجل أن يظهر من أعمال الكفر ما عن له ، وهو مع ذلك مؤمن كامل الايمان .

يقول شيخ الإسلام « وأيضاً فهؤلاء القائلون بقول - جهم والصالحي - يقصد ابن كلاب والأشعري في أحد قوليه الذي نصره في كتاب « الموجز » قد صرحوا بأن سب الله ورسوله

(١) كتاب الايمان (ص : ٣٨٣ - ٣٨٤) .

(٢) كتاب الإيمان (ص : ٣٨٤) .

والتكلم بالتثليث وكل كلمة من كلام الكفر ليس هو كفرٌ في الباطن ، لكنه دليل في الظاهر على الكفر ، ويجوز - مع هذا - أن يكون هذا الساب والشاتم في الباطن عارفاً بالله موحداً له مؤمناً به فإذا اقيمت عليهم حجة بنصٍ أو إجماع أن هذا كافر باطنا وظاهراً قالوا : هذا يقتضي أن ذلك مستلزم للتكذيب في الباطن ، والايان يستلزم عدم ذلك^(١) ويقول أيضاً : « إن من المعلوم علماً ضرورياً أن من قيل : « انه صدق ولم يتكلم بلسانه مع قدرته على ذلك ولا صلى ولا صام ولا أحب الله ورسوله ولا خاف الله ، بل كان مبغضاً للرسول معادياً له يقاتله ، أن هذا ليس بمؤمن ، كما قد علمنا أن الكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمون انه رسول الله وفعّلوا ذلك معه كانوا عنده كفاراً لا مؤمنين ، فهذا معلوم عندنا بالاضطرار أكثر من علمنا بأن القرآن كله ليس فيه لفظ غير عربي فلو قُدِّرَ التعارض لكان تقديم ذلك العلم الضروري أولى .

فإن قالوا : من علم أن الرسول كفره ، علم انتقاء التصديق من قلبه .

قيل لهم : هذه مكابره ان أرادوا أنهم شاكين مرتابين ، وأما إن عنى التصديق الذي لم يحصل معه عمل فهو ناقص كالمعدوم فهذا صحيح ، ثم انما يثبت اذا ثبت ان الايمان مجرد تصديق القلب وعلمه ، وذلك إنما يثبت بعد تسليم هذه المقدمات التي منها هذا ، فلا تثبت الدعوى بالدعوى مع كفر صاحبها^(٢) .

وقال أيضاً : « ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بين صفوان ومن اتبعه حيث ظنوا أن الايمان مجرد تصديق القلب وعلمه ، ولم يجعلوا اعمال القلب من الايمان ، وظنوا انه قد يكون الانسان مؤمناً كامل الايمان بقلبه وهو مع هذا يسب الله ورسوله ويعادي الله ورسوله ... ويهدم المساجد ويهين المصحف ويكفر الكفار غاية الكرامة ... قالوا : وهذه كلها معاصي لا تنافي الايمان الذي في قلبه ، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله تعالى مؤمن ، قالوا : وانما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار لأن هذه الأقوال ، أمانة على الكفر فيحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود ، وان كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقربه ، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والاجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة ،

(١) شرح حديث جبريل (ص : ٤٤٩) .

(٢) كتاب الايمان (ص : ٢١٢) .

قالوا : فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه ، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل ، والايان عندهم شيء واحد وهو العلم ... وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الايمان ، فقد ذهب اليه كثير من أهل الكلام المرجئة وهؤلاء غلطوا في عدة وجوه .

أحدهما : ظنهم أن الايمان مجرد تصديق وعلم فقط ، ليس معه عمل وحال وحركة واردة ومحبة وخشية في القلب ... ولم يلتفتوا إلى أعمال القلوب وأخرجوها من الايمان ، وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقا لأن أعمال القلوب مما فرضه الله ورسوله فهو من الايمان الواجب وفيها ما أحبه الله ولم يفرضه فهو من الايمان المستحب ، فالأول : لا بد لكل مؤمن منه ، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين ، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين ، وذلك مثل حب الله ورسوله وخشية الله والتوكل عليه والانابة إليه مع خشيته ومثل الحب في الله والموالة لله والمعادة لله .

الوجه الثاني : ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار ، فإنما ذاك لأنه لم يكن في قلبه شيء من التصديق . وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع ، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطره وجماهير النظار ، وأدلة فساد هذه الأوجه كثرة من واقع الانسان نفسه ومن حياة الأمم مع رسلها كثيرة جدا^(١) .

الوجه الثالث : أنهم جعلوا ما يوجد من التكلم بالكفر من سب الله ورسوله والتثليل وغير ذلك قد يكون مجامعاً لحقيقة الايمان الذي في القلب ، ويكون صاحبه مع ذلك مؤمناً عند الله حقيقة سعيداً في الدنيا والآخرة وهذا يعلم فساد بالاضطرار من دين الإسلام^(٢) .

الوجه الرابع : أنهم جعلوا من لم يتكلم قط بالايمان مع قدرته علي ذلك ولا أطاع الله طاعة ظاهرة ، مع وجوب ذلك عليه وقدرته - يكون مؤمناً بالله تام الايمان سعيداً في الدنيا والآخرة^(٣) وهذا فاسد لأنه يمتنع ويستحيل أن يكون قلب الانسان عامراً بالايمان ثم لا يتكلم به ولو مرة في حياته ولا يطيع الله طاعة ظاهرة فمن كان كذلك ، علم أنه ليس في قلبه الايمان الواجب .

وهذه الوجوه الأربعة السابقة - كما يقول شيخ الاسلام - تختص بها الجهمية دون المرجئة من الفقهاء وغيرهم ، من الذين يوجبون القول مع التصديق ، أما الجهمية ومن وافقهم

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٩٥ - ٣٠٠) .

(٢) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤٩٤) .

(٣) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤٩٤) .

فيحصرون الايمان بالتصديق فقط ويفسرونه بالعلم والمعرفة^(١) .

حادي عشر : سبق أن رأينا أن جمهور المرجئة المتكلمين يكثر احتجاجهم بقول الله تعالى على لسان أخوة يوسف : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف : ١٧] قالوا أي بمصدق لنا ، ثم قالوا إن الايمان هنا مرادف للتصديق ، والتصديق لا يكون الا بالقلب أو باللسان فالأعمال ليست من الايمان ، فأخرجوا الأعمال من الايمان ، فبين شيخ الإسلام ان هذه طريقته مبتدعة مخالفة للكتاب والسنة ثم رد دعوى الترادف بعدة وجوه يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

١ - أن لفظ الايمان يختلف عن لفظ التصديق من جهة التعدي فالايان من آمن يأمن والتصديق من صدق يصدق ، فإن آمن لا تتعدى الا بحرف ، إما الباء أو اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿ فأمن له لوط ﴾ [العنكبوت : ٢٦] وقوله تعالى : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ﴾ [البقرة : ٢٨٥] فيقال آمن به وآمن له ولا يقال آمنه ، بخلاف لفظ صدق فإنه يصح تعديتها بنفسها فيقال : صدقه .

٢ - انه ليس بين الايمان والتصديق ترادف في المعنى ، لأن الايمان لا يستخدم إلا في الأمور التي يؤتمن فيها المخبر ، مثل الأمور الغيبية لأنه مشتق من الأمان ، أما الأمور المشاهدة فلا يصلح أن يقال فيها آمن ، بل يقال فيها صدق ، لأن كل مخبر عن مشاهدته أو غيب يقال له في اللغة : صدقت كما يقال كذبت ، أما لفظ الايمان ، فلا يستعمل الا في الخبر عن الغائب .

٣ - أن لفظ الايمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب فإذا لم يصدق المخبر في خبره يقال كذبت ، واذا صدق يقال : صدقت ، فيقال : صدقناه أو كذبناه ولا يقال لكل مخبر آمننا له أو كذبناه ولا يقال أنت مؤمن له أو مكذب له ، بل المعروف في مقابلة الايمان لفظ الكفر ، يقال : مؤمن وكافر ، والكفر لا يختص بالتكذيب بل لو قال : أنا أعلم أنك صادق ولا اتبعك بل أعاديك وابعضك وأخالفك ولا أثق بك لكن كفره أعظم ، فلما كان الكفر المقابل للإيمان لا ينحصر في التكذيب فقط علم أن الايمان لا ينحصر في التصديق كذلك .

٤ - ان الإيمان في اللغة مشتق من الأمان وهو الطمأنينة وهذا ضد الخوف فأمن أي صار داخلا في الأمان كما يدل على ذلك الاستعمال والاشتقاق ، ولهذا قال أخوة يوسف لأبيهم :

(١) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤٩٤) .

﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ [يوسف : ١٧] أي وما أنت بمقرب بخبرنا ولا واثق به ولا تطمئن اليه ولو كنا صادقين ، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يؤتمن على ذلك فلو صدقوا لم يأمن لهم أي يطمئن ويثق بهم ، أما لفظ التصديق فلا يتضمن شيئاً من ذلك^(١) .

ثم يقول شيخ الإسلام : إنه اذا فرض ان الايمان مرادف للتصديق فقولهم إن التصديق لا يكون الا بالقلب عنه جوابان :

أحدها : المنع لأن الأعمال تسمى تصديقا كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ - انه قال : « العيان تزنيان وزناهما النظر ، والاذن تزني وزناها السمع واليد تزني وزناها البطش ، والرجل تزني وزناها المشي ، والقلب يتمني ذلك ويشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذبه »^(٢) وأثبت أن الأعمال تسمى تصديقا طوائف كثيرة من السلف والخلف فقد ذكر الجوهري أن الصديق مثل الفسيق الدائم التصديق وهو الذي يصدق قوله بالعمل ، وقال الحسن البصري : « ليس الايمان بالتحلي ولا بالتمني ولكن ما قر في القلب وصدقته الأعمال من قال حسنا وعمل غير صالح رد الله عليه قوله ، ومن قال حسنا وعمل صالحاً رفعه العمل^(٣) فقوله : ليس الايمان بالتمني ، يعني بالكلام - وقوله بالتحلي يعني أن يصير حلية ظاهرة له فيظهره من غير حقيقة من قلبه ، ومعنى الكلام : ليس هو ما يظهر من القول ولا من الحلية الظاهرة فقط ولكنه ما قر في القلب وصدقته الأعمال ، فالعمل يصدق أن في القلب ايماناً ، واذا لم يكن عمل كذب أن في قلبه ايماناً ، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم .

الجواب الثاني : ان يقال : ان الإيمان إذا كان أصله التصديق ، فهو تصديق مخصوص كما أن الصلاة دعاء مخصوص والحج قصد مخصوص والصيام امسك مخصوص وهذا التصديق المخصوص له لوازم صارت تلك اللوازم داخله في مسماه عند الاطلاق فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم^(٤) .

نستنتج مما سبق أن القول بأن الايمان في اللغة هو التصديق قد يكون له أصل ، وهو ما لم ينكره شيخ الإسلام ، ولكن الذي ينكره الشيخ ، هو الحصر وجعله المعنى الوحيد للإيمان

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٤٤٢ - ٤٤٦) ، شرح حديث جبريل (ص : ٤١٣ - ٤١٧) .

(٢) الحديث مخرج (ص : ١٩٩) .

(٣) أثر الحسن مخرج (ص : ٤٤٨) من النص المحقق .

(٤) انظر : كتاب الايمان (٤٤٧ - ٤٥٣) .

خاصة وقد ورد له عدة معان منها الثقة والطمأنينة والاقرار وهي أصدق في الدلالة على معنى الإيمان في اللغة من التصديق كما تدل عليه المناقشات التي ساقها المؤلف^(١).

وعلى ذلك تندفع دعوى الترادف بين الايمان والتصديق - كما قال المرجئة - وبناء عليه فالايان ليس هو التصديق فحسب ، وإنما هو تصديق وآمن وتصديق وطمأنينة وتصديق وقرار وهذا يتضمن معنى الالتزام بالمؤمن به سواء كان خبراً أو انشأاً بخلاف لفظ التصديق المجرد .

ولهذا فإن شيخ الإسلام يرى أن اللفظ المطابق لأمن من جهة اللغة هو لفظ أقر لتوافقه مع لفظ آمن في الأمور المتقدمة ، فإن الإيمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة ، كما أن لفظ الاقرار مأخوذ من قريقر وهو قريب من آمن يؤمن ، لكن الصادق يطمئن إلى خبره والكاذب بخلاف ذلك ، فالمؤمن دخل في الأمن كما أن المقر دخل في الإقرار ، ولفظ الاقرار يتضمن الالتزام وهو على معنيين :

أحدهما : الاخبار وهو من هذا الوجه شبيه بلفظ التصديق والشهادة ، وهذا هو معنى

الاقرار .

الثاني : انشاء الالتزام كما في قوله تعالى : ﴿ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ أَصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران : ٨١] .

ولفظ الاقرار هنا ليس بمعنى الخبر المجرد وإنما معناه : إنشاء الالتزام بالايان بالرسول والتعهد بنصرته ، لأن الله عز وجل قال في أول الآية : ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنِينَ بِهِ وَلتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ أَصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾ [آل عمران : ٨١] ، وكذلك لفظ الايمان فيه اخبار وفيه انشاء والتزام بخلاف لفظ التصديق المجرد^(٢) .

نتبين بهذا أن الإيمان لغة - كما يرجح ذلك شيخ الإسلام - لغة هو الاقرار ، لأن التصديق إنما يطابق الخبر فقط ، أما الاقرار فيطابق الخبر والأمر ثم انهما - أي الايمان والاقرار - متقاربان فالايان دخول في الأمن ، والاقرار دخول في القرار . قال رحمه الله : « ومعلوم ان الايمان هو الاقرار لا مجرد التصديق ، والاقرار ضَمِنَ قول القلب الذي هو التصديق ، وعمل القلب الذي هو الانقياد^(٣) .

(١) انظر : ما سبق ومجموع الفتاوى (٦٣٦ / ٧) والصارم المسلول (٣ / ٩٦٥ - ٩٧٦) .

(٢) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤١٣ - ٤١٤) .

(٣) شرح حديث جبريل (ص : ٤١٥) .

المبحث الثاني : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في زيادة الايمان ونقصانه :

سبق أن ذكرنا أن معظم المتكلمين ذهبوا الى القول بأن الايمان لا يزيد ولا ينقص سواء منهم من جعل الايمان شيئاً واحداً أو جعله مركباً من شيئين فأكثر ، ما عدا المعتزلة إذ أنهم ذهبوا إلى أن الايمان يزيد وينقص من جهة التكاليف فقط ، أما الزيادة والنقصان التي قصدتها أئمة السلف فلم يذهب إليها المعتزلة فمن هذا الوجه فإنهم يدخلون في جملة المتكلمين الذين قالوا بعدم زيادة الايمان نقصانه ، وكذلك رأينا الأشاعرة وهم من جملة المرجئة المتكلمين قالوا: الايمان يزيد وينقص لأن التصديق يزيد وينقص إلا أنهم لم يقولوا بمفهوم الزيادة والنقصان كما قال أئمة السلف ان زيادة الايمان ونقصه تكون بالأعمال بل الزيادة والنقصان هي في نفس التصديق لأن الأعمال عندهم ، لا تدخل في حقيقة الايمان وهؤلاء يكفي في نقاشهم ماتقدم من مناقشة شيخ الإسلام لهم في مسألة دخول العمل في مسمى الإيمان، وعلى كل حال فجميع من قال من المتكلمين بعدم زيادة الايمان ونقصانه فإن شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - وقف من أقوالهم وشبهاتهم موقف المنكر لهذه الأقوال المحلل لما فيها من اخطاء وشبهات وأصول فاسدة ، المبين لما فيها من مخالفة صريحة لنصوص الكتاب والسنة المثبتة لعقيدة أهل السنة والجماعة أن الايمان يزيد وينقص بالطاعة وينقص بالمعصية .

وأهم هذه الشبهات كما سبق أن ذكروها :

ان الايمان هو التصديق والتصديق لا يزيد ولا ينقص ، لأنه إذا نقص صار شكاً ، فالتصديق يتساوى الناس فيه فلا يقبل الزيادة والنقصان فهو اما أن يوجد جملة واما ان يعدم جملة ، فهو كل لا يتجزء وهذا هو عمدة المرجئة فيما ذهبوا إليه .

أما عمدة المعتزلة والخوارج : فقالوا : ان الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للشواب والعقاب والوعد والوعيد ، وقالوا الايمان هو الطاعات فيزول بزوال بعض الطاعات .

وجماع شبهات الفريقين - من المرجئة بجميع فرقهم والخوارج والمعتزلة - أنهم تصوروا أن الحقيقة المركبة - التي هي الايمان - تزول بزوال بعض أجزائها - كما يرى المعتزلة والخوارج - فلم تبق ، وقالوا ، فإذا كان الايمان مركباً من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة وهذا ما لا يقول

به المرجئة - لزم زواله بزوال بعضها فأخرجوا العمل - عمل القلب والجوارح - من الايمان - (١) .

وقد سلك شيخ الاسلام ابن تيمية مسلكا واضحا في الرد على هؤلاء ، فقرر أن ما اعتمدوا عليه في رأيهم في مسألة الايمان وهو تعلقهم بشبه عقلية احتكموا إليها في هذه المسألة ، وردوا النزاع إليها ، وهي في الحقيقة دعوى لا تقوم على دليل بل تقوم على ما تأولوه من لغة العرب على تصورهم القاصر . يقول شيخ الإسلام في ذلك : « وهذه طريقة أهل البدع ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة .. وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة . ولهذا لا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي - ﷺ - والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين فلا يعتمدون على السنة ولا على اجماع السلف وأثارهم وإنما يعتمدون على العقل واللغة وكتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤوسهم » (٢) .

ويقول أيضاً بعد كلام طويل : « والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والايان ، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف ، صار أهل التفرق شيعاً وصار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والايان ، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والايان .. وغير ذلك ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به وما خالفها تأولوه ، فلهذا تجدهم اذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحريير دالاتهما ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى ، إذا كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك ... إذ ليس قصدهم أن يفهم مراد الرسول بل يدفع منازعه عن الاحتجاج بها » (٣) .

ابطال قول المرجئة في زيادة الإيمان ونقصانه :

وقول المرجئة في هذه المسألة باطل وفساد كما يقول شيخ الاسلام وذلك من وجوه متعددة :

أولاً : انهم أخرجوا ما في القلب من حب الله وخشيته والإنابة إليه ونحو ذلك من الأعمال القلبية من الايمان .

ثانياً : أنهم جعلوا ما ثبت أن صاحبه كافر كإبليس وفرعون وأبي طالب وغيرهم مما ثبت كفره ، أنه إنما كان كافراً لأن ذلك مستلزم لعدم تصديقه في الباطن ، وما ذهب اليه المرجئة

(١) انظر : شرح حديل جبريل (ص : ٣٨٥) .

(٢) كتاب الإيمان (ص : ١٩١ - ١٩٢) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (١٣ / ٥٨ - ٥٩) .

يعد مكابرة للعقل والحس لأنهم جعلوا من يبغض الرسول ويحسده ويكره دينه مستلزم لعدم العلم بأنه صادق ونحو ذلك .

ثالثاً : انهم جعلوا من يتكلم بالكفر ممن سب الله ورسوله وقال بالتثليث وغير ذلك انه قد يكون مجامعا لحقيقة الايمان الذي في القلب ، ويكون من قال ذلك مؤمنا عند الله بل وسعيدا في الآخرة ، وهذا مما يعلم فساد بالاضطرار من دين الإسلام .

رابعاً : انهم جعلوا من لا يتكلم بالايمان ولو مرة واحدة مع قدرته على ذلك ولم يطع الله طاعة ظاهرة مع وجوب ذلك عليه وقدرته على ذلك مؤمنا بالله تام الايمان .

خامساً : أنهم قالوا إن العبد قد يكون مؤمنا تام الايمان ، بل إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين ، ولو لم يعمل خيرا لا صلاة ولا زكاة ولا غير ذلك ، بل لم يدع كبيرة إلا فعلها وهو مُصِرٌّ على دوام الكذب والخيانة ولا يؤدي الأمانة ولا يدع ظلم ولا فاحشة إلا ارتكبها، وهو مع ذلك تام الايمان بل وأكبر من ذلك ، إيمانه مثل ايمان الأنبياء والصديقين .

سادساً : أنه يلزمهم أن من سجد للصليب والأوثان طوعا وألقى المصحف في الحش عمداً وقتل النفس بغير الحق ، وقتل من يصلي وسفك دم من حج البيت ، بل وفعل ما فعلته القرامطة بالمسلمين - أقول يلزمهم أن يكون مع ذلك مؤمناً وليا لله ، ايمانه مثل ايمان الأنبياء والمرسلين لأن الإيمان الباطن إما أن يكون منافيا لهذه الأمور ، وإما أن لا يكون منافيا ، فإن لم يكن منافياً أمكن وجوده معا فلا يكون وجوده إلا مع عدم الايمان الباطن ، وان كان منافياً للإيمان الباطن ، وكان ترك هذه الأمور من موجب الايمان ولازمه ، فلا يكون مؤمنا في الباطن الايمان الواجب إلا من ترك هذه الأمور ، فمن لم يتركها دل ذلك على فساد ايمانه الباطن ، واذا كانت الأعمال والتروك الظاهرة لازمة لإيمانه الباطن كانت من موجبه ومقتضاه ، وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته وتزيد بزيادته وتنقص بنقصانه فإنه من المعلوم أن الشيء لا يزيد الا بزيادة موجبه ومقتضاه ولا ينقص الا بنقصانه ذلك ، فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن فيكون دليلا على نقص الباطن وهذا هو المطلوب^(١).

(١) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٤٩٣ - ٤٩٦) .

أما دعواهم بأن الايمان لا يزيد ولا ينقص لان الايمان هو التصديق والتصديق اذا بلغ حد الجزم والاذعان لا يتصور فيه زيادة ولانقصان ، لأن ذلك يعد شكاً وبناءً على ذلك قالوا : إنه لا يضر مع الايمان - لانه هو التصديق - شيء ، فسواء أتى بالطاعات او ترك فعل المحرمات ، فإيمانه - اي تصديقه - باق لا يتغير وقد أجاب شيخ الاسلام على هذه الشبهة التي تعلق بها المرجئة بعدة أجوبه أهمها :

الأول : حصرهم الايمان الشرعي في التصديق القلبي فقط ، وعدم ادخالهم العمل فيه قول باطل وقد تقدم بيان بطلانه في الرد عليهم في حقيقة الايمان ودخول الأعمال فيه .

الثاني : انه لو فرض أن الايمان هو التصديق فانه يكون تصديقاً ، مخصوصاً يشمل تصديق القلب واللسان والجوارح لأن أفعال الجوارح تسمى تصديقاً فقد أخبر النبي - ﷺ - أن : « العينان تزنيان وزناهما النظر ، والأذنان تزنيان وزناهما الاستماع ... إلى أن قال الفرغ يصدق ذلك ويكذبه » (١) .

وقال الحسن البصري : « ليس الايمان بالتمني ولا بالتحلي ولكن الايمان ما وقر في القلب وصدقته الأعمال » (٢) .

فالعمل يصدق أن في القلب إيماناً ، واذا لم يكن عمل كذب أن في القلب ايماناً ، لأنه من المعلوم أن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر ، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم وقد أكد شيخ الإسلام أنه أثبت أن الأعمال تسمى تصديقاً طوائف كثير من السلف والخلف وأئمة اللغة (٣) .

والثالث : قولهم : إن التصديق إذا وصل حد الاذعان لا يتصور فيه زيادة ولانقصان ، قول باطل ، لأن الزيادة والنقصان متصورة عقلاً وثابتة شرعاً وواقعة عرفاً ، لأنه من المعلوم أن كل مصدق بشيء يجد في نفسه تفاوتاً في التصديق من وقت إلى آخر بحسب قوة الأدلة وكثرتها هذا من جهة تصوره عقلاً ، أما ثبوته شرعاً ووقوعه عرفاً فقد سبق ايراد كثير من الأدلة والشواهد على ذلك في أدلة أهل السنة على زيادة الايمان ونقصانه (٤) .

(١) حديث سيأتي تخريجه (ص : ١٩٩) في تحقيق النص .

(٢) أثر الحسن البصري مخرج (ص : ٤٤٧) من النص المحقق .

(٣) انظر كتاب الايمان (ص : ٤٤٨ - ٤٥٣) .

(٤) انظر (ص : ٢١٣ - ٢٣٩) من هذه الدراسة .

ابطال قول الوعيدية في زيادة الإيمان ونقصانه :

وقد أجاب شيخ الإسلام على شبهة المعتزلة والخوارج محللا تلك الشبهة ورد ما فيها من باطل وذلك من خلال الوجوه التالية :

أولاً : أن الحقيقة الجامعة لأمر سواء كانت في الأعيان أو الأعراض اذا زال بعض ذلك الأمر فإنه من الأمور المسلمة انه قد تزول سائر تلك الأمور أو قد لا تزول ، ثم إنه لا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرهما سواء سميت مركبة أو مؤلفة فلا يلزم من زوال بعض الاجزاء زوال كل الأجزاء هذه مقدمة .

ثانياً : ما مثله به من العشرة مطابق لذلك فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم منه زوال التسعة بل قد تبقى التسعة ، فإذا زال أحد جزئي المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر لكن أكبر ما يقال في ذلك : إنه زالت الهيئة الاجتماعية وزال الاسم التي استحقت الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب كما يزول اسم العشرة .

ثالثاً : من الأمور التي لا نزاع فيها أن الشيء المركب اذا زال شيء من أجزائه لم يبقى على تركيبه ولا يدعى عاقل ان الايمان أو الصلاة أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمر والمشتملة على أجزاء أنه إذا زال بعضها بقي ذلك المركب كما كان قبل زواله ، ولكن لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال بقية الأجزاء كما ذهب الى ذلك المعتزلة والخوارج، فدعواهم انه اذا زال بعض المركب زال بقية أجزاء المركب خطأ، وان كان يسلم لهم انه ما بقي البعض لا كله .

رابعاً : ان المركبات في هذا على وجهين :

الوجه الأول : ما يكون التركيب شرطاً في اطلاق الاسم عليه .

الوجه الثاني : ما لا يكون كذلك .

مثال الأول : العشرة فإن العشرة يزول عنها الاسم عند زوال بعض أجزائها ولا يطلق

الاسم الا على العشرة كاملة وهي مجتمعة .

مثال الثاني : بقية المركبات المتشابهة الأجزاء ، بل وكثير من الأشياء المختلفة لأجزاء مثل

المكيلات والموزونات فان الحنطة وهي كمية صغيرة تسمى حنطة وهي كمية كبيرة تسمى حنطة ، وكذلك التراب يطلق على كثيره وقليله ، وكذلك لفظ العبادة والطاعة والخير ونحو ذلك ، مما يدخل فيه أمور كثيرة يطلق الاسم على قليلها وكثيرها ، وعند زوال بعض الأجزاء

وبقاء بعض الاجزاء لا يزول عنها الاسم ، والايان من هذا النوع يطلق على قليله وكثيره أنه إيمان، فإذا كانت المركبات على نوعين بل غالبها من هذا النوع لم يصح قولهم إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم عنه .

خامساً : ان قول المعتزلة والخوارج مخالف لنصوص الكتاب والسنة الدالة على أن للإيمان أبعاض وأجزاء مثل قوله - ﷺ - : « الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة أعلاها قول لا اله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » (١) ، ومن المعلوم أنه اذا زالت شعبة الامطة عن الطريق ونحوها لم يزل اسم الايمان ، فقد أخبر النبي في هذا الحديث وفي غيره أن الإيمان يتبعض وانه يزول بعضه ، ويبقى بعضه ، واسم الايمان لا يزول عن المؤمن الذي يقصر في بعض شعب الايمان وهذا ينقض شبهتهم الفاسدة .

سادساً : من المعلوم ان مايجب على العباد من شرائع وأحكام يختلف باختلاف حال نزول الوحي وحال المكلف في البلاغ وعدمه ، وهذا مما يتنوع به نفس التصديق بل ويختلف حاله باختلاف القدرة والعجز وغير ذلك من أسباب الوجوب .

ومن المعلوم أيضا أن الواجب على كل هؤلاء لا يماثل الواجب على الآخرين ، فإذا كان نفس ما وجب من الايمان في الشريعة الواحدة يختلف ويتفاضل ، وإن كان بين جميع هذه الأنواع قدر مشترك موجود في الجميع ، كالاقرار بالخالق والاخلاص له والايان بالرسول واليوم الآخرعلى وجه الاجمال ، فمن المعلوم كذلك أن بعض الناس اذا أتى ببعض ما يجب عليه دون بعض ، كان قد تبعض ما أتى فيه من الإيمان كتبعض بعض الواجبات ، لكن هذا البعض الزائل أما أن يكون شرطا في ذلك البعض وقد لا يكون شرطا فالشرط كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض وكمن آمن ببعض الرسل وكفر ببعضهم كما قال تعالى : ﴿ ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا ﴾ [النساء ١٥٠ - ١٥١] .

وقد يكون بعض المتروك ليس شرطا في وجود الاخرولا قبوله كفعل بعض الكبائر ، وترك بعض الواجبات فيما دون الكفر ، فحينئذ قد يجتمع في الانسان ايمان ونفاق ، وبعض شعب الايمان وشعبة من شعب الكفر .

(١) حديث شعب الإيمان مخرج (ص : ٨) من النص المحقق .

سابعاً : أما كون الإنسان قد يجتمع فيه ايمان ونفاق وشعب الايمان وشعبة من شعب الكفر . فقد دلت على ذلك نصوص صريحة منها : انه صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن ، كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : اذا حدث كذب واذا ائتمن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر »^(١) . ومنها قوله - ﷺ - « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر »^(٢) .

ثامناً : من المعلوم أن أجزاء الايمان مختلفة ومتفاوتة ، فمنها ما يزول الايمان كلية بزوالها كفعل أمر كفري ناقض للايمان ، ومنها ما يزول كمال الايمان الواجب بزوالها ، كفعل كبيرة من الكبائر ، ومنها ما يزول كمال الايمان المستحب بزوالها ، كترك اماطة الأذى عن الطريق . والايمان في ذلك مثل الصلاة فإن فيها اجزاء تنقص بزوالها عن كمال الاستحباب ، وفيها أجزاء تنقص بزوالها عن الكمال الواجب مع الصحة ، وفيها ماله اجزاء إذا زالت جُبرَ نقصها بسجود السهو .

تاسعاً : أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة ولا تتلازم عند الضعف فإنه اذا قوى ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله أوجب ذلك للعبد بغض أعداء الله كما قال تعالى : ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه ﴾ [المجادلة : ٢٢] وقد تحصل للمسلم موادة بعض الكافرين لرحم او حاجة فيكون ذنباً ينقص به ايمانه ولا يكون به كافراً ، كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي - ﷺ - . فأنزل الله فيه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ﴾ [الممتحنة : ١] . فخاطبه الله باسم الايمان ولم ينفه عنه .

وبهذا يعلم فساد شبهة الخوارج والمعتزلة وتنقض دعواهم ان الايمان كل لا يتجزأ اذا ذهب بعضه ذهب كله ، وانه كالعشرة اذا زال بعض أجزائها زال اسم العشرة ولكن بقي بعض أجزائها .

ويبطل قولهم كذلك انه لا يجتمع في القلب ايمان ونفاق وايمان وبعض شعب الكفر»^(٣) .

(١) الحديث مخرج (ص : ٣٣٢) من النص المحقق .

(٢) الحديث مخرج (ص : ٣٨٦) من النص المحقق .

(٣) انظر : شرح حدليل جبريل (ص : ٣٩١ - ٤٠٧) .

المبحث الثالث : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في حكم مرتكب الكبيرة :

سبق أن بينا الخلاف فيما يتعلق بالعصاة وأنه وقع بين جمهور أهل السنة والجماعة وبين ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : هم الذين لا يؤاخذون بالذنب مع الايمان ، لأنهم لا يضر عندهم مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهؤلاء هم جمهور المرجئة بما فيهم الجهمية والكرامية .

الطائفة الثانية : وهم الذين سلبوا العصاه من المؤمنين اسم الايمان فيما يتعلق باحكام الدنيا وجعلوهم في منزلة بين منزلتين واجازوا معاملتهم في الأحكام الدنيوية كما يعامل بقية المسلمين وحكموا عليهم بالخلود في نار جهنم في الآخرة وهؤلاء هم المعتزلة .

الطائفة الثالثة : وهم الذين حكموا بكفر العصاة من المؤمنين ابتداءً فمن عصى الله فهو عندهم كافر في الدنيا حلال الدم والمال، وفي الآخرة خالد مخلد في النار وهؤلاء هم الخوارج .

وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من هذه الطوائف واضح وقوي فقد ذكرهم شيخ الإسلام وبين أنهم مخالفون للكتاب والسنة والاجماع ، وأنهم فوق ذلك مخالفون للعقل وبين - رحمه الله - سبب انحرافهم عن المفهوم الصحيح الذي عليه جمهور أهل السنة والجماعة والذي يتفق مع نصوص الكتاب والسنة ، فقال - رحمه الله - : « وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كراميتهم وغير كراميتهم يقولون : أنه لا يجتمع في العبد ايمان ونفاق ، ومنهم من يدعى الاجماع على ذلك ومن هنا غلطوا ، وخالفوا فيه الكتاب والسنة واثار الصحابة والتابعين لهم باحسان ، مع مخالفتهم صريح المعقول ، بل الخوارج والمعتزلة طرودا هذا الأصل الفاسد وقالوا : لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ، ومعصية يستحق بها العقاب ، ولا يكون الشخص الواحد محمودا من وجه مذموما من وجه ولا محبوباً مدعواً من وجه مسخوفاً ملعوناً من وجه ، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعاً عندهم ، بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى ، ولهذا انكروا خروج أحد من النار ، أو الشفاعة في أحد من أهل النار ، وحكى عن غالية المرجئة أنهم

واقفوههم على هذا الأصل ، لكن هؤلاء قالوا : ان أهل الكبائر يدخلون الجنة ولا يدخلون النار مقابلة لأولئك» (١) .

فهذه الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة اتفقت على عدم اجتماع الايمان والمعاصي - النفاق أو الكبائر - في الشخص الواحد ورتبوا على ذلك عدم دخوله النار والخروج منها ، بل اذا دخل واحدة منها فإنه لا يخرج منها أبداً ، والمرجئة تقول : أنه يدخل الجنة ابتداءً ولا يدخل النار ، لأنه عندهم مؤمن كامل الايمان ، وقد تقدم تفصيل قول كل طائفة عند بيان مذهبها . أما موقف شيخ الاسلام من المرجئة بالتفصيل فهو على النحو التالي : لقد أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية على المرجئة - بكل فرقها - ما ذهبوا اليه من القول بأن المؤمن العاصي الذي إرتكب الكبائر كامل الايمان ، وأن عصيانه لا يؤثر في ايمانه وأنه من أهل الجنة ، وشنع - رحمه الله - عليهم في ذلك تشنيعاً بليغاً ، لأن ما ذهبوا اليه مخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة حيث قرروا بناء - على أدلة الكتاب والسنة - أن العاصي ناقص الايمان ولولا ذلك لما عذب كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين ، وهل يطلق عليه اسم المؤمن ، فيه قولان ، والصحيح التفصيل فإذا سئل عن أحكام الدنيا كالعقوبة في الكفارة قيل : هو مؤمن ، وكذلك اذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين يدخل معهم . أما اذا سئل عن حكمه في الآخرة قيل : ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة ، بل معه ايمان يمنعه الخلود في النار ، ويدخل به الجنة بعد أن يعذب في النار ، إن لم يغفر الله له ذنوبه . وبهذا قال من قال من أهل السنة هو مؤمن بايمانه ، فاسق بكبيرته ، أو مؤمن ناقص الايمان» (٢) .

ولعل ما سبق ايراده في الرد عليهم في المبحثين السابقين ما يمكن أن نعتبره رداً عليهم في آرائهم في هذا المبحث لأن الشبهة التي قادتهم الي قولهم واحدة وقد سبق بيان فسادها وبيان ما بينى عليها من عقائد فاسدة وما لزم عنها من اللوازم الباطلة .

(١) كتاب الإيمان (ص : ٥٥١) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٥٥٢) .

موقفه من الخوارج والمعتزلة (الوعيدية) :

سبق أن بينا في مسألة موقف شيخ الاسلام من المتكلمين في تصورهم لحقيقة الايمان أننا سوف نبسط مناقشة شيخ الاسلام ابن تيمية للوعيدية في بيان موقفه في المتكلمين في مسألة مرتكب الكبيرة ، ويتلخص موقفه منهم في هذه المسألة في تحرير كلام الخوارج والمعتزلة وبيان مقاصد كلامهم وذكر غلوهم وتطرفهم في حكم مرتكب الكبيرة ، وتحليل الشبهة التي قادتهم إلى القول المتطرف في هذه المسألة ، والرد عليهم فيما ذهبوا إليه ، وقد سبق بيان انحرافهم عند ذكرنا لمذاهب الفرق في الايمان ، وذكرنا شبهتهم فيما ذهبوا إليه .

ورأينا أن الخوارج يبنون مذهبهم على أن الايمان كل عمل خير فرضا كان أو نفلاً من الطاعات ، فجميع أنواع الطاعات عندهم إيمان ، يجعلونها كلاً لا يتجزأ، حيث أنه لا يمكن ذهاب بعضها وبقاء بعضها ، فالإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، فبسبب معصية واحدة يخسر الانسان جميع أعمال الخير التي عملها طوال حياته ، ومن هذا التصور توصلوا إلى أخطر النتائج التي انزعج منها العالم الإسلامي وقتئذٍ ، وحصل للمسلمين بسبب هذا التصور من الخوارج - وبسبب غيرها - مفسد عظيم ضررها من الدين بالضرورة ألا وهو تكفير المسلمين وبسبب ذلك أيضاً تجرأ الخوارج على صحابة رسول الله - ﷺ - فقد كفروا علياً - رضي الله عنه - زاعمين أنه ارتكب كبيرة بتحكيمة الحكمين ، وحكموا بكفره وكفر معاوية وكفروا الحكمين - رضي الله عنهم أجمعين - وكفروا كل من رضي بالتحكيم واستحلوا دماء الصحابة - رضي الله عنهم - .

ولا شك ان ما ذهبوا إليه، مسلك شنيع وسلوك خاطئ فيه جرأة وفساده وبطلانه معلوم من دين الإسلام بالضرورة وخاصة تكفيرهم لأصحاب رسول الله - ﷺ - .

يقول شيخ الاسلام : « وهم - أي الخوارج - أول من كفر أهل القبلة بالذنوب ، واستحلوا دماء أهل القبلة بذلك فكانوا كما نعتهم النبي - ﷺ - : « يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان » وكفروا علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن والاهما وقتلوا علي بن أبي طالب مستحلين لقتله ، قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي منهم ... وقالوا إن عثمان وعلي ونحوهما حكموا بغير ما أنزل الله وظلموا فصاروا كفاراً ، ومذهب هؤلاء باطل بدلائل كثيرة من

الكتاب والسنة فإن الله - سبحانه - أمر بقطع السارق دون غيره ، ولو كان كافراً مرتداً لوجب قتله لان النبي - ﷺ - قال : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وأمر سبحانه أن يجلد الزاني والزانية مائة جلدة ، ولو كانا كافرين لأمر بقتلهما ، وأمر سبحانه ان يجلد قاذف المحصنة ثمانين جلدة ولو كان كافراً لأمر بقتله ... وأيضاً فإن الله تعالى قال: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيئَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ مَا قَاتَلْتُمَا لِلَّهِ وَاللَّيْلِ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ الْمُنْتَبِهَاتِ ﴾ [الحجرات: ٩ - ١٠] فقد وصفهم بالايمن والاخوة وأمر بالاصلاح بينهم^(١) . هذا ما رد به عليهم في مسألة الاسم .

أما قولهم في الحكم وهو الحكم بخلود العصاة من المؤمنين في النار ، فقد بين - رحمه الله - أن هذا القول الذي قالوه في ذلك قول مخالف للإجماع بل هو من البدع المشهورة التي فيها جرأة على الله تعالى ، وأنهم - أي الخوارج - إنما وقعوا فيما وقعوا فيه بسبب سوء فهمهم ، فلم يفهموا منه ما لم يدل عليه فظنوا أن القرآن يوجب تكفير أرباب الذنوب ، إذ المؤمن عندهم هو البر التقي فمن لم يكن براً تقياً فهو كافر مخلد في النار ، فكانت بدعتهم لها مقدمتان :

الأولى : أن من خالف القرآن بعمل أو رأي أخطأ فيه فهو كافر .

الثانية : أن عثمان وعلياً ومن والاهما كانوا كذلك .

وهذا باطل لأنه مخالف لنصوص الكتاب والسنة فقد تواترت الأحاديث عن النبي - ﷺ - انه يخرج أقوام من النار بعدما دخلوها ، وأن النبي - ﷺ - يشفع في أقوام دخلوا النار ، فهذه الأحاديث حجة على الخوارج الذين يقولون : ان من دخل النار لم يخرج منها^(٢) وان مصيرهم الى الجنة مهما عذبوا ، وأما الخلود فلا يكون إلا بالكفر ، واقتراف الكبيرة - ما لم يكن مستحلاً - ليس كفراً ، أما ما استدلل به الخوارج من أدلة من آيات الوعيد يرد عليهم بمثل

(١) شرح حديث جبريل (ص : ٣٢٥ - ٣٢٦) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٣١ / ١٣) ، شرح حديث جبريل (ص : ٣٣١ - ٣٣٢) .

فعلهم فتوضع أمامهم آيات الوعد ويحتج عليهم بالسنة كما فعل عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - معهم لم يكن يناقشهم بالقرآن ، بل إنما ناقشهم بالسنة فرجع كثير منهم .

أما المعتزلة فقد سلك رحمهم الله تعالى معهم نفس المسلك فيين - رحمه الله - مقالتهم وتاريخ نشأتهم وبين فسادها ورد عليهم فقال في ذلك : « فجاء بعدهم - أي الخوارج - المعتزلة الذين اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري . وهم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وأتباعهما فقالوا : أهل الكبائر يخلدون في النار كما قالت الخوارج ولا نسميهم مؤمنين ولا كفار ، بل فساق نزلهم منزلة بين منزلتين وانكروا شفاعة النبي - ﷺ - لأهل الكبائر من أمته وأن يخرج أحد من النار بعد أن دخلها ، وقالوا : ما الناس الا رجLAN : سعيد لا يعذب ، أو شقي لا ينعم ، والشقي نوعان كافر وفاسق .

- وهؤلاء يرد عليهم بمثل ما يرد به على الخوارج فيقال لهم : كما أنهم قسموا الناس إلى مؤمن لا ذنب له ، وإلى كافر وفاسق لا حسنة له ، فلو كانت حسنات هذا - أي الفاسق - كلها حابطة وهو مخلد في النار لاستحق المعاداة المحضة بالقتل والاسترقاق كما يستحقها المرتد ، فإن هذا قد أظهر دينه بخلاف المنافق ، وقد قال الله في كتابه : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء : ٤٨] فجعل ما دون الشرك معلقا بمشيئته .

ولا يجوز أن يحمل هذا على التائب فإن التائب لافرق في حقه بين الشرك وغيره .

كما قال تعالى في الآية الأخرى : ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ [الزمر : ٥٣] . وأيضا فقد تواترت الأحاديث عن النبي - ﷺ - في أنه يخرج أقوام من النار بعدما دخلوها وأنه - ﷺ - يشفع في أقوام دخلوا النار .

- وأيضا فإن النبي - ﷺ - قد شهد لشارب الخمر والمجلود عدة مرات بأنه يحب الله ورسوله ، ونهى عن لعنه ، ومعلوم ان من أحب الله ورسوله فإن الله ورسوله يحبونه بقدر ذلك .

- وأيضا فإن الذين قذفوا عائشة - رضي الله عنها - كان فيهم مسطح بن اثائه وكان من أهل بدر وقد قال الله لهم : « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

- وكذلك حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين بأخبار النبي - ﷺ - أنزل الله تعالى فيه قرآنا فقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ﴾ الآية [المتحنة: ١] فسماه الله مؤمنا ولم يخرج من الايمان ، ولما أراد عمر قتله وقال انه قد نافق فقال له النبي - ﷺ - : « انه قد شهد بدرا وما يدريك ان الله قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » (١).

- أما الآيات والأحاديث التي استدلت بها المعتزلة على خلود مرتكب الكبيرة في النار ، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن هذه الأدلة والأحاديث اما مطلقة في حق الكافرين ، وإما أن يضاف إليها آيات وأحاديث الوعد التي تقيد وتفيد ان من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وأن أحاديث الشفاعة تفيد كذلك ان النبي - ﷺ - يخرج قوما من النار بالشفاعة وذلك لأنهم لم يشركوا بالله شيئا .

وأما ما ذهبوا اليه في ذهاب الايمان عن مرتكب الكبيرة بالكلية فشيخ الإسلام يقول لهم قولكم هذا ممنوع ، وهو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الايمان لأنهم ظنوا أنه متى ذهب بعض الايمان ذهب كله ولم يبق منه شيء فيخلد صاحبه في النار ، لأن نصوص الكتاب والسنة تدل على أن مرتكب الكبيرة يذهب بعض ايمانه ويبقى بعضه ، بل صرحت بعض الأحاديث بأن الايمان يعود اليه كما في حديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ان الايمان يخرج منه حينئذ ثم يعود إليه بعد ذلك ، وأنه يخرج منه فيكون كالظلة فان عاد - أي العبد إلى الإيمان - عاد إليه الايمان .

وإذا ثبت في الكتاب والسنة أن الايمان يذهب بعضه ويبقى بعضه كما يذهب إلى ذلك أهل السنة ، بطل قول المعتزلة بأن مرتكب الكبيرة يخرج من الايمان ويبقى في منزلة بين الايمان والكفر ، وأنه يخلد في النار بل هو مؤمن ناقص الايمان أو فاسق بكبيرته مؤمن بايمانه .

وأن أمره في الآخرة تحت مشيئة الله ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، وقد تناله شفاعة الرسول الكريم وتناله رحمة أرحم الراحمين .

(١) انظر : شرح حديث جبريل (ص : ٣٢٨ - ٣٢٩) .

وإذا كان الخوارج غلو وأفراطوا في تكفير أصحاب الكبائر واستحلوا دمائهم وأموالهم وذراريهم في الدنيا وحكموا عليهم بالخلود في النار في الآخرة فليس لهم دليل صحيح على مذهبهم ، بل سبب ذلك إما سوء الفهم كما يغلب عليهم ، أو وقوع الشبهات لديهم وتحكمهم فيما ذهبوا اليه واندفاعهم وراء الشبهات وسوء الفهم وجرأتهم على صحابة رسول الله - ﷺ - ففي ذلك ما يدل على أن قولهم باطل .

وإذا كان المعتزلة تبعوهم في قولهم وآتوا بأقوال أفسد من أقوالهم كقولهم بالمنزلة بين المنزلتين رغم ضعف أدلة الخوارج فان أدلة المعتزلة أضعف منها وأفسد ، بل ومتناقضة ونظرتهم إلى أدلة الكتاب والسنة نظرة جزئية تنقصها الحكمة والشمولية لأن من يجمع بين نصوص الوعد والوعيد في هذا الشأن ويغلب رحمه الله على عذابه كما أخبر الله بذلك ان رحمته سبقت غضبه وانه يحب العفو ويحب العذر كما أخبر بذلك سبحانه وتعالى عن نفسه .

وإذا كان رأى الخوارج والمعتزلة بهذا البطلان فرأى المرجئة في هذه المسألة وفي غيرها أشد بطلاناً ، لأن المعتزلة والخوارج قنطوا الناس من رحمة الله ، لكن المرجئة اطمعوا الناس في معصية الله وجرأوهم على ارتكابها ما دام ايمانهم لا ينقص بفعلها ، بل واطمعوهم في دخول الجنة بلا عمل عملوه ولا توبة الى الله ، فاذا تبين بطلان هذه الأقوال كلها تبين ان قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة - وفي غيرها - هو أعدل الأقوال وأصوبها وأقربها الى رحمة الله تعالى وعدله ، بل وأقربها الى المعقول والمنقول من نصوص الكتاب والسنة .

المبحث الرابع : موقف شيخ الإسلام من المتكلمين في الاستثناء في الايمان :

سبق أن رأينا أن المتكلمين في الاستثناء على قولين :

الأول : من يحرم الاستثناء كليةً لأنهم يجعلون الايمان شيئاً واحداً وهو ما يعلمه الانسان من نفسه وقالوا من استثنى فقد شك وسموا من قال بالاستثناء شكاً كما وهذا الرأي هو ما ذهب اليه المرجئة والماتريدية وبعض الأحناف .

الثاني : قول من يوجب الاستثناء وأشهر من ذكر عنه هذا القول هم الأشاعرة والكلائية حيث إن الايمان عندهم : هو ما يموت عليه الانسان ، والانسان انما يكون مؤمناً أو كافراً باعتبار ما يموت عليه وهو ما يسمونه بالموافاه وهي : ما سبق في علم الله أنه يموت عليه ، وما قبل ذلك

لا عبرة به ، فما مضى من ايمان الانسان لا يجوز له ان يستثنى فيه ، ثم لما رأوا أن المشهور عن أهل السنة الاستثناء في الايمان ، جعلوه في المستقبل لأنه هو الذي يشك فيه الانسان فأوجبوه لهذا .

وقد سبق أن رأينا أن شيخ الاسلام ينكر على المتكلمين من المرجئة وغيرهم مذهبهم في الإيمان بنوا مذهبهم في الاستثناء على أن الايمان هو التصديق القلبي أو المعرفة ، أما قول اللسان فهو عبارة عنه ، وأن الإستثناء في الايمان لا يكون الا عن شك ، وقد أثبت شيخ الاسلام أن الإيمان قول وعمل قول القلب وعمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح وبين -رحمه الله - أن الاستثناء إذا كان عن شك وأحس الانسان ذلك من نفسه فإنه يوافق - من قال بذلك على هذا المأخذ ، وبين - رحمه الله - أن من منعه من أئمة السلف منعه من هذا الوجه .

أما من يحرم الإستثناء كليةً بدعوى أن الإيمان هو التصديق فحسب فإن ذلك كما يقرر شيخ الاسلام غير صحيح ، لأن الايمان وإن كان مقطوعاً به إلا أنه يرى كما ثبت ذلك عن أئمة السلف أنهم يرون جواز الاستثناء فيما هو مقطوع به لورود الاستثناء في أمورٍ مقطوع بها - كما سبق بيان ذلك عند بيان مذهب السلف في الاستثناء - من مثل قوله تعالى : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ﴾ [الفتح : ٢٧] .

وسبق أيضاً بيان موقفه من الأشاعرة والكلابية الذين يحرمون الاستثناء في الماضي والحال ويوجبونه في المستقبل باعتبار الموافاه .

فقد بين - رحمه الله - أن الإستثناء فيما هو مقطوع به جائز - كما تقدم - أما وجوب الاستثناء باعتبار الموافاه فإنه لم يجوزه ، لأن أئمة السلف في تجويزهم الاستثناء لم يجوزه بهذا الاعتبار ، بل جوزه وباعتبار أن الأعمال جزء من الايمان - كما تقدم ذلك - والأعمال لا يستطيع أحد أن يجزم باستكمالها فيستثنى بهذا الاعتبار .

ثم بين - رحمه الله - مخالفة مأخذ الأشاعرة والكلابية في جواز الاستثناء في الإيمان لما عليه السلف لأن من مذهبهم - كما سبق بيانه - منع حلول الحوادث بذات الله - هكذا زعموا - ومن ثم قالوا ان الحب والرضا والسخط والغضب ونحو ذلك صفات أزلية قديمة فالله يحب

في ازاله من كان كافرا إذا علم أنه يموت مؤمنا ، ويغض في ازاله من كان مؤمنا إذا علم أنه يموت كافرا(١) .

ثم بين رحمه الله أنهم متناقضون فيما ذهبوا إليه لأن من مذهبهم أيضا ، أن الإيمان هو التصديق ثم هنا يقولون : أن الايمان في الشرع هو ما يوافي به العبد ربه ، وعلى ذلك أوجبوا الاستثناء ، فهذا عدول منهم عن معنى الايمان في اللغة إلى معنى آخر غير التصديق ، فهلا فعلوا ذلك في دخول الأعمال في مسمى الايمان(٢) .

وبين - رحمه الله - أن ما استدلوا به بما روى عن ابن مسعود - رضي الله عنه - لما قيل له إن قوما يقولون : إنا مؤمنون ؟ فقال : أفلا سألتموهم أفي الجنة هم ؟ فلما سألوا أحدهم قال : الله أعلم ، فقال ابن مسعود : فهلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية « أقول بين - رحمه الله - أن قولهم ليس فيه حجه لأنه - ولاشك في ذلك - أن قول عبد الله بن مسعود واضح فلم يكن - رضي الله عنه - يخفي عليه ان الجنة لا تكون الا لمن مات مؤمناً ، وأن الانسان لا يعلم على ماذا يموت ؟ ومراد كلامه : سلوه هل هو في الجنة ان مات على هذه الحال ؟ أي أيكون من أهل الجنة ؟ فلما قال : الله أعلم قال : أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية ، فقد توقف السائل وهذا يدل على أنه لا يشهد لنفسه بفعل الواجبات وترك المحرمات ، فإن من شهد لنفسه بذلك شهد انه من أهل الجنة إن مات على ذلك(٣) .

ولاشك أن أئمة السلف كالامام أحمد وغيره لم يكن مقصودهم الموافاه وإنما كان مقصودهم أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات وترك المنهيات وهذا لا يضمه الانسان لذلك أجازوا الاستثناء .

إذاً الاستثناء جائز باعتبار الأعمال لا في قول اللسان وفي اعتقاد القلب ، وعليه فإن أئمة السلف كانوا يكرهون الجواب عن سؤال الرجل لأخيه أمؤمن أنت بالاطلاق ، لأن في ذلك ادعاء استكمال الايمان وتزكية النفس وهذا ادعاء وتزكية لا تجوز لقوله تعالى : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ﴾ [النجم : ٣٢] .

(١) انظر : كتاب الايمان (ص : ٦٥٩-٦٦٢) .

(٢) انظر : كتاب الايمان (ص : ٢٣١) .

(٣) انظر : كتاب الايمان (ص : ٤٠٠) .

صور الخطوط

م. خلا واقول الذي نصرته في الموحدين والله اعلم

بسم الله

111-112
113-114
115-116

مكتبة مطبوعه
مكتبة مطبوعه
مكتبة مطبوعه

كتاب الامان
بسم الله
التي عليه افضل الصلاه والسلام
وهو الذي صلى الله عليه وسلم
امسك من السهم الامام العادل العادل الورع الذي
بسمه السلف الكرام
من سجدت لله سجده
انما ايماننا الذي اخبرنا الصادق
وارزقنا سلامه
عز وجل الرحمن
واحبنا وسائر الاخوان
اللهم صل وسلم على النبي
والكل وسلم



مسند

029 2-1 Karak 334

وليس عليه ان يستغنى في المستغنى اذ اكل وتغذى قال تعالى
 زعموا ان من كفر وان لم يعطوا اقل مما رزقوا من قبلهم
 يا معلم وذلك على الله يستغنى فاعرف ان يستغنى
 وكذا قال قوله وقال الله ان لا يتبينوا المساعده
 قبل ان يروا ان يتبينوا كما امر ان يستغنى على الاضيق في قوله
 واستغنى لهم تكراخي هو قل اي وتري انه لا يتبين وقد قال النبي
 صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لينزل في كل يوم
 حذاء على ابي وايمانا مستظا وقال والذي نفسي بيده لينزل
 فيكم من عجز لا ينهب الله من ايجتي اني على الناس يوم اكله في القابل
 فيم يقل ولا المقول فيم فاق وقال هناك كسرى واياهما
 ضري لركاكون كسري بعد واذا هلك فمصر فلا فمصر بعد
 والذي نفسي بيده لستغنى كسرى ها في سبيل الله وكلاهما في الصحه
 فان قسم حملوا الله عليه وسلاطه على المستغنى مواضع كثيره
 بلا استغناء

والانحة من عمل به ويحصل رهيته والاستغناء بالمستغنى
 في الاخير كمن وفي الاخير الذي معه طاب فالاولك اذا حلف على
 حمله حينئذ لا يبرهن به لا حضما ولا منعا بل تضمنه
 اوتانها كمنه والله لا يكون كتابا ان يشاء الله او لا يكون كتابا
 والمستغنى قد يكون عاين بان هذا يعمر ان لا يكون كتابا في قوله
 الذي حلف المستغنى ان هذا كتابا حثرت محمد وفي الثاني
 ما فيه معنى الكالب كمنه والله لا يفعل كتابا او لا يفعل ان يشاء
 الله فالصبيعه صبيعه حثرت صبيها الكالك ولربما كل والله
 اني بل ان هذا ولا عاير عليه بل قال والله ليركض فاذا لم
 يكن فقد حثرت لوقوع الاخير في الاف ما حلف عليه فحتمت اذا
 قال ان يشاء الله فانما حلف عليه بتقدي ان يشاء الله لا مطلقا
 ولهمنا ذهبت كمنه من المقتضى الى انه من ليرجعه ليرجعه
 حثرت او مني وحده لفعال الجاهل عليه انه لا يفعله حثرت سبوا
 كان سبوا او خطيبا او حيا هلا فانهم لا يفترون ان هذا في معنى الحثرت
 فاذا وحده الحثرت في حثرت فقد حثرت وقال الا حثرت
 لهما معصوده الحثرت والامع كالا من والني ومتى نهي الانسان
 عن شيء ففعله ناسيا او غظما لم يكن حثرتا فلذلك حثرت قال
 الا اولك فقد يكون في معنى التصديق والتكذيب كمنه
 والله لا يفعلن المعلن او لا يقع وفي حثرت محض ليس فيه حثرت
 ولا منع ولو حثرت على عقاده فكان الا من حثرت على الا حثرت
 عليه حثرت ونهت ان يظهر الموتى بين الحثرت على الا حثرت
 والحثرت على المستغنى فاق ان الموتى على الا حثرت منعه حثرت
 فاذا خطا فيها لم يلزمه كتابا كالا حثرت الحثرت الا والمستغنى

وايضا

كتاب عيون الأعيان في العقائد
بين الإسلام والإيمان للعلامة
تقي الدين أحمد بن تيمية

تخريج الله برحمته
واسكنه فسيح جناته
بفضل داره
أهين

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

مكتبة دار الفقه الإسلامي
بمكة المكرمة
الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ
الطبعة الثانية: ١٤١٦ هـ
الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ

هذا الكتاب من كتب دار الفقه الإسلامي
بمكة المكرمة
الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ
الطبعة الثانية: ١٤١٦ هـ
الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ

٥٧٥

الشيخ ابو اسحاق

ان استظمت اليك سبيلا وقال الامامان ان نؤمن بالله واليوم الآخر
 ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره والفرق عند النبي
 في حديث عمر الذي انفرد بيسم وفي حديث ابي هريرة الذي انفرد
 بسم عليه وكلاهما فيه ان جبريل جاءه في صفة انسان اعز الي
 فسأله وفي حديث عمر انه جاءه في صفة امرأة وكلاهما في صفة
 الاسلام في حديث يوحنا المشهور قال النبي الاسلام على خمس ياردة
 ان الاله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واتمام الصلاة واتناء
 الزكوة وحج البيت وصوم رمضان وحديث جبريل بيده ان الاسلام
 النبي على خمس هو الاسلام نفسه الاله النبي غير النبي عليه بل
 جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاله الذي تدارك درجات اعلاها الا احسان
 وادسها الاعيان وطمية الاسلام وكل من يؤمن وكل من لا يؤمن
 وليس مؤمن من محسنا ولا كل مسلم مؤمن كما سياتي بيانه ان شاء
 الله في سائر الاحاديث كالحديث الذي رواه صاحب زبير عن النبي
 الله في قوله عن رجل من اهل الشام عن ابيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لاهل اسلام قال وما الاسلام قال ان تسلم قلبك لله
 وان يسلم المسلمون من لسانك ويحك قال فاني الاسلام افضل قال
 الاعيان قال وما الاعيان قال ان تؤمن بالله وما آتاه وكنت من
 وبالهدى بعد الهدى قال فاني الاعيان افضل قال الهجره قال وما
 الهجره قال ان تهجر السوء قال فاني الهجره افضل قال الجهاد قال
 وما الجهاد قال ان تجاهد ما تقابل الكفار اذا اتوا اليك ولا تعجل
 ولا تخين ثم ارسل الله رسوله صلى الله عليه وسلم لعلان هذا افضل الاعيان

الشيخ ابو اسحاق

ما الله الرحمن الرحيم وتؤمن به وتستنجد به ولا تقف على
 والشيخ الامام الهمام العلامة دقة السلف الامم شيخ الاسلام مفتي
 الامام حجة الدين شيخ الفروع وكان المستفيد من الرباني
 الشيخ تقي الدين ابراهيم اصحاب الشيخ الامام الفلام جليل
 الشيخ الامام الهمام همام بن الشيخ الامام الفلام جليل بن ابي
 البركات ابن تيمية اجماع الله حجة ويستعينه ويستغفره و
 نعم وباسم من شئ ولا نفسنا ومليعات اعمالنا يجهه اسمه فلا
 مضال له ومن يضلل فلا هادي له ونشره ان الاله الامم حجة
 لا شريك له وتشره ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم تسليمنا ان الاعيان والاسلام وتعلم واضطربهم وقد
 كثر كلام الناس في حقيقته الايمان والاسلام وتعلم واضطربهم وقد
 صنف في ذلك مجلدات والنزاع في ذلك من جهة من جهة الخراج
 بين عامة الطوائف ونحن نذكرها مستفاد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم كلام رسد تعالى فيقول المؤمن الذي لا يؤمن نفسه كلام الله ورسوله
 فان هذا هو المقصود فلا ننكر اختلاف الناس ان شاء الله بل ننكر من
 ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم
 ان ذموا من الخراج الاله والى الرسم له خبير واحسن تاويله
 عاقبة في الدنيا والاخرة فنقول قد فرق النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث جبريل عليه السلام بين حسي الاسلام وحسي الاعيان وحسي
 الاحسان فقال الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله
 وتقيم الصلاة وتؤتي الزكوة وتقيم رمضان وحج البيت ان

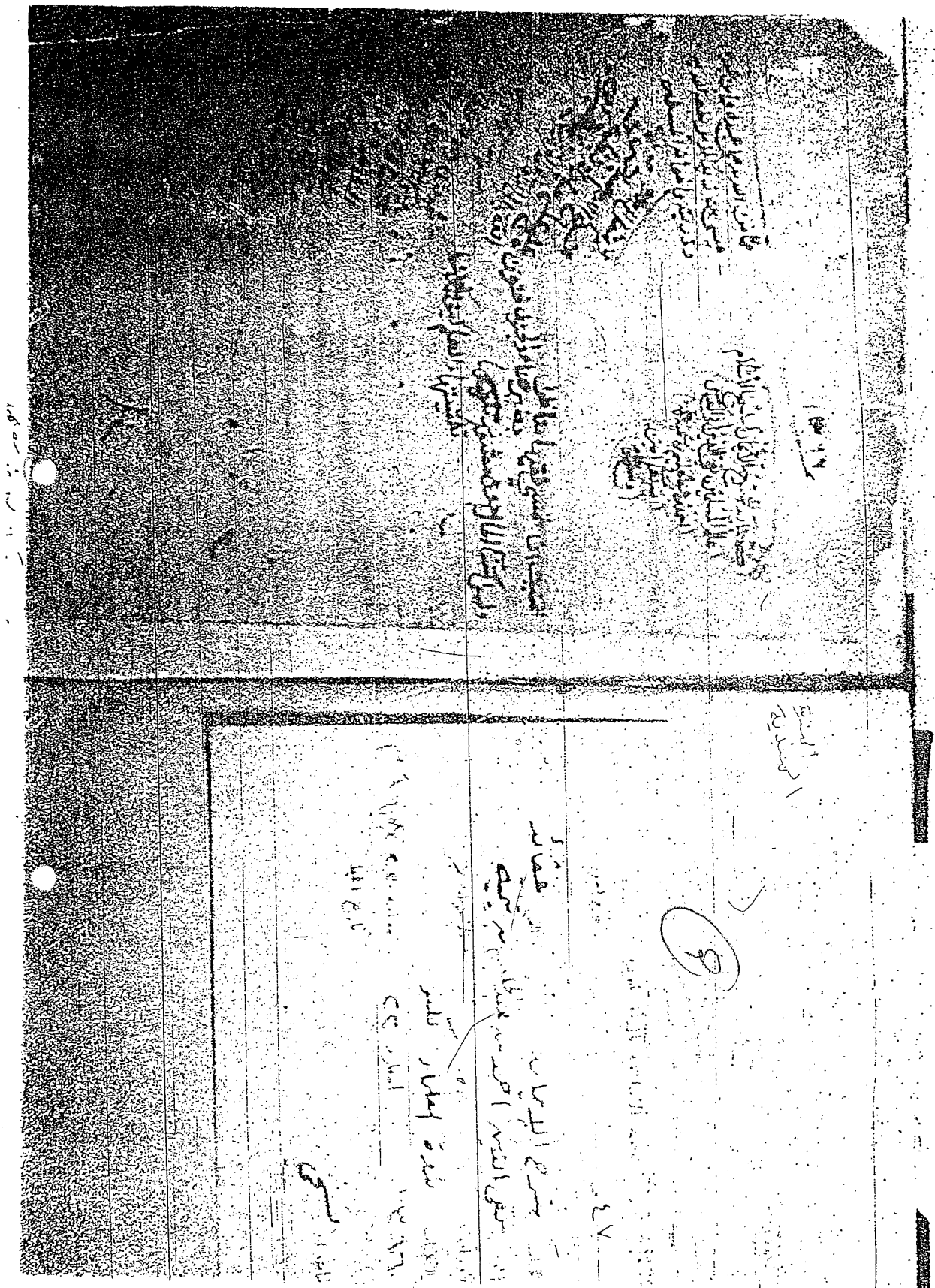
٢٥٢

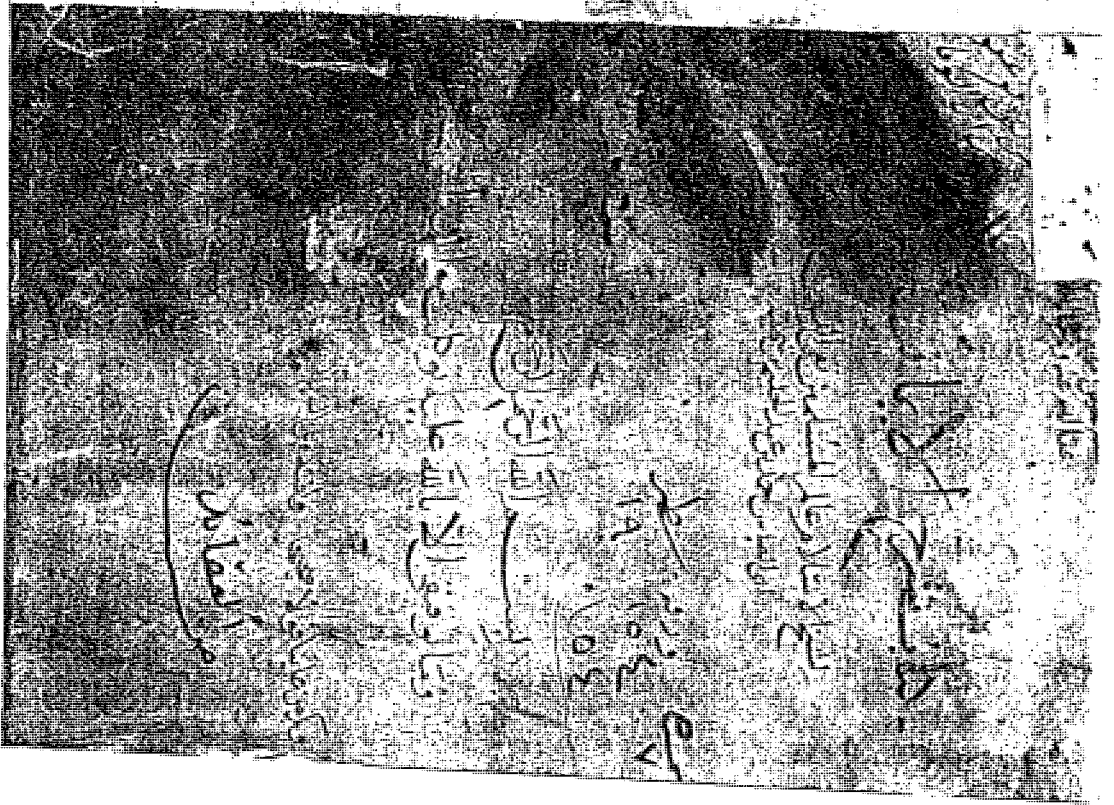
معنى التصديق والتكذيب كقول الله وان الله ليقنع من الظالمين
 يفتح هذا خبر محض ليس فيه حصف ولا منع ولو حلف على
 اعتقاده فكان الامر بخلاف ما حلف عليه حنث وهذا
 يظهر الفرق بين الحلف على الماضي والحلف على المستقبل فان
 الجمين على الماضي غير متحقق فاذا اخطأ فبراهم يلزمه
 كفارة كالجهوس بخلاف المستقبل وليس عليه ان يستني
 في المستقبل اذا كان فعلمه قال تعالى زعم الذين لو ان
 لن يبعثوا قائل بل ونزى لتبعثن ثم لتنبهن ما علمتم ذلك
 على الله يسير فانه على ما سيجوت ولكن ذلك قوله
 وقال الذين كفروا لا اتينا الساعة فان اى وذي لنا نبيتم
 كما امره ان يقسم على الاضرب في قوله ويستنبؤن انك
 احق هو قائل اى وذي انه لحق وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكما
 عدلا واما ما تمسقا وقال والذي نفسي بيده لا اذبح
 الاضرب حتى ياتي على الناس يوم لا يضرى القائل في اقبل
 ولا الفتول فيما اتى وقال اذا هلك كسرى او ليهلك كسرى
 ثم لا يكون كسرى بعده وانا هلك فيص فلا يقصر بعد
 والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزها في سبيل الله وكلها
 في الصحيح فانقسم صلواته اربع عليه وسلامه على المستقبل
 في صلح كثره بلا استثنا وهو الله اعلم

هذا الخبر
 في قوله
 ما علمتم ذلك
 قوله

بأنه

قوله

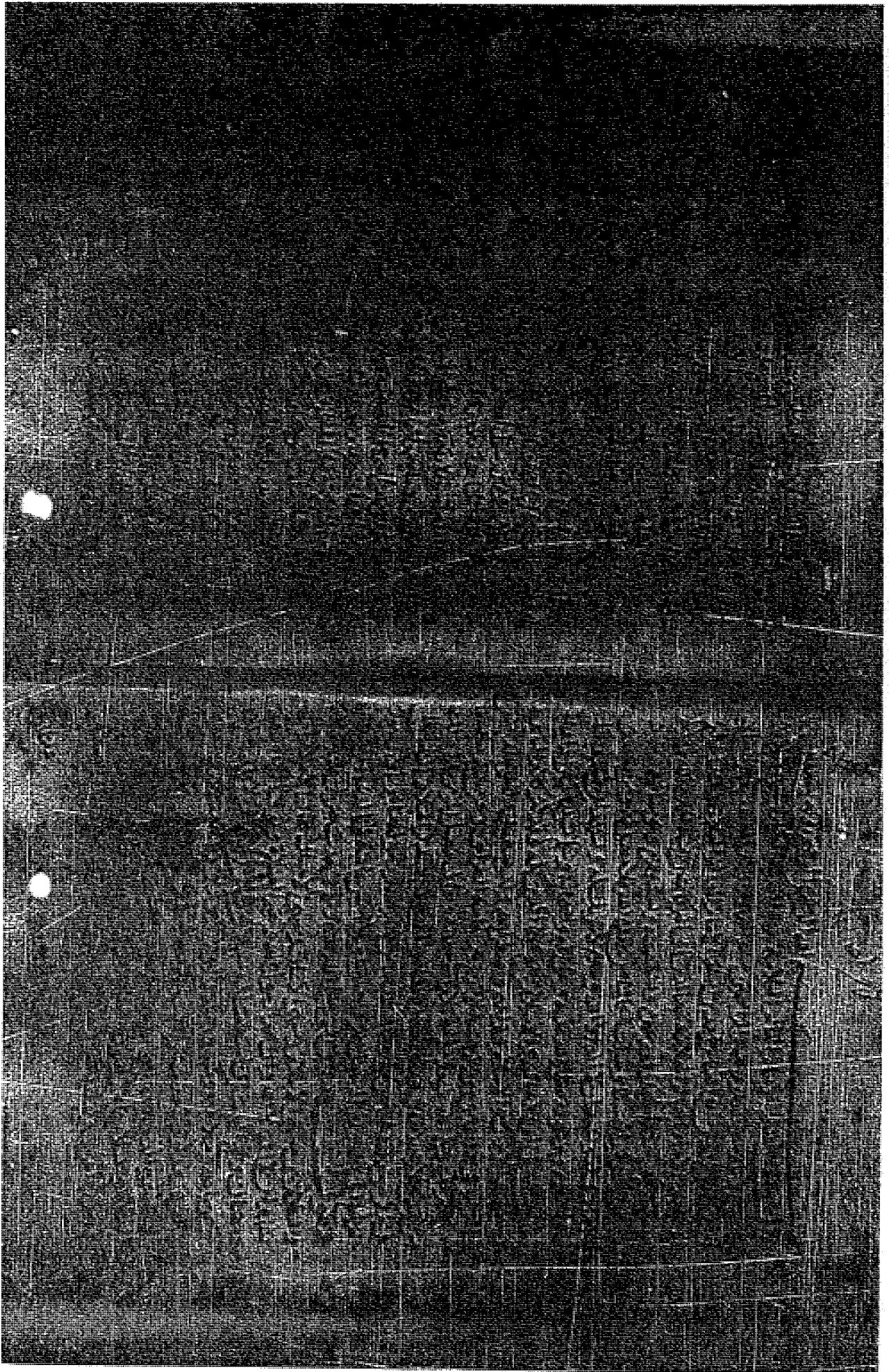




30
54

مكتبة محمد رزق

رقم



اللوحة الأولى من نسخة (س)

القسم الثاني
النص المحقق